وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بن يوسف بن خدة/الجزائر

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة (1990 – 2006)

دراسة حالة: المنظور الأمريكي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية.

إعداد الطالبة: **إشراف**

الأستاذ:

- شهرزاد أدمام - أ/د.مبروك غضبان

السنة الجامعية

1428/1427هـ

2007/2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ

يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ

مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ

فصلت15

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

- ثمّ بالغ الشكر إلى أستاذنا الفاضل: **الدكتور "مبروك غضبان"** على تكرّمه بالإشراف على رسالتنا هذه بالتزام متقانٍ وعطاء جواد استقيناهما طيلة مشوارنا الدراسي الجامعي.

- أسمى عبارات الشكر والاحترام لأساتذتي أعضاء اللجنة المناقشة، ولكلّ داعم لجهود البحث العلمي.

الإهداء

إلى الكريمين الذين بذلا لأجلي كلّ نفيس وزرعا

دربي حبّا وحنانا: أمي و أبي... حفظكما الله.

إلى زوجي وسندي في ديني وعلمي وعملي...

عبد الرفيق.

إلى المنتصر بالله....جعلك الله ناصرا لدينه.

إلى كلّ من ينتظر نصرا من عند الله....

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذه.

شهرزاد

المقدمة

ارتبطت السياسة الدوليّة في عمومها عبر التاريخ بتنافس القوى الكبرى وصراعاتها التي غالبا ما انتهت إلى حروب، ورغم أنّ صراعات القرن العشرين لم تَحِد عن هذا الإطار إلاّ أنّها-خاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة- اقترنت ببعد تدميري خطير أوجده تمكّن الاتحاد السوفياتي من كسر الاحتكار الذري والنووي الأمريكي عامي 1949 و1953 على التوالي، ثمّ دخوله والولايات المتحدة في سباق تسلح كبير[1]، هذا الأخير لم يؤدّ إلى تعاظم ترسانتهما النوويتين فقط وإنّما أيضا قدرتهما التدميريّة التي وصلت إلى مستوى يسمح بتدمير العالم كلّه.

وبناء على هذا كان لكلّ من اكتشاف السّلاح النووي -بما يحمله من خصائص تدميريّة فائقة- والاستخدام الأمريكي المبكّر له ضدّ هيروشيما ونكزاكي اليابانيتين وسباق التسلح الدائر حوله، أثره الحاسم في صياغة مفردات النظام العالمي للنصف الثاني من القرن الماضي؛ ذلك أنّه أخضع بوضوح توازنات القوّة لتلك الفترة لإدراكات متبادلة لدى القوى الكبرى باستحالة قيام مواجهة عسكريّة مباشرة بينها، نظرا لما يحمله هذا من إمكانيّة اللجوء إلى السّلاح النووي الذي سيؤدّي لا محال إلى الدّمار الشامل.

إلاّ أنّ هذا الوضع لم يستبعد استخدام القوّة العسكريّة نهائيّا من قائمة أدوات السياسة الخارجيّة لدول المركز كما لدول المحيط؛ ذلك أنّ القطبين الرئيسين في النظام الثنائي المنقضي كانا قد لجآ إلى صيغة بديلة للمواجهة المباشرة تمثلت في ما يعرف بـ"الحروب بالوكالة" أو "الحروب بالنيابة"، أين يتورط أحدهما في صراع عسكري مباشر ضدّ طرف أو أكثر من حلفاء القطب الآخر، في حين يكتفي هذا الأخير بإمداد حليفه بمختلف الخبرات والمعدّات والمشورة السياسيّة والعسكريّة دون الدخول في المجابهة الميدانيّة المباشرة.

---

(1) انظر تفاصيل حول سباق التسلح في : **مايكل جاي فريدمان**، "الحرب الباردة: اختبار للقوة الأميركية واختبار للمثل".

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0406/ijpa/friedman.htm /05/12/2007.

وبهذا شكّلت "الحروب بالوكالة" أبرز أوجه استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي خلال الحرب الباردة[*]، غير أنّ هذا لا يلغي حقيقة وجود استخدامات أخرى للقوّة في تلك الفترة تراوحت بين النزاعات الحدوديّة والحروب التحريريّة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيّة، إلى جانب عوارض انتهاك الأقاليم البريّة والبحريّة والجويّة بين الدّول[1].

ومع انتهاء الحرب الباردة[**] ظهر تصوّر عام عن نظام عالمي جديد[***] سيعقب النظام المنقضي، ينتفي فيه احتمال المواجهة العسكريّة المباشرة بين قواه الكبرى، ويفقد فيه عامل القوّة العسكريّة واستخدامها ثقله بعدما كان المحور الرئيس لديناميكيّات وتوازنات التفاعلات الدوليّة في الحقبة السابقة.

وفي هذا السياق انبنت فكرة النظام العالمي الجديد على أساس "نهجيّة مزدوجة"[2] استند شقها الأوّل إلى رؤية تصوريّة فكريّة مبالغ في إيجابيتها، عكستها مثلا طروحات نظريّة الاعتماد المتبادل التي قدّمت "البراديم- Paradigme" الوظيفي كبديل للتفسير الكلاسيكي للعلاقات الدوليّة باعتبارها

(*) يشير مصطلح "الحرب الباردة" في رسالتنا هذه إلى الصراع على النفوذ بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة والاتحاد السوفياتي وحلفائه من جهة أخرى والذي أعقب الحرب العالمية الثانية؛ أين كانت سياسة كل من الفريقين تسعى إلى توسيع دائرة النفوذ وتقليص دائرة الخصم، وحيثما وجد تداخل في دوائر النفوذ زاد التوتر واشتد الصراع وتحول إلى معارك، وقد امتد هذا الصراع من منتصف الأربعينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، واستخدم تعبير الحرب الباردة لأول مرة بشكل رسمي في وثيقة مجلس الأمن القومي الأمريكي المرقمة (68) الصادرة في أفريل 1950؛ حيث جاء فيها: «إنّ الحرب الباردة في الواقع هي حرب حقيقية حيث يتعرض للخطر بقاء العالم الحر أمام تهديد الاتحاد السوفيتي»،انظر:

- **علي الكاظمي**،" النظام الدولي الجديد (بناء القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة)"، ترجمة محمود عبد الكريم. http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/15.htm /23/06/2006.

(1) لتفاصيل عنها انظر:

-Guillaume ETIENNE,"L'emploi de la force armée devant la cour internationale de justice", http://www.dcds.forces.gc.ca/jointDoc/docs/uof_f.pdf /14/05/2006.250ko

(**) يقترن سياسيا بـ"إعلان باريس" (أكتوبر1990) الذي وقعته 34 دولة منها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ودول حلفي الناتو ووارسو، أمّا رسميّا فيقترن بالانهيار الرسمي للاتحاد السوفياتي الذي أعلن عنه عقب مؤتمر"ألماآتا"(1991/12/20)،انظر:

-**عدي صدام حسين**، "عالم ما بعد الحرب الباردة:دراسة مستقبلية"،(ط1؛بغداد:دار المنصور،2003)،ص72.

(***) دأبت عديد الأدبيات السياسية على استعمال مصطلح "النظام الدولي" بغية الارتقاء بمضامينها إلى المستوى الذي يسمح ببلورة رؤى أكثر ضبطا في الجانب التصنيفي لتحليل وتوصيف التفاعلات الحاصلة بين الدول **[**انظر:**عدي صدام حسين**، مرجع سابق، ص101.**]**،غير أننا آثرنا في دراستنا هذه استخدام مصطلح "النظام العالمي" لتوصيف حقبة ما بعد الحرب الباردة لما رأينا فيه من شموليّة الدلالة التي تتجاوز المعطى القانوني المقترن أكثر بالمصطلح الأول نحو معطيات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة صادرة عن الفواعل غير الدوليّة فضلا عن الدوليّة.

(2) **زكي العايدي**، "إحباطات النظام العالمي الجديد"، في: **زكي العايدي وآخرون**،"القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد"، ترجمة: سوزان خليل، (ط1؛ مصر: دار سينا للنشر،1994)، ص03.

علاقات قوّة[1]، منطلقة في ذلك من أنّ الاقتصاد والروابط العالميّة الجديدة تحتم تحرّك النظام العالمي كنظام وظيفي في اتجاه بناء السّلام بين الشعوب وتقليص ثمّ إلغاء الحاجة إلى استخدام القوّة العسكريّة؛ حيث تقترن مصالح الدول والشعوب بالتعاون والاعتماد المتبادل وتصبح رفاهيّة كلّ منها معتمدة على الأخرى.

وموازاة مع هذا تمّ تقديم المرحلة الجديدة على أنّها مرحلة انتفاء الحروب الكبرى –حسب أطروحة نهاية التاريخ–[2]، ومرحلة الاحتكام إلى "مسدس الحضارة– Hexagone de Civilisation"[3] القائم على مبدأ دولة القانون والمشاركة الديمقراطيّة وثقافة التسويّة السلميّة للنزاعات الدوليّة والعدالة الاجتماعيّة والاعتماد المتبادل والاحتكار الشرعي للقوّة، وأنّها مرحلة "السّلم الدّيمقراطي–Paix démocratique" التي يقول بها أتباع "إيمانويل كانط-Emmanuel KANT" صاحب "مشروع السّلم الأبدي– Projet de paix perpétuelle" من أمثال "ديول–M.W DYOLE" و"أندور هوريل– Andrew HURRELL."[4]

في حين انصرف الشق الثاني من هذه "النهجيّة" إلى تصوّر سياسي[5] مفاده أنّ تجاوز الخلافات الإيديولوجيّة التي حكمت التفاعلات الدوليّة لأكثر من نصف قرن في إطار الحرب الباردة من شأنه أن يحدّ من الأخطار الناجمة عن الخلافات الدوليّة، وأن يؤسّس لنظام عالمي جديد تحتكم فواعله في علاقاتها البينيّة إلى

---

(1) تفاصيل أكثر حول نظريّة الاعتماد المتبادل انظر:

- **Jean-Jacques ROCHE**,"Théories des relations internationales",(4eeds, Paris: Montchrestien,1997),p-p82-84.

(2) قراءة لأطروحة " نهاية التاريخ " لـ " فرنسيس فوكوياما " في:

- **Jean-Jacques ROCHE**,"Théories des relations internationales",.Op.Cit.,p91,92.

(3) لتفاصيل أكثر حول " مسدس الحضارة " انظر:

-**Barbara DELCOURT**,"Usage de la force et promotion des valeurs et normes internationales. Quel(s) fondement(s) pour la politique européenne de sécurité et de défense ?", p,09,10
http://www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n1/006929ar.pdf, 16/05/2006.120kb.

(4) للتعمق في مضامين "السّلم الديمقراطي" و"مشروع السّلم الأبدي" انظر:

-**Ryoa CHUNG**, "Un cadre conceptuel pour l'emploi de la force du paradigme cosmopolitique en éthique des relations internationales".
http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/chung2002.pdf /13/05/2006.113kb.

(5) **زكي العايدي**، "إحباطات النظام العالمي الجديد"، مرجع سابق، ص10.

معايير قانونيّة وأخلاقيّة تؤمِّن حسب ما قاله الرئيس السوفياتي منتصف الثمانينات الماضيّة "ميخائيل غورباتشوف-Mikhaïl GORBATCHEV" :"...إرساء مبادئ (للسياسة) الدوليّة وفق المعايير الإنسانيّة والأخلاقيّة وأنسنة العلاقات بين الدول"[1]، وما أكّد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش- George BUSH " العام1990 بقوله:" إننا أمام حقبة جديدة، خاليّة من التهديد باستخدام العنف،[...] وأكثر أمنا في السعي نحو السلام[...]؛ حيث سيتبدّل حكم الفوضى بحكم القانون[...]".[2]

إنّ هذه الرؤى والمشروعات التي عكست نظرة تفاؤليّة حول عالم ما بعد الحرب الباردة[*] ما فتئت تصطدم بواقع موضوعي بالغ التعقيد تشكل جرّاء تطورين محوريين يكمّل أحدهما الآخر؛ أوّلهما انهيار الاتحاد السوفياتي وما تلاه من تغيّر بارز في قواعد اللعبة الدوليّة، وثانيهما الكيفيّة الاستثنائيّة التي اعتمدها القطب الأمريكي "المنتصر في الحرب الباردة" في توظيفه هذه التحولات لصالح دور جديد يستوجب تموضعه على قمّة هرم القوّة الدولية.

وعلى هذا فإنّ التحليل الجادّ للتحوّل الحاصل في النظام العالمي للحقبة الجديدة يفترض تتبّع مختلف الإيقاعات التي تتوجّه إليها مؤشراته المتباينة، فمن المغالطة الحكم مسبقا بأنّ من شأن تهدئة النزاعات الإيديولوجيّة تحقيق الأمن والسّلم عبر العالم، والقضاء على مفاهيم طالما شكّلت محور البعد الهيكلي للأنظمة الدوليّة السّابقة على رأسها "استخدام القوّة العسكريّة".

---

(1)**عدي صدام حسين**، "عالم ما بعد الحرب الباردة: دراسة مستقبلية"، مرجع سابق، ص76.

(2) المرجع نفسه، ص 103.

(*) درجت الأدبيات المعاصرة الإنسانيّة عموما والسياسيّة خصوصا على استعمال الدّال الزمني "ما بعد" في سياقات شتى(ما بعد واستفاليا، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد الحداثة..) معتبرة إيّاه وصفا مؤقتا محدود الصلاحيّة يؤشر بداية مرحلة جديدة تختلف في أساسياتها عن المرحلة المنقضيّة،[انظر:**أحمد المسلماني**،"إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:مقاربة نظريّة"،معلومات دوليّة،العدد57،(صيف1998)،[27-38]،ص28.]، وسنوظفه في رسالتنا هذه للدلالة على الفترة الزمنيّة التي تلت نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي الذي شكّل أحد طرفي معادلة التوازن في تلك الحرب مقابل الطرف الأمريكي، وهو الحدث الذي أعقبته تحولات عديدة مسّت محاور رئيسة في الهيكليّة السياسيّة والتفاعلات الدوليّة للحقبة السّابقة بما يعكس بداية مرحلة جديدة اعتمدنا خبرتها الممتدّة من1990 إلى2006 إطارا زمنيّا لدراستنا هذه.

فلقد أظهرت التطورات التي أردفت انهيار الكتلة الشرقيّة أنّ الفجوة تتسع بين التصوّر الذي تقدّمه النظرة التفاؤليّة المشار إليها أعلاه والواقع كما تكشف عنه المعطيات الموضوعيّة، التي تعكس من جهة تعاظم النزعة العسكريّة الشماليّة- الغربيّة خاصّة- ودخولها مرحلة جديدة من الصراعات والتدخلات العسكريّة التي يمثّل الجنوب -الغارق في الصراعات- ساحتها الرئيسة، ومن جهة أخرى تزايد القوّة العسكريّة للولايات المتحدة الأمريكيّة بتوازٍ مع ازدياد رغبة الأخيرة وقدرتها على إظهار هذه القوّة عبر العالم، مؤشّرة بذلك اتجاها مفاده "عدم الاستعداد الذاتي للتخلي طواعيّة" عن نزوعها لأن تكون الدولة المهيمنة على العالم، مستغلّة في ذلك "لحظة الأحاديّة" التي منحتها إيّاها ظرفيّة انهيار القطب السوفياتي ساعيّة لتحويلها إلى "حقبة أحاديّة أمريكيّة"، في عالم دخل طورا جديدا من صراعات مضطربة تتداخل فيها الحدود الفاصلة التقليديّة بين الفاعلين من الدول وغير الدول، وبين الجيوش النظاميّة والجماعات والأفراد المسلحين، وبين سيادة الدول والتدخل الأجنبي، وبين استخدام القوّة العسكريّة المقنّن واستخدامها المقنّع.

- **<u>الإشكاليّة:</u>**

إنّ الواقع الموضوعي كما تفصح عنه المعطيات المشار إليها أعلاه يدفعنا إلى الانطلاق في دراستنا هذه من التسليم بنسبيّة الآراء التي استشرفت انتهاء عصر "محوريّة" القوّة العسكريّة في هيكلة الأنظمة الدوليّة وتوجيه تفاعلات وحداتها، هادفين من وراء ذلك إلى تقصّي آثار مخرجات نهاية الحرب الباردة (التي هي على تماس مباشر مع مفاهيم القوّة وأنماط توزيعها وهيكلة النظام العالمي) على مضامين القوّة العسكريّة وأوجه استخدامها في المحيط الدولي، موازاة مع كشف انعكاسات ذلك على البعد الهيكلي والتفاعلي للنظام العالمي الجديد، متخذين من دراستنا لحالة الاستخدام الأمريكي للقوّة العسكريّة مدخلا نموذجيّا لتحقيق الفهم الأعمق والأوسع لموضوعنا، هذا الأخير الذي لا يمكن

استيفاء جوانبه إلا انطلاقا من الطابع التجميعي التحليلي لهذه التطورات مجتمعة عبر ما يتيحه لنا البحث عن الإجابة المستكفيّة للاشكاليّة التاليّة:

– ما حدود علاقة التأثير التبادليّة الحاصلة بين الواقع الاستراتيجي العالمي لحقبة ما بعد الحرب الباردة والمضامين المفاهيميّة والنظريّة والعمليّة "لاستخدام القوّة العسكريّة" في المحيط الدولي، وكيف يمكن تبيّن أبعاد ذلك من خلال دراسة حالة الاستخدام الأمريكي؟

وقصد تفكيك هذه الإشكاليّة ارتأينا طرح مجموعة **أسئلة فرعيّة** نستجدي من الإجابة عنها الفهم التدرّجي والشامل لموضوع رسالتنا هذه، وهي كالآتي:

1– ما المدلولات المفاهيميّة والوظيفيّة والقانونيّة "لاستخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي"؟ وما مدى إسهامها في تغذيّة الحوارات النظريّة المتناولة للعلاقات الدوليّة ؟

2– ماهي أبرز مخرجات نهاية الحرب الباردة ذات التماس المباشر مع مفاهيم القوّة وأنماط توزيعها وهيكلة النظام العالمي؟ وكيف أثرت وتأثرت بمضامين استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي؟ وما مفرزات ذلك ؟

3– كيف يؤطر المخيال الاستراتيجي الأمريكي السياسي والعسكري والفكري سلوكيّة استخدام الولايات المتحدة للقوّة العسكريّة في محيطها الخارجي بعد الحرب الباردة، وما أثر مستجدات الواقع الاستراتيجي العالمي على ذلك ؟

– الفرضيّات:

انطلاقا من إشكاليّة البحث المطروحة أعلاه تهدف الدراسة إلى اختبار كلّ من **الفرضيّة المركزيّة** التاليّة:

– أدى التحوّل في طبيعة النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة وما رافقه من تغيّرات مسّت جيوسياسيّة العالم – وفق مؤشري التهديدات والمصالح– وكذا

أنماط فواعله إلى تزايد وتنوع مداخل استخدام القوّة العسكريّة وتـــداخلها، بـــشكل يتفرّد المنظور الأمريكي بشأن ذلك في الدلالة عليه.

و**الفرضيات الفرعيّة** التاليّة:

1- قاد انصراف طبيعة العلاقات بين الفواعل في النظام العالمي الجديـــد عن النماذج التقليديّة المنمّطة والمتكرّرة المبنيّة على روابط سببيّة مباشـــرة إلـــى تغيّرات مفاهيميّة وعمليّة لسلوكيّة استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي.

2- استوجب التغيّر العميق الذي لحق بطبيعة الفواعل ومصادر تهديـــدهم ومصالحهم وبنية هيكل القوّة بينهم في عالم ما بعد الحرب الباردة بحث إمكانـــات تكييف استخدامهم للقوّة العسكريّة مع هذه المستجدات في إطار يفترض أن يكـــون أكثر اتساعا لاحتواء النمط ما بعد التقليدي لهذه السلوكيّة.

3- أدّت رغبة الولايات المتحدة في تمديد لحظة الأحاديّة التي منحتها إيّاها ظرفيّة انهيار القطب السوفياتي المناوىء لها، موازاة مع إدراكها لتغيّـــر طبيعـــة مصادر تهديدها ومصالحها، إلى توظيفها الآليّة العسكريّة كوسيلة لحمايـــة قيمهـــا ومصالحها من جهة، وكوجه من أوجه التعتيم على الإخفاق في بنـــاء واســـتخدام القوّة خارج حدودها التقليديّة من جهة أخرى.

- **<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>**

1-الأسباب العلميّة:

إنّ الأحداث الكبرى في تاريخ الـــدول كالـــصراعات والحـــروب ونـــشوء وسقوط القوى الكبرى تبقى سواء من حيث مدخلاتها أو مخرجاتها محـــطّ اهتمـــام فكري وتحليل أكاديمي سياسيين يتجدّد كلّ منهما في غاياته ومناهجه باســـتمرار، فاتحا المجال في كلّ مرّة نحو إدراك أفضل للماضي والحاضر واستـــشراف أدقّ للمستقبل، وهذا ما ينطبق على نهاية الحرب الباردة باعتبارها إحدى هذه المحطات التي كثرت الدراسات حولها وتنوّعت مـــضامينها واتجاهاتهـــا بتنـــوع مـــداخلها

المستمرّة في فرض جدّتها بعد كلّ تناول، مواكبة في ذلك التجـدّد المفـرط فـي التسارع للتطورات التي أعقبت ذلك الحدث.

وفي هذا السياق جاء اختيارنا لموضوع دراستنا هذه منساقا مع الإغراءات المعرفيّة التي من جهة يطرحها تناول "متغيّر استخدام القوّة العـسكريّة" كمـدخل أساس في فهم أبعاد الواقع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة نظـرا لاسـتمرار محوريّته في توجيه التفاعلات ما بين الوحدات الرئيسة في هذا الأخير، ومن جهة أخرى تغذيها التغيّرات التي لحقت بالمتغيّر المذكور جرّاء الطابع التجميعي لعديـد التطورات التي يتقدّمها الانفلات الكمّي والنوعي لنمطيّة فواعل النظـام العـالمي الجديد وتفاعلاتهم العسكريّة، موازاة مع السعي الأمريكي الحثيث للحفـاظ علـى أسبقيّة معيار التفوّق العسكري في رسكلة هيكل القوّة العالمي لضمان "حقبة أحاديّة أمريكيّة"، وهي المحاور الرئيسة التي استدعت أهميّتها اهتمامنا وتخصيص رسالتنا هذه لبحث أبرز جوانبها.

2- الأسباب الذاتية:

إنّ ميولاتنا العلميّة المتوافقة مع المواضيع ذات التماس المباشر مع القضايا الأمنيّة خاصة في بعدها العسكري، تحتلّ موقع صدارة الأسباب الذاتيّة لاختيارنـا موضوع رسالتنا هذه، إضافة إلى رغبتنا الملحّة في مواكبة ما يتم تقديمـه حـول موضوع "استخدام القوّة العسكريّة" والبعد التأثيري له في العلاقات الدوليّة خاصـة في عالم ما بعد الحرب الباردة، هادفين من وراء ذلك إلى إثراء مختلف النقاشـات العلميّة الدائرة حوله محاولين من جهتنا الاسهام في التراكم المعرفي الناتج عنها.

- <u>الإطار المنهجي للدراسة:</u>

لقد استوجبت الطبيعة المركّبة لموضوع رسالتنا، والتـي تعكـس وجـود تداخل وظيفي بين مستوياته العمليّة الميدانيّة والعلميّة النظريّة، توظيف العديد مـن المناهج هي: المنهج المقارن والمنهج التاريخي والمنهج التطوري ومنهج دراسـة الحالة ، إضافة إلى الاستعانة بأداة تحليل المضمون.

فالمنهج المقارن اعتمدناه بصورة ضمنيّة لتحاشي معضلة المركزيّة العلميّة للموضوع انطلاقا من دراسة ومقارنة أبرز البناءات التحليليّة المقدّمة حوله، ثمّ للوقوف على أبعاد التباين بين إدراكات أهم الفواعل الدوليّة لتطورات البيئة الأمنيّة العالميّة الجديدة من حيث مؤشري المصالح والتهديدات وكذا سبل معالجتهم لها عسكريّا، وأخيرا للكشف عن موطن الجدّة في الصورة النمطيّة التي اكتسبها استخدام القوّة العسكريّة في عالم ما بعد الحرب الباردة مقابل تلك التقليديّة التي طبعته من قبل.

و**المنهج التاريخي** وظفناه لاستقصاء المسار التاريخي لأنظمة الأمن الدوليّة المختلفة بغية رصد مظاهر محوريّة القوّة العسكريّة في تحديد طبيعتها، ثمّ لتتبّع المنحى التطوري للرؤى القانونيّة والنظريّة العامّة من جهة والسياسيّة والعسكريّة والفكريّة الأمريكيّة من جهة أخرى حول استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي.

وأمّا **المنهج التطوّري** فقد استوجبته الطبيعة التطوريّة للموضوع محلّ الدراسة إن من الناحيّة المفاهيميّة أو القانونيّة أوالنظريّة أو العمليّة، والتي فرضتها علاقة التأثير التبادليّة القائمة بين متغيّر "استخدام القوّة العسكريّة" والمستجدّات الحاصلة في البيئة الدوليّة و فواعلها ومختلف الحوارات النظريّة المتناولة لذلك.

ومن أجل التخصيص العملي والوظيفي للبحث الهادف إلى التدقيق والتحرّي المعرفي تمّ اعتماد **منهج دراسة الحالة**، الذي مكّننا من توظيف خبرة معايشة العالم لتجليّات المنظور الأمريكي حول استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة، قصد خلق مجال شبه تجريبي وجزئي للظاهرة محلّ الدراسة يسمح بفهم أعمق لها.

كما تمّ الاستعانة خلال كلّ ذلك **بأداة تحليل المضمون** لتتبع مضامين بنود أهمّ الاتفاقات والمواثيق الدوليّة بشأن "استخدام القوّة العسكريّة" سواء لمعرفة ضوابط اللجوء إليه أو لتبيّن مختلف الاستثناءات الواردة حوله، وكذا للوقوف على

مدلولات بعض التصريحات والوثائق الرسميّة السياسيّة خاصّة الأمريكيّة ذات العلاقة بموضوعنا.

- **أدبيّات الدراسة:**

إنّ إثراء مختلف الحوارات العلميّة حول موضوع "**استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة**" لا يتأتّى إلاّ بالمساهمة في التراكم المعرفي الناتج عن دراسة هذا الأخير، وذلك إمّا عبر التحقق من صحّة أحد فروضه –اعتمادا على منهجيّة مغايرة للسّابقة– أو نفيها أو تعديلها، وهو ما فرض علينا تفحّص العديد من الدّراسات ذات الصّلة بموضوع رسالتنا، كالدّراسة التي قدّمها "**ماركيس لوتارت**" بعنوان: "**مبدأ حظرالتهديد بالقوّة واستخدامها**"، [1] والتي انطلق فيها من الاشكاليّة الفلسفيّة الباسكاليّة[*] لجدليّة "القوّة والعدالة" ليطرح أخرى مماثلة طرفاها "القوّة والقانون"، محاولا فكّ حيثياتها عبر تتبع تاريخي لمبدأ حظر استخدام القوّة العسكريّة منذ ظهور موضوعة "الحرب العادلة" وصولا إلى حقبة التنظيم الدولي.

وفي إطار جدليّة "القوّة والقانون" ذاتها صاغت "**آن رينود**" إشكاليّة دراستها الموسومة بـ:"**نظرة حول استخدام القوّة والقانون وعمليّات حفظ السّلم**"[2]، مضيفة إليها بعدا ثالثا متمثلا في عمليات حفظ السّلم، هادفة إلى بحث سبل تكييفها مع البعدين الأوليّين من جهة ومع مستجدات الواقع الاستراتيجي لعالم ما بعد

([1])**Markus LEUTERT**, "Le principe de l'interdiction de la menace et de l'emploi de la force",Université de Genève: travail de séminaire,Semestre d'été 1997.
http://www.etu.ch/upload/documents/superuser/interd_recours_force.pdf/1/7/2004/74,6Ko.

([*]) نسبة إلى الفيلسوف الفرنسي "بليز باسكال- Blaise PASCAL"(1623-1662).

([2])**Anne Rainaud** ,"Réflexion sur l'usage de la force, le droit et les opérations de maintien de la paix", article tiré d'une communication lors d'une journée d'études sur le thème "L'usage de la force et le droit : théorie et pratique", Institut du Droit de la Paix et du Développement, Nice,(10 déc 2003).
http://revel.unice.fr/revues/pdf?r2rrep=pie&r2rid=41&r2rname=Perspectives%20Internationales%20et%20Européennes&r2rtitle= /16/05/2006/62,1Ko.

الحرب الباردة من جهة أخرى، مركّزة خلال ذلك على دور هذه المستجدات في استحداث عمليّات السّلام القائمة على الأساليب القسريّة العسكريّة.

ومن جهتها حاولت "**ريوا شانغ**" في دراستها المعنونة بـ:"**إطار مفاهيمي لاستخدام القوّة..**"[1] معالجة الموضوع ضمن "حقل البحث في أخلاقيّة العلاقات الدوليّة"، موسّعة بذلك زاويّة النقاش لتشمل ثلاثيّة استقطابيّة عناصرها: الحرب والسّلم والعدالة، ومركزاها الفكر الكانطي[*] والهوبزي[**]، محييّة بذلك الإخصاب التقليدي بين علم السياسة والفلسفة.

أمّا "**جونج أودرات**" فقد كان أكثر تخصيصا حينما تناول المنظور الأممي لاستخدام القوّة العسكريّة في دراسته الموسومة بـ:"**منظمة الأمم المتحدة والصراعات الداخليّة واللجوء إلى القوّة العسكريّة**"[2]، أين انطلق من الإشكاليّة التي يطرحها مبدأ سيادة الدول أمام المسؤوليّة الدوليّة لحماية الأمن والسّلم الدوليين التي تخوّل التدخل العسكري الأجنبي، معالجا في سياق ذلك مدى شرعيّة ومشروعيّة وفاعليّة هذا الأخير في تسويّة الصّراعات الداخليّة التي صارت ميزة عالم ما بعد الحرب الباردة.

إلى جانب هذا نجد الدراسة التي أعدّها "**إفو دالدار**" بعنوان:" **استخدام القوّة في عالم يتغيّر..**"[3] قائمة على مقارنة المنظور الأمريكي والأوروبي للقوّة العسكريّة ولكيفيّة تكييف القواعد القانونيّة والاستخدامات التقليديّة لها وفق متطلّبات التهديدات الجديدة، وهذا انطلاقا من تجربتي كوسوفو(1999) والعراق(2003).

([1]) **Ryoa CHUNG**,"Un cadre conceptuel pour l'emploi de la force:du paradigme cosmopolitique en éthique des relations internationales".
http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/chung2002.pdf /13/5/2006/113ko.

([*]) نسبة إلى الفيلسوف الألماني "إيمانويل كانط-Emmanuel KANT"،(1724-1804).

([**]) نسبة إلى الفيلسوف الانجليزي " توماس هوبز-Thomas HOBBES"،(1588-1679).

([2])**Chantal de JONGE OUDRAAT**,"L'ONU, les conflits internes et le recours à la force armée".
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001201.pdf /16/05/2006/129ko.

([3])**Ivo H. DAALDER**, "L'emploi de la force dans un monde en changement: perspectives américaines et européennes"
http://www.dcds.forces.gc.ca/jointDoc/docs/uof_f.pdf /14/ 05/ 2006/250ko.

إنّ تفحصنا الدقيق لهذه الدراسات مكّننا من الاستفادة من نتائجها وتـــدارك نقائصها وتجاوز أبعادها المطبوعة–حسب رأينا– بجزئيّة الطرح التـــي أفـــرزت "شتاتا معرفيّا" تراوح بين معالجة فلسفيّة وأخرى تاريخيّة وحتى قانونيّة ونظريّـــة وميدانيّة، ممّا استوجب منّا إعادة تحليل وانتقاء ثمّ تركيب لما تمّ الخلـــوص إليـــه، وهذا عبر دراسة علميّة مستوفيّة لهذه الجوانب انطلاقا مـــن يقيننـــا بلامحدوديّـــة علاقات التأثر التبادليّة التي تجمع هذه الأخيرة وموضوع رسالتنا.

– <u>تبرير خطة الدراسة المعتمدة:</u>

على ضوء الإشكاليّة الأكاديميّة التي انطلقنا منها والفرضيّة المركزيّة التي نستهدف اختبارها، وبناء على عنوان رسالتنا الذي تتنازعه ثلاثة حقـــول دلاليّـــة محوريّة(استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي/ بعد الحرب الباردة/ الاستخدام الأمريكي)، جزّأنا هيكليّة رسالتنا هذه -إضافة إلى المقدّمة والخاتمة- إلـــى ثلاثـــة فصول تتطابق مضامينها والتقسيم المبيّن لعنوان الدراسة؛ ولأنه لايمكـــن تجاهـــل سؤال: ما معنى استخدام القوة العسكريّة؟، فقد كان لزاما علينا بدايـــة تخـــصيص **الفصل الأوّل** للوقوف على القيمة الدلاليّة المفاهيميّة والتاريخيّة والقانونيّة والنظريّة لسلوكيّة استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي، بغية التأسيس لموضوعنا من الناحيّة المعرفيّة بما يفسح المجال للخوض في تفاصيله عبر **الفصل الثاني** الـــذي سعينا فيه إلى معرفة حدود علاقة التأثير المتبادل التـــي تجمـــع هـــذه الـــسلوكيّة ومختلف الإيقاعات التي تتحوّل إليها مؤشرات التفاعلات الدوليّة للنظـــام العـــالمي الجديد، وهذا عبر تقصّي آثار أبرز مخرجات نهاية الحرب الباردة على مـــضامين القوّة العسكريّة وأوجه استخدامها في المحيط الدولي، ليقودنا مسار بحثنا بعد هـــذا إلى معالجة الجزء الأخير من عنوان رسالتنا والمتعلّق بدراسة الحالة الأمريكيّة من خلال محاور **الفصل الثالث الذي** خصّصناه لتشخيص المنظور الأمريكي لاستخدام القوّة العسكريّة انطلاقا من تحليل خلفياته وأبعاده من زاويّة الرؤى الإيديولوجيّـــة

ومن حيث المشروع السياسي الاستراتيجي الذي تساير مع هـذه الـرؤى - منـذ التسعينات الماضيّة- باعتبارها منفذا لسيرورة البحث الالزامي عن استراتيجيّة لما بعد انهيار العدوّ التقليدي (الاتحاد السوفياتي)، ولقد حرصنا خـلال كـلّ فـصول الدراسة على الاستهلال بالجانب المفهومي والنظري ثمّ الانتقال إلى الجانب العملي الميداني.

مراعين لأجل كلّ هذا ما يلي:

- تجاوز الإغراقات المفاهيميّة المتناولة لعديد الدّوال الاصطلاحيّة التي وظفناهـا في رسالتنا هذه (كالتدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام بأنواعها والصراعات الداخليّة...)، نحو التركيز على كشف العلائق بينها ثـمّ تلـك التـي تجمعهـا ومستجدّات البيئة الدوليّة محلّ الدّراسة.
- تجنّب التقيّد بمعطيات التوزيع الاستاتيكي للقوّة العسكريّة بين وحدات النظـام العالمي، نازحين أكثر نحو تحليل التفاعلات العسكريّة الحاصـلة بـين أبـرز فواعله باختلاف طبيعتهم.
- تفادي الإفراط في الدّقة التـصنيفيّة النموذجيّـة لأنمـاط القـوّة (العـسكريّة والاقتصاديّة والماليّة والتكنولوجيّة والمعنويّة) وكذا أصناف الفاعلين (قـوميين وفوق قوميين وتحت قوميين) لتجنب إغفال جوهر رسالتنا الذي هـو التحليـل المستكفي للعلاقة التأثريّة التبادليّة بين استخدام القوّة العسكريّة ومستجدات حقبة ما بعد الحرب الباردة.
- الحرص على الوقوف عند أهمّ العناصر التي يمكن أن تجسّد لنا بصورة عمليّة أبعاد الإشكاليّة التي تستهدف دراستنا معالجتها، آخذين بعين الاعتبار الحقيقـة الجليّة التي مفادها انفلات طبيعة التفاعلات في النظام العالمي الجديـد أكثـر فأكثر من تلك النماذج المنمّطة والمتكرّرة القائمة على أساس علائـق سـببيّة مباشرة إلى أخرى سمتها الغالبة التـسارع والانتقـال والازدواج واللاّحـدود واللااستقرار.

- مؤكّدين خلال كلّ هذا على أهميّة تجارب العمل الواقعي في تعـديل وتطـوير المقاربات النظريّة، حرصين على عدم الفصل بين الواقع العملي وهذه الأخيرة التي هي ليست مجرد تنظير جامد يركّب قسرا على الواقع بقدر ما هي عنصر مهمّ في عمليّة تفاعل جوانب التجربة وصناعة الواقع.

- **الصعوبات:**

إنّ كون الإشارة إلى الصعوبات التي واجهت الباحث في مسيرة بحثه مـن مقتضيات تحرير مقدّمة أي رسالة أكاديميّة، لم يثننا بدءًا من تجاوز ذكر بعـضها التي نراها ممّا لا تتمّ المتعة العلميّة ولا يتميّز الباحث الجادّ عن سواه إلاّ بوجودها، ثمّ الاكتفاء بعدها بتأشير تلك الناجمة من جهة عن سـعينا إلـى المزاوجـة بـين الجانبين النظري والعملي بما كلّفنا بحثا دؤوبا وجهدا مضاعفا ووقتـا مستفيـضا استدعته القيمة العلميّة والعمليّة والتطلعيّة للبحث، ومن جهة أخرى عن رغبتنا في استعادة الدّال الزمني "**نهاية الحرب الباردة**" لمحوريّته في الدراسات السياسيّة بعـد أن بدأ ينسحب منها تدريجيّا على وقع التغيّر المفرط في التـسارع الـذي تـشهده ديناميكيّة التفاعلات الدوليّة خاصة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وهذا بنـاء على أنّنا نرى في هذه الحقيقة مجردّ إضافة تراكميّة في سيرورة تـشكّل النظـام العالمي لحقبة ما بعد الحرب الباردة، تستوجب إعادة النظر في جملـة التهافتـات والاستباقات الفكريّة التي عالجت مختلف المواضيع ذات العلاقـة بـه مـن دون الاستناد في تحليلاتها إلى خبرة معايشة كافيّة كالتي نحن بصددها بعد مـرور مـا يزيد عن خمسة عشر سنة عن ذلك الحدث.

الفصل الأول:

استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي:

مقاربة معرفيّة.

إنّ تحليل العلاقات ما بين الدول كان ولا يزال ينزع بطبيعته إلى بحث إشكاليّة القوّة عامّة والقوّة العسكريّة على وجه الخصوص أكثر من بحث أيّ موضوع آخر خاصة وأنّ ذلك يتناسب كثيرا مع "لعبة القياس الكمي"،[1] التي تسعى العلوم الإنسانيّة بما فيها السياسيّة إلى اعتمادها سالكة في ذلك منحى العلوم الطبيعيّة والدقيقة.

إنّ التسليم بوجود هذا الميل نحو فهم مضامين القوّة وكشف العلاقات التبادليّة بينها وبين مختلف الفاعلين – سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي– لدى غالبيّة المفكرين والمنظرين السياسيّين لا ينفي وجود جانب مهمّ من فكر هؤلاء منصبّ حول بحث مفاهيم أخرى كتلك المتعلقة بالأخلاق والسّلم، إلاّ أنّ هذه الأخيرة أيضا ليست بمنأى عن "محوريّة" القوّة في التحاليل،[2] ذلك أنّ القوة كانت دوما بالنسبة لهذه المواضيع "الضدّ الذي به تعرف الأشياء".

ولأنّ الهدف من دراستنا هذه لا يخرج عن السياق العام للموضوعة المبيّنة أعلاه فإنّنا سنعمد في الفصل الأوّل منها إلى إجراء تفحّص تحليلي للجانب المفاهيمي والتاريخي والقانوني والنظري لمتغير "استخدام القوّة العسكريّة" في المحيط الدولي، محاولين إيضاح الحدود العامّة لإشكاليّة العلاقة التي تجمع هذا الأخير وديناميكيّة العلاقات الدوليّة.

---

(1) **زكي العايدي**، "المعنى والقوة في النظام الدولي"، في: **زكي العايدي وآخرون**، "القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد"، مرجع سابق، ص18،19.

(2) **Daniel COLARD**,"De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", Arés, n 45, Vol XVIII, Fascicule 2,(Mai 2000),[11-27], p11,12.

المبحث الأول: مفهـــوم استخدام القوّة العسكريـــــــــّـــة في المحيـــــــط الدولي.

إنّ القوة بمفهومها العام إحدى أهمّ الظواهر المحوريّة في الحياة الاجتماعيّة للبشر؛ ذلك أنّ تفحّصا موضوعيّا لمراحل تطوّر الحضارة البشريّة منذ المجتمع البدائي إلى عصرنا الحالي يكشف بوضوح عن حقيقة لا جدال حولها وهي أنّ الأفراد كما الجماعات في حاجة دائمة إلى تحديد وتحصيل مصالحهم وضبط علاقاتهم والدفاع عنها بما يستوجب ذلك من قوة.[1]

وبالرغم ممّا يحضاه عامل "القوة" من اتفاق شبه تامّ حول دوره الأساس في ديناميكيّة العلاقات ما بين البشر على مختلف مستوياتها –سواء ما تعلّق بالمستوى الفردي أو الجماعي، أو مستوى الوحدات الدوليّة والنظام الدولي باعتباره الإطار الذي تنتظم فيه تفاعلات هذه الأخيرة–[2] إلاّ أن الرؤى الفكريّة لم تتفق بشأن تحديد مدلوله الدقيق، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور التقريب بين بعض المفاهيم المعطاة له متجاوزين التفاصيل الإشكاليّة المتّسم بها هذا الموضوع، مركّزين على البعد العسكري في القوة مبيّنين الدور المحوري الذي لعبه عبر أهمّ الأنظمة الأمنيّة الدوليّة التي عرفها النظام "الواستفالي" عبر مراحله التاريخية البارزة.

المطلب الأول: البعـــد العسكري في قوة الدولة وأســـاليـــب استخدامـــــــــــه.

إنّ مفهوم "القوّة" من المفاهيم الغامضة التي طالما اختلفت الآراء الفكريّة حول تحديد معناها وضبط مضامينها، إن على مستوى الخطاب العادي أو الخطاب العلمي الاجتماعي منه والسياسي.

([1]) **مجهول**، "استعمال القوة والتهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية :جوانب نظرية وعمليّة راهنة". http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=28670 /28/06/2006.

([2]) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، (ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص 115.

وإذا كان الانقسام في الخطاب العادي مصدره بالدرجة الأولى الخلاف الحاصل حول ما إذا كانت القوة مظهرا سلبيّا أم ايجابيّا في العلاقات المتبادلة بين الأفراد، فإنّه في الخطاب العلمي قد انصرف إلى أبعد من ذلك أين أصبح التتبّع المستقصي لنظريات القوة يكشف عن صعوبة إيجاد نقاط اتفاق بينها، ذلك أنّ كلّ محاولة منها لضبط مفهوم "القوّة" وتحليل أبعادها تصبح "أرضيّة خصبة لجدل أوسع" ممّا يعكس صعوبة الحديث عن نظريّة عامّة وموحّدة للقوّة.[1]

وبناء على هذا فإنّ الحديث عن "القوّة" يستوجب منّا الوقوف عند البعض من المفاهيم المقدّمة من قبل مفكرين اجتماعيّين وسياسيّين، محاولين تجاوز الطابع الإشكالي لها هادفين إلى تحقيق القدر الكافي من الفهم لهذا الموضوع بما يتناسب وما تتطلبه دراستنا هذه.

وفي هذا السياق يرجع "فليكس أوبنهايم-Félix.OPPENHEIM" في كتابه "مفاهيم سياسيّة-Political concepts"(1981) مفهوم القوّة إلى العلاقة السببيّة التي تربط بين"**الفعل**" و"**فعل**" آخر مع اعتبار تضمّن كلّ منهما عدم القيام بالفعل، وحتى يقدّم مفهوما أكثر حياديّة أكّد "أوبنهايم" على ضرورة تجنب كلّ ما له صلة بالخيارات والأهداف والمصالح التي يرى أنّ اشتمال أيّ تعريف عليها سيجعله محلّ نزاع وجدال.[2]

إنّ العلاقة السببية التي يقوم عليها مفهوم القوّة عند "أوبنهايم" تنتج كما يلي:"[...] إنّ كون الفعل(**x**) الصادر عن(**R**) قد أثر في حدوث الفعل(**y**) الصادر عن(**P**) ليس مجرّد وصف لما قام به(**R**) فحسب، بل ذلك يشتمل أيضا على الأقل تفسيرا خاصا لسلوك(**P**).(لماذا(**P**) قام بالفعل(**y**)؟ لأنّ(**R**) أثر فيه لفعل(**y**)"؛[3]

([1]) **مجهول**، "إشكاليات القوة".
http://mnzoor.blogspot.com/2006/11/blog-post_02819.htm/3/1/2007.

([2]) **Stefano GUZZINI**,"Power in international relations: concept formation between conceptual analysis and conceptual history ", p03.
http://www.isanet.org/noarchive/Analysing%20(wc)%20the%20concept%20of%20power.pdf30/11/2006.529Ko.

([3]) Ibid, p03.

فمفاهيم القوة إذن تتراوح بين مدى كون الفعل(**x**) كاف أو ضروريّ وكاف معا وبين كون الفعل(**y**) حدث أم امتنع عن الحدوث، وهو ما يختلف فيه "أوبنهايم" عن المفكرين السلوكيّين الذين يركّزون على ضرورة حدوث السلوك الناتج عن فعل القوة؛ حيث نجد "روبرت دال– Robert DAHL" يؤكّد على أنّه "يمكن القول أنّ لطرف أوّل القوّة على طرف ثاني عندما يفرض الأول على الثاني القيام بعمل معيّن ما كان ليقوم به الأخير لو لم تكن علاقة القوّة موجودة بينهما"[1]، إلاّ أنّ هذا المفهوم كسابقه ينزعان نحو"السببيّة الاجتماعيّة" أكثر منه إلى تفسير معنى "القوة".

أمّا على صعيد العلاقات بين الدول، فإنّ اعتبار القوّة محور ارتكاز رئيس في رسم الإطار العام للاستراتيجيات القوميّة للدول وفي تكييف أنماط علاقاتها الخارجية وتحديد طبيعة الأهداف التي تتوخاها من وراء ذلك، جعل الكثير من المفكرين السياسيين يولون اهتماما بالغا بإعطاء مفاهيم للقوة تمكّن من تفسير الدور الهامّ لها في حركيّة التفاعلات الدولية.

و في هذا الإطار يعرّف كلّ من "بادلفورد–Padelford" و"لنكولن–Lencolin" القوّة على أنّها "المجموع الكلي[...] لقدرات الدولة أعدّت [لتستخدم] من أجل تطوير مصالحها وتحقيق أهدافها الوطنيّة"،[2] وهو ما ذهب إليه "ستيفن روزن– Steven ROSEN" حيث اعتبر القوة: "قابليّة لاعب دولي لاستخدام المصادر والموجودات الملموسة وغير الملموسة بواسطة التأثير على مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام"، وهو بهذا يبرز أهمّ الخصائص التي تتبني عليها علاقة القوة بين اللاّعبين الدوليين والتي هي:

1– كون القوة وسيلة التعامل فيما بين الفواعل الدوليّة.

2– عدم اعتبار القوة "صفة سياسيّة طبيعيّة" إنّما هي وليدة امتلاك موارد ماديّة.

([1]) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص120.

([2]) **سعد حقي توفيق**، "مبادئ العلاقات الدولية"، (ط2؛ عمان: دار وائل، 2004)، ص 194.

3- تعتبر القوّة الوسيلة التي تتمكن من خلالها الدولة من التأثير في سلوكيات اللاّعبين الآخرين الذين ينافسونها في تحقيق مصالح وأهداف كلّ منهم.[1]

وإذا كانت القوة حسب التعاريف السابقة مجرّد أداة تستخدمها الوحدات الدولية لتحصيل مصالحها، فإنّها في الفكر"الواقعي" تتجاوز ذلك لتكون غاية في حدّ ذاتها تسعى الدول إلى امتلاك أكبر نصيب منها؛ حيث يعتبر"هانس مورغـــانتـــو-Hans" MORGENTHAU" السياسة الدوليّة سياسة صراع من أجل القوّة، فسلوكيات الدول تحركّها دوافع الحصول على مزيد منها.[2]

وبشكل آخر تعرّف قوة الدولة بأنّها فاعليّتها ووزنها على مستوى علاقاتها الخارجيّة والناتجان عن قدرتها على استغلال مواردها وطاقاتها في فرض إرادتها، وتحصيل مصالحها وبلوغ أهدافها والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى بما يخدمها.[3]

إنّ هذه الطبيعة الخلافيّة للافتراضات المساقة حول فهم مضامين القوّة دفعت الكثير من المفكرين من أمثال "بيتر موريس-Peter MORRISS" و"وليام كونولي-William CONNOLLY " و"ستيفن لوك-Steven LUKES" إلى تبني أطروحة "**المفاهيم المتنازع حولها بطبيعتها**"، معتبرين أنّه لا يمكن إخضاع مفهوم القوّة إلى معيار نظري واحد فحسب ممّا يجعل من الطبيعي عدم حصول اتفاق حول ضبط مدلولها.[4]

---

(1) المرجع نفسه، ص195.

(2) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص116.

(3) **عبد العزيز صقر**، "القوّة في الفكر الاستراتيجي"، في: **عبد العزيز صقر و آخرون**، "التحديات السياسية الراهنـــة علـــى الـــساحة الدولية"، التقرير الاستراتيجي السنوي 2003،(الرياض: مؤسسة البيان)، ص223.

(4) لتفاصيل أكثر أنظر:

-Stefano GUZZINI,"Power in international relations: concept formation between conceptual analysis and conceptual history ",.Op.Cit.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ جانبا مهمّا من عوامل هذا الخلاف المفاهيمي مردّه تشعّب المصطلحات اللغوية لمفهوم "القوة" داخل كل لغة من جهة، والانتقال "غير السليم" للمصطلح من لغة إلى أخرى من جهة ثانية.[1]

وإذا كان ضبط تعريف موحّد للقوة قد استعصى من المداخل المبيّنة أعلاه، فإنّ اللّجوء إلى دراسة مصادر القوة يعتبر إحدى الأدوات المتاحة لفهم هذه الظاهرة، وذلك من خلال حصرها ضمن خمسة أصناف هي: المصادر الطبيعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة والمعنويّة وأخيرا المصادر العسكريّة.

فالمصادر الطبيعيّة تشتمل على عنصر الجغرافيا (الإقليم أو المجال) الذي لعب قديما دورا مهمّا في تعزيز قوة الدولة، إلاّ أنّ التطور الكبير الحاصل في وسائل المواصلات والاتصال ونوعيّة الأسلحة قلّل من أثره وجعله نسبيّا متوقفا على مدى فاعليّة تفاعله مع عوامل أخرى كطبيعة المؤسسات السياسية وكفاءة رجال السياسة في استغلاله بما يتلاءم ومصالح الدولة،[2] ولنا في هذا الصدد أنموذج "اليابان" –الدولة الأرخبيل– الذي حقق المعجزة الاقتصاديّة خير مثال على نسبية هذا العنصر.

ومن العوامل الطبيعيّة كذلك الموارد والثروات الطبيعية والتي ترتبط بالقدرة على استغلالها وتنميتها وضمان استمرارها عبر حمايتها من الاستنزاف ومخاطر التلوث وهو ما لا يمكن توفيره إلاّ من خلال سياسة رشيدة وتقنية عاليّة، الأمر الذي يفسّر الضعف الغالب على كثير من دول العالم الثالث رغم امتلاكها لمختلف الموارد الطبيعية.[3]

---

(1) للتعمق في معاني المصطلحات اللغوية المختلفة(الفرنسية والإنجليزية والألمانية) لــ"القوة"، أنظر كلا من :
- **Stefano GUZZINI**,"Power in international relations… ",.Op.Cit., p-p15-17.
– **محمد طه بدوي**، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية،(بيروت: دار النهضة العربية، د س ط)، ص–ص46–50.
– **علي أصغر كاظمي**، "دور القوة في المجتمع و العلاقات الدولية"، ترجمة: محمود عبد الكريم.
http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker3/6.htm /11/12/2006.

(2) **عبد العزيز صقر**، "القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص226.

(3) المرجع نفسه، ص227.

وضمن نفس الصنف يندرج عنصر السكان الذي لعب دورا رائدا في قوة الدولة في الماضي خاصة في المجتمعات الزراعية الأوروبية –القرنين السابع عشر والثامن عشر– أين كان بمثابة قاعدة لتأمين العسكريين المتطوعين، و موردا ماليّا عبر ما يفرض من ضرائب[1]، إلاّ أنّ فاعليّته في الحاضر أصبحت مقرونة بالجانب النوعي للسكان كالمستوى التعليمي والثقافي ومتوسط العمر، وكذا مدى تناسبه والموارد الطبيعية للدولة، وبهذا نجد الكثير من الدول التي يضاعف حجم سكانها ما لدى غيرها إلاّ أنّ هذه الأخيرة تتفوق عليها في كل المجالات، وهذا ما ينطبق تماما على مثال الهند والصين اللتين يتجاوز تعداد السكان بهما ثلث سكان العالم إلاّ أنهما ليستا الأقوى على الإطلاق.

أمّا مصادر القوة الاقتصادية فتتمثل في المستوى الصناعي والتكنولوجي العالي من جهة والقدرة على الحفاظ عليه في ظروف السلم والحرب من جهة أخرى،[2] فاستفادة بريطانيا مثلا من الثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر جعلها في مصاف الدول العظمى، وبالمثل من هذا ما حدث مع اليابان الذي حقق المعجزة الاقتصاديّة انطلاقا من الانتفاع بمخرجات الثورة التكنولوجيّة للقرن العشرين معتمدا على التبادل التجاري الذي أصبح ميزة الاقتصاد المعولم[3].

ومن المصادر السياسيّة للقوة نجد عنصر الوحدة الذي ينتج عن تلاحم التركيبة السكانيّة داخل الإطار الإقليمي السياسي الواحد وهو ما ينتج نوعا من التطابق بين الحدود السياسيّة للدولة والحدود الطبيعيّة للأمّة، ولعلّ أبرز ما يستدلّ به على أهميّة الوحدة في قوّة الدولة هو اعتبار سياسة "فرّق تسد" من بين أنجح

([1]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية "، ترجمة:علي حسين باكير.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/limits.html/11/12/2006.

([2]) **نعيم إبراهيم الظاهر**، "الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد "،(عمان: دار اليـــازوري العلميـــة،2001)، ص42.

([3]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

السياسات المتبعة لإضعاف الدول المعاديّة اعتمادا على إثارة النعرات المحليّة وتفعيل النزاعات الداخليّة.[1]

إنّ وحدة الشعب تنبع من وعي جماعي بضرورة التغلب على عوامل الانقسام الداخلي والالتفاف حول الأهداف المشتركة، إلاّ أن توظيف مثل هذه الخاصيّة يحتاج إلى قيادة سياسيّة كفؤة قادرة على إسقاط هذا التماسك الداخلي في السلوكيّات الخارجيّة للدولة بشكل يفشل أيّ محاولة عدائيّة لتفكيك وحدتها، وهو الأمر الذي يتحدّد حسب اتجاهات القادة واعتقاداتهم والطرق الإدراكيّة والعقلانية التي يعتمدونها في اتخاذ قراراتهم إلى جانب طبيعة النظام السياسي الذي يعملون في إطاره، وفي مقابل ذلك فإن غياب القيادة القادرة على معالجة مختلف المواقف بما يوافق الأهداف والبدائل المتاحة والقدرات الحقيقيّة للدولة يشكّل أحد مصادر ضعفها وإهدارها لمصادر قوتها، ولعلّ من أبرز شواهد التاريخ على ذلك ما جلبته طموحات الزعيم الألماني "أدولف هتلر-Adolphe HITLER" على بلاده خلال الحرب العالميّة الثانية لكونه لم يراع فيها عدم تناسبها وإمكانات دولته وقدرات جيوشها.[2]

بالإضافة إلى هذا تبرز المهارة الدبلوماسية باعتبارها إحدى الأداتين التي تمارس من خلالهما الدولة قوتها في المحيط الدولي-إلى جانب الحرب- كعامل مهمّ في تمكين الدولة من فرض إرادتها على الفاعلين الآخرين والحفاظ على مكاسبها ومواردها الخارجية، وتجنب قدر الإمكان خوض حروب قد تكون في غنى عنها خاصة وأنّ آليات دبلوماسيّة كالتفاوض والمساومة والتهديد قد تكون أحيانا أكثر مردودا من خيار الحرب.

إنّ اكتمال فعاليّة الوحدة السياسيّة والقيادة القادرة والدبلوماسيّة الماهرة مرهون بالعمل في إطار نظام سياسي يسمح بتعبئة الموارد وتفعيل مصادر القوة

([1]) **عبد العزيز صقر**، "القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص228.

([2]) المرجع نفسه، ص228.

المختلفة وتوظيفها عبر قرارات سليمة تنبع من التكامل المتبادل بين السلطة ومختلف قوى المجتمع.[1]

أمّا المصادر المعنويّة لقوة الدولة فتشمل الجوانب الثقافية والعقائدية والأيدلوجية والحضارية، وكلّها تنصب فيما أسماه "جوزيف ناي–Joseph NYE" "القوة الناعمة– Soft power"؛ ففي مقابل "القوة الصلبة –Hard power" التي تقوم على الأدوات القسرية الاقتصادية والعسكرية نجد القوة الناعمة ترتكز على وضع برنامج سياسي قائم على ترتيب الأوليّات بالنسبة للآخر معتمدا على "الثقافة الجذابة" و"الأيديولوجيّة المرغوبة"، وفي هذا الصدد يؤكّد "ناي" على أنّه :"إذا استطعت أن أجعلك تريد أن تفعل ما أريد أنا فعندها لن يكون عليّ إجبارك على القيام بما لا تريد أن تقوم به"، فالقوة الناعمة تتجاوز التأثير والإقناع إلى الإغراء والجذب الذين يضمنان الرضوخ والتقليد،[2] وهذا الصنف من القوة هو ما أسماه "زكي العايدي–Zaki LAIDI" "المعنى– Sense" معتبرا إيّاه التطلّع إلى نشر قيّم يعتقد بأنّها عالميّة من دون اللجوء إلى الوسائل القمعيّة.[3]

ولقد كان السبق في هذا المجال للشريعة الإسلاميّة التي لا تقرّ بنظام استغلال الشعوب، ولم تعتمد أسلوب الاستعمار ولا الاحتلال العسكري ولا حتى ما يعرف اليوم بالضغوطات الاقتصادية، [4] ومقابل ذلك نجدها قامت بالأساس على المبدأ القرآني الوارد في قول الله عزّ وجل:{**ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ** }.(النحل125)، وذلك لنشر الدين الإسلامي عبر العالم باعتباره الدين

([1]) المرجع نفسه، ص229.

([2]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية "، مرجع سابق.

([3]) **زكي العايدي**، "المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص19.

([4]) **وهبة الزحيلي**،"العلاقات الدولية في الإسلام: مقارنة بالقانون الدولي الحديث"،(ط4،بيروت:مؤسسة الرسالة،1997)، ص30.

الجامع مصداقا لقوله تعالى:"{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً}، (الأعراف:من الآية 158).

وعلى النقيض من هذا نجد دولا كفرنسا مثلا قد استغلت دعوى نشر الرّسالة الحضاريّة والتبشير بمبادئ الثورة الفرنسيّة لترسيخ حركتها الاستعماريّة داخل القارة الأوروبية وخارجها.[1]

إنّ ما تمّ ذكره من مصادر القوة لا يستثني بأيّ حال دور المصادر العسكريّة في تعزيز قوّة الدولة، والتي تتمثل في: "الحشد (العملي) للعناصر البشريّة والمقوّمات التقنيّة والاعتبارات الاقتصاديّة لما يخدم أهداف [الدولة]"[2]، إضافة إلى قدرة هذه الأخيرة على رسم أهدافها الإستراتيجية وتحقيقها إمّا اعتمادا على أساليب الإكراه والقسر بالاستخدام المباشر للقوات العسكريّة البريّة والبحريّة والجويّة أو على آليّتي التفاوض والتهديد وغيرهما ممّا يعمل تحت غطاء التفوق العسكري.[3]

وبناء على ما سبق يمكن إيجاز مصادر قوّة الدولة فيما ذهب إليه "دونالد ناشتيرلن- Donald.E NUECHTERLEIN" من اعتبارها :"القوة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة مدعّمة بالأسلحة الحديثة للقوات المسلّحة ومقدرتها على العمليّات الهجوميّة والدفاعيّة والتحضير التقني، ومستوى تعلّم السكان والموقع الجغرافي والمحيط الطبيعي وبلوغ الموارد الطبيعيّة واستقرار النظام السياسي وفاعليّة وتأثير القيادة الحاكمة"،[4] إضافة إلى مكانتها الحضاريّة والفكريّة والقيميّة.

([1]) **عبد العزيز صقر**، "القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص231.

([2]) **نعيم إبراهيم الظاهر**، "الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد"، مرجع سابق، ص43.

([3]) **عبد العزيز صقر**،"القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص229.

([4]) **فادي خليل**، "القوة العسكرية في السياسة الأمريكية (في القرن العشرين)"، دراسات إستراتيجية، (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية)، العدد11،(ربيع 2004)، [81-116]،ص83.

وفي ضوء هذه المصادر تحدّد الدولة أهدافها ووسائل تحقيقها انطلاقا من ممارستها لقوتها في محيطها الخارجي من خلال أداتين هما الدبلوماسية والحرب.[1]

والدبلوماسية تسبق الحرب وتزامنها وتعقبها، وإذا كانت الحرب ترتكز على وجود قوّة عسكريّة متفوقة فالدبلوماسية كذلك تستند إلى قوّة يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها وهو ما عبّر عنه "وينسون تشرشل- Winston CHURCHILL" بقوله: "لكي نتفاوض يجب أن نتسلح"[2]، وبهذا تتكامل الأداتان قصد إقناع أو إكراه الطرف الآخر على الرضوخ لإرادة الطرف القوي، وذلك إمّا بالتفاوض والمساومة أو باللجوء إلى استخدام القوّة العسكرية ولأنّ الأسلوب الأخير هو محور دراستنا هذه سنعمد فيما يلي إلى محاولة ضبط مضامينه وتتبع السلوكيات الداخلة في إطاره ومختلف أشكال استخدامه في المحيط الدولي.

إنّ البعد العسكري يعتبر من أبرز معالم قوّة الدولة وينتج بالجمع بين مصادر إنتاج القوّة العسكرية التي هي بحوزة الدولة وكيفية توظيفها بما يخدم مصالح هذه الأخيرة في محيطها الخارجي والداخلي على حدّ السّواء.[3]

وينصرف جانب المصادر إلى ما يمكن توفره من "مساحة الدولة وعدد سكانها وحجم إنتاجها من معدن الصلب، وحجم جيشها[...]"[4]،وهو ما ذهب إليه المفكرون الواقعيّون حيث حصروه في ما تنتجه الدولة من حديد وصلب وفي تعدادها السكاني وعدد جنودها وإنفاقها العسكري مضافة إلى العامل الجغرافي.[5]

([1]) **عبد العزيز صقر**، "القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق،ص232.

([2]) المرجع نفسه، ص229.

([3]) المرجع نفسه، ص234.

([4]) **فادي خليل**، "القوة العسكرية في السياسة الأمريكية (في القرن العشرين)"، مرجع سابق، ص83.

([5]) **John R.ONEAL et Bruce RUSSETT**,"A la recherche de la paix dans un monde d'après-guerre froide caractérisé par l'hégémonie et le terrorisme", Etudes Internationales, n4,vol xxxv, (2004), [641-660], p646.

فالمجال الجغرافي شكّل لوقت طويل عاملا مهمّا في القوّة العسكرية للدّولة؛ فالتاريخ يسجّل بوضوح كيف أنّ الامتداد الشاسع لمساحة الاتحاد السوفياتي لعب دورا مهمّا في تفوّقه على الألمان أثناء الحرب العالميّة الثانية، وبالمثل من ذلك نجد أنّ موقع الولايات المتحدة الأمريكية النائي عن جغرافيّة العالم القديم قد أبعدها عن المسارح الساخنة للحربين العالميّتين ممّا مكّنها بعدما أجبرت على الدخول فيهما أن تكون قوّة عسكرية متكاملة العناصر أمام قوى أنهكها جريان الحروب على أراضيها.[1]

أمّا التعداد السكاني الكبير فيسمح بتكوين أكبر الجيوش التي يعمل حجم الإنفاق المرتفع على ضمان فعاليتها، والصناعات الثقيلة على تعزيز عتادها العسكري.

وبالرغم من هذا إلاّ أنّ التطوّر الهائل في الميادين الحربيّة والإستراتيجيّة والحاصل منذ النصف الثاني من القرن الماضي كان له بالغ الأثر في تغيير نمط العلاقات بين الدول، خاصة إثر التوّصل إلى صنع السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات والتي أفقدت عامل الحدود والموقع الجغرافي دوره التقليدي في تركيبة القوة العسكرية للدولة[2]، كما أنّ عنصر عدد الجنود وعلاقته بالتعداد السكاني قد تراجع دوره تبعا لغياب مبدأ "خلق المحارب" في الاستراتيجيات الحربيّة خاصة لدى الدول ما بعد الصناعية بل وحتى الصناعية –حسب تصنيف "جوزيف ناي"–؛ ذلك أنّ ارتفاع عدد الجنود يزيد من احتمال ارتفاع عدد الضحايا، إضافة إلى أنّ التورّط في استخدام القوة العسكرية أصبح مرهونا بوجود تبرير أخلاقي قويّ يضمن من خلاله الدعم الشعبي.[3]

أمّا الجانب الآخر للبعد العسكري للقوة والمتمثل في توظيف هذه الموارد فإنّه ينصرف إلى استغلالها بما يخدم الاستخدام الميداني للقوة العسكرية البريّة

([1]) **جوزيف ناي**، "حدود القوّة الأمريكية"، مرجع سابق.

([2]) **Henry KISSINGER,** "La nouvel puissance américaine", traduit par: Odile DEMANGE, (France: Librairie Arthème Fayard, 2003), p68.

([3]) المرجع نفسه.

والبحرية والجوية، والتي تشكلها الدول ذات السيادة وفقا لحاجتها في توفير وسائل دفاعها وتحصيل مصالحها استجابة للتهديدات ولمتطلبات المصالح الداخلية أو الخارجية[1]، و قد تتعدى ذلك ليكون امتلاكها غاية في حدّ ذاته كما يقول بذلك أنصار الفكر الواقعي الكلاسيكي.[2]

إنّ غالبية الدراسات –خاصة الغربيّة– المتناولة لأهداف استخدام الدولة لقوتها العسكريّة في علاقاتها الخارجيّة تتفق على اختزالها في غاية واحدة هي تحصيل المصالح القوميّة بمختلف أوجهها سواء حماية الحدود والوحدة الإقليميّة أو ردّ العدوان أو صيانة المعاهدات أو فتح أسواق جديدة أو الاستيلاء على الثروات الطبيعية.[3]

وبناء على ذلك فإنّ ادّعاء بعض الدول أنّ استخدامها للقوة العسكريّة لم يكن طلبا للمصالح الوطنيّة، غالبا ما يشوبه الزيف الذي يخفي أبعاد سلوكيتها تلك، والمثال واضح في استخدام فرنسا لشعار "نشر الرسالة الحضارية" كغطاء لتسويغ حملاتها الاستعمارية في القارة الأوروبية وخارجها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[4]، وهو ما يتطابق مع الادّعاءات الأمريكية حول غزو أفغانستان(2001) والعراق(2003) بخصوص "نشر الديموقراطية" و" قيّم الحرية" والتي تخفي وراءها أطماعا إستراتيجيّة وبترولية[5].

وفي مقابل هذه الدول القائمة على أساس مبدأ الدولة "الحارسة" نجد دولا أخرى ترتكز على العامل العقيدي في علاقاتها الخارجية، عبر ربطها بين سلوكيّاتها في محيطها الخارجي والوظيفة الحضاريّة التي لا يحكمها منطق

---

(1) **Desmond BOWEN**, "Something must be done: military intervention", Studies in Conflict and Terrorism, n1,vol 23, (Jan-Mar 2000), [1-19], p02.

(2) انظر:

-**Jean-Jacques ROCHE**,"Théories des relations internationales",.Op.Cit., p-p 20-35

(3):**عبد العزيز صقر**، "القوّة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص238.

(4): المرجع نفسه، ص238.

(5): حول الأطماع الأمريكية البترولية في الشرق الأوسط والخليج العربي انظر:

– **مجهول**، "تقرير خطير للكونجرس..يكشف اللعبة".

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=260&categoryid=36 /20/09/2006.

المصالح وإنّما تخضع لواجب نشر القيّم العالميّة التي يراد منها تحصيل التقدّم الرّوحي والمعنوي لصالح الوجود البشري.[1]

وبالرغم من التناقض الصوري الظاهر على الجمع بين نشر القيم الروحيّة كهدف واعتماد القوة العسكريّة كوسيلة إلاّ أنّ التاريخ أثبت نجاعة هذا المزج، ولنا في دولة الرسول الأكرم محمد (**صلى الله عليه وسلم**) والخلفاء الراشدين من بعده الأنموذج الموافق لذلك؛ إذ بعدما فشلت المساعي الدبلوماسيّة ممثلة في رسائل الرسول(**صلى الله عليه وسلم**) إلى ملوك وأمراء الكفر حينها (كسرى فارس والمقوقس عظيم القبط في مصر وملك الحبشة...)أصبح اللجوء إلى القوة العسكرية ضرورة لابدّ منها لنشر الدعوة المحمديّة عبر العالم[2]؛ ذلك أنّ الدين الإسلاميّ مثلما هو دين الرحمة والسلام هو أيضا دين القوة التي تحمي وتصدّ وتدفع فهو يقرّ تمام الإقرار بأنّ الحروب إحدى عوامل استمرار الحياة وقيام الحضارات مصداقا لقوله تعالى: { **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** }(البقرة من الآية:251)، لكن مع مراعاة تهذيب أسلوبها وحصرها في أدقّ حدودها وأسلم ظروفها وأعدل أغراضها.[3]

وبعيدا عن استخدام القوّة العسكريّة المبني على أساس المصالح القوميّة أو القيّم العالميّة نجد استخداما آخر "[...] ينبع من الدوافع المحبّة للقوة، [التي] تنتزع ممّن تتحكم بهم الخضوع الناتج عن الخوف فقط لا التعاون الفعّال"، وهو ما يسمّيه "**برتراند راسل- Bertrand RUSSELLE**" "القوة الغاشمة" أو "القوة المعرّاة **Naked power -**"."[4]

([1]) **عبد العزيز صقر**، "القوّة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص238.

([2]) **محمد فرج**، "العبقرية العسكرية في غزوات الرسول(صلى الله عليه وسلم)"،(القاهرة: دار الفكر العربي،1998)، ص79.

([3]) المرجع نفسه، ص76.

([4]) **ملحم قربان**، "قضايا الفكر السياسي:القوة"، (ط1؛بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1983)،ص،106.

وبمثل ما يخضع اعتماد الدول "لغة السلاح" في تعاملاتها البينيّة إلى متطلبات تحقيق مصالحها وأهدافها في الخارج كما بيّنا سابقا، فإنّه أيضا مرتبط بحجم قوتها العسكريّة والمكانة التي تشغلها وفق ذلك في هيكل النظام الدولي المنتمية إليه؛ ذلك أنّ توزيع القوّة العسكريّة بين الدول عبر العالم يستند إلى نظام ترتيبيّ تلقائي يجمعها في إطار هيراركيّات (تسلسلات هرميّة) محليّة وعالميّة تنتج من خلال اللاتساوي الموجود بين حصص الوحدات الدوليّة من هذه القوة.

إنّ هذا الطرح هو جوهر "نظرية انتقال القوة–Power transition theory" التي تنطلق من فرضيّة أنّ النظام الدولي مكوّن من مجموعة أنظمة متعدّدة ومتراكبة، وفي حين أنّه يتضمن جميع دول العالم فإنّ الأنظمة الجزئيّة فيه تتضمّن وحدات محليّة، حيث تشمل كلّ من هذه الأنظمة "هيراركيّة–Hierarchy" للقوّة العسكريّة ووضع راهن ناتج عن ذلك (أنظر الشكل01).[1]

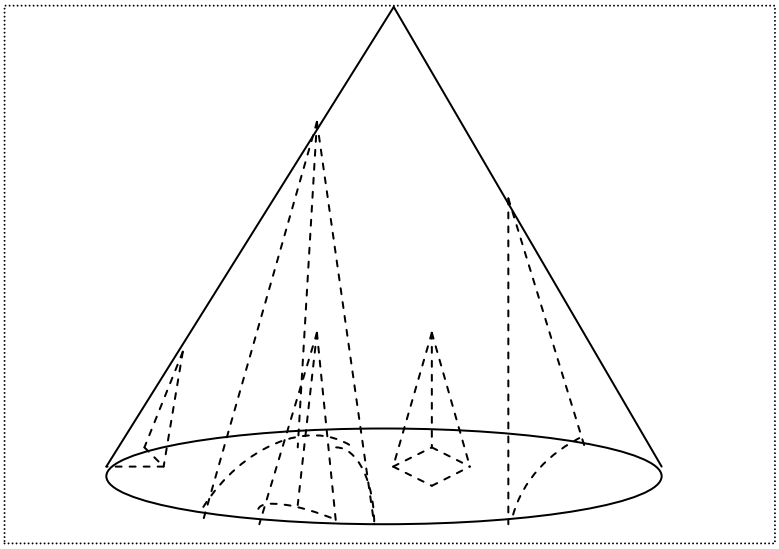

الشكل 01: "مخروط القوة الدولية–[2]The international power cone"

إنّ مخروط القوّة الدوليّة هذا يقترح أنّ المحيط الدولي للدولة يرتكز على عوامل ثلاث هي: توزيع القوّة وعدد الوحدات في كلّ مستوى قوّة والنظام الخاص

(1) **Douglas LEMKE, Suzanne WERNER**,"Power parity, commitment to change and war," International Studies Quarterly, n2, vol 40 , (June1996),[235-260], pp, 237,238.
(2) Ibid, p 238.

بكلّ هيراركيّة –محليّة وعالمية–، مع مراعاة أنّ لكلّ نظام وضع راهن ومجموعة أعضاء ميزتهم القدرة على التفاعل عسكريّا فيما بينهم تحت هيمنة الدولة الأقوى بينهم؛ ففي الشكل الموضّح أعلاه تعتبر كلّ من الدولة(**B**) والدولة(**D**) –مثلا– دولتين مهيمنتين في نظاميهما الإقليميّين، في حين الدولة(**A**) هي الدولة المهيمنة في الهيراركيّة العالميّة كلّها، وبالمثل ما تتصارع القوى الكبرى لإدارة الوضع الدولي في قمّة "المخروط" تتصارع القوى المحليّة للهيمنة على الهيراركيّة الإقليميّة المنتميّة إليها مراعيّة في ذلك اتجاه علاقات الهيمنة من القمّة إلى القاعدة، ذلك أنّ العلاقة العكسيّة غير واردة (غالبا)، إذ لا يمكن للدولة(**E**) أن تتحدى الدولة(**B**) كما لا يمكن لهذه الأخيرة تحدّي الدولة(**A**).[1]

بهذا يقدّم مخروط القوّة تصوّرا لنظام دوليّ مبني على علاقات هيراركيّة تحدّد توجهاتها القوّة العسكريّة التي بحوزة كلّ وحدة فيه، إلاّ أنّ تحديد موقع هذه الأخيرة في النظام الذي تنتمي إليه يبقى خاضعا لمعايير تقريبيّة؛ إذ ليس ثمّة قياس دقيق للقوة العسكريّة، ذلك أنّ هذا الأخير يستدعي قياس مصادر القوّة العسكريّة وتحليل الخصائص السلوكيّة للظاهرة القياديّة وفهمها وتتبع عمليّة صنع القرار السياسي إضافة إلى عوامل أخرى غير ثابتة منها التحالفات والانقسامات ومتغيّرات الإطار الإقليمي أو الدولي، وهو ما لا يمكن ضبطه ولا التحكّم في ثباته.

وفي ظلّ نظام دولي لا تتساوى فيه حصص وحداته من القوّة العسكريّة -مثلما تمّ توضيحه- إلى جانب غياب سلطة عليا تسيّر العلاقات فيه يصبح لزاما على الدول السعي إلى الاستزادة من قوتها واستخدامها بما يكفل لها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها متخذة في ذلك أساليب ثلاث هي أسلوب الاستعراض والتهديد والاستخدام الفعلي[2] :

---

(1) Ibid, pp 237.238

(2) **فادي خليل**، "القوة العسكرية في السياسة الأمريكية (في القرن العشرين)"، مرجع سابق، ص84.

1- أسلوب استعراض القوّة العسكريّة قصد إثارة المخاوف لدى الأطراف الأخرى ممّا يدفعها إلى تبنّي سلوكيّة معيّنة تتوافق وأهداف الدولة القويّة، ومثاله المناورات السنويّة التي تجمع القوات الأمريكيّة ونظيرتها الكوريّة الجنوبيّة والتي طالما ندّدت بها كوريا الشماليّة معتبرة إيّاها تهديدا بالغزو خاصّة في ظلّ تصاعد توجهاتها النوويّة التي تعارضها الولايات المتحدة[1]، وكذلك نجد المناورة الأمريكيّة الإسرائيليّة للدفاع الجوّي(مارس2005) التي استهدفت تعزيز استعدادات إسرائيل لأي هجوم صاروخي إيراني محتمل حيث جاءت في خضم التصعيدات التي شهدها الملف النووي الإيراني[2].

2- أسلوب التهديد باستخدام القوّة المسلحة في حال عدم رضوخ الطرف الآخر لمطالب هذه الدولة، ومثال ذلك لجوء الولايات المتحدة في نوفمبر1997 إلى تعزيز قوّاتها العسكريّة في الخليج مهدّدة باستخدامها لإرغام العراق على الخضوع للقرارات الأمميّة على إثر رفضه لها، وطرده لخبراء أمريكيين تابعين للّجنة الخاصة للأمم المتحدة الموكل إليها تفتيشه ونزع أسلحته المحظورة، غير أن تجاوبه في الأخير مع مطالب مجلس الأمن حال دون ذلك[3].

3- أسلوب الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية؛ وهو ما يتضمّن وفق ما أقرّه قرار الجمعية العامّة الأمميّة رقم (3314) الصادر بتاريخ 14ديسمبر1974 المتعلق بتعريف العدوان عديد السلوكيّات التي منها: الهجوم بقوات مسلحة ضدّ دولة أخرى سواء خلّف ذلك احتلالا عسكريّا أم لا، أو قصف مواقع معيّنة بدولة ما أو حصار موانئها أو سواحلها أو مطاراتها اعتمادا على القوّة العسكريّة[*]، أو

([1]) انظر: **مجهول**، "بدء المناورات العسكرية السنوية بين كوريا الجنوبية وأمريكا"
http://arabic.cnn.com/2007/world/8/20/military.drill/index.html

([2]) انظر: **مجهول**، "مناورة عسكرية صهيونية أمريكية ضد إيران"
http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/4522835.html /15/03/2005.

([3]) "Irak: La question du désarmement**", Collection Microsoft ® Encarta ® 2004**. © 1993-2003 Microsoft Corporation).

([*]) انظر أمثلة تفصيليّة حول ذلك في:

وضع دولة ما إقليمها تحت تصرف دولة أخرى لتستخدمه هذه الأخيرة في العدوان على دولة ثالثة (مثلما تمّ بين جمهوريّات آسيا الوسطى والولايات المتحدّة في الحرب على أفغانستان2001)، هذا إلى جانب سلوكيات أخرى أكثر وضوحا وأسهل رصدا مثل إعلان الحرب وحالات الدفاع الشرعي الفردي والجماعي والتدخلات العسكريّة الإنسانيّة ممّا سيأتي تفصيله في محاور قادمة.[1]

إنّ من الضروري التأكيد بعد هذا على أنّ تعزيز الدول المتواصل لقوتها العسكريّة ينصبّ في مجمله في مفهوم "الردع" الذي يعني إظهار المقدرة الثأريّة للعدوّ وتأكيد القدرة على دحض محاولاته العدوانيّة بغية "إرهابه" للعدول عن مخططاته[2]، وهو المبدأ الأساس الذي يرتكز عليه التناول القرآني لفلسفة استخدام القوة العسكريّة والذي جاء في قوله تعالى: **{وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}**.(الأنفال60)، وهو جوهر الإستراتيجيّة التي عرفت في النصف الثاني من القرن العشرين بإستراتيجيّة "الرّدع النووي"[3].

وبالمقابل من هذا ينصرف استخدام الدول لقوتها العسكريّة في المحيط الدولي إلى صورتين رئيستين هما الدفاع والهجوم؛ أمّا الدفاع فمعناه أنّ الدولة لا تلجأ إلى الآليّة العسكريّة إلاّ استجابة لضرورة ردّ عدوان خارجي قد وقع عليها أو إبطال تهديد موجّه ضدّ مصالحها[4]، وهو الحق الذي أقرّته جميع القوانين

-**Guillaume ETIENNE**, "L'emploi de la force armée devant la cour internationale de justice"
http://www.dcds.forces.gc.ca/jointDoc/docs/uof_f.pdf .14/ 05/ 2006.250ko

(1) انظر: **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص-ص،187-189.

(2) **علاء أبو عامر**، "العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية"،(ط1؛دار الشروق،2004)، ص 192.

(3) **مصطفى أحمد كمال**، "العسكريّة في القرآن الكريم"، (ط1؛ القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص14.

(4) **علاء أبو عامر**، "العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية"، مرجع سابق، ص193.

الوضعيّة ومن قبلها أقرّته الشريعة الإلهيّة في قوله تعالى :"{وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ}،(البقرة190)[1]، وأمّا الهجوم فمعناه أنّ الدولة تستخدم قوّتها العسكريّة ضدّ دولة أخرى مبادأة، قاصدة من وراء ذلك تغيير الوضع (الحدود الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة...) القائمة عليه هذه الأخيرة لصالحها.[2]

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنّ استخدام الدول لقوّتها العسكريّة في علاقاتها الخارجيّة قد خضع عبر مختلف المراحل التاريخيّة للكثير من القيود، سواء منها العقائديّة أو الأخلاقيّة أو القانونيّة أو حتى تلك المتعلقة بتطوّر الوعي القومي لدى شعوب العالم والذي دفعها إلى مناهضة أشكال الاستعمار، بالموازاة مع حدوث تغيّر اجتماعي داخل القوى الكبرى قادها إلى التركيز أكثر على تحقيق الرّخاء و الرّفاه مقابل "المجد والعظمة"، وفي ضوء هذا يقسّم "جوزيف ناي" دول العالم إلى ثلاثة أصناف تختلف في درجة اعتمادها على القوّة العسكريّة كآليّة محوريّة في تعاملاتها الخارجيّة وذلك بناء على تمايز طبيعتها، وهي: مجموعة الدول الفقيرة (الماقبل صناعيّة) التي غالبها بقايا فوضويّة للإمبراطوريات المنهارة كدول وسط إفريقيا أين لا يزال اللّجوء إلى القوّة العسكريّة عندها سلوكا شائعا، ومجموعة الدول الصناعيّة الحديثة مثل الهند والصين والتي تعتبر هذا السلوك أمرا مقبولا، وأخيرا مجموعة الدول ما بعد الصناعيّة بأوروبا وأمريكا الشماليّة واليابان وهي التي "ما عادت ترغب في أن تصارع أو تحارب أو تغزو" حسب الدبلوماسي البريطاني "روبرت كوبر". [3]

إلاّ أنّ هذا التصنيف لم يراع فيه "جوزيف ناي" العلاقات البينيّة ذات الانتظام العمودي التي تجمع بين الأصناف الثلاث ممّا يطرح تساؤلات عديدة حول الغزو الأمريكو–بريطاني لكلّ من أفغانستان العام 2001 والعراق 2003.

([1]) **وهبة الزحيلي**،"العلاقات الدولية في الإسلام ،مقارنة بالقانون الدولي الحديث"، مرجع سابق، ص31.

([2]) **علاء أبو عامر**، "العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية"، مرجع سابق، ص193.

([3]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، مرجع سابق.

إنّ ما سبق ذكره من العوامل التي قيّدت استخدام الدول الخـــارجي لقوتهـــا العسكريّة لا ينتقص بأيّ حال من مصداقيّة الحقيقة التاريخيّـــة التـــي مفادهـــا أنّ الدول أبدا لا تقف عند حدّ معيّن من القوّة، فهي تسعى دائما للاستزادة منهـــا إلـــى أقصى ما يمكن واستخدامها بما يناسب مصالحها ويحفظ أمنها، وهو ما جعل أهـــمّ أنظمة الأمن الدوليّة التي عرفتها الدول خلال تاريخهـــا (منـــذ واســـتفاليا) قائمـــة بالأساس على متغيّر القوّة العسكريّة .

المطلب الثاني: القوّة العسكريّـــة كعـــامل مهيـــكل لأنظمـــة الأمـــن الدوليّـــة.

إنّ التاريخ يسجّل بوضوح أنّ الإشكاليّة قديمة جدّا تلك المتناولة للعلاقة ما بين الحرب والسلم، وبين القوّة والقانون، وبين القوّة والعدالة، وهذا ما تضمّنته العبارة الرومانيّة الشهيرة: "إذا أردت السّلم، فاستعد للحرب"[1]، وما لخصه "بليز باسكال- Blaise PASCAL" في قوله: "لا نستطيع فعل ما هو قوّة خاضعة للعدالة فلنفعل ما هو عادل خاضع للقوّة، لا نستطيع تقويّة العدل، فلنجعل القوّة عادلة[...]".[2]

إنّ معالجة هذه الإشكاليّة هو جوهر التفكير الرامي إلى فهم الدور الذي لعبه متغيّر القوّة العسكريّة في تشكيل الأنظمة الدوليّة وتمايزها من جهة، وفي تحديد طبيعة مختلف الأنظمة الأمنيّة القديمة التي عملت على حفظ أمنها واستقرارها من جهة أخرى، وهذا ما سنتطرق إليه على التوالي فيما يلي:

يعدّ "ريمون آرون-R.Aron" من أبرز المهتمين بتصنيف الأنظمة الدوليّة بالاعتماد على عامل "القوة العسكريّة" كمحدّد أساس لطبيعتها، ويتّضح هذا من خلال ربطه لمفهوم النظام الدولي بقدرة وحداته على استخدامها؛ حيث يعرّفه على

---

(1) **Daniel COLARD**," De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique",.Op.Cit., p11.
(2) Ibid, p12.

أنّه: "المجموعة المكوّنة من وحدات سياسيّة تتبادل فيما بينها علاقات منتظمة، والتي هي قادرة على الدخول في حرب عامّة".[1]

يميّز "آرون" بين الأنظمة الدوليّة "المتجانسة" و"غير المتجانسة" على اعتبار أنّ الأولى تجمع دولا "تنتمي إلى نفس النوع وتمتثل إلى نفس التصور حول السياسة"، وتحترم القواعد المعترفة بها فيما بينها، وهي تتمتع باستقرار كبير كونها تجنح أكثر نحو الحدّ من اعتماد القوّة كوسيلة للتعامل بينها، في حين تضمّ الأنظمة اللاّمتجانسة دولا "منتظمة بمبادئ مختلفة وتنادي بقيم متناقضة"[2]، ممّا يجعل "المنافس" في تفاعلاتها المتبادلة "عدوّا غير مأمون" واللجوء إلى القوّة لتسوية الخلافات معه هو البديل الوحيد أمام كلّ وحدة في هذه الأنظمة التي تعدّ غير مستقرة تماما.[3]

إضافة إلى هذا قدّم "آرون" تصنيفا آخر للأنظمة الدوليّة التي عرفها العالم منذ القدم إلى غاية القرن العشرين، معتمدا للتمييز بينها على عامل توزيع القوّة العسكريّة بين وحداتها وطبيعة التفاعلات الناشئة بينها وفقا لذلك؛ حيث قسّمها إلى ثلاثة أنواع كبرى هي:الأنظمة الإمبرياليّة أو أحاديّة القطب، والأنظمة الثنائيّة، والأنظمة متعدّدة الأقطاب.[4]

فالأنظمة الأحاديّة هي تلك التي تنشأ بفعل تمركز القوّة العسكريّة لدى طرف واحد ممّا يخوّل له الهيمنة على باقي الأطراف مستغلا مزايا تفوقه هذا، ممّا يحفظ التوازن والأمن بين الوحدات، ولقد تحقق هذا النوع قديما فيما يسمّيه "آرون" "السلام الروماني–Pax Romania" وحديثا في "السلام الأمريكي– Pax Americana ".

أمّا الأنظمة الثنائيّة فتتشكل إثر التوازن الذي تحدثه سيطرة قوّتين عظميين على توجّه تفاعلات باقي الأطراف، مثلما حدث في عهد المدن الإغريقيّة

---

(1) Ibid, p13.
(2) **Jean-Jacques ROCHE**, "Théories des relations internationales", .Op.Cit., p36.
(3) **Daniel COLARD**,"De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", .Op.Cit., p13.
(4) Ibid, p13.

بين"سبارتا–Sparte" و"أثينا–Athènes"، وفي الحرب الباردة بين "الولايات المتحدة" و"الاتحاد السوفيتي".

وتنتج الأنظمة المتعددة عن توزّع القوّة وبالتالي الأدوار على مجموعة أطراف عبر الاعتراف المتبادل وهو ما من شأنه حفظ التوازن والأمن داخل النظام، ومثاله "الاتفاق الأوروبي– Concert Europeen" وذلك في القرن التاسع عشر. [1]

إنّ ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ "التوازن" المقصود فيما سبق لا يتجاوز مفهوم الوصف لتوزيع القوى بين وحدات النظام دون تحميله أيّ معنى توازنيّ أو تساوي[2]، كما أنّ مضمون "الاستقرار" لا يعدو أن يكون توفر اعتراف أو قبول متبادل بين أطراف النظام المعني حول هذا التوزيع، والذي ينتج غالبا عن حروب ذات أثر فاصل في تاريخ الأنظمة الدوليّة(حروب الدول الأوربيّة ضدّ فرنسا في القرن التاسع عشر، والحرب العالميّة الأولى والثانيّة في القرن العشرين)، وذلك وفقا لما تقتضيه مصالح الدول المنتصرة فيها وإملاءاتها على الدول المهزومة.[3]

ولمّا كان للأنظمة الدوليّة المختلفة أن استطاعت الحفاظ على جانب مهمّ من توازنها واستقرارها –بالمضامين المشار إليها أعلاه– عبر خضوع تفاعلات وحداتها الدوليّة لمتغير القوّة، فإنّ محاولاتها تحقيق أمنها كان قد اتخذ نفس المنحى؛ ذلك أنّ مختلف المقاربات التصوريّة التي انبنت على إمكانيّة تحقيق السلم والأمن الدوليين بمنأى عن مفاهيم القوّة أي من خلال معايير قانونيّة و/أو أخلاقيّة كنزع السلاح والدين والمناداة بقيم مشتركة (كحقوق الإنسان والديمقراطيّة ودولة القانون والتطوّر)، كلّها كانت قد قوبلت بالطبيعة الصراعيّة للواقع الذي صنعته "الوحوش الباردة"[*] في سعيها نحو تحقيق مصالحها الخاصة فارضة بذلك منطق

([1]) Ibid, pp13,14.

([2]) **ناصيف يوسف حتي**، " النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص123.

([3]) **عبد العزيز صقر**، "القوّة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص234.

([*]) يقصد بها الدول، والعبارة:"الوحش البارد–Monstre froid" هي للفيلسوف "نيتشه–F, Nietzche"، عن:

القوّة حتى في بحثها عن أمنها، وهي الحقيقة التاريخيّة التي لا ينكرها حتى الفكـــر الكانطي الهادف إلى تحقيق"مشروع السّلم الأبدي(1795)"؛ ذلك أنّ "إيمانويل كانط" يسلّم بأنّ:" الإنسان دائما يشنّ الحروب، وحين لا يشنّها فهو يستعدّ لهـــا فتـــاريخ الإنسانيّة هو تاريخ تداول الحروب". [1]

إنّ إحلال السّلم في المجتمع الدولي كان مرهونا دوما بما يتمّ الاتفاق حوله ضمن معاهدة السلم التي يفرضها المنتصر في الحرب على الخاسر، وهذا منذ سلم "واستفاليا–Westphalie" (1648)، ممّا أنتج ثلاثة أنواع من أنظمة الأمن الدوليّة اشتركت جميعها في استنادها إلى منطق القوّة العسكريّة، وهي: نظام الأمن بالقوة، والأمن الجماعي، والأمن عبر الردع النووي. [2]

إنّ نظام الأمن القائم على أساس "القوّة" هو المعروف بـــ "نظام توازن القوى" والذي اعتمدته أوروبا بموجب معاهدة "واستفاليا"(1648) –التي أعقبت حرب الثلاثين عاما – كآليّة لحفظ أمنها وترسيخ مظاهر السلم بين دولها. [3]

إنّ تبني الدول الأوروبيّة لهذا النظام نتج عن اتفاقها فيما بينها على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم عليه توزيع القوّة آنذاك ومنع أيّ طرف من محاولة الإخلال به، بناء على أنّ ذلك الوضع يوفر قدرا مهمّا من التوازن في القوى –بين الدول الأوروبية– ممّا سيضمن الأمن والاستقرار داخل هذا النظام.[4]

ويرجع الدافع الأول لاعتماد الدول الأوروبيّة قديما سياسة توازن القوى إلى تسليمها بحقيقة مفادها أنّ الطابع المميّز للعلاقات فيما بين الدول هو الصراع الذي لا ينتج عن الاختلاف بين مصالح الدول فحسب، وإنمّا كذلك عن سعي كلّ دولة إلى زيادة قوتها على حساب غيرها، وفي ظلّ ظروف كهذه يصبح توصّل دولة ما

-Daniel COLARD, "De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", .Op.Cit., p25.

([1]) **Daniel COLARD**, "De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique",.Op.Cit., p-p12-14.

([2]) Ibid, p14.

([3]) **Jean-Jacques ROCHE**," Théories des relations internationales", .Op.Cit., p33.

([4]) **عبد العزيز صقر**، "القوة في الفكر الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص233.

إلى زيادة قوّتها بشكل يفوق مثيلاتها تهديدا ماثلا أمام استقلال الدول الأخرى ووحدة كيانها[1]، ممّا يضطرّ هذه الأخيرة إلى الاختيار بين بديلين، يحدّدهما "هانس مورغانتو" في كلّ من العمل على زيادة القوة الذاتيّة عبر تفعيل مصادرها الداخليّة لتحقيق التوازن -بمعنى التساوي- مع منافسيها والبحث عن ميكانيزمات خارجيّة كالتحالفات العسكرية لزيادة قوّتها.[2]

لقد قام نظام" توازن القوى" على مبدأ توزيع القوّة بين الوحدات الدوليّة؛ بحيث أنّ أيّ محاولة من قبل إحداها للهيمنة على باقي الدوّل يؤدّي إلى تحالف هذه الأخيرة لمنع ذلك، وهذه الآليّة هي ما حال لفترة تفوق القرنين والنصف (من معاهدة "واستفاليا" إلى الحرب العالميّة الأولى) دون انفراد دولة واحدة بالسيطرة العالميّة الكلّية.[3]

وفي هذا السياق يعرّفه "أرنولد توينبي" على أنّه نظام من الديناميكيّات السياسيّة تتفاعل في مجتمعات دوليّة قائمة على وجود عدد من الدول المستقلة، هدفها الإبقاء على مستوى محدود من القوّة المتاحة لكلّ منها، وفي حال اتجهت دولة ما إلى تجاوز المستوى المسموح به فإنّ ردود فعل تلقائيّة ستدفع بالآخرين إلى مقاومة هذا التهديد خاصة من هم في مركز التوازن و يشكّلون محور استقراره.[4]

إنّ "توازن القوى" عند "مورغانتو" يحدّده عنصران أوّلهما ماديّ يتعلّق بوجود تعادل حسابي بين مقدرات القوّة العسكريّة لدى القوى الدوليّة الأساسيّة في هذا النظام، وأمّا ثانيهما فهو إدراكيّ ينتج عن إدراك هذه القوى بأهميّة وجود ذلك

---

(1) **إسماعيل صبري مقلد**، "الإستراتيجيّة والسياسة الدوليّة"، (ط2؛ لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص126.

(2) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي:مهام جديدة في بيئة أمنيــة مغــايرة"، (الأهــرام:مركــز الدراســات الــسياسية والإســتراتيجية، 1998)، ص55.

(3) **إسماعيل صبري مقلد**، "الإستراتيجية والسياسة الدولية"، مرجع سابق، ص127.

(4) **عبد الجليل زيد المرهون** ، "أمن الخليج بين نظريات ثلاث".

http://www.alriyadh.com/2006/03/10/article136822_s.html/11/12/06.

التعادل وتيقنها من كونه الأداة الرئيسة للحفاظ على الأمن، وكذا إدراك الدول الأخرى لضرورة استمراره.[1]

وإذا كانت الدوّل الأوروبيّة قد هدفت من وراء اعتمادها هذا النظام المبني على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة إلى حفظ أمنها واستقرارها، فإنّ هذا لا يعني أنّ فترة تطبيقه لم تشهد حروبا، ذلك أنّ هذه الأخيرة كانت إحدى آليّات نظام توازن القوى (إلى جانب إقامة الأحلاف وسياسة "فرّق تسد"، وسياسة التعويضات الإقليميّة والتسلح وإقامة المناطق العازلة والتدخل) [2]؛ حيث أنّ السبب الغالب لنشوبها كان الوقوف أمام تطلّعات بعض الدول نحو السيطرة، [3] دون إهمال دوافع المصلحة الوطنية.

وإذا كان نظام توازن القوى قد وفر-عبر مختلف ميكانيزماته- المرونة الكافيّة للوحدات الدوليّة -الأوروبيّة خاصّة- حتى تكيّف قوّتها وتفاعلاتها بما حفظ لها-نسبيّا- حقوقها السياديّة من استقلال ووحدة إقليم لفترة جدّ معتبرة من الزمن، فإنّه لم يتمكن من تجنيبها مأساة حرب عالميّة كلّفتها والعالم خسائر بشريّة وماديّة ومعنويّة ضخمة.

لقد دفعت تجربة الحرب العالميّة الأولى الدوّل الغربيّة إلى التفكير الجادّ في التخلّي عن نظام توازن القوى القائم على منطق القوّة، واستبداله بآخر مبني على معايير قانونيّة والمتمثّل في نظام الأمن الجماعي؛ حيث "نمت هذه الأفكار في ظلّ نشوء التيارات [الفكريّة] المثاليّة التي دعت لتلافي النزاعات والتخلّص من ويلاتها بواسطة إخضاع علاقات الدول لأحكام وقواعد القوانين الدولية".[4]

([1]) المرجع نفسه.

([2]) لتفاصيل أكثر حول هذه الآليّات انظر:

- ماهر عبد المنعم أبو يونس، "استخدام القوّة العسكرية في فرض الشرعيّة الدولية"، (الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2004)، ص-ص 87- 90.

([3]) نذكر حول هذا: حرب الـ12 سنة ضدّ سياسة توسع "**لويس الـ14-Louis XIV**" ملك فرنسا والتي انتهت بمعاهدة "أوتراخت-Utrecht" عام 1713، و كذا الحرب التي خاضتها النمسا و انجلترا و روسيا متكتلة ضدّ توسعات "نابليون" الذي هزم عام 1815، وأخيرا الحربين العالميتين. انظر:

- ماهر عبد المنعم أبو يونس، "استخدام القوّة العسكرية في فرض الشرعيّة الدولية"، مرجع سابق، ص-ص، 84-87.

([4]) **ناصيف يوسف حتّي**، "النظرية في العلاقات الدولية" مرجع سابق، ص231.

وبالرغم من أنّ بوادر السعي نحو رفض منطق القوّة كآليّة لحفظ الأمن الدولي كانت قد ظهرت منذ مؤتمري "لاهاي–La Haye" للسلم (1889و1907) الذين هدفا إلى تقنين وتحديد وأنسنة شروط اللّجوء إلى القوّة العسكريّة في العلاقات الدوليّة، إلاّ أنّ نظام الأمن الجديد قد تمّ تبنيه بشكل مباشر بموجب المعاهدة المنشئة لـ"عصبة الأمم–Société des Nations" (1919) وفق مبدأ " أمن الكلّ بالكلّ لأجل الكلّ".[1]

لقد قوبلت هذه الطموحات بعراقيل نتجت من جهة عن الواقع المؤسّسي للعصبة الذي اتسمّ بالقصور بفعل القيود البنيويّة والقانونيّة التي حدّت من فاعليّته، ومن جهة أخرى عن الواقع السياسي للعلاقات الدوليّة حينها والمطبوع بالتنافس والصراع والتسابق نحو التسلح الذي أصبح الوسيلة الوحيدة المتاح للدول اعتمادها لحفظ أمنها خاصّة أمام انكشاف عدم قدرة عصبة الأمم على تولّي ذلك عبر نظام الأمن الجماعي.[2]

إنّ عجز "عصبة الأمم" عن تحريك آليّة الأمن الجماعي لصدّ المعتدين في كلّ من الصراع الياباني–الصيني حول "منشوريا" (1931و1933) والنزاع الإيطالي–الحبشي (1935 و1936)، والنزاع الروسي–الفنلندي (1939)، كان أهمّ العوامل التي أدّت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية[3]، هذه الأخيرة التي رغم الخسائر الناجمة عنها إلاّ أنّها لم تضعف عزيمة الدّول بخصوص جدوى نظام "الأمن الجماعي"، وهو ما دفعها إلى إعادة تفعيله وتقويته عبر إنشاء هيئة دوليّة تتولّى مهمّة صون مبادئه واستعمال وسائله بما يكفل الأمن للمجتمع الدولي بأسره، فكان أن أسِّست منظمة "الأمم المتحد ة–Nations Unies"(1945)[4] وتمّ التأكيد

([1]) **Daniel COLARD**,"De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", .Op.Cit., p14.

([2]) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص234.

([3]) المرجع نفسه، ص 235.

([4]) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، السياسة الدوليّة، العدد161، (يوليو2005)،[52–61]، ص ص53،52.

عبر ميثاقها على مجموعة الآليّات التي ستمكّنها من القيام بمهمّـــة حفـــظ الأمـــن الدولي، وهي:

1- مجموعة المبادئ وقواعد السلوك العامّة والموحّدة الواجب على جميع الدول دون تمييز الالتزام بها في علاقاتها المتبادلة.

2- تولّي مجلس الأمن صلاحيّة مراقبة سلوكيّات الدول وسلطة فرض الجزاءات لمواجهة منتهكي الشرعيّة الدوليّة.

3- توفير الوسائل الكفيلة بتمكين مجلس الأمن من القيام بمسؤولياته-بما فيها العسكرية- [1].

وبالرغم من أنّ ظاهر هذه الأدوات التي حدّدها الميثاق الأممي بغية ضمان فاعليّة نظام الأمن الجماعي يوحي بأنّ هذا الأخير مسند إلى معايير قانونيّة خاضعة للشرعيّة الدوليّة، إلاّ أنّ قراءة متأنيّة في مضامين كلّ منها تكشف عن خضوع هذا النظام الأمني -تماما كسابقه- إلى منطق القوّة العسكريّة؛ فالقوانين التي تسيّر نظام الأمن الجماعي كان قد احتواها مشروع النظام الأساسي لهيئة الأمم المتحدة، والذي صاغته القوى الثلاث الكبرى المنتصرة في الحرب العالميّة الثانية (الولايات المتحدة وبريطانيا والإتحاد السوفيتي)،قبل أن يعرض على بقيّة الدول في المؤتمر التأسيسي في "سان فرانسيسكو"[2]، وأمّا مجلس الأمن الموكلة إليه مهمّة حفظ الأمن الدولي فهو لا يعدو أن يكون جهازا تكوّنه الدّول الحليفة والمنتصرة في الحرب، والتي منحت لنفسها حق نقض قراراته (الفيتو) ما يجعل تحقيق السّلم عبر العالم مرهونا باتفاق الدول الأكثر قوة (la paix par l`accord des grands)[3].

إضافة إلى ما سبق فإنّ مبدأ عمل نظام الأمن الجماعي يكشف بدوره عن ضلوع عامل القوّة العسكريّة بوضوح في الحفاظ على الأمن الدولي، ذلك أنّه ينبني

---

(1) المرجع نفسه، ص54.

(2) المرجع نفسه، ص53.

(3) **Louis BALMOND et Ilène CHOUKRI**,"Sécurité internationale1997/1999", Arès, n44, vol XVIII, fascicule 1, (Février 2000), [81-98], p81.

على فكرة "اتخاذ إجراءات جماعيّة دوليّة تُبنى تقديراتها على ضرورة وضع العدوان في مواجهة قوّة متفوّقة عليه لصدّه"،[1] وبهذا يبقى عنصر "القوة" وتوزيعها والحفاظ على استقرار الوضع الدولي الناتج عن ذلك أهمّ القواعد التي يقوم عليها هذا النظام.

لقد كان وضع النظام الأمني الأممي موضع التطبيق متوقفا على توفر شرط أساسي هو حصول إجماع بين الدول دائمة العضويّة في مجلس الأمن، وإذا كانت هذه الدول قد تمكّنت –تحت ضغوط الأوضاع– من تحقيق تحالفها أثناء الحرب العالميّة الثانيّة فإنّ هذا الأخير لم يلبث أن تصدّع مفرزا معسكرين مختلفي المصالح متصارعين فيما بينهما، وهو ما كانت له انعكاسات خطيرة على نظام الأمن الجماعي حيث لم يتم تزويده بالآليّة الكفيلة بتفعيل دوره وذلك بسبب عدم الاتفاق حول وضع المادة(43) من الميثاق (الخاصة بتشكيل جيش دولي دائم) محلّ تنفيذ، كما أنّ التناقض البليغ بين الكتلتين أدّى بالدول الدائمة العضويّة إلى الإسراف في استعمال "حق النقض" في غير ما شرّع له ممّا صعّب كثيرا من مهمّة مجلس الأمن وأوصله إلى درجة الشلل في الكثير من الأحيان.[2]

بناء على ما سبق يمكن القول إنّ نظام الأمن الجماعي وفقا للتصوّر المنصوص عليه في الميثاق كان قد فشل منذ البداية، بل أنّ "دانيال كولار– D.Colard" يؤكّد أنّ هذه الآليّة الأمنيّة الأمميّة "أُجهضت قبل ميلادها" وذلك عبر قنبلتي "هيروشيما" و"نكازاكي" اللتين أنبأتا بتغيّر قادم في قواعد اللعبة الدوليّة؛ حيث أنّ "الثورة النوويّة" فرضت على القوّتين العظميين (الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي) الدخول في تسابق نوعي وكمّي حول أسلحة الدمار أنتج نظاما جديدا للأمن الدولي هو نظام الأمن عبر توازن الرعب.[3]

([1]) **محمد عزيز شكري**، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنـــون والآداب، د .س. ط)، ص140.

([2]) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مرجع سابق، ص54.

([3]) **Daniel COLARD**, "De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", .Op.,Cit., p15.

لقد كان لظهور السلاح النووي موازاة مع تشكّل نظام دولي ثنائي تمكّن قطباه من امتلاك قوّة نوويّة هائلة أثره البالغ في تغيير معالم النظام الأمني السابق –أو على الأقل إرجاؤه إلى حين– نحو نظام تتوافق موازينه مع توزيع القوّة الجديد سميّ نظام "توازن الرعب النووي"، والذي استند في حفظ استقراره على آليّة "الردع النووي المتبادل" المبني على قدرة الطرفين –الأمريكي والسوفيتي– على تدمير بعضهما كليّا في حال نشوب حرب نووية تحت أيّ ظرف من ظروف المبادأة، انطلاقا من حجم القوّة النوويّة الكبير لدى كلّ طرف والذي يخوّل له أيضا القدرة على التدمير بالضربة الثانيّة.[1]

إنّ فعاليّة أسلوب "الردع النووي" جعلت من النظام الدولي ثنائي القطبيّة من أكثر الأنظمة استقرارا– أكثرها عند "جون ميرشيمر– John MEARSHEIMER" وفقا للدراسة[*] التي أجراها على سبعة نماذج من الأنظمة الدوليّة–، هذا إذا أخذنا بمعنى الاستقرار المرادف " لغياب المواجهة العسكريّة المباشرة بين المحورين الرئيسين".[2]

إنّ الاستقرار المحقق في هذا النظام لم ينتج عن "التوازن النووي" الذي فرض نفسه منذ البداية على الصراع بين القطبين فحسب، وإنّما كذلك عن تحوّله إلى أداة ردع موسّع موجهة نحو الأطراف على نحو ما وقع في الخمسينات الماضيّة حينما لجأت الولايات المتحدة إلى التحذير باستخدام السلاح النووي ضدّ الصين وكوريا.[3]

لقد أدّى انتهاج أسلوب "الردع النووي" إلى تضاؤل احتمالات المجابهة المباشرة بين القوتين العظميين بعد تسليمهما بأنّ ذلك سيكون بمثابة "انتحار متبادل"، إلاّ أنّ هذا لا ينفي قيام العديد من الحروب التقليديّة المحدودة في نقاط

([1]) **إسماعيل صبري مقلد**، "الإستراتيجية و السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص130.

([*]) ملخص عن هذه الدراسة في:

-**Richard N. ROSECRANCE**, "War and peace", World Politics, n55, (october2002),[137-166],p-p151-153.

([2]) **ناصيف يوسف حتي**،"النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص135.

([3]) **زكي العايدي** "المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص15.

عديدة من العالم والتي أصبحت –رغم أضرارها– "البديل المقبول لكارثة الحرب النووية"[1]، وهو الوضع الذي وصفه "ريمون آرون" بأنه "السلم المستحيل والحرب المستبعدة". [2]

إنّ الثورة النوويّة التي أحرزت سبقا في قوّة التدمير واختزال المسافات وإلغاء دور الحدود الفاصلة بين الوحدات الدوليّة فتحت عصرا استراتيجيّا جديدا أفقد مصداقيّة العبارة المشهورة لـــ"كارل ف.كلاوزويتز– Carl V.CLAUSEWITZ":"الحرب استمرار للسياسة بطرق أخرى"[3]، وهذا بناء على أنّ "إخضاع الجندي للسياسي"–حسب ذات المفكر– في ظلّ معطيات العصر النووي سيؤدي لا محال إلى الدمار الشامل.

وعلى نقيض هذا اعتبر المنظرون الواقعيّون أنّ "الردع النووي" والسلم النسبي الناتج عنه قد فرضا ضرورة الرّجوع إلى الإطار الكلاسيكي لكلاوزويتز الذي تنتظم فيه ثنائيّة "السياسة والقوّة" وفق معايير"العقلانيّة"، وهو ما عبّر عنه "ريمون آرون" في كتابه "Penser la guerre: Clausewitz"(1976) بقوله:" [إنّه في عصر الذرة] الحرب هي التي يجب أن تنفذ، بمعنى إمكانيّة اختبار القوات المسلحة بين الدول، وليس السلم الأبدي الذي يجب بناؤه عبر التهديد الدائم لـــ"المحرقة النوويّة"،[4] إلاّ أنّ هذه النظرة يشوبها القصور كونها قائمة على اعتبار سلوكيّة الدولة اختيارا عقلانيّا ناتجا عن تقييمات دقيقة للبدائل المطروحة أمام متخذ القرار، ممّا يلغي جانبا مهمّا من العوامل الأخرى التي ينبني عليها صنع القرار[*]، ناهيك عن هامش "الخطأ" الوارد والمكلّف في ظلّ الواقع النووي.

([1]) **إسماعيل صبري مقلد**، "الإستراتيجية والسياسة الدولية"، مرجع سابق، ص130.

([2]) **Daniel COLARD**," De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", .Op.Cit., p15.

([3]) Ibid, p15.

([4]) **Jean-Jacques ROCHE,**"Théories des relations internationales", .Op.Cit., p28.

([*]) عن عوامل ونماذج صنع القرار في السياسة الخارجيّة، انظر: **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص–ص 181–191.

إنّ ما تجدر الإشارة إليه بعد هذا هو أنّ ضغوط "السلم النووي" من جهة وانعكاسات حالة "الجمود" التي آل إليها نظام الأمن الجماعي من جهة أخرى اضطرّت الكثير من الدول إلى البحث عن ترتيبات أمنيّة جماعيّة أخرى – إلاّ أنّها لم تتمكّن من الانفلات من إستراتيجيّة توازن الرعب التي فرضت نفسها بقوّة خلال فترة الحرب الباردة – حيث أنّها اعتمدت نظام "مناطق النفوذ" (خاصة عبر حلفي "شمال الأطلسي"(1949) و"وارسو"(1955)) الذي كرّس خضوعها لإحدى القوّتين العظميين مشكّلا توازنا بين المعسكرين، معمّقا بذلك قصور الآليّة الأمنيّة الأمميّة عن حفظ الأمن عبر العالم.[1]

يبقى أن نذكر في هذا السياق أنّ النظام الدولي –والأمني– الذي أعقب نهاية الحرب الباردة والمتسم بالكثير من التعقيد الناتج عن التغيّر المتسارع في قواعد اللّعبة الدوليّة له، سيتمّ تحليل الدور الذي تلعبه القوّة العسكريّة في صياغة ديناميكياته تدريجيّا من خلال المحاور اللاّحقة لهذه الدراسة.

وفي الأخير نجد من الضروري التأكيد على أنّ القوّة العسكريّة كانت المحور الرئيس الذي دارت حوله مباديء مختلف أنظمة الأمن الدوليّة التي سجّلها تاريخ العلاقات الدوليّة منذ معاهدة "واستفاليا" إلى نهاية الحرب الباردة؛ فسواء النظام الذي انبنى على التوازن بين القوى أو على "معايير قانونيّة جماعيّة" أو ذلك الذي قام على توازن الرّعب كلّها أسّست على قاعدة "الملاذ الأول" أو "الأخير" إلى القوّة العسكريّة، وهذا رغم القيود القانونيّة التي حاولت الدّول من خلالها تنظيم سلوكيّاتها الخارجيّة وضبط استخدامها لقوتها العسكريّة في محيطها الدولي والتي كان أهمّها ما تمّ التوصّل إليه في عصر التنظيم الدولي وخاصة الأممي على نحو ما سنتناول تفصيله في ما يلي.

([1]) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مرجع سابق، ص58.

المبحث الثاني: القيود و المعاييـــر القانونيّة الأمميّة لاستخدام القوّة العسكريّـــة.

إنّ المساعي الدوليّة المبذولة لأجل تقنين استخدام القوّة العسكريّة في العلاقات الدوليّة منذ بداية القرن العشرين اتسمت بطابع الاستمراريّة التاريخيّة التعاقبيّة الذي فرضه القصور القانوني الغالب على مختلف المعاهدات الدوليّة بشأن ذلك.

فلقد كانت اتفاقيّة "لاهاي–La Haye" المعروفة باتفاقيّة "دراغو–بورترDrago-Porter"(1907) –على أهميّتها– محاولة متواضعة للحدّ من اعتماد الدّول على استخدام القوّة العسكريّة في العلاقات المتبادلة، وذلك أنّها اقتصرت حظر هذه السلوكيّة فقط في تحصيل الديون التعاقديّة بين الدّول المتعاقدة –حصرا–.[1]

ثمّ جاء صكّ "عصبة الأمم" عام 1919 الذي رغم كونه أعقب حربا عالميّة إلاّ أنّه لم يتضمّن نصّا صريحا يحرّم اللّجوء إلى القوّة العسكريّة، ممّا جعل العصبة تفشل في حفظ السلم والأمن الدوليين؛ إذ يكاد يكون هناك إجماع حول كونها أنشئت بالأساس لإضفاء شرعيّة على الترتيبات التي فرضها المنتصرون في الحرب العالميّة الأولى، وتكريس انتصارهم عبر الحفاظ على الوضع الذي أقرّه مؤتمر "فرساي–Versailles " (28جوان1919) ولو باللّجوء إلى القوّة. [2]

وفي العام 1928عُقد ميثاق "بريان كيلوج–Briand-Kellog" الذي كان السّابقة الدوليّة في التحريم الصريح للحرب؛ حيث اعتبرتها المادة(1) منه خروجا عن القانون، ورغم أنّ مصطلح "الحرب" الوارد فيها لا يرادف كليّة مفهوم "استخدام القوّة العسكريّة"، إلاّ أنّ المادة(2) قلّصت من هذه الثغرة القانونيّة بنصّها

([1]) **Thierry GARCIA**, "Recours à la force et droit international" http://revel.unice.fr/pie/document.html?id=46/05/02/2007.

([2]) **ناصيف يوسف حتي**، " النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص–ص، 231–235 .

على ضرورة حلّ الخلافات الدوليّة بالطرق السلميّة[1]، ومع هذا بقيت فعاليّة الميثاق محدودة من حيث اقتصاره على "حظر الحرب" وكذا محدوديّة مجاله (الأعضاء الموقعين عليه) ومن حيث كونه لم يعزز بنظام عقابي في حال انتهاكه.[2]

لقد تخلّلت هذه المراحل مجهودات دوليّة عديدة حول ذات الشأن؛ منها مشروع المساعدة المتبادلة(1923)، وبرتوكول جنيف للتسوية السلميّة للمنازعات الدولية(1924) واتفاقيّة "لوكارنو" (1925).[3]

ورغم هذه الجهود إلاّ أنّ المجتمع الدولي لم يفلح في وضع تنظيم قانوني فعّال يحرّم استخدام القوّة العسكريّة ممّا جعل الكثير من النزاعات تحتدّ عبر العالم ولم تستطع العصبة احتواءها لعجزها القانوني والعملي عن القيام بهذا الدور، وازدادت الأمور تفاقما إلى أن اندلعت الحرب العالميّة الثانيّة التي شكّلت رغم المآسي التي خلفتها دفعًا قويًّا نحو التفكير الجادّ في وضع آليّة أكثر حزما في ضبط السلوكيّات الخارجيّة للدول، وفي هذا السياق تمّ الاتفاق حول ميثاق "الأمم المتحدة" عام1945[4]، والذي يعتبر الحلقة المكمّلة للمساعي السّابقة، ومحاولة دوليّة لتجاوزها جميعها نحو تصميم أكثر على تقنين صارم لاستخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي.

المطلب الأول: مبدأ حظر استخدام القوّة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.

لقد أنشِئت هيئة الأمم المتحدة في ظلّ مأساة الحرب العالميّة الثانيّة، لذا كان الغرض الرئيس من تأسيسها هو المحافظة على السلام العالمي عن طريق تهيئة

([1])**Markus LEUTERT**,"Le principe de l'interdiction de la menace et de l'emploi de la force"**,**p8.
http://www.etu.ch/upload/documents/superuser/interd_recours_force.pdf /1/7/04.111 KB

([2]) Ibid, p9.

([3]) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص ص118،119.

([4]) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص235.

الأوضاع التي"[...]يمكن في ظلّها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي[...]"[1] ،باعتماد أساليب متحضرة وشجب كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى مآسي الحروب وعلى رأسها استخدام القوّة العسكريّة، وهو ما لخصته بداية ديباجة الميثاق الأممي حيث جاء فيها:" نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب[...]".[2]

غير أنّ حظر استخدام القوّة (العسكريّة) في الميثاق الأممي لم يرد في شكل مباشر إلاّ في الفقرة الرّابعة من المادّة الثانية(المادة(4/2)) التي تعتبر السّند القانوني الصريح الأوحد حول ذلك؛ إذ نصّت على ما يلي: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعهم في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستخدام القوّة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي والاستقلال السّياسي لأيّة دولة أو على أيّ وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"؛[3] أي أنّ الحظر الأممي لاستخدام القوّة العسكريّة يشمل شقين هما: التهديد باستخدام القوّة والاستخدام الفعلي لها ضدّ الوحدة الإقليميّة والاستقلال السياسي للدول أو فيما لا يتناسب وأهداف الأمم المتحدة.

ورغم ما أثارته محاولات تفسير كلمة "القوة" الواردة في هذه المادّة من خلاف فقهي حول كون دلالتها تقتصر على القوة العسكريّة أو أنّها تتعدّاها لتشمل أبعاد القوّة الأخرى في شكل ضغوط اقتصاديّة أو سياسيّة، إلاّ أنّ الإجماع حاصل على اعتبارها تتضمّن أساسا القوّة العسكريّة.[4]

إلى جانب هذا نجد أنّ ميثاق الأمم المتحدة لم يخلُ من المواد التي تنصّ ضمنيّا أو عن طريق المخالفة على تحريم استخدام القوّة العسكريّة في المحيط

([1]) **كلارك إيشلبرغر**، "الأمم المتحدة في ربع قرن"، تعريب: عباس العمر،(بيروت:منشورات دار الأفاق الجديدة، د.س.ط)، ص14.

([2]) ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الديباجة.

http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm1f

([3]) **رينيه جان دو بوي**، "القانون الدولي"، ترجمة: سموحي فوق العادة،(ط1؛الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1973)، ص139.

([4]) **Markus LEUTERT**,"Le principe de l'interdiction de la menace et de l'emploi de la force", .Op.Cit.,p10.

الدولي؛ حيث تنصّ المادة(1/1)[*] على أنّ مقاصد الأمم المتحدة تتمحور أساسا حول الحفاظ على السلم والأمن عبر العالم، وهو ما يشير بطريق المخالفة إلى شجب استخدام القوة(العسكرية) في العلاقات الدولية.[1]

وفي نفس السياق تنصّ المادة (3/2)[*] على ضرورة حلّ الخلافات الدوليّة بالطرق السلميّة بشكل لا يعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو ما معناه الالتزام بالتخلي عن استخدام القوّة (العسكريّة) كوسيلة لفضّ النزاعات بين الدول،[2] وتمضي المادّة (33) إلى أبعد من ذلك؛ حيث تحدّد الطرق السلميّة الواجب على الدول سلكها لحلّ خلافاتها (المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائيّة والاحتكام إلى الوكالات أو المنظمات الإقليميّة أو ما تختاره هذه الدول من وسائل سلميّة)[3] وفي حال استنفادها هذه الطرق دون حلّ نزاعها، تكون الدّول ملزمة باللّجوء إلى مجلس الأمن الذي تخوّل له المادة (37) تقرير ما يتناسب والحالة المعروضة عليه[4].

وبغضّ النظر عن التفسيرات الغائيّة لبنود الميثاق المحرّمة لاستخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي والالتزام المحدود للدول بالامتثال لهذه البنود مع استغلالها المتواصل للثغرات القانونيّة الموجودة بها، فإنّ الميثاق الأممي يبقى مجهودا دوليّا تجاوز بكثير كلّ المساعي السّابقة له، خاصّة إذا ما قورن باتفاقية "لاهاي1907" التي رغم أهميتها كانت مقتصرة على حظر اللّجوء لاستخدام القوّة العسكريّة فقط في تحصيل الديون التعاقديّة فيما بين الدّول المتعاقدة.[5]

([*]) جاء فيها أنّ: "مقاصد الأمم المتحدة هي:1. حفظ السلم والأمن الدولي[...]"،انظر: ميثاق هيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

([1]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**،"النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، (ط1؛مصر: إيتراك للنشر والتوزيع،2005)، ص335.

([*]) جاء فيها: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر"، انظر: ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

([2]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص335.

([3]) **كلارك إيشلبرغر**،"الأمم المتحدة في ربع قرن"، مرجع سابق، ص15.

([4]) المرجع نفسه، ص16.

([5]) **Thierry GARCIA**, "Recours à la force et droit international",.Op.Cit.

وكذلك الأمر بالنسبة لميثاق "عصبة الأمم" الذي لم يتضمن نصّا صريحا يحرّم اللجوء إلى القوّة العسكريّة عدا ما يفهم من المادّة(10) التي اعتبرت العدوان ضدّ أقاليم الدول المتعاقدة واستقلالها السياسي حربا غير مشروعة[1]، فيما قلّصت المواد(12)و(13) و(15)من فعاليّة ذلك بإبقائها المجال مفتوحا أمام إرادة الدّول ومنحها صلاحيّة التصرّف حسب ما تراه ضروريّا –بما فيه استخدام القوة العسكرية– لاستتباب القانون والعدل وهذا بعد انقضاء مهلة تطبيق قرار التحكيم دون خضوع الدّول المعتديّة له.[2]

كما أنّ الميثاق الأممي قد تجاوز بشأن تقنين استخدام القوّة كلّ الاتفاقات الدوليّة التي أعقبت ميثاق العصبة والتي أهمّها ميثاق "بريان–كيلوج" الذي رغم اعتبار مادته الأولى "الحرب" خروجا عن القانون، إلاّ أنّ هذا المصطلح لا يرادف كليّة مفهوم "استخدام القوّة العسكريّة" الذي قد يتخذ أشكالا أخرى غير الحرب. [3]

إضافة إلى ما سبق نجد أنّ الحظر الأممي لاستخدام القوّة العسكريّة عبر بنود الميثاق قد تدعّم بالكثير من القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، والتي منها:

– قرار الجمعيّة العامّة رقم (290) بتاريخ 01 ديسمبر1949، المسمّى "أسس السلام" والذي جاء المبدأ الثاني منه تكرارا صريحا للمادة (4/2) من الميثاق الأممي، كما دعا المبدأ الثالث منه الدول الأعضاء إلى الامتناع عن أيّ تهديدات وأعمال القصد منها المساس بحرّية واستقلال ووحدة أيّ دولة أو إثارة نزاعات داخلية أو قهر شعب أي دولة.

– القرار رقم(2625) الصادر عن الجمعيّة العامّة عام1970 الهادف إلى تكريس التزام الدول بالامتناع عن الدّعاية لحرب العدوان والتهديد باستخدام القوّة أو استعمالها

([1]) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص116.

([2]) المرجع نفسه، ص118.

([3]) **رينيه جان دوبوي**، "القانون الدولي"، مرجع سابق، ص82.

ضدّ أيّ دولة لحلّ نزاع إقليمي مؤكّدا أنّ انتهاك نصّ المادّة (4/2) هو انتهاك للميثاق وللقانون الدولي.[1]

– القرار الأممي رقم (2334) الصادر في16ديسمبر1970، المعروف بإعلان "تعزيز الأمن الدولي" الذي أكّد على ضرورة مراعاة مقاصد الأمم المتحدة على رأسها الامتناع عن اللجوء إلى القوّة وحلّ النزاعات الدوليّة سلميّا.[2]

– قرار الجمعيّة العامّة رقم(3314) الصادر بتاريخ 14 ديسمبر1974 المتعلق بتعريف العدوان وتحديد الأعمال التي تدخل ضمنه واعتبارها جريمة ضدّ السّلام العالمي، وحسب هذا القرار فإنّ العدوان هو استخدام القوات المسلحة بمعرفة دولة ضدّ سيادة ووحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى، أو بأيّ شكل يتعارض وميثاق الأمم المتحدة،[3] وذلك في شكل:

– قصف بالقنابل من القوّات المسلحة لدولة ضدّ أراضي دولة أخرى أو استخدام أيّة أسلحة لدولة ضدّ أراضي دولة أخرى.

– حصار الموانئ أو سواحل دولة بالقوات المسلحة لدولة أخرى.

– هجوم القوّات المسلحة لدولة على القوات البريّة أو البحريّة أو الجويّة أو مطارات وموانئ دولة أخرى.

– استخدام القوّات المسلحة لدولة داخل أراضي دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة بالمخالفة للشروط المنصوص عليها في الاتفاقية القائمة بينهما، أو أيّ امتداد لوجودها في تلك الأراضي بعد انتهاء الاتفاقيّة.

– سماح دولة باستخدام أراضيها ضدّ دولة إذا وضعتها تحت تصرّف دولة أخرى للإعداد للعدوان ضد هذه الدولة الثالثة.

---

(1) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص167.

(2) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص338.

(3) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص187.

– إرسال جماعات مسلحة بمعرفة دولة أو عن طريقها أو قوات مرتزقة للقيام بأعمال مسلحة ضدّ دولة أخرى بشكل يرقى إلى الأفعال السابقة أو تورّطها في ذلك.[1]

هذا ويؤكّد القرار على أنّ هذه الأفعال ليست على سبيل الحصر، إذ يجوز لمجلس الأمن أن يقرّر فيما كانت أعمال أخرى تمثل عدوانا بموجب الميثاق الأممي.[2]

إضافة إلى هذه القرارات نجد الجمعيّة الأمميّة قد اعتمدت في 18ديسمبر1987 بموجب القرار(22/42) "**الإعلان بشأن زيادة فعاليّة مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوّة أو استعمالها في العلاقات الدوليّة**"،[3] والذي يشمل محاور ثلاثة تصبّ في التأكيد على حظر استخدام القوّة؛ حيث تناول المحور الأول تأكيدا مفصّلا لنصّ المادة(4/2)، أمّا المحور الثاني فتضمّن شرح الطرق السلميّة المنوط بالدول سلكها في تعاملاتها المتبادلة من تعزيز للتعاون وحلّ سلميّ للخلافات ونزع للسلاح واحترام نظام الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب الدولي، والتي تؤدّي كلّها إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، في حين بيّن المحور الثالث من الإعلان دور أجهزة الأمم المتحدة المختلفة في تحقيق ما سبق بالتعاون مع الدول بغية التنفيذ الفعّال لأحكام الميثاق خاصّة ما تعلق منها بزيادة فعاليّة مبدأ الامتناع عن استعمال القوّة أو التهديد بذلك في العلاقات الدوليّة.[4]

وبهذا أصبحت القاعدة الواردة في المادة (4/2) من الميثاق الأممي من القواعد الآمرة في القانون الدولي العامّ، ممّا يترتب عليه عدم جواز مخالفتها ولو

([1]) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**،استخدام القوة العسكرية في فرض الشرعية الدولية"،مرجع سابق، ص–ص179–184.

([2]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص341.

([3]) "إعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية"، اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة (22/42) المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر1987.

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b201.html

([4]) المرجع نفسه.

بالاتفاق،[1] فيما عدا الاستثناءات التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة و تعارف عليها الفقه الدولي.

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة علـــى المبدأ الأممي لحظر استخدام القوّة.

لقد تباينت تفسيرات الفقه الدولي بشأن الاستثناءات الواردة على مبدأ حظر استخدام القوّة عامّة والعسكريّة خاصّة في العلاقات الدوليّة؛ إذ تراوحت مابين حصرها فيما ورد صراحة في الميثاق الأممي، وما يظهر بطريق المخالفة للحظر المنصوص عليه في المادة (4/2)، وما استجدّ استجابة للتطورات الحديثة في العلاقات الدوليّة.[2]

ومحاولة منّا تجاوز تفاصيل هذه الحوارات الفقهيّة المسترسلة حول الموضوع سنركز اهتمامنا على الاستثناءات المسندة إلى الميثاق الأممي في شقها المتعلق بموضوع الاستثناء أو بالفواعل المخوّلة لذلك، مردفين إيّاها بالإشارة إلى أهمّ الاستثناءات التي قال بها الفقهاء الدوليون.

لقد أورد الميثاق خمس حالات يشرع فيها استخدام القوّة العسكريّة، أربعة منها وردت فيها نصوص قانونيّة صريحة، أمّا الخامسة والتي هي حق الشعوب في تقرير مصيرها فإنّ الميثاق نصّ صراحة على احترام هذا الحق لكن دون تبيين كيفيّة تحصيله وفيما إذا كان استخدام القوّة العسكريّة مباحا لأجل ذلك، وهو ما جاءت لتوضيحه فيما بعد الكثير من قرارات الجمعيّة العامّة، [3] وتكمن هذه الاستثناءات في الحالات الآتية:

1-تدابير الأمن الجماعي الدولي: يتمحور مضمون الأمن الجماعي حول الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي القائم أو الإخلال بأوضاعه العامّة أو العلاقات

([1]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص344.

([2]) المرجع نفسه، ص355.

([3]) المرجع نفسه، ص356.

فيه نحو الاتجاه الذي يتوافق ومصالح دولة ما على حساب باقي الدول، وهذا باتخاذ إجراءات جماعيّة تبنى تقديراتها على ضرورة وضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه لصدّه.[1]

ويقوم نظام الأمن الجماعي على ردع العدوان الفعلي والوشيك أيّا كان مصدره، فبموجبه تعاقب دون تحيّز أو تمييز أيّ دولة تنتهك الأوضاع القائمة وتستخدم بطريق غير مشروع القوّة في علاقاتها الدوليّة،[2] ويتولى مجلس الأمن طبقا للفصل السابع من الميثاق الأممي تقرير ما إذا كان هناك تهديد للسلم أو حالة اعتداء، ثم التوصيّة بما ينبغي اتخاذه من تدابير إزاء ذلك.[3]

2- التدابير المتخذة ضدّ الدول الأعداء: لقد أجازت كلّ من المادتين(1/35) و(107) استخدام القوّة ضدّ الدول الأعداء – والتي قصد بها ألمانيا وإيطاليا واليابان بناء على ظروف الحرب العالميّة الثانيّة – إلاّ أنّ هذا الاستثناء فقد علّة وجوده بسبب ما طرأ من تغيّرات جوهريّة على تفاعلات المحيط الدولي بعد نهاية الحرب العالميّة الثانيّة. [4]

3- الأعمال المشتركة بين الدول الخمس دائمة العضويّة في مجلس الأمن والتي يتطلبها حفظ السلم والأمن الدوليين: تنصّ المادة (106) من الميثاق الأممي على أن:"[...] تتشاور الدول الخمسة مع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، كلما اقتضت الحال، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين"، وهذا في حال عدم وجود قوّات مسلحة خاضعة لسيطرة وإرادة "الأمم المتحدة" طبقا للمادة(43) من الميثاق، وهو الوضع القائمة عليه المنظمة منذ إنشائها. [5]

4- حالة الدفاع الشرعي: يعتبر نصّ المادة (51) من الميثاق الأممي أهمّ و"أخطر" استثناء ورد في الميثاق بل وفي القانون الدولي عموما؛ حيث أثار ما احتواه

([1]) **محمد عزيز شكري**، "الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية"، مرجع سابق، ص140.

([2]) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص289.

([3]) **كلارك إيشلبرغر**، "الأمم المتحدة في ربع قرن"، مرجع سابق، ص17.

([4]) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة العسكرية في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص323.

([5]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص357.

من إقرار للدفاع الشرعي الكثير من الجدل الفقهي والقضائي الدوليين بشكل فاق ذلك الحاصل حول القاعدة المستثنى منها هذا النص (المادة 4/2) التي يحظر بموجبها استخدام القوّة العسكريّة،[1] ولقد مسّ هذا الجدل جوانب عدّة من موضوع الدفاع الشرعي بدء بأساس إحقاقه؛ أهو المصلحة الأجدر بالرعاية أو المصلحة المشتركة أو واجب حفظ السلم والأمن الدوليين، ثم أنواعه من حيث –مثلا– إمكانيّة كونه وقائيّا، وأخيرا حول شروطه.[2]

ورغم كلّ الخلافات والنقاشات الفقهيّة والقضائيّة الدوليّة والتفسيرات المتباينة والدراسات المتعدّدة حول موضوع الدفاع الشرعي إلاّ أنّه يبقى فكرة مستقرّة فقهًا وقضاءً وتشريعًا؛ ذلك أنّ المادة(51) من الميـــــثاق الأممي تنصّ على أنّه:" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة [...]"[3].

وتجدر الإشارة إلى أنّ التفسيرات الغائيّة لهذه المادّة –خاصة ما يتعلق بطبيعة العدوان المقصود أهو المحتمل أو المتوقع أو الوشيك أو الواقع، وكذا بكيفيّة الردّ عليه–هي ما يحيي في كلّ مرّة مختلف النقاشات حول الموضوع ويخلق التساؤل حول مشروعيّة بعض ما تتحجّج الدول بشأن كونه دفاعا شرعيّا.

5– الكفاح المسلح لتقرير المصير: لقد أقرّ الميثاق الأممي حق الشعوب في تقرير مصيرها في العديد من المواضع أبرزها المواد(1)و(2)و(3)؛حيث نصّت مثلا المادّة(1) على:"[...] احترام المبدأ الذي يقضي التسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، و كذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام".[4]

---

(1) المرجع نفسه، ص361.

(2) المرجع نفسه، ص–ص، 366–395 .

(3) **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص276.

(4) **كلارك إيشلبرغر**، "الأمم المتحدة في ربع قرن"، مرجع سابق، ص،ص 81،82.

هذا إلى جانب ما أقرّته المادة(55) من وجوب: "[...] المساواة في الحقوق بين الشعوب و بأنّ يكون لكلّ منها تقرير مصيرها[...]".[1]

غير أنّ هذه المواد لم تحدّد بصورة واضحة الكيفيّة التي تمارس بها الشعوب حقها في تقرير مصيرها، لذلك جاءت العديد من القرارات الأمميّة مؤكّدة لهذا الحق موضّحة أنّه يحق للشعوب المستعمرة "[...] الكفاح بجميع الوسائل الضروريّة [...]" الممكنة ضدّ الاستعمار، وهو ما نصّ عليه "إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" الصادر عن الجمعيّة العامّة في 14 ديسمبر1960،[2] كما نصّ القرار الأممي الصادر عام1973على مشروعيّة كفاح الشعوب لتقرير مصيرها، وأنّ أيّة محاولة لقمعه تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وتشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.[3]

وبهذه القرارات وغيرها تأكّدت مشروعيّة استخدام القوّة العسكريّة من قبل الشعوب المستعمرة لاسترجاع حريتها، وتحقيق حقها في تقرير مصيرها والذي تضمّن الميثاق الأممي إقراره دون الإفصاح عنه صراحة.

بعد تناولنا للحالات المستثناة من المبدأ الأممي الذي يحظر استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي والتهديد بها، يقودنا السياق إلى التساؤل حول الفواعل التي يخوّل لها الميثاق الأممي ممارسة هذه الاستثناءات.

لقد جاء مضمون الميثاق منصبّا في ترسيخ مفاهيم التضامن الجماعي والتنظيم الدولي الهادفة إلى إحلال السّلم والأمن عبر العالم، ولأنّ هدفا كهذا يصعب تحقيقه بالاعتماد على الإرادات الأحاديّة للدول خاصّة فيما يتعلق بالحالات التي تتطلب استخدام القوّة العسكريّة، فإنّ ميثاق هيئة الأمم قد أعطى مجلس الأمن الصلاحيّة والسّلطة والآليّة التي تتيح له القيام بهذه المهام.

([1]) المرجع نفسه، ص93.

([2]) المرجع نفسه، ص81.

([3]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص360.

فسلطات مجلس الأمن فيما يرتبط باستخدام القوّة عامّة والعسكريّة على وجه الخصوص تعتبر "بمثابة ثورة على مسلمات القانون الدولي التقليدي التي تقدّس السيادة المطلقة للدول" وتعطيها حقّ فعل ما تشاء دون مساءلتها، ذلك أنّ هذه السلطات جاءت لتضع قيدا على هذه السّيادة في شكلها التقليدي؛ فطبقا للصلاحيّات المخوّلة له في الميثاق بإمكان مجلس الأمن مواجهة الدولة المعتديّة على أخرى، أو التي تقوم بعمل من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين أو تلك التي تمتنع عن الانصياع لمحكمة العدل الدوليّة.[1]

لقد جاء الفصل السابع من الميثاق مقنّنا لصلاحيات مجلس الأمن هذه؛ حيث نصّ في مادته(39) على أن يتولى هذا الأخير تقرير ما إذا كان هناك تهديد للسلم الدولي أو الإخلال به أو حالة اعتداء، ليقدّم بناء على ذلك توصياته أو يقرّر ما يجب اتخاذه من تدابير تتراوح بين الأشكال الآتية:

- **تدابير مؤقتة:** تهدف إلى منع تأزّم الموقف، ومنها الدعوة إلى وقف إطلاق النار أو المطالبة بالتفاوض وذلك وفقا للمادة (40).[2]

- **التدابير غير العسكريّة:** في حالة عدم كفاية التدابير المؤقتة تخوّل المادة(41) لمجلس الأمن أن يتخذ تدابيرا قسرية لا تصل إلى حدّ استخدام القوّات المسلحة، منها وقف الصّلات الاقتصادية وكل أنواع المواصلات مع الدولة المعتديّة،[3] وفي حال لم تف هذه التدابير بالغرض سيلجأ مجلس الأمن إلى اتخاذ:

- **التدابير العسكرية:** حيث جاء في المادة (42) أنّه يجوز لمجلس الأمن:"أن يتخذ بطريق القوات الجويّة والبحريّة والبريّة من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال

([1]) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة العسكريّة في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص282.

([2]) المرجع نفسه، ص283 .

([3]) **كلارك إيشلبرغر**، "الأمم المتحدة في ربع قرن"، مرجع سابق، ص17.

المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجويّة أو البحريّة أو البريّة التابعة لأعضاء الأمم المتحدة". [1]

وفي نفس السياق نجد أنّ الميثاق الأممي قد منح "**الجمعيّة العامّة**" الأمميّة حق اتخاذ التوصيات المتضمّنة تسوية المواقف سلميّا وحظر استعمال القوّة المسلحة في العلاقات الدوليّة، دون أن يخوّل لها صلاحيّة التنفيذ التي انفرد بها مجلس الأمن.[2]

أمّا دور "**الأمين العام**" بهذا الصدد فينحصر في تنبيه "مجلس الأمن" إلى ما يمكن أن يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.[3]

وإضافة إلى مجلس الأمن تعتبر "**المنظمات الإقليميّة**" من بين الفواعل التي خوّل لها الميثاق الأممي استخدام القوّة العسكريّة من خلال المادة(53) التي بيّنت أنّ ذلك يتمّ عموما في إطار الأمن الجماعي عبر ثلاث صور[4] هي:

– استخدام المنظمات الدوليّة للقوّة العسكريّة بتكليف من مجلس الأمن.

– استخدام المنظمات الدوليّة للقوّة العسكريّة بإذن من مجلس الأمن، وفي الحالتين يجب أن يكون استخدام القوّة تحت مراقبة وإشراف هذا الأخير طبقا للمادتين(53)و(54)، وهذا لضمان عدم انحراف المنظمة الإقليميّة عن الهدف المسطر لعمليّاتها العسكريّة[5].

– استخدام القوّة ضدّ الدول الأعداء؛ (حسب ظروف الحرب العالميّة الثانيّة)؛ حيث أجازت المادّة(53) ذلك من دون تكليف أو إذن من مجلس الأمن[6].

إنّ من الضروري التنبيه إلى وضعيّة **الأحلاف العسكريّة** التي اُختلِف حول اعتبارها من قبيل المنظمات الإقليميّة أم لا، فإذا أخذنا بالرأي الأوّل– يلقى إجماعا فقهيّا أكبر– فإنّ للأحلاف العسكريّة أن تستخدم القوّة العسكريّة في الحالات الثلاث

---

(1) المرجع نفسه، ص 17.

(2) المرجع نفسه، ص 18.

(3) المرجع نفسه، ص 18.

(4) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة العسكرية في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص355.

(5) المرجع نفسه، ص–ص، 356–359.

(6) المرجع نفسه، ص 360.

الموضّحة آنفا، إضافة إلى الدفاع الشرعي الجماعي حسب المادة(51)من الميثاق الأممي[1]

إنّ تقييد الميثاق الأممي لدور **الدّول** في استخدام القوّة العسكريّة في علاقاتها الخارجيّة ليس معناه الإلغاء وإنّما التقنين؛ حيث أنّها لا تزال تلعب دورا رئيسا في هذا الشأن وذلك بما يخوّله الميثاق الأممي لمجلس الأمن من صلاحيّة أن يعهد للدول الأعضاء في هيئة الأمم تنفيذ قراراته باستخدام القوّة العسكريّة حسب ما يراه مناسبا، سواء كان ذلك بتكليفها مباشرة أو من خلال تكليف المنظمة الإقليميّة المنتميّة إليها.[2]

أمّا خارج التكليف من مجلس الأمن فيجوز للدول استخدام القوّة العسكريّة في حال الدفاع الشرعي سواء الفردي أو الجماعي،"[...] وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللاّزمة لحفظ السلم والأمن الدولي".[3]

بالإضافة إلى ما سبق التطرق إليه من الحالات المشروعة لاستخدام القوّة في المحيط الدولي والمسندة للميثاق الأممي، ينصرف الفقه الدولي في عمومه إلى القول بوجود حالات أخرى اعتبارا لكونها لا تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ولا مع الأحكام العامّة لميثاقها، وتتمثل هذه الاستثناءات في الآتي:

1_ الحق في استخدام القوّة العسكريّة لفرض احترام القانون:

رغم أنّ فكرة هذا الحق أخذت في الاختفاء تدريجيا في عصر القانون الدولي المعاصر، إلاّ أنّ جانبا من الفقه الدولي لا يزال متمسّكا بها خاصة في الحالات التي تفشل فيها الأجهزة الدوليّة عن القيام بوظائفها بحفظ السلم والأمن الدوليين وردّ الحقوق لأصحابها، وقد استمد هذا الحق من مضامين القانون الدولي التقليدي حيث لم تكن هناك أجهزة دوليّة خاصة بهذه المهام ممّا يخوّل للدّول

([1]) المرجع نفسه، ص 347-354.

([2]) المرجع نفسه، ص 365-394.

([3]) من المادة(51)، ميثاق هيئة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

استخدام القوّة العسكريّة لفضّ منازعاتها ومثال هذا ما قامت به قوات الحلفاء ضدّ ألمانيا في الحرب العالميّة الأولى.[1]

2_ الحق في الحماية المسلحة للحقوق التي تتعرض للإنكار عنوة:

يتلخص مضمون هذا الحق في حالات ثلاث هي اتخاذ الدولة تدابير الحماية المسلحة لتأمين إقليمها ضدّ الأعمال المشروعة المخالفة لحقوقها في سلامة إقليمها، وحق الدولة الساحليّة في حماية حقوقها في المناطق البحريّة التي تعدّ جزءا من إقليم دولة أو أكثر(حالة البحر الإقليمي والمضايق البحرية)، وأخيرا تأمين حقوق جميع الدول وحرياتها في المناطق التي لا تخضع لسيادة أي دولة، وتستند مشروعيّة هذا الحق حسب الفقيه "والدوك" إلى النصوص الاتفاقيّة الدوليّة وقواعد العرف الدولي، ولا يرقى استخدام القوّة فيه إلى درجة الدفاع عن النفس.[2]

3_ التدخل العسكري:

رغم كونه محظورا بمقتضى القواعد الدوليّة إلاّ أنّ الفقه الدولي حدّد حالات تدخّل مشروعة مستثناة، بعضها يندرج في إطار آليّات الأمن الجماعي وأخرى ضمن الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي وأخيرة تحت اعتبارات إنسانيّة أو ما يعرف بالتدخل العسكري الإنساني.[3]

وأكثر هذه الحالات شيوعا هو "التدخل العسكري الإنساني"، الذي يعرّفه "راندلزوفر" على أنّه :"وضع حدّ للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف دولة أجنبية، وهو أيضا تدخل دولة في دولة أخرى لإيقاف انتهاك هذه الأخيرة للقوانين الإنسانية ضد رعاياها".[4]

ومخافة أن ينحرف "التدخل العسكري الإنساني" عن هدفه عمد العديد من الفقهاء القانونيّين إلى تقييده بضوابط عديدة لخصها "بيراز فيرا–Pérez VERA"

([1]) **السيد مصطفى أحمد أبو الخير**، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، مرجع سابق، ص402.

([2]) المرجع نفسه، ص403.

([3]) **بوكرا إدريس**،"مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر" ،مرجع سابق، ص214.

([4]) **Markus LEUTERT**," Le principe de l'interdiction de la menace et de l'emploi de la force", .Op.Cit., p14.

في "المتابعة الخاصّة للمصالح الإنسانيّة وحمايتها"،[1] كما حدّدها "آرنتز-Arntz" في اشتراط وجود انتهاك خطير وجسيم لحقوق الأفراد، و هو ما عبّر عنه "بيراز فيرا" بـــ "الجرائم ذات البشاعة الخارقة"، في حين ذهب الفقيه "ماريو بيتاتي-Mario BETTATI" إلى التأكيد على مبدأ الضرورة (أي التحقق من وجود الانتهاكات) ومبدأ التناسب بين الفعل وردّ الفعل.[2]

ورغم إسهامات العديد من الفقهاء[3]، إلاّ أنّ هذه القيود لا تزال غير مضبوطة المحتوى ممّا فتح الباب أمام الكثير من التعسّفات باسم "الإنسانيّة" التي شهدتها ولا تزال العديد من بؤر التوتر في العالم.

ممّا سبق يتضح جليّا أنّ المنظمة الأمميّة قد استفادت إلى حدّ بعيد من التجارب الدوليّة التي سبقتها في مجال تقنين استخدام القوّة العسكريّة؛ حيث أدرجت في ميثاقها عديد البنود التي تنصّ صراحة أو مخالفة على حظر استخدام القوّة والتهديد به، كما كرّست الالتزام الدولي بتسوية النزاعات بطرق سلميّة من خلال الفصلين السادس والسابع الذين يحدّدان الالتزامات والوسائل الواجب اعتمادها من أجل ذلك، وكذا ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان وانتهاك الميثاق الأممي.

إنّ ما زاد هذا التقنين أهميّة هو التأكيدات المتتاليّة لكثير من القرارات الأمميّة بشأنه، وكذا تبنيه من قبل العديد من المنظمات الإقليميّة باعتباره مبدءًا أساسًا في تعاملاتها، مثل جامعة الدّول العربيّة ومنظمة الوحدة الأفريقيّة ومنظمة الدول الأمريكيّة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.[4]

([1]) **فوزي أو صديق**، "مبدأ عدم التدخل و السيادة، لماذا؟ و كيف؟"، (دار الكتاب الحديث،1999)، ص234.

([2]) المرجع نفسه، ص ص 235،236.

([3]) لتفاصيل أكثر عن الموضوع انظر: المرجع نفسه، ص-ص 234-261.

([4]) حول تبني هذه المنظمات لهذا المبدأ انظر: **بوكرا إدريس**، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، مرجع سابق، ص-ص 131-139.

المبحث الثالث: القوّة العسكريّـــة كمدخل تحليـــل نظري للعلاقـــــات الدوليـــة.

يعتبر الأستاذ "ستيفن والت–Stephen WALT" أنّ هناك علاقة وثيقة بين العالم النظري والعالم الواقعي أين تدور السّياسات الدوليّة؛ فالحاجة ملحّة إلى مختلف النظريّات السياسيّة لإضفاء معنى على الكمّ الهائل من الأحداث التي تتعاقب متسارعة لتصنع واقع العلاقات الدوليّة، ولأنّ هذا الأخير امتاز ولا يزال بالكثير من التعقيد فإنّه أصبح من المستحيل لأيّ مقاربة نظريّة منفردة أن تستوعب كلّ أبعاد وأشكال التفاعلات الحاصلة بين فواعله،[1] خاصّة وأنّ لكلّ منها مدخلا تحليليّا خاصّا تعتمده لفهم تلك التفاعلات.

وتبعا لاختلاف زوايا التحليل اختلفت كذلك التفسيرات المقدّمة حول مجريات الواقع الدولي ممّا أنتج مدارس نظريّة مختلفة إلى حدّ التناقض في بعض الحالات؛ حيث يمكننا التمييز مثلا بين تلك التي تعتمد في تحليلاتها على مداخل ليبراليّة كعنصر الاعتماد المتبادل الذي تراه يطغى على الاقتصاد الدولي وعامل انتشار الديمقراطية وعلاقته بإمكانيّة إحلال السّلم عبر العالم، والفواعل فوق القوميّة ومجاراتها للوحدات الدوليّة، وبين المدارس التي تولي اهتماما أكبر لدور الجوانب البنائيّة حيث تبحث

([1]) **ستيفن وولت**، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html/26/1/2007

في تأثير التفاعل الحاصل بين الأفكار والهويّة والخطاب السائد في المجتمع على بناء سلوكيّات الفواعل الدوليّة.[1]

وموازاة مع هذا تبرز منظورات أخرى تركّز على الطابع الصّراعي للعلاقات بين الدول[2] معتبرة امتلاك واستخدام هذه الأخيرة للقوّة العسكريّة فيما بينها من الضرورات التي تفرضها الطبيعة النزاعيّة المسيطرة على الواقع الدولي، وهي ما يهمّنا تفصيل طروحاتها فيما يلي.

إنّ احتكار القوّة العسكريّة الذي دام طويلا للتموضع في قمّة الهرم الذي تنتظم فيه مختلف أبعاد القوّة دفع الكثير من النظريّات إلى اتخاذه مدخلا لتحليل العلاقات الدولية، واعتباره العامل المحدّد الرئيس لمختلف التفاعلات المشكّلة للحياة السياسيّة الدوليّة.

وبالرغم من أنّ هذه النظريات تتفق حول اعتبار لجوء الفواعل الدوليّة لاستخدام قوتها العسكريّة في علاقاتها التبادليّة واقعا دوليّا لا يمكن إنكاره إلاّ أنّها تختلف فيما بينها حول الدافع الذي يضطر الدول إلى اعتماد هذا الخيار، مفرزة بذلك ثلاث اتجاهات رئيسيّة تتمثل في نظرية "**الحرب العادلة**" ونظرية "**انتقال القوة**" و"**النظرية الواقعيّة**" بشقيها "الكلاسيكي والنيوكلاسيكي"، وهي ما سنعمد إلى تتبع مختلف ما قدّمته حول الموضوع محاولين الكشف عن الأساس الذي تبني عليه كلّ منها تفسيراتها.

1- نظريّة الحرب العادلة (Just war theory):

تتأصّل المرجعيّة الفكريّة لنظريّة الحرب العادلة في الفكر الروماني المسيحي الذي يعتبر "القديس أوغسطين[*] Saint Augustin" أحد رواده المؤصّلين لهذا المبدأ، فبالنسبة إليه "المبرّر الوحيد لشنّ الحرب هو الدفاع عن سلم

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(*) فيلسوف مسيحي (354-430م) ، من أهمّ مؤلفاته "مدينة الله" و"الحياة السعيدة" و"الردّ على الأكاديميين"،انظر:
-**محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد**، "السياسة بين النظرية والتطبيق"، (بيروت:دار النهضة للطباعة والنشر1985)، ص 103.

الأمّة ضدّ أيّ خطر محدق"، إذ الغرض الأسمى من الحرب هو الحفاظ على السّلم ممّا يتطلب أن تكون صلاحيّة إعلان وإعداد الحرب بأيدي من لهم أعلى سلطة[1]، و عليه يكون استخدام القوّة العسكريّة في الفكر الأوغسطيني عادلا إذا قيّدته ثلاث ضوابط هي: الغرض العادل والسلطة المخوّلة وشدّة الحرب اللاّ مفرطة.

ليأتي بعد ذلك القديس "توماس أكيناس-Thomas AQUINAS"(1225-1274) ثمّ "فرانسيسكو فيتوريا-Francisco VITORIA"(1492-1546) مؤكدين على ما ذهب إليه "أوغسطين" مضيفين أنّ "الحرب أسوأ الشرور ولا يمكن اللجوء إليها إلاّ لتجنب شرّ أعظم"، وهذا لا يمنع حسبهما من وجود حرب دفاعيّة "لا تحتاج إلى تبرير أخلاقي خاص[2].

لقد عمل الكثير من المفكرين منذ القرن الخامس عشر على تطوير نظريّة الحرب العادلة لتواكب المستجدّات العالميّة، وكان أبرزهم "هيغو غروتيوس-Hygo GROTIUS" و"كريستيان وولف-Christen WALFF" و"إيمريك دوفاتال-Emerich De VATTEL.[3]

ومع منتصف القرن الماضي أحيى جدال وقع في الدوائر السياسيّة والفكريّة الأمريكيّة بخصوص الحرب في الفيتنام الاهتمام من جديد بنظرية الحرب العادلة لدى المفكرين الغرب، انطلاقا من التساؤل الذي طرح وقتها حول ما إذا كانت تلك الحرب عادلة أم لا سواء من حيث مبدئها أو طريقة خوضها، وبالمثل من هذا وإثر هجمات 11سبتمبر2001 شهدت هذه النظرية دفعة قويّة استوجبتها من جهة طبيعة تلك الأحداث الموحيّة بأنماط ومضامين جديدة للتهديدات الأمنيّة ومن جهة أخرى استراتيجية الردّ المتبناة من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة.[4]

---

(1) **Brother John RAYMOND**, "The just war theory "
http://www.monksofadoration.org/justwar.htm/4/2/2007.

(2) **From Wikipedia**, the free encyclopedia,"Just war".
http://en.wikipedia.org/wiki/Just_war/24/1/2007

(3) **Anonym**, "Just War Theory" .
http://www.utm.edu/research/iep/j/justwar.htm/30/11/2006.

(4)**كرمة نابلسي**، "الحرب العادلة وغير العادلة"
http://www.crimesofwar.org/arabic/war2.htm/2/2/2007.

موازاة مع ما سبق أصبح موضوع الحرب العادلة محور العديد من الأدبيّات السياسيّة التي من أهمّها:"حروب عادلة وغير عادلة– Just and unjust wars"(1977) لـــ:"ميكائيل والزار–Michael WALZER"، وكتاب "أخلاقيات الحرب–The ethics of War"(1979) لصاحبيه "باري باسكانز– Barrie PASKINS" و"ميكائيل دوكريل–Michael DOCKRILL "، وكذا كتاب "حرب وعدالة–War and justice" (2001) لـــ" ميكائيل والزر".[1]

تتضمن نظرية الحرب العادلة حسب "والزر" موضوعتين أساسيتين هما: مبادئ إعلان الحرب (Jus ad bellum) ومبادئ خوض الحرب(Jus in bello)[2]، وقد أضاف كلّ من "غاري باس–G.BUSS" و"لويس إيّازيّو–L.IASIELLO" و"بريان أورند–B.OREND" موضوعة ثالثة متعلقة بمرحلة ما بعد الحرب(Jus post bellum)[3]، وتتدرج تحت كلّ موضوعة العديد من المعايير التي تضمن حسب هذه النظرية عدالة استخدام القوّة.

أ/ مبادئ إعلان الحرب:

تقوم هذه الموضوعة على منطق الآباء المؤسّسين لنظريّة الحرب العادلة المتمحور حول "اعتبار الحرب شرّا لا بدّ من الحدّ منه قدر المستطـــاع، لكن مع التسليم بوجود بعض الحروب الممكن تبريرها"[4]، وذلك تبعا لمعايير أوّلها معيار"**السبب العادل–Just cause**" الذي يتضمّن وجود قضيّة عادلة تستدعي نصرتها استخدام القوّة العسكريّة، ممّا سيؤدّي إلى تضييق هامش دوافع اللجوء إلى القوّة المسلحة على الأقل بإلزام متخذي قرار الحرب بتبرير اختيارهم.[5]

([1]) **Anonym**, "Just War Theory" .Op.Cit.
([2])**Un article de Wikipédia**, l'encyclopédie libre, "Doctrine de la guerre juste". http://fr.wikipedia.org/wiki/Doctrine_de_la_guerre_juste /7/2/2007.
([3]) **From Wikipedia**, the free encyclopedia,"Just war",.Op.Cit.
([4])**Bjørn Møller**, "Kosovo and the just war tradition" ,p2. http://www.comw.org/pda/fulltext/0008moeller.pdf /30/11/2006/86ko
([5]) Ibid,p2.

ويحدّد "والزار" السبب العادل في الخطر المهدّد لسلم الدولة، ممّا يخوّل لها مشروعيّة استباق العمل العسكري ويمنحها حق الضربة الأولى، ويؤكّد أنّ "الفرق بين شرعيّة ولا شرعيّة الضربات الأولى(First strikes) ليس في أن تتقدّم نحو موقع الهجوم الوشيك وإنّما في التقدم صوب مصدر التهديد الكافي".[1]

إنّ معيارا كهذا على عكس ما يراه أنصار هذه النظرية سيفتح المجال واسعا أمام التفسيرات الغائيّة لمفهوم السبب العادل لدى مختلف الدّول، باعتبار أنّ ما يمكن أن يشكّل سببا عادلا عند البعض قد لا يكون كذلك لدى الآخر، فهذا المعيار يخضع لاعتبارات عديدة مرتبطة بمفاهيم يصعب ضبط مضامينها كمفهوم الحق والعدل والمصلحة.

أمّا المعيار الثاني فهو "**السلطة الشرعيّة**– **Legitimate authority**"، التي كانت خلال العصور الوسطى ممثلة في الكنيسة باعتبارها الحاكم الشرعي الوحيد في المجتمعات الغربيّة، والجهة الوحيدة المخوّل لها تقرير شنّ الحروب، ثمّ انتقلت هذه السلطة بموجب ما جاء به مؤتمر "واستفاليا"(1648) إلى الدولة وحكّامها هؤلاء الذين اشترط "إيمانويل كانط" في أطروحته "السلام الأبدي– Perpetual peace" (1795) أن يكونوا من أجل ذلك ممثلين شرعيين لمواطنيهم.[2]

إنّ هذا لا يحقق فقط ضمان ما يعرف اليوم بمبدأ "المسؤوليّة" وإنمّا سيؤدي إلى وفقا لمفاهيم "نظريّة السّلم الديمقراطي" إلى مزيد من السلم،[3] ذلك أنّ المسؤوليّة تفترض أن يكون استخدام القوّة العسكريّة لاسترجاع حقّ مغتصب أو ردّ عدوان وشيك آخر ملاذ.

---

(1) **Daniel L.ZAJAC**, ,,The best defense is a good offense: preemption, ramifications for the department of defense,, p10 , http://stinet.dtic.mil/cgibin/GetTRDoc?AD=ADA415796&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf /30/11/2006/102ko.

(2) **Bjørn MOLLER**, "Kosovo and the Just War Tradition" ,.Op.Cit.,p03.

(3) Ibid,p03.

رغم ذلك تبقى هذه النظرة ضيّقة الأفق لارتباط معيار السلطة الشرعيّة بمفهوم سيادة الدولة الذي يطرح اليوم تساؤلات عديدة حول حدوده واستقلاليّته إزاء ما يشهده عصر العولمة من تداخلات وتميّعات لهذه المفاهيم.[1]

أمّا المعيار الثالث "**الملاذ الأخير**–**Last resort**" فيستلزم أن تكون الحرب آخر الخيارات الممكن اعتمادها لبلوغ "الهدف العادل"، ويرى أنصار هذه النظريّة أنّ معيارا كهذا من شأنه أن يمنع الحروب الممكن تفاديها بشكل حازم.[2]

غير أنّ مصطلح "أخير" وعلى بساطته يثير الكثير من الإشكالات المتعلقة من جهة بمدى جدوى الخيارات الأخرى التي في الغالب ما تكون عقوبات سياسيّة أو اقتصاديّة، كوسيلة لردّ العدوان، ومن جهة أخرى بما قد تحدثه هذه العقوبات – خاصة إذا طال أمدها كما في حالة العراق– من مآسٍ إنسانيّة قد تفوق أحيانا تلك التي تخلفها بعض الحروب.

أمّا المبدأ الرابع: "**الغرض العادل**–Right Intention" فيستوجب على الدولة إذا شنّت حربا أن تكون ملزمة باستخدام قوّتها فقط فيما يخدم تحقيق هدفها العادل بعيدا عن مصالح التوسع، كما يستدعي التمييز بين المجرمين والأبرياء،[3] وهو ما يصعب ضمانه.

وفي الأخير يعدّ توفر "السبب الشرعي" و"الغرض العادل" عاملا كافيّا حسب هذه النظريّة لضمان مبدأ "**أرجحيّة النجاح**–Probability of success" التي تستدعي حسابا دقيقا مسبقا لخسائر وأرباح الحرب على السّواء.[4]

إنّ حسابا كهذا سيطرح عديد الإشكالات المتمحورة من جهة حول طبيعة الخسائر والأرباح(ماديّة أم معنويّة)، ومن جهة أخرى حول طبيعة النجاح ذاته

([1]) حول: "السيادة"ومستقبلها انظر: **مبروك غضبان**، "المدخل للعلاقات الدولية"، (ط1؛ الجزائر:شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية)، ص–ص، 126–131.

([2])**Bjørn MOLLER**, "Kosovo and the Just War Tradition" ,.Op.Cit.,p03.

([3]) **Anonym**, "Just War Theory", .Op.Cit.

([4]) Ibid.

أتعزى مقارنته بدافع الحرب أو بهدفها أو بوسائلها، وهو ما يجعل الأمور نسبيّة وصعبة الضبط والتقدير.

ب/ مبادئ خوض الحرب:

تحدّد هذه الموضوعة مختلف الضوابط الواجب احترامها أثناء خوض الحرب، ومن أهمّها(•) "**معيار التمييز**–Discrimination criterion" الذي يتطلب ضرورة تحديد الأهداف المشروعة في الحرب، وذلك بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين من المدنيين الأبرياء، وقصْر استخدام القوّة العسكريّة فقط ضدّ الجيش المحارب.[1]

أمّا "**معيار التناسب**–Proportionality criterion" فيتوافق مع معياري التمييز والغرض العادل، ذلك أنّه يتطلب وجود تناسب بين شدّة مجريات الحرب والأهداف المبتغاة من ورائها، فإذا كان الهدف عادلا فمن المفترض ألاّ يسبّب تحصيله معاناة ودمارا يفوقان ما يسبّبه فقدان الهدف ذاته.[2]

جـ/ مرحلة ما بعد الحرب:

تعمل المعايير الضّابطة لهذه المرحلة على التأكيد بأنّ استخدام القوّة العسكريّة في "الحرب العادلة" لا يجب أن يتعدّى الأهداف المشروعة والمرجوة، وهذا وفق معايير تستلزم إنهاء الحرب، أهمّها معيار "**السبب العادل لإنهاء الحرب**–Just cause for termination"، الذي يستوجب إنهاء الحرب بمجرّد ظهور سبب معقول يدعو لذلك (كاستسلام الطرف المعتدي)، ومعيار "**الغرض الشرعي**–Right Intention" الذي ينصّ على وجوب إنهاء الحرب من دون ممارسة أيّ أعمال انتقام والاستجابة بكلّ موضوعيّة إلى التحقيق في جرائم الحرب التي يمكن أن تكون قد حدثت، وأمّا معيار"**السلطة الشرعيّة**– Legitimate

(•) يضيف "مولار" المعايير التالية: "المحاربون الشرعيون" و"قائمة الأهداف المحرمة" و"قائمة الأسلحة المحظورة"، أنظر:

-**Bjørn Møller** , "Kosovo and the Just War Tradition",.Op.Cit., pp 5,6.

(1) **Bjørn Møller** , "Kosovo and the Just War Tradition",.Op.Cit., p5.

(2) **Anonym**, "Just War Theory" .Op.Cit.

authority" فيؤكّد على أنّ محاور السّلم المتفق بشأنه يجب أن تــصادق عليهــا السلطة الشرعيّة للطرفين.[1]

وموازاة مع هذا يشدّد "**مبــدأ التمييــز**–Principle of discrimination" على ضرورة التمييز بين القادة السياسيين والعسكريين وبين المحاربين والمدنيين، في حالة تطبيق أيّ إجراء عقابي قد تتخذه الدولة المنتصرة ضدّ الطرف الآخر.[2]

وأخيرا يستوجب "**مبدأ التناســب**–Principle of proportionality " أن تكون محاور التنازل متناسبة مع الحقوق التي شنّت بسبب انتهاكها الحرب.[3]

من خلال ما سبق عرضه من مبادئ نظريّة "الحرب العادلــة" يتــضح أنّ الهدف الظاهر لها يتوافق عموما مع ما يصبوا إليه المجتمع الدولي عبر منظمتــه الأمميّة (سواء ما نصّ عليه ميثاقها أو قرارات جمعيّتها العامّة أو مجلس الأمــن، أو محكمة العدل الدوليّة) من خلال وضع قيود ومعايير لاستخدام القوّة العــسكريّة وضبطه بمبادئ إنسانيّة.

ورغم هذا فإنّ نظريّة الحرب العادلة تبقى غير بعيدة عــن فلــسفة تبريــر اللجوء إلى القوّة العسكرية؛ ذلك أنّها لا تنطلق من رفض مبدأ الحرب من أساسه، الأمر الذي لا يشكّل في جوهره –كما يقول "سيوم براون" في كتابه "وهم الــتحكّم: القوّة والسياسة الخارجيّة في القرن21"– "[...] سوى حرص على الاهتمام بتخفيف الجوانب التي تدعو الرّأي العام إلى استنكار الحرب والوقوف ضدّها[...]"،[4] ممّا يجعل منها في شكلها المستحدث في دوائر التفكير الأمريكيّة "نظريّة أمنيّة مغلّفــة ببلاغة المثاليّين في النظر إلى العلاقات الدوليّة، وأنّها لا تعدو أن تكــون نظريّــة عسكرتاريّة"، عرف صنّاع القرار الأمريكيون استغلال مظاهرها الأخلاقيّة لتسويغ تدخلاتهم العسكريّة عبر العالم.

---

(1) **From Wikipedia**, the free encyclopedia,"Just war",.Op.Cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) **سيوم براون**، "وهم التحكم: القوّة والسياسة الخارجيّة في القرن الواحد والعشرين"، عرض: معقل زهور عدي.
http://www.kefaya.org/05znet/050430mzuddai.htm/17/9/2006.

2- نظرية انتقال القوة (Power Transition Theory).

لقد اهتمّت نظريّة انتقال القوّة أساسا بتحليل ظاهرة الحروب محاولة تحديد الأسباب التي تدفع الدّول إلى المبادأة باستخدام القوّة العسكريّة في علاقاتها مع بعضها، منطلقة في ذلك من فرضيّة لخّصها "ستار-STARR" في متغيري "**الفرصة والرغبة**" وعلاقاتهما بالوضع الدولي القائم.[1]

إنّ منطق النظريّة المعالج لهذه الفرضيّة ينبني على اعتبار النظام الدولي نظاما تدرّجيّا يتكون من "سلسلة هيراركيات-A series of hierarchies" محليّة تضمّ "مجموعة الدول التي بإمكانها التفاعل عسكريّا"؛[2] أين تقوم الدولة المهيمنة عليها بوضع قواعد عسكريّة واقتصاديّة ودبلوماسيّة تحكم من خلالها سير هذا النظام مكوّنة بذلك "الوضع القائم-Status quo" الذي تكون هي راضية عنه في حين الدول الأخرى قد لا تكون كذلك.[3]

ومن هنا يشكل انحسار مكانة الدولة المهيمنة في الهيراركيّة المحليّة أو الدوليّة ما يعتبره أنصار هذه النظريّة ("أبرامو أورغانسكي- Abramo F.K ORGANSKI" و"جساك كيغلار-Jacek KUGLER") بمثابة **الفرصة** بالنسبة للأطراف غير الراضين عن الوضع القائم، ممّا يخلق لدى هؤلاء **الرغبة** في التغيير باستخدام القوّة العسكريّة.[4]

إنّ درجة عدم الرّضا عن الوضع القائم لدى طرف معارض في هيراركيّة ما يقاس حسب هذه النظرية بتقييم نسبي للزيادة الفائقة في حجم إنفاقه العسكري، وكذا إفراطه في تعزيز قوّاته الدفاعيّة والهجوميّة بشكل يضاهي أو يفوق ما تقوم به الدولة المهيمنة، هذا التقييم يكشف كذلك -نسبيّا- من جهة عن قدرة هذا الطرف

---

(1) **Douglas LEMKE, Suzanne WERNER**," Power parity, commitment to change, and war",.Op.Cit., p235.
(2) Ibid., p 242.
(3) Ibid., p 236.
(4) Ibid., p 236.

على الوفاء بالتزاماته –الضمنيّة– المتعلقة بالتغيير مستقبلا، ومن جهة أخرى عن مدى قدرة الدولة المهيمنة على استكمال دورها في الحفاظ على الوضع القائم.[1]

بناء على ما سبق تعتبر نظرية "انتقال القوّة" إحدى النظريّات السياسيّة التي تتخذ من متغيّر "القوّة العسكريّة" مدخلا محوريّا في تحليلها للعلاقات الدوليّة؛ ذلك أنّها تعتبر امتلاك الدّول لها عاملا أساسا في انتظام هذه الأخيرة هيراركيّا(تدرّجيّا) في نظام إقليمي أو دولي، أين يكون حيّز التفاعل العسكري فيما بينها هو الحدّ الفاصل بين هذه الأنظمة.

ومن جهة أخرى فالنظريّة تتخذ من مقياس حجم القوّة العسكريّة سواء الخاصّة بالدولة المهيمنة على نظام ما أو بالدول المعارضة لهذه الهيمنة معيارا محدّدا لقدرة كلّ طرف على تحقيق أهداف سياسته الخارجيّة في "الهيراركيّة" المنضوي تحتها، والتي تتمثل إجمالا في الحفاظ على هيكل النظام القائم –عدد الفواعل فيه وقدراتهم النسبيّة وطبيعة التفاعلات فيما بينهم– بالنسبة للدول المهيمنة أو تغييره بالنسبة للدول المعارضة، وذلك طبعا وفق الاعتماد على "استخدام القوّة العسكريّة" الذي يعتبره أنصار هذه النظريّة الوسيلة الوحيدة أمام الدول للإبقاء على الوضع القائم أو إحلال آخر مكانه.

ومن الضروري الإشارة أخيرا إلى أنّ نظريّة انتقال القوّة قد اعتمدت لاختبار فرضيّاتها على دراسة مستفيضة "للهيراركيّة الأمريكو–لاتينيّة" قام بها كل من"د.لامك–D.LEMKE" و"س.وارنار–S.WERNER"؛حيث رصدا فيها مختلف التفاعلات العسكريّة القائمة بين فواعل هذا النظام، والتي تمثل في حدّ ذاتها "هيراركيّات محليّة" مكوّنة من وحدات دوليّة اتخذ الباحثان لتحليل العلاقات فيما بينها متغيري "امتلاك القوّة العسكرية واستخدامها" كعاملين محدّدين لطبيعة التفاعلات خلال المدّة مابين 1860 و1980.[2]

([1]) Ibid., p 240.

([2]) لمزيد من التفصيل حول الدراسة انظر:

إنّ اعتماد النظريّة على إمبريقيّة الطرح هذه لا ينفي أنّ خضوعها لنسبيّة التقييمات سواء المتعلقة بقياس درجة رضا وعدم رضا الأطراف عن الوضع القائم، أو تلك الرّاصدة للزيادة الفائقة في حجم الإنفاق والقدرة العسكريّة، يبقى هاجسا أمام مصداقيّة تعميماتها.

إلاّ أنّ هذا القصور لم يمنع كلاّ من "وليام ريد–William REED" و"د.لامك" من الاعتماد على طروحات نظريّة "انتقال القوّة" المتعلقة بالرّبط بين عدم رضا الدول عن الوضع القائم ولجوئها إلى القوّة العسكريّة قصد التغيير لإثبات ما ذهبا إليه بخصوص "السلم الديمقراطي"؛[*] حيث يؤكّد كلّ من "ريد" و"لامك" على أنّ الديمقراطيات هي أقلّ الدول استخداما للقوّة العسكريّة في علاقاتها مع بعضها، وأنّ هذا راجع إلى رضاها عن الوضع القائم في النظام الذي تنتمي إليه والذي تهيمن عليه قوّة ديمقراطيّة تعتمد على ولاء حلفائها لضبط العلاقات داخل هذا النظام.[1]

هذا الطرح لاقى الكثير من المعارضة خاصّة لدى "جون ميرشيمر" –رائد تيار "الواقعيّة الهجوميّة"– الذي ينفي وجود أيّ تأثير للسياسات الداخليّة للدولة على سلوكيّاتها الخارجيّة، بل ويذهب أبعد من هذا حينما يؤكّد على أنّ "الدّول الديمقراطيّة الليبراليّة أصبحت أقرب إلى التحارب فيما بينها، حتى لو كانت الحرب الأمريكيّة الإسبانيّة هي المثال الحقيقي الوحيد على ذلك ".[2]

Douglas LEMKE, Suzanne WERNER, "Power parity, commitment to change, and war", .Op.Cit., p-p 241-258.

(*) للتعمق في مفهوم "السلم الديمقراطي" انظر كلاّ من:

-**Ryoa CHUNG**,"Un cadre conceptuel pour l'emploi de la force:du paradigme cosmopolitique en éthique des relations internationales",[1-14] http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/chung2002.pdf /13/5/2006,113ko.

-**Tarak BARKAWI**, **Mark LAFFEY**, "The imperial peace : democracy, force and globalization", European Journal of International Relations,Vol5, n4, (December 1999), [403-434].

-**John R.ONEAL**, **Bruce RUSSETT**, "A la recherche de la paix dans un monde d`après guerre froide caractérisé par l`hégémonie et le terrorisme",.Op.Cit., p-p 641-659.

(1) **John R. ONEAL**, **Bruce RUSSETT**,"A la recherche de la paix dans un monde d'après guerre froide caractérisé par l`hégémonie et le terrorisme",.Op.Cit., p657.

(2) **Richard N. ROSECRANCE**," War and peace ", World politics, vol55, (October 2002),[137-166], p141.

3 – النظريّة الواقعيّة (Realist theory).

إنّ المتتبع للتأصيل التاريخي للنظريّة الواقعيّة يجد أنّها قامت بالأساس بغرض دراسة "القوانين الموضوعيّة–Lois objectives" التي تحكم سلوكيّات الأمم فيما بينها، معتمدة في ذلك على مفهوم القوّة كأداة تحليل لتلك السلوكيّات.[1]

وتعتبر كتابات "الواقعيّ" "هانس مورغانتو" من أهمّ الأدبيّات السياسيّة المتناولة لمفهوم القوّة ودورها في العلاقات الدوليّة،[2] وقد انطلق فيها من أنّ هذه الأخيرة هي علاقات حرب وصراع لها امتدادها في فطرة الإنسان الشريرة، وهي تدور في عالم مصالح متضاربة وصراعات بين هذه المصالح؛ ففي كتابه "السياسة بين الأمم، الصراع من أجل القوّة والسّلم– Politics among Nations, The Struggle for Power and Peace(1948) اعتبر أنّ "السياسة عامّة كالمجتمع محكومة بقوانين موضوعيّة لها جذورها في الطبيعة البشريّة". [3]

ويؤكّد "مورغانتو" على أنّ السياسة الدوليّة صراع من أجل القوّة؛ ذلك أنّ سلوكيّات الدول تحرّكها دوافع الحصول على المزيد منها بشتى الوسائل المتاحة خاصة في ظلّ غياب طرف يحتكر القوّة و–بالتالي– القدرة على التحكم في اللعبة السياسيّة الدوليّة، هذا على عكس ما هو موجود في السياسة الداخليّة التي تخضع لضوابط وقيود الطرف المحتكر للقوّة والمتمثل في "الدولة".[4]

إنّ جوهر الواقعيّة التقليديّة يكمن في التسليم بأنّ مجال العلاقات الدوليّة تحكمه "حالة الطبيعة" التي يعكسها وجود صراع دائم قائم بين مصالح متناقضة، تحصيلها عبر امتلاك القوّة أو زيادتها أو استخدامها هو غاية كلّ دولة باعتبارها الفاعل المركزي المتمتع بالسّيادة المطلقة والمحتكر لشرعيّة استخدام القوّة المسلحة، وفي هذا الإطار تشكّل دراسة مختلف مقاربات الفكر الواقعي المتناولة لأهمّ مرتكزاته (حالة الطبيعة والمصلحة ومركزيّة الدولة) إحدى المداخل المتاحة

---

(1) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories des relations internationales",.Op.Cit., p20.

(2) **ناصيف يوسف حتي**،"النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص26.

(3) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories des relations internationales",.Op.Cit., p 20.

(4) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 24 .

لرصد علاقات التأثير التبادليّة بين هذه "المسلمات الواقعيّة" من جهة وبينها وبين متغير استخدام القوّة العسكريّة من جهة أخرى.

أ/ مقاربة حالة الطبيعة:

تعتبر "حالة الطبيعة" حسب الواقعيّة التقليديّة المحرّك الأساس لعلاقات القوّة القائمة بين الأفراد كما بين الدول، وقد استمد هذا الطرح أصوله من فكر "توماس هوبز-Thomas HOBBES" الذي اعتبر في كتابه "الوحش- Leviathan" أنّ حالة الطبيعة هي مرادف لحالة الحرب التي سادت حياة الناس البدائيّين قبل أن يهتدوا إلى فكرة "العقد الاجتماعي"[1]، هذا الأخير تمّ بموجبه تنازل الأفراد عن جزء من حريّتهم لصالح سلطة عليا تمثلت في الدّولة التي أصبحت تبعا لذلك "المحتكر الشرعي الوحيد للقوّة" -حسب تعبير "ماكس فيبر-Max WIBER"- وصاحب الحق في استخدامها استجابة لضرورات الحفاظ على البقاء التي أهمّها القضاء على كلّ مقاومة لسلطتها.[2]

أمّا على الصّعيد الدولي فالمبدأ الواقعي يقابل ما بين النظام الداخلي واللاّنظام الدولي؛ حيث يعتبر أنّ حقل العلاقات ما بين الأمم هو المجال الذي تبرز فيه حالة الطبيعة بجلاء، كونه يخضع "لقانون الغاب" الأمر الذي يجعل من قانون الحرب (Jus ad bellum) الجزء المحوري للوظائف التنظيميّة لـــ"الوحش".[3]

وفي السياق ذاته يؤكد "ماكس فيبر" في كتابه "العالم والسياسي- Le savant et le politique" على أنّ "القوة ليست الوسيلة الطبيعيّة الوحيدة للدولة"، لكن بالتأكيد هي "وسيلتها الخاصة"، وسواء في علاقاتها بالمجتمع الداخلي أو الخارجي تبقى الدولة هي "المصدر الوحيد لحق استعمال القوّة العسكريّة"، ممّا يجعل من "حق شنّ الحروب" سببا لحالة الطبيعة وفي نفس الوقت نتيجة لها.[4]

([1]) **Dario BATTISTELLA**, "Prendre Clausewitz au mot. Une explication libérale de "liberté en Irak", Etudes internationales, n4, vol XXXV, (Déc.2004), [667-687], p671.
([2]) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories des relations internationales", .Op.Cit., p21.
([3]) Ibid, p 22.
([4]) Ibid, p 23.

يذهب الواقعيّون وخاصة "ريمون آرون" إلى اعتبار خصوصيّة العلاقات الدوليّة تكمن في "شرعيّة وعدالة اللجوء إلى القوّة العسكريّة من طرف الفاعلين"،[1] لأن "المجتمع الدولي هو المجتمع المتمدّن الوحيد الذي يعتبر فيه استخدام العنف أمرا عاديّا[...]".[2]

بناء على ما سبق فإنّ الفكرة الكانطيّة حول إقامة "عالم سلمي عبر مأسسة السّلم" تصبح دون معنى بالنسبة للواقعيّين الذين يعتبرون على العكس من ذلك أنّ شرعيّة اللجوء إلى القوّة العسكريّة تسمح بالقضاء على مظاهر العنف اللاّمشروع، فالإمكانيّة الوحيدة لانتفاء الحرب تنتج عن الخضوع لمنطق "حالة الطبيعة" المتوافق مع الهدف المنشود لكلّ دولة والذي هو تحصيل المصلحة،[3] وفق ما جاءت به مقاربة "المصلحة".

ب/ مقاربة المصلحة:

يستمدّ المفهوم الواقعي للمصلحة مضامينه من مفاهيم أقدم منه تعود إلى الفكر الميكيافلي في القرن الخامس عشر، ومع قيّام الدولة القوميّة وانتقال الولاء إليها استعمل الواقعيّون مفهوم المصلحة كمدخل تحليل وتقويم للسّياسات الخارجيّة للدول، كما استخدموه كأداة لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوكيّة سياسيّة معيّنة.[4]

إضافة إلى ذلك تعتبر المصلحة حسب الفكر الواقعي منشأ القوانين ومنبع إلزاميّتها، فحسب "دافيد هيوم-David HUME" في مقاله "عن التوازن- De l'équilibre (1741) فإنّ "الناس يحترمون تعهداتهم والتزاماتهم لأنّ ذلك من مصلحتهم[...]".[5]

ومثلما أدّت المصلحة -حسب "هوبز"- إلى الاتفاق حول "العقد الاجتماعي"، فإنّها ستؤدي كذلك إلى خلق نوع من المظهر القيادي في العلاقات ما بين الدول،

---

(1) Ibid, p 23.

(2) **محمد بوعشة**، "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة"،(ط1؛ بيروت: دار الكتاب العربي،1999)، ص207.

(3) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories de relations internationales",.Op.Cit.p23.

(4) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص28 .

(5) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories de relations internationales",.Op.Cit.p24.

وهذا لا يعني أنّ لكلّ دولة الحق في إتباع ما بدا لها من السّياسات (كما ذهب إلى ذلك ميكيافلي)؛ فمثلما شرعيّة اللجوء إلى القوّة العسكريّة مشروطة بضرورات البقاء بين فواعل متنافسة تملك إمكانات متماثلة، فإنّ اللجوء إلى اعتبارات المصلحة كذلك مرهون بأن تأخذ كلّ دولة بعين الاعتبار المصالح التي تسعى إليها الدول الأخرى، وبهذا يسهم الاعتراف المتبادل بالمصلحة في إلزام الدّول بتبنّي سياسات خارجيّة "معقولة وعقلانيّة" قدر الإمكان.[1]

إلاّ أنّ هذا يبقى صعب التحقيق إذا ما سلمنا مع "مورغانتو" بأنّ المصلحة يجب أن تعرّف دوما بلغة القوّة، فسياسات الدول–في نظره– تهدف إمّا إلى الحفاظ على الوضع القائم (نمط توزيع القوّة الموجود) أو التوسّع الإمبريالي(عبر القوّة) أو الحصول على المكانة(عبر إظهار القوّة)، وكلّها تندرج ضمن مصالح الدولة التي يجب عليها تحصيلها،[2] باعتبارها الفاعل المركزي الوحيد في المحيط الدولي المخوّل له ذلك، بناء على ما جاءت به المقاربة القائلة بمركزيّة الدولة.

جـــ/ مقاربة مركزيّة الدّولة:

تتمحور فكرة "مركزيّة الدّولة" حول مسلمة واقعيّة مفادها أنّه بموجب "العقد الاجتماعي" الذي ينقل إلى "الأمير" الحرّية السيّدة لرعاياه، فإنّ السّيادة المطلقة للدولة تصبح الأداة الوحيدة للتحكم في الفوضى الطبيعيّة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ أي أنّ سيادة الدولة تصبح الوسيلة التي يمكن من خلالها التحكم في الإفراط في استخدام القوّة العسكريّة بإخضاعه للمنطق الأحادي للدولة (منطق المصالح).[3]

إنّ هذا الطرح يستقي مضامينه من أفكار "كارل فون كلاوزويتز" –من أهمّ المفكرين الغرب في النظريّة العسكريّة–؛[4] ففي كتابه المشهور "عن الحرب– De la

---

(1) Ibid, p24.

(2) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص 52.

(3) **Jean- Jaque ROCHE**,"Théories des relations internationales",.Op.Cit.,p26.

(4) **Michael, W. JOHNSON**, "Clausewitz on Kosovo", p01. http://stinet.dtic.mil/cgibin/GetTRDoc?AD=ADA390468&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf/30/11/2006/225Ko.

guerre" أخضع المحارب للسياسي معتبرا أنّ "الحرب ليست فقط حدثا سياسيّا، وإنّما هي وسيلة سياسيّة حقيقيّة، إنّها استمرار للعلاقات السياسيّة وتحقيقُ لها بوسائل أخرى".[1]

إنّ أهداف الحرب عند "كلاوزويتز" ليست تدمير العدوّ وإنّما "إخضاعه لإرادة السياسي؛ ذلك أنّ كون الحرب "ناتجة عن مخطط سياسي فمن الطبيعي أنّ هذا الدافع الذي أنتجها سيبقى الاعتبار الأول والأسمى الذي سيحدّد مجرياتها".[2]

لقد وجد المفكرون الواقعيّون –خاصة "ريمون آرون"– في أفكار "كلاوزويتز" المتعلقة بضرورة توافق وسائل الحرب مع أهداف السّياسة تبريرا مزدوجا لطروحاتهم؛ فإخضاع المجال العسكري للمجال السياسي يسمح لهم أوّلا بطرح أهميّة مراقبة الإفراط في استخدام القوّة العسكريّة عبر الامتثال لمنطق مركزيّة الدولة (المفترض منها أن تكون عقلانيّة)، في نفس الوقت سيسمح لهم ذلك بتبرير هذا الحق في الإفراط باعتبار أنّ السياسي يدرك أنّ "حالة الطبيعة" هي المتحكّم الأوّل في العلاقات الدوليّة، وأنّها " تتجاوز في ذلك عقلانيّة الدولة وحكمتها".[3]

إنّ "مركزيّة الدولة" في المفهوم الواقعي تتلخص في كون الدّولة الفاعل الوحيد القادر على التحكم في الفوضى الدوليّة عبر الاستعمال الحرّ لقوته ممّا يمكّنه من إخضاع إختلالات حالة الطبيعة إلى نظام قوّته، وهو ما عبّر عنه "جون كيغن–Jhon keegan" بـــ"الحدّ من مظاهر القوّة عبر تشريع العنف" والذي هو"ليس أوّل ولا أسوأ حيل العقل".[4]

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ "الواقعيّة التقليديّة" قد تجاهلت تماما مختلف النقاشات الفقهيّة القانونيّة الدوليّة التي دارت حول إشكاليّة السيادة المطلقة للدّولة

([1]) Ibid, p24.
([2])**Jean- Jaque ROCHE**,"Théories des relations internationales",.Op.Cit.,p27.
([3]) Ibid, p 27.
([4]) Ibid, p 28.

كما تغاضت عن تطورات القانون الدولي التي هدفت إلى تأطير النشاط الحربي للدّول.[1]

وبالمثل من هذا فقد أهملت عديد الجوانب المهمّة لتحليل السياسة الدوليّة كازدياد درجة الاعتماد المتبادل في المجالات الاقتصاديّة وتداخل هذه الأخيرة مع المجالات السياسيّة والأمنيّة[2]، وارتكزت مقابل ذلك على مفاهيم وحجج فلسفيّة غير مضبوطة (مفهوم حالة الطبيعة والفطرة الشريرة للإنسان).

وانطلاقا من السّعي إلى تخطي هذه الانتقادات والعجز عن التفسير الذي وُجّه للواقعيّة التقليديّة، ظهرت "الواقعيّة الجديدة" مع مطلع ستينات القرن العشرين متمثلة في الواقعيّة البنيويّة والواقعيّة الليبراليّة، وواقعيّة السيطرة،[3] والعقلانيّة والواقعيّة الثقافيّة،[4] والواقعيّة النيوكلاسيكيّة، هذه الأخيرة حافظت بشكل واضح على المرتكزات الفكريّة للواقعيّة التقليديّة المتمحورة أساسا حول التسليم بفوضويّة النظام الدولي وبشرعيّة لجوء الدّول إلى استخدام القوّة العسكريّة باعتباره حقا سياديّا لها لأجل تكييف هذه الفوضى.[5]

وإذا كانت الواقعيّة النيوكلاسيكيّة تتقاسم مع الواقعيّة التقليديّة نظرتها التشاؤميّة للتاريخ فإنّها تختلف معها بإرجاع ذلك ليس إلى الطبيعة البشريّة كما ذهب إليه "مورغانتو"، وإنّما إلى طبيعة النظام الدولي وإلى سعي الدول الدائم للبحث عن القوّة، لا باعتبارها غاية بل لكونها وسيلة للتعامل مع فوضى النظام الدولي.[6]

ونظرا لاختلاف زوايا النظر ضمن هذه النظريّة حول أساليب استخدام الوحدات الدوليّة لقوّتها العسكريّة –باعتبارها وسيلة– لخدمة مصالحها المتمثلة

([1]) Ibid, p 28 .

([2]) **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص63 .

([3]) للتفصيل أكثر انظر:

-**Jean- Jaque ROCHE,**"Théories des relations internationales", .Op.Cit.,p-p 37-70.

([4]) **Francis A, BEER, Robert HARIMAN,** "Le post-réalisme après le 11 septembre", Etudes internationales, vol XXXV, n4, (décembre 2004),[689-719], pp 690,691.

([5])**Jean- Jaque ROCHE,**"Théories des relations internationales", .Op.Cit.,p55.

([6]) Ibid, p 61.

أساسا في ضمان أمنها، انبثق عنها تياران نظريّان هما "الواقعيّة الدفاعيّة" و"الواقعيّة الهجوميّة"؛ حيث أكّد التيار الأول على الاكتفاء بالدور الدّفاعي للقوّة العسكريّة إلاّ في حالات المساس بالمصالح الحيويّة للدولة، في حين استوجب التيار الثاني استغلال الدّور الهجومي لها نظرا لاعتبارات عديدة سنتبينها من خلال التطرق للتحاليل المقدّمة من الطرفين.

أ/ الواقعيّة الدفاعيّة (Defensive Realism).

تنطلق الواقعيّة الدفاعيّة من إعادة تحليل **مفارقات المأزق الأمني** التي تناولها "جون هيرز-John HERZ" و"أرنولد وولفرز-Arnold WOLFERS" في الخمسينات الماضيّة، بناء على أنّ هذا "المأزق" يبرز التناقض اللّصيق بكلّ سياسات الدفاع باعتبار أنّ تحقيقها لدرجة الكمال في قوّاتها لا يؤدّي بالضّرورة إلى ضمان الأمن مثلما تصبو إليه من وراء ذلك، وإنّما على العكس سيقود هذا إلى تقويّة دفاعات الدول المجاورة انطلاقا من اعتبارها لتلك التعزيزات معبّأة ضدّها ممّا يشكل تهديدا لها يستوجب الردّ عليه.[1]

فسياسة التوسّع ولجوء الدول إلى استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي ناتجان بالأساس عن الشعور باللاّأمن الذي يخلقه البحث عن الأمن وهنا مكمن المأزق الأمني، الذي من خلال تحليله خلص كلّ من "جاك سنيدر- Jack SNYDER" و"ستيفن فان إيفيرا-Stephen Van EVERA" إلى التأكيد على أنّ القادة السياسيين يلجؤون إلى تبني دبلوماسيّة عدوانيّة أو إستراتيجيّة هجوميّة فقط في حال إدراكهم لوجود تهديد خارجي، هذا الأخير يفرض على الحكومة تعبئة قوّاتها الكامنة العسكريّة والاقتصاديّة والبشريّة، ويبقى أنّ استخدامها للقوّة العسكريّة يجب أن يقتصر فقط على الدفاع عن المصالح الحيويّة، ذلك أنّ التوسع المفرط -حسب الباحثين- هو المصدر الأول للاّأمن.[2]

([1]) Ibid, p 61.
([2]) Ibid, p 62.

إنّ هذا الطرح يتوافق مع ما ذهب إليه "كينث والتز–Kennth WALTZ" حينما اعتبر أنّ حقيقة العلاقات الدوليّة تكمن في البحث عن الأمن وليس عن التوازن عبر القوّة، ذلك أنّ الفوضى الدوليّة لا تعني تماما "العنف الأعمى" وإنّما هي وسيلة لضبط النظام الدولي؛ حيث أنّ الدولة "المحتكر الوحيد للعنف الشرعي" ستكون مجبرة على الموازنة بين كفتي الرّبح والخسارة قبل أن تلجأ إلى حقها السيادي في استخدام القوة العسكرية.[1]

موازاة مع ما سبق، يؤكد "والتز" على أنّ الدولة يجب أن تفعل دائما ما هو في مصلحتها ليس شرطا أن يكون توسّعا إقليميّا أو شنّ حرب، وإنمّا أن تمتلك القوّة العسكريّة التي تمكنها من جهة من الانتظام هيراركيّا في سلّم القوّة الدولي حتى تسهم في"نضج" الفوضى الدوليّة،[2] ومن جهة أخرى تسمح لها بالاعتماد على الذات (ما يعرف بـــ "مساعدة الذات–Self-help")، الذي يعتبره "والتز" مبدأ العمل الأساس في نظام فوضوي؛[3] فالقوّة العسكريّة في نظره هي آليّة أساسيّة لتكييف الفوضى الدوليّة عبر الدفاع عن المصالح الحيويّة التي أوّلها حفظ البقاء.

إنّ الاتجاه الواقعي الدفاعي يؤكد على أنّه ليس للدول مصالح كبيرة في عمليات الغزو التوسعيّة؛ فالتكاليف الناتجة عن السياسات ذات النزعة العسكريّة تفوق عادة الأرباح المرجوة، وبناء على هذا فإنّ لجوء الدول لاستخدام القوّة في محيطها الخارجي ناتج عن إدراك مبالغ فيه بالخطر تغذيه الثـــقة المفرطة في فاعليّة العمل العسكري.[4]

لقد لاقى هذا الرأي عديد الانتقادات منها ما ذهب إليه "راندال سفيلر" حينما اعتبر أنّ المنطلق الذي تقوم عليه الواقعيّة الدفاعيّة والقاضي بأنّ الدول تهدف فقط إلى تأمين وجودها يتضمّن تكريسا للوضع القائم بمختلف سلبياته، وهو ما يغفل ضرورة التنبؤ بالتهديد الذي تشكله الدول العدوانيّة كفرنسا في عهد "نابليون

([1]) Ibid, p 40.
([2]) Ibid, p 40.
([3]) **Dario BATTISTILLA**,"Introduction: le réalisme réfute?", Etudes internationales,vol XXXV, n 4, (décembre 2004),[613-622], p614.
([4]) **ستيفن وولت**، "العلاقات الدوليّة: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سابق.

بونابرت" أو ألمانيا في عهد "أدولف هتلر" حيث كان الهدف الرئيس لكلّ منهما هو تحقيق الأطماع التوسعيّة.[1]

ومن جهة أخرى أورد "بيتر ليبرمان" في كتابه :"ماذا يجني الغزاة؟" الكثير من الشواهد التاريخيّة التي تثبت أنّ فوائد الغزو أكثر من تكاليفه، مستشهدا في ذلك بالاحتلال النازي لأوروبا الغربيّة وهيمنة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الشرقيّة.[2]

إضافة لذلك نجد "الواقعيّين الهجوميّين" لم يتفقوا مع ما ذهب إليه نظراؤهم "الدفاعيّون" وانتقدوا العديد من آرائهم على النحو الآتي:

ب/ الواقعيّة الهجوميّة (Offensive Realism).

رغم أنّ الواقعيّة الهجوميّة تتفق مع الواقعيّة الدفاعيّة في كثير من المنطلقات خاصّة ما تعلق منها بفوضويّة النظام الدولي وبالقوّة العسكريّة كعامل أساس في توجيه التفاعلات الدوليّة، إلاّ أنّها انتقدت بشدّة عديد الاستنتاجات التي توصّل إليها "الدفاعيّون" بدءا بتلك المعتبرة أنّ "الفوضى الدوليّة تحدّ من التلاعبات وتخفّف المطالب وتؤسّس لدفع جادّ نحو تسويّة الخلافات".[3]

فالواقعيّون الهجوميّون يذهبون عكس ذلك؛ حيث يعتبرون أنّ فوضى العلاقات الدوليّة تفرض على الدول البحث عن زيادة قدراتها الخاصّة وتأثيرها على مجرى الأحداث الدوليّة قدر المستطاع.[4]

إضافة إلى هذا انتقدت الواقعيّة الهجوميّة اعتبار لجوء الدول إلى خيار القوّة العسكريّة نابعا من إدراكها لوجود تهديد فعليّ ضدّها(كما ترى الدفاعيّة)، وردّت ذلك إلى اعتبارات أخرى توصّل إليها "فريد زكريا–Farreed ZAKARIA" من خلال استقرائه لتاريخ الولايات المتحدة وتتبعه لمراحل تطوّر قوّتها ومختلف الأدوار التي لعبتها على الساحة الدوليّة؛[5] ففي كتابه "من الثروة إلى القوّة:

([1]) المرجع نفسه.

([2]) عن: **ستيفن وولت**، "العلاقات الدوليّة: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سابق.

([3]) **Jean- Jaque ROCHE**,"Théories des relations internationales",.Op.Cit.,p60.

([4]) Ibid, p 63.

([5]) Ibid, p 64.

الأصول الفريدة لدور أمريكا العالمي– From wealth to power: the unusual origins of America's world role"، أكّد "زكريا" على أنّ استخدام الولايات المتحدة للقوّة العسكريّة وتبنيها لسياسات توسعيّة لم يكن نتيجة لوجود تهديد ضدّها، وإنّما كان ذلك إدراكا منها للالتزامات الدوليّة التي فرضها دورها "كأمّة أصبحت قوّة عظمى".[1]

في نفس السياق يؤكد "ميرشيمير" أنّه عندما "تسعى القوى الكبرى إلى التوسّع فالقوى العظمى ستسعى إلى التوسّع أكثر"؛ حيث أنّ القوى التي ترغب فقط في ضمان أمنها ستجد نفسها منجرّة إلى التسابق نحو زيادة حصّتها في القوّة العالميّة وحينما تحقق ذلك ستسعى نحو السيطرة، لذلك "فالقوّة العسكريّة–حسب ميرشيمر– هي الأمن الوحيد" خاصّة إذا استخدمت في شكل هجومي استباقي مع بداية التهديد.[2]

إنّ المسار العام للتفاعلات الدوليّة حسب هذا التيار يفرض على الدول الأكثر قوّة ضمان مسؤوليّات موسّعة، ممّا يقودها إلى تبني نهج توسّعي في استخدامها لقوّتها العسكريّة خارجيّا، لتجد الدّول الأكثر ضعفا نفسها مجبرة على الالتفاف حولها لتفادي المواجهة معها،[3] والدول الكبرى حينما تدرك تماما حجم التهديد الذي تشكله دول أخرى ضدّها ستكون مضطرّة إلى المبادرة بالهجوم ونقل الخطر إلى الطرف الآخر، ممّا سينقل مهمّة "التوازن ضدّ اعتداء توسّعي" إلى دول أخرى، لكن في حال فشل هذه المبادرة ستكتفي بالعمل على إيقاف التهديد.[4]

بناء على هذا يؤكد "ميرشيمر" أنّ علاقات التوازن الدوليّة هي ما يحكم استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي، ولأنّ هذا الأخير تسوده الفوضى

([1]) Ibid, p 64.
([2]) **Richard N. ROSECRANCE**," War and peace",.Op.Cit., p141.
([3]) **Jean- Jaque ROCHE**, "Théories des relations internationales",.Op.Cit,p65.
([4]) **Richard N. ROSECRANCE**," War and peace",.Op.Cit.,p141.

فالعمل الهجومي الاستباقي يبقى الوسيلة الوحيدة لصدّ العدوان والحفاظ على الوضع القائم.[1]

إنّ المجرى العام للعلاقات ما بين الدول هو ما يوزّع الأدوار بين الأمم اعتمادا على معيار القوّة، لهذا يرفض "ميرشيمر" مختلف المقاربات النظريّة التي تنسب ذلك إلى السياسات الداخليّة للدول، فهو لا يتفق مع ما ذهب إليه "جاك سنايدر" من أنّ بعض أنواع الكتل السّياسية الداخليّة تكون أكثر عدوانيّة من الأخرى، كما أنّه يعارض أفكار "ميكائيل دويل–Michael DOYLE" القائلة بأن الديمقراطيات لا تستخدم القوّة العسكريّة ضدّ بعضها، ولا يساند ما جاء به "آرثر ستان–Arthur STEIN" من أنّ التأثيرات الداخليّة أحيانا تكبح وأحيانا تتجاوز حدود المصلحة الوطنيّة المعرّفة بمفاهيم القوّة.[2]

وهكذا يمكن القول بأنّ الواقعيّة النيوكلاسيكيّة بشقيها "الدفاعيّة" و"الهجوميّة" أبقت على مفهوم القوّة في بعدها العسكري كمتغير رئيس في تحليل العلاقات ما بين الدول؛ فرغم أنّها تعتبرها أقلّ من أن تكون غاية في حدّ ذاتها إلاّ أنّها تؤكد على كون القوّة وسيلة أساسيّة في ضبط توجهات التفاعلات الدوليّة، إضافة إلى كونها إطارا محدّدا للمصلحة الوطنيّة التي تؤكد هذه النظريّة على وجوب تعريفها في ضوء حسابات القوّة،وهي بذلك توافق الآباء المؤسّسين للمدرسة الواقعيّة الذين أجمعوا على اعتبار الشؤون الدوليّة صراعا من أجل القوّة بين دول تسعى إلى تعزيز مصالحها بشكل انفرادي يحرّكها في ذلك – مثلها مثل البشر– الرّغبة الفطريّة في السيطرة على الآخر اعتمادا على القوّة.

وبناء على ما تمّت معالجته للجانب النظري نخلص إلى القول بأنّ كلاً من نظريّة الحرب العادلة وانتقال القوّة والنظريّة الواقعيّة قد اتفقت من حيث المبدأ على ضرورة امتلاك الدول للقوّة العسكريّة واستخدامها في محيط دولي يلزمها بذلك نظرا للطابع الصّراعي والعدواني الذي يسوده، غير أنّها اختلفت حول

---

(1) Ibid, p141.
(2) Ibid, p142.

المعيار الذي تستند إليه هذه السلوكيّة؛ فأنصار الاتجاه الأوّل يرون أنّ استخدام الدول للقوّة العسكريّة في علاقاتها التبادليّة ينبني على أساس "الحق"؛ ذلك أنّهم يعتبرونه آليّة شرعيّة تكفل لهذه الوحدات ضمان حقوقها والدفاع عن القضايا "العادلة" وفقا لمعايير تضبط بداية الحرب ومجرياتها وحتى نهايتها، في حين يذهب أنصار نظريّة انتقال القوّة إلى اعتبار لجوء الدّولة إلى هذه السلوكيّة ما هو إلا استجابة منها لمتطلبات التفاعلات الدوليّة التي تفرض عليها من جهة الانتظام هيراركيّا في نظام محلي أو عالمي، ومن جهة أخرى تلزمها باستعمال القوّة كآليّة للحفاظ على النظام المنضويّة في إطاره إن كانت راضيّة عن هيكلته، أو لتغييره إن لم تكن كذلك، أمّا الاتجاه الأخير المتمثل في "المدرسة الواقعيّة" فإنّه يبني لجوء الدول إلى استغلال البعد العسكري في قوّتها على أساس "المصلحة"، معتبرا إيّاه الآليّة الفعّالة لتكييف الفوضى الدوليّة الناتجة عن غياب سلطة عليا تسيّر العلاقات ما بين الدول بشكل يحفظ حقوق كلّ منها.

من خلال تقصينا للجانب المفاهيمي والقانوني والتاريخي والنظري للقوّة نخلص إلى التأكيد على ما يلي:

– يتراوح مفهوم قوّة الدولة بين امتلاكها لمختلف الموارد وقدرتها على توظيفها وبين كونها وسيلة تأثير على الآخر وغاية تصبو إلى تحقيقها كلّ الدول، ويعدّ البعد العسكري أبرز معالمها.

– يرتبط لجوء الدولة إلى استخدام قوتها العسكرية (عبر أسلوب الاستعراض أو التهديد أو الاستخدام الفعلي لها) هجوما أو دفاعا في تعاملاتها البينيّة بمتطلبات مصالحها وأهدافها وكذا بحجم قوّتها العسكريّة وموقعها في الهيراركيّة المحليّة أو الدوليّة للقوّة.

– يعتبر معيار القوّة العسكريّة محور استناد مختلف الأنظمة الدوليّة الأمنيّة عبر التاريخ "الوستفالي".

– إنّ الحظر الأممي لاستخدام القوّة العسكريّة يشكل حلقة مكمّلة للمساعي الدوليّة السابقة، غير أنّ التزام الدول به تحكمه مدى الفاعليّة العمليّة للأجهزة الأمميّة المخوّل لها تنفيذه، وكذا اعتبارات "سيادة" الدولة ومصالح أمنها القومي.

– لقد اتخذت الكثير من النظريّات السياسيّة متغيّر استخدام القوّة العسكريّة مدخلا لتحليل العلاقات الدوليّة معتبرة إيّاه العامل المحدّد الرئيس لمختلف التفاعلات المشكّلة للحياة السياسيّة الدوليّة، وهذا على اعتبار أنّه إمّا "حق" أو "استجابة لمقتضيات التفاعلات الدوليّة" أو أنه أخيرا "غاية" أو/و "وسيلة" فرضتها متطلبات "المصلحة".

– إنّ استيفاءنا لجانب الدلالة المفاهيميّة والتاريخيّة والقانونيّة والنظريّة لاستخدام القوّة العسكريّة يتيح لنا معالجة الديناميكية الدوليّة القائمة عليه والناتجة عن مستجدّات عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا خلال الفصل التالي من الدراسة.

الفصل الثاني:

استخدام القوّة العسكريّة و مستجدّات المحيط الدولي: تغيّر المفاهيم و الفواعل.

إنّ انتهاء الحرب الباردة وما تلاه من تحوّلات على صعيد العلاقات الدوليّة أدّى إلى تقويض الحجّة "الإيديولوجيّة" التي كان يستند إليها سابقا في التمييز الأوليّ بين "الصديق" و"العدوّ" وبين التهديدات العسكريّة الأساسيّة والثانويّة، وأعقب ذلك كلّه تغيّر مهمّ في هيكلة المخاطر الأمنيّة عبر العالم، حيث تحوّلت هذه الأخيرة من الترتيب رأسيّا إلى الانتظام أفقيّا[1]، في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيرا النمط التقليدي المتمثل غالبا في الحروب ما بين الدول، نحو آخر جديد يتراوح بين الحروب داخل الدول وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والإبادات الجماعيّة والتي تجد في "الدول غير المسؤولة"[*] مكانا مثاليّا لها، وبين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، خاصّة وأنّ هذه التهديدات أصبحت تصدر عن الجهات الفاعلة من غير الدول (كجماعات التمرّد والانفصال والإرهاب) فضلا عن الدول.

إنّ شدّة التعقيد والتداخل المبيّنين أعلاه تستوجب منّا في سياق دراستنا هذه تخصيص هذا الفصل لكشف حدود العلاقة التأثيريّة التبادليّة الحاصلة بين متغيّر استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي ومختلف التغيّرات التي لحقت من جهة بهيكلة القوّة في هذا الأخير إثر انقضاء النظام ثنائي القطبيّة، ومن جهة أخرى بنمط المخاطر الأمنيّة التي شهدها وبطبيعة فواعله المختلفة ذات القدرة على التفاعل عسكريّا.

---

[1] **زكي العايدي**، "المعنى والقوّة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص21.

[*] استعمل هذا المصطلح في: "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير" التابع لمنظمة الأمم المتحدة" للدلالة على الدول غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها، وهو ما يدخل في سياق "الدولة الفاشلة"، انظر:

-تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير:"عالم أكثر أمنا:مسؤوليتنا المشتركة"،ص74-76.
http://www.un.org/arabic/secureworld/report.pdf/25/05/2007/1.01Mo.

المبحث الأول: بنـــاء القوّة بعد الحرب البـــاردة وانعكاســـاته على بنية النظام العالمي.

إنّ مضمون القوّة في العلاقات الدوليّة يرتبط أساسا بمفهـــومين رئيـــسين؛ ينصرف أحدهما إلى ما تملكه الدولة من قدرات كالموارد الطبيعيّة والاقتـــصاديّة والعسكريّة، في حين يتضمّن الثاني معنى التأثير على الطرف الآخر والقدرة على تغيير سلوكاته بما يتوافق ومصالح الطرف القوي،[1] وبهذا فإنّ فاعليّة القوّة تكمن في الجمع بين هذين العنصرين معا لتحمل بذلك المعنى الذي ذهب إليه "جوزيـــف ناي" حين اعتبرها امتلاك أوراق اللعب الرابحة في لعبة "البوكر" الدوليّة؛ حيث أنّه إذا أظهرت الدولة أوراقها الرّابحة فستفضّل الأطراف الأخرى الرّضوخ لإرادتهـــا عوض الخسارة الأكيدة؛ ومثال ذلك تمكّن قوات الحلف الأطلسي من وقف عمليات التطهير العرقي التي قام بها "سلوبودان ميلوزوفيتش" في كوسوفو، كمـــا نجحـــت الوعود بتقديم المساعدات الاقتصاديّة إلى صربيا فـــي إقنـــاع حكومتهـــا بتـــسليم "ميلوزوفيتش" إلى محكمة لاهاي، بالمقابل من هذا فإنّ عدم استخدام "أوراق اللعب الرابحة" –رغم امتلاكها– سيؤدّي لا محالة إلى نتائج عكسيّة، وهو ما حدث فـــي النصف الأوّل من القرن الماضي أين لم يكف امتلاك الولايات المتحدة لقدر مهـــمّ من عناصر القوّة لمنع ظهور "هتلر" أو وقوع حادثة "بيرل هاربر".[2]

إنّ هـــذين المفهـــومين الـــذين اختزلهمـــا "جـــيمس روزينـــو– James ROSENAU" في مصطلحي "القدرة–Capability" و"التـــأثير–Influence"[3] يشكّلان محورا أساسا في تحديد طبيعة القوّة التي تمتلكها الأطراف الرئيـــسة فـــي النظام العالمي الحالي، وكذا نقطة جوهريّة في تحليل وفهم دلالة هـــذه الطبيعـــة

---

(1) **علي الحاج**، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2005)، ص51.

(2) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة: حسين باكير، مرجع سابق.

(3) **علي الحاج**، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص51.

بالنسبة للبعد الهيكلي للتحولات الدوليّة الحاصلة منذ انتهاء الحرب الباردة في إطار ما يصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد، وهو ما سنتناول تفصيله على التوالي في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: طبيعة القوّة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

إنّ تحليل أهمّ التفاعلات الدوليّة التي طبعت النظام العالمي للفترة الممتدّة من نهاية الحرب العالميّة الثانيّة(1945) إلى انهيار جدار"برلين" التاريخي(1989)، يقود إلى الحكم بأنّها كانت تدور في ظلّ نظام ثنائي القطبيّة مستند إلى مجموعة مبادئ محورها خضوع سياسات الكتلتين – الرأسماليّة والاشتراكيّة– إلى المنطق الذي أملته الضرورات الاستراتيجو-عسكريّة(*) حينها على حساب ما استدعته المتطلبات الاقتصاديّة.[1]

ويرجع تغلّب العامل الاستراتيجو-عسكري على تنظيم العلاقات الدوليّة في تلك الفترة إلى مجموعة حقائق منها أنّ الترتيب العسكري للدول الذي ارتبط بشكل كبير بحيازة أكبر الترسانات العسكريّة –دعّمت فيما بعد بالسّلاح النووي– كان قد فرض منطقه على البناء العالمي للقوّة مع مطلع العهد الثنائي[2]،(تجدر الإشارة إلى أنّ تفرّد الدول الخمس دائمة العضويّة في مجلس الأمن بهذا الامتياز قام على أساس مبدأ "المنتصر في الحرب" الذي خلق نوعا من المواءمة السياسو-عسكريّة بينها والتي عزّزها فيما بعد امتلاكها للسّلاح النووي).

(*) سنعمد إلى استخدام مصطلح "استراتيجو-عسكري" للدلالة على ما يندرج ضمن المجال العسكري في بعده الاستراتيجي (طويل المدى).

(1) **زكي العايدي**، "المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص15.

ويبرز تطبيع العلاقات الأمريكيّة الصينيّة عام1971[**] جانبا من هذه الحقيقة؛ حيث كانت إلحاحيّة تشكّل قطبيّة ثلاثيّة على الصعيد الاستراتيجي (واشنطن،موسكو،بكين) أهمّ بكثير –حينها– من قيام قطبيّة ثلاثيّة ذات بعد اقتصادي يكون اليابان طرفا فيها.[1]

وبالمثل من هذا فإنّ العلاقات بين الشمال والجنوب قد حكمها أيضا منطق الضرورات الاستراتيجو-عسكريّة؛ ذلك أنّ المعونات الاقتصاديّة الممنوحة من دول المركز إلى الأطراف كانت خاضعة بالأساس إلى هذا المنطق.[2]

وبالرّغم من استناد النظام ثنائي القطبيّة إلى وجود ترابط مهمّ بين امتلاك وحداته الدوليّة للقوّة العسكريّة واستخدامها في علاقاتها البينيّة من جهة، وبين قدرتها على توجيه مختلف التفاعلات الحاصلة فيه تحت غطاء أيديولوجي اعتمادا على هذه الآليّة من جهة أخرى، إلاّ أنّ انقضاء هذا النظام لم يحتكم–وعلى غير العادة– إلى منطق القوّة العسكريّة؛ حيث أنّ ذلك كان حقيقة للمرة الأولى في تاريخ العالم الحديث التي يدرج فيها التعريف الجديد لقواعد اللعبة الدوليّة على"الأجندة" السياسيّة العالميّة من دون أن يمهّد لذلك وقوع صراع عسكريّ مباشر بين القوى الرئيسة في النظام العالمي المنقضي.[3]

وبناء على هذا تمّ طرح فكرة النظام الذي سيعقب نظام القطبين على أساس احتمال أنّ من شأن تهدئة النزاعات الإيديولوجيّة التي ميّزت النظام المنقضي أن تؤسّس لبناء نظام جديد يشكّل التعاون الاقتصادي والتداخل الثقافي محورا أساسا

(**) عكسه انتهاء الحظر التجاري على الصين الذي دام 21سنة، ثمّ زيارة الرئيس الأمريكي "ريشارد نيكسونR- NIXON" لها العام1972، انظر على التوالي: -**عماد جاد،** "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص119.

-**Warren COHEN**,"NIXON en Chine:un tournant dans l'histoire du monde","Evénements importants dans les relations extérieures des Etats-Unis, "Revue électronique du département d`état des Etats-Unis,(Avril 2006), [36-39].

http://usinfo.state.gov/journals/itps/0406/ijpf/laqueur.htm 02/10/2006.1,874 Ko.

(1) **زكي العايدي،** " المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص16.

(2) المرجع نفسه، ص16.

(3) المرجع نفسه، ص08.

لتفاعلاته، وبديلا فعّالا وضروريّا لمنطق القوّة العسكريّة الذي قامت عليه الأنظمة العالميّة السّابقة في عمومها.[1]

إلاّ أنّ هذه الموضوعة قد شابها الكثير من الغلط كونها انبنت على جانب واحد من حقيقة ما حدث نهاية الثمانينات الماضيّة وهو التفكك "السّلمي" للكتلة الشرقيّة، متجاهلة بذلك منبع التعقيد الذي يتسم به فهم الواقع الدولي المتشكل إثر هذا الحدث الجوهري والمرتبط أساسا بالتزامن الحاصل بين هذا الأخير والتغيّرات السّريعة في قواعد اللّعبة الدوليّة لما بعد1989، والتي كانت حرب الخليج الثانيّة(1990-1991) بادرتها الأولى والحجّة القادرة على تفنيد الطروحات القائلة بمحدوديّة القوّة العسكريّة في توجيه تفاعلات المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية.[2]

إنّ انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وتوجّه روسيا نحو التقارب التدريجيّ مع الدول الغربيّة[*] وانسحابها -النسبي- من الساحة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخليّة، جعل من الولايات المتحدة القوّة العظمى الوحيدة- بمعايير المرحلة المنقضيّة - القادرة على ترتيب الأوضاع العالميّة دون معارضة فعالة من دول أخرى، خاصة وأنّ القوى المرشحة حينها لمنافسة القوّة الأمريكيّة (كاليابان والمجموعة الأوروبيّة والصين) لم تكن مؤهلة - حسب ذات المعايير- لتقوم بهذا الدور.[3]

ومن ثمّ فرضت القوّة العسكريّة نفسها كآليّة فعّالة في السياسة الخارجيّة الأمريكيّة الساعيّة إلى إرساء قواعد النظام العالمي الجديد وتنفيذها؛ حيث أنّ الولايات المتحدة اختارت أن تدير الشؤون الدوليّة بأهمّ الأدوات التي استخدمتها في الحرب الباردة -القوة العسكريّة- هادفة بذلك إلى إضفاء "شرعيّة" جديدة على

([1]) المرجع نفسه، ص 08،09.

([2]) المرجع نفسه، ص 18،20.

([*]) نذكر في هذا الشأن: توقيع اتفاق الشراكة بين روسيا وحلف شمال الأطلسي في جويلية 1994 ثم اتفاق خاص حول تفعيل التعاون بين الطرفين في أكتوبر 1994، أنظر:

- **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص198.

([3]) **عماد جاد**، " حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص147.

قوّتها في إطار واقع دولي كانت قد أخذت تفقد فيه ميزتين أساسيّتين من صفات هيمنتها على الكتلة الغربيّة أثناء الحرب الباردة، وهما: مناهضة الشيوعيّة، والقوّة الاقتصاديّة المنفردة.[1]

ولقد جاءت وقائع حرب الخليج الثانيّة في هذا السياق معبّرة على أنّ التفوّق العسكري منقطع النظير هو ما سهّل للولايات المتحدة حشد تأييد دولي في مجلس الأمن ضدّ الغزو العراقي للكويت، شكلت بموجبه ائتلافا عسكريّا تحت قيادتها تولّى العمل العسكري ضدّ العراق.[2]

والأمر يكاد أن يكون ذاته –مع وجود فروقات قانونيّة وسياسيّة بين الحالتين– في أزمة كوسوفو التي وقف حيالها "الاتحاد الأوروبي" رغم ثقله الاقتصادي موقف العاجز ليفتح بذلك المجال واسعا أمام الآلة العسكريّة الأمريكيّة – في إطار حلف شمال الأطلسي [3]، لتعالج الأزمة على طريقتها محاولة التأكيد على أنّ "القوّة العسكريّة" لا تزال الموجّه الرئيس للتفاعلات الدوليّة رغم انتهاء الحرب الباردة، وهو ما عبّر عنه المفكّر الواقعيّ "روبرت كاجان– Robert KAGAN " بقوله:" إنّ شيئا لم يتغير في العلاقات الدولية منذ ثيوسيديس[*] ومكيافيللي، فقوّة الدولة العسكرية[...] هي التي تقرّر مصيرها، والتعاون والمؤسسات الدوليّة ظاهرة ثانويّة وهشة، وأهداف الدولة تفرضها التهديدات للوجود والأمن".[4]

وبالموازاة مع هذا عملت الولايات المتحدة كلّ ما في وسعها للإبقاء على "القوّة العسكريّة" في قمّة "مخروط القوّة الدولي" متبنيّة لأجل هذا إستراتيجيّة عسكريّة قائمة على زيادة القدرات العسكريّة، مستفيدة في ذلك من التطور الهائل

([1]) **زكي العايدي**، " المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص 07،08.

([2]) **عماد جاد**، " حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة "، مرجع سابق، ص147.

([3]) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مرجع سابق، ص58.

([*]) مفكر إغريقي فكره يتمحور حول "القوي يفعل ما يشاء أما الضعيف فيفعل ما هو مضطر إليه"،عن:
– **آيفو هــ.دالدر**، "هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق؟"، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الثقافة العالمية، العدد114، (سبتمبر 2002)، [70–91]، ص82.

([4]) **أحمد فاروق عبد العظيم**، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد108،(أكتوبر 2004)، ص31.

الذي حققته في المجال التكنولوجي وتطبيقها"المراجعة رأسا على عقب– Buttom up review" للعقيدة العسكرية و"الثورة في الشؤون العسكرية– Revolution in the military affairs"[*]، إلى جانب التملص المستمر من التوقيع على معاهدات خفض الأسلحة النووية والإستراتيجية، وصولا إلى إحياء ما سمي في عهد إدارة "رونالد ريغان–Ronald REAGAN" بـــ"حرب النجوم" في شكل "الدفاع الوطني الصاروخي–Missile Defense National".[1]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الولايات المتحدة لم تكن لوحدها في هذا التوجّه ذلك أنّ الأوروبيين قد أدركوا من جهتهم أنّ انتهاء الحرب الباردة لا يعني بأيّ حال التقويض الكلي للأوّليّة العسكريّة لصالح الجوانب الاقتصاديّة التي قطعوا فيها أشواطا مهمّة (خاصة بالتوقيع على معاهدة "ماستريخت 1992" المنشئة للإتحاد الأوروبي)، ولقد كانت تجربة "كوسوفو" كفيلة بالدفع نحو تفعيل مساعيهم المتعلقة بتزويد "الاتحاد الاقتصادي" بذراع عسكري يكفل ضمان أمنه واستقراره ويحدّ من تبعيته الأمنيّة الأطلسيّة.[2]

ومن جانب آخر أدّى انتهاء الحرب الباردة إلى تغيير واضح في بنية المخاطر الدوليّة؛ إذ تحوّل -مثلا- ترتيب الصراعات من النهج الرأسي الذي لا يساوي بينها في الأهميّة إلى الانتظام الأفقي -في غالبه-، أين تكون الصراعات بالغة التعقيد والترابط بما لا يدع مجالا لنجاح الآليّات غير العسكريّة لتسويتها والتي غالبا ما كانت غير أمميّة،[3] وهذا كان واضحا -خاصة مطلع التسعينيات

(*) للتوسع حول " الثورة في الشؤون العسكرية "، أنظر كلا من:

- **Philippe BRAILLARD et Gianluca MASPOLI**, "La Révolution dans les affaires militaires ": paradigmes stratégiques, limites et illutions. ".
http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/braillard2002.pdf 13/3/2006.133kb.

-Eliot A.COBEN,"A revolution in warfare",foreign affairs,v 75,n 02,(mars,april1996),[37-54].

(1) **غسان العزي**، "11 أيلول 2001 والنظام الدولي: تغيرات مفهوميه محتملة "، شؤون الأوسط، العدد105، (شتاء 2002)، [31–45]، ص 32، 33.

(2) **محمد سعيد عامود**،" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 142، (اكتوبر2000)، ص 80.

(3) **زكي العايدي**، " المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص21.

الماضيّة- في تردّد الدول لجعل الأمم المتحدة -بخلاف الخطاب السياسي- المحور الحقيقي للنظام القائم على أنقاض النظام الثنائي، وهو ما تؤكده الصعوبات الماليّة التي شهدتها المنظمة حينها،[1] وكذا التقاعس الدولي عن إصلاح هياكلها ومؤسساتها الموروثة عن فترة الحرب الباردة (خاصة ما تعلق بـــ "لجنة أركان الحرب" المفترض أن تلحق بمجلس الأمن، والمادة (43) القاضية بأن يضع أعضاء الهيئة تحت تصرف هذا الأخير ما يلزم من القوات المسلحة والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين).[2]

إنّ الوضع الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة والذي تمثل الوقائع المبينة أعلاه جزءًا مهمّا من العناصر المشكلة لصورته العامّة يتوافق إلى حدّ بعيد مع أهمّ طروحات الرؤية الفكريّة القائلة بـــ "الفوضى الدوليّة"[(*)]، والتي تنطلق أساسا من اعتبار أنّ العلاقات الدوليّة تتسم بغياب سلطة عليا تفوق سلطة الدولة؛ فغياب "الوحش–Leviathan" الأكبر -حسب مصطلحات "توماس هوبز"- يقابله أنّ العلاقات بين الدول كانت منذ بدايتها "حالة حرب" واقعة أو محتملة الوقوع؛[3] ذلك أنّ "الحرب موجودة لأنّ لا شيء يمنعها"،[4] خصوصا إذا كانت فواعل النظام العالمي هي جماعات صراع ممثلة منذ قيام النظام "الواستفالي-Westvalian" في الدول-الأمم التي تواجه في ظلّ "الفوضى الدوليّة" "معضلة أمنيّة دائمة" حدّاها الإجراءات الأمنيّة والإجراءات المضادّة، ممّا يجعل أجندة العلاقات الدولية تنزح بوضوح نحو الثبات ذو الترتيب المحدّد للقضايا الذي محوره أولويّة "الأمن" في بعده العسكري؛ إذ أنّ في الفوضى الدوليّة تصبح القوّة العسكريّة الآليّة المركزيّة

---

(1) المرجع نفسه، ص09.

(2) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مرجع سابق، ص56.

(*) يدخل في إطار هذه الرؤية الفكرية نظريات الجيوبوليتيكس، والمدرسة الواقعية.

(3) **أحمد فاروق عبد العظيم**، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، مرجع سابق، ص 31.

(4) المقولة لـــ " كينيت والتز "، عن:

-**Darios BATTSTELLA**, " Introduction : le Réalisme Réfute?", Op.Cit, p116.

في السياسة الخارجيّة للدول والتي تمكّنها من حماية أمنها وفرض إرادتها في محيطها الدولي.[1]

إنّ التسليم بما سبق يدعو إلى المبالغة في إضفاء الطابع العسكري على الواقع الدولي الذي تلى نهاية الحرب الباردة، ممّا يخفي جانبا مهمّا من صورة هذا الواقع الذي صنعته حقائق أخرى لا يمكن إنكار دورها في هيكلته وتحديد طبيعته.

إنّ فرضيّة التهدئة السريعة للصراعات الدوليّة بالسيطرة على مصادرها اعتمادا على القوّة العسكريّة –التي تمثل الولايات المتحدة أهمّ أقطابها– قد ظهرت، من خلال استقراء عموم الجوانب المتعلقة بالتجارب البارزة في النظام العالمي الذي أعقب نهاية نظام الثنائية القطبية، ظهرت أقلّ صدقيّة ممّا نُصوّر عليه، ولقد كان لحرب الخليج الثانيّة دور مزدوج في هذا الشأن؛ فعلى رغم أنّ جانبا منها عكس إلحاح القوّة العسكرية على البقاء في قمّة هيكل القوّة العالمي إلاّ أنّ جانبا آخر أظهر قصور البعد العسكري عن توجيه التفاعلات الدوليّة إذا ما لم يدعّم بأبعاد أخرى للقوّة؛ إذ كان واضحا -حينها- من خلال محاولة إدارة الأزمة أنّ الإدارة الأمريكيّة أبدت عجزها عن قيادة هذه العمليّة دون الدعم المالي الذي قدّمته أطراف دوليّة أخرى.[2]

وفي الواقع، فإنّ المؤشرات المنبئة عن الدور الذي ستلعبه القوّة الاقتصاديّة في النظام العالمي القائم على أنقاض النظام الثنائي لاحت بوادرها مع بداية سقوط الاتحاد السوفياتي الذي لم يحدث بسبب مواجهة عسكريّة مباشرة، وإنما تحت ضغط الظروف الاقتصاديّة والاجتماعية المتدنية والتي زادها الإنفاق العسكري تدهورا، وهكذا أثبتت نهاية الحرب الباردة على هذا الشكل خطورة الاعتماد المفرط على العامل العسكري في قوّة الدولة على حساب العوامل الأخرى، خاصة

([1]) **محمد السيد سليم**، "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية"، السياسة الدولية، العدد161،(جويلية 2005)، ص47.

([2]) **علي الحاج**، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مرجع سابق، ص72.

في ظلّ صعوبة تحويل مخرجات القوّة العسكريّة إلى القوّة الاقتصاديّة مقابل إمكانيّة العمليّة العكسية.[1]

وبالتزامن مع الانهيار السوفياتي سرّعت أوروبا الغربيّة خطواتها الاقتصاديّة الاندماجيّة مؤسّسة بذلك "الاتحاد الأوروبي"، في حين ضاعف اليابان جهوده لزيادة قوّته الاقتصادية ممّا مكنه من مزاحمة الولايات المتحدة في أسواقها عبر العالم، ولقد شكلت هذه المحطات الثلاث مجتمعة دلالة أوليّة على نزوح هيكل القوّة الدولي المنبثق عن نهاية الحرب الباردة نحو الانتظام اقتصاديا أكثر منه في مجال آخر.[2]

وبناء على هذا شهدت التغيرات الدولية الحاصلة منذ التسعينيات الماضيّة زيادة أهميّة القوّة الاقتصادية؛ حيث أصبحت من أولويات إستراتيجيّات الدول ومحورا مهمّا تقوم عليه قوتها الحاليّة والمستقبلية ومعيارا يؤخذ به في قياس قوتها، وفوق ذلك آليّة ذات وزن تعتمد عليها الدول في ممارسة اللعبة الدولية أين صارت الضغوطات والمساومات وحتى المساعدات الاقتصادية إحدى أهمّ أدوات السياسة الخارجية للدول بل وأنجعها.[3]

لقد أدّى تطور مفهوم القوّة الاقتصادية وتزايد أهميّة سياسات الاعتماد المتبادل التي انتشرت على نطاق واسع منذ العقد الماضي واتساع حركة التكتلات الاقتصادية لتشمل أعضاء أكثر ومجالات أوفر، أدّى كلّ هذا بالدول إلى البحث الجادّ عن السبل الكفيلة بزيادة قوّتها الاقتصاديّة[4] مستفيدة في ذلك من موجة التكتلات المبنيّة على أساس الشراكة أو التعاون الاقتصاديين، والتي خلفت بشكل واضح سياسة التحالفات العسكرية التي ميزت مرحلة الحرب الباردة.

إنّ ظاهرة الاعتماد المتبادل التي اتسع نطاقها منذ التسعينات الماضيّة نتجت عن زيادة اعتماد الوحدات الدوليّة فيما بينها ليس فقط في مجال التجارة والسياسة

---

(1) المرجع نفسه، ص71.

(2) **زكي العايدي** ، " المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص25.

(3) **علي الحاج**،" سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة "، مرجع سابق، ص71.

(4) المرجع نفسه، ص73.

والاتصال، وإنما تعدت ذلك إلى الإدراك الجماعي والمتبادل بأنّ الضرورة تقتضي من جهة درجة عاليّة من التعاون العالمي في استخدام الموارد الطبيعيّة وحماية البيئة ومن جهة أخرى تفرض على الوحدات إنشاء مؤسسات كفيلة بالتعامل مع هذه القضايا.[1]

إنّ هذا الطرح يعدّ نتاجا لتغيّر مهم مسّ محورين جوهرين شكّلا لعهد طويل صلب التفاعلات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة، و هما: "الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية" و"محورية الأمن في بعده العسكري"؛ وهذا وفق ما تناولته الرؤية الفكرية القائلة بـــ "المجتمع العالمي" في أبرز أطروحاتها.

إنّ رؤية "المجتمع العالمي"[*] تنطلق من اعتبار أنّ الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدوليّة بالنظر إلى ظهور فواعل أخرى أهمّها الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الدوليّة الاقتصادية والاجتماعية والتي فرضت على الدول إتباع أشكال من العلاقات محورها المفاوضات والحلول الوسط، والتركيز على "توازن المصالح" بدل "توازن القوى"، كما أنّ الصراع –حسب ذات الرؤية– ليس السمة الغالبة على العلاقات الدولية؛ ذلك أنّ صيّغا مهمة للتعاون والاعتماد المتبادل قد ظهرت بين الفواعل الدولية أدّت إلى تراجع طغيان الأشكال الصراعية للتفاعلات بينها فاسحة المجال أمام أخرى تعاونيّة قوامها القوة الاقتصادية والتكنولوجيا السلميّة،[2] وهذا وفقا لاتساع مفهوم الأمن وتغير مرجعيته حيث انتقل من "الأمن الموضوعي" الذي يعني ضمان سلامة إقليم الدولة ووحدتها واستقلالها وكفالة أمنها ضدّ "المحرقة النوويّة" إلى "الأمن الذاتي الإنساني" الذي يتخذ من الإنسان مرجعيّة له حيث بإمكان قضيّة ما أن تتحول إلى رهان أمني محدد للسلوك

([1]) المرجع نفسه، ص62.

([*]) يدخل في إطار هذه الرؤية: مختلف التيارات الفكرية القائلة بـــ "وحدة النظام العالمي" و"سياسة الروابط" و"التحليل الإدراكي" و"العلاقات عبر القومية" التي أهمّ روادها: ديفيد سينجر، وجيمس روزناو، وأول هولستي، وجوزيف ناي، على التوالي، انظر بشأنها:

- **محمد السيد سليم**، "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية"، مرجع سابق.

([2]) **محمد السيد سليم**، "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص 48-49.

بفضل قوّة صيغة مضمون الحديث بشأنها لدى النخب،[1] وهو ما يعني أنّ مفهوم الأمن قد اتسع ليتعدى البعد العسكري الذي أساسه "القوة العسكرية" نحو مفهوم مجتمعي شامل قوامه التنميّة الاقتصاديّة والاستقلال الاقتصادي والعدالة التوزيعيّة، وعليه فقد تغيرت طبيعة "المعضلة الأمنية" من "السباق مع الآخر" نحو "السباق مع الذات" لتقوية البنية الداخلية (خاصة الاقتصادية والاجتماعية) التي تضمن تحقيق الأمن.[2]

إنّ تغير العلاقات الدولية بالشكل المبين أعلاه يوحي بأنّ أولويات "أجندة" العلاقات الدولية لم تعد ثابتة ومحددة سلفا؛ ذلك أنّ محاور مهمّة قد تأخذ الصدارة في قائمة الأولويات مثل: النمو الاقتصادي والبيئة والهجرة ونقل التكنولوجيا.[3]

وفي الجانب الآخر تبرز ما أسماه "علي الكاظمي" "الايدولوجيا القائمة على أساس الدين" كعامل مهمّ في بناء القوة لما بعد الحرب الباردة استطاع–حسبه– فرض نفسه على مستوى السياسة الدولية منذ نجاح "الثورة الإسلامية" في إيران (1979) التي طرحت "الإسلام" على أنه "نهضة وحركة مغيّرة أمام قوى الشرق والغرب"، ممّا يوجب ضرورة التفكير اليوم في القوتين الإيديولوجيتين العظميين الممثلتين في "الإسلام" و"المسيحية" باعتبارهما محرك التفاعلات العالميّة للحقبة الجديدة،[4] وهو الإطار الاستراتيجي والفكري ذاته الذي تتبناه أطروحة "صدام الحضارات" لصاحبها "صامويل هنتجتونSamuel P.Huntington" التي اقترحت قراءة "حضاريّة– أمنيّة" لما أعقب نهاية الحرب الباردة، والتي ساهمت

---

(1) عن اتساع مفهوم " الأمن " في العلاقات الدولية انظر:

– **عبد النور بن عنتر**، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد160، (أفريـــل2005)، [56–63].

(2) **محمد السيد سليم**، "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص49.

(3) المرجع نفسه، ص49.

(4) **علي الكاظمي**، "بناء القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، ترجمة: محمود عبد الكريم.

http://www.mondiploar.com/juin03/articles/hobsbawm.htm 10/05/2005.806kb

أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من ردود فعل في إعطائها نفسا جديدا أوجب إعادة النظر لا في هذه الأطروحة بل في الانتقادات التي وجهت لها.[1]

وفي سياق مشابه يطرح "جوزيف ناي" نظرته حول أهميّة الاعتماد على "القوة الناعمة" في توجيه التفاعلات الدولية؛ ففي مقابل القوة الصلبة بشقيها الاقتصادي والعسكري والمستندة إلى منطق "العصا والجزرة" نجد قدرة الدولة على تحصيل مصالحها وتحقيق أهداف سياستها الخارجية بناء على أنّ هناك من الدول من ترضخ لإرادتها ذلك أنها: "(...) تريد اللحاق بها واتباعها إعجابا بقيمها أو تقليدا لنموذجها أو تطلعا للوصول إلى مستوى ازدهارها ورفاهها وانفتاحها"، وهو يرى بهذا الصدد أنّ "الولايات المتحدة وحدها القادرة على القيام بهذا الدور بالنظر إلى ما تملكه من قيم الديمقراطية والحرية الشخصية والثقافية القابلة لأن تكون عالمية والتي تستلهم رغبات الآخرين وتدفعهم للانقياد لها" وهي النظرة التي لخصها "نيويت جينجريتش"–متحدث سابق باسم الكونجرس– بقوله: "إنّ المفتاح الحقيقي ليس: كم من الأعداء أقتل؟ ولكن: كم من الحلفاء أكسب؟".[2]

إنّ التسليم بما حققته "القوة الناعمة" أثناء الحرب الباردة من نتائج معتبرة كتلك المتعلقة "بالتآكل في الإيمان" بالشيوعية خلف "جدار برلين" الشرقي (عبر انتشار الثقافة الاستهلاكية الأمريكية في شكل أردية "الجينز-Jeans" وموسيقى "الروك آند رولRock- and roll")،[3] لا يعني حتما أنّ هذه القوة ستكون بنفس الفاعلية أمام ظاهرة الإرهاب الدولي أو انتشار الأسلحة النووية، فهي أبدا لن تكون كافية لتمنع كلاّ من إيران وكوريا الشمالية من المضي في تطويراتهما النووية مثلما ترغب الولايات المتحدة.

([1]) **عبد النور بن عنتر**، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص61.

([2]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية "، مرجع سابق.

([3]) **أحمد فاروق عبد العظيم**،" سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، مرجع سابق، ص33.

والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة للقوة الاقتصادية التي وقفت عاجزة لعقد من الزمن عن إخضاع "صدام حسين" وتنحيته من السلطة لو لم تتدخل القوة العسكرية التي حققت الأهداف المرجوة في وقت وجيز.

وفي الواقع فإنّ القوة العسكرية لا تزال تثبت فاعليتها وبقاءها في قمّة "مخروط القوة الدولية"، بل وتعدت ذلك لتكسر الحدود التقليدية التي كانت تفصلها عن نقيضتها "القوة الناعمة"؛ حيث أصبح بإمكان برامج التعاون العسكري والتدريب المتبادل الإسهام في خلق شبكات دولية تعمل على تعزيز وتفعيل القوة الناعمة لدولة معينة، وفي هذا الصدد يشير "جوزيف ناي" إلى العمل الإنساني الذي قامت به القوات العسكرية الأمريكية إثر كارثة "تسونامي" عام2004 حيث قدّمت معونات إغاثة إنسانيّة أعطت من خلالها صورة أخرى عن القوات العسكرية الأمريكية.[1]

وبالرغم من أنّ إجراء فحص عام للتحولات التي مسّت جوانب عديدة من بناء القوة في العالم خلال الفترة التي تلت الحرب الباردة يقود إلى أنّ ذلك كان على حساب القوة العسكرية التي كانت الموجه الأساس لتفاعلات الحقبة المنقضية لصالح القوة الاقتصادية و الجوانب المعرفية، إلا أنّ ذلك لا ينقص من الدور الذي لا تزال تلعبه القوة العسكرية في ديناميكيّة الحياة الدوليّة خاصة وأنّ البعد العسكري في الأمن لا يزال يحتفظ بمحوريته في اهتمامات الدول؛ فتجاهل إحدى هاتين الحقيقتين أشبه بتجاهل الأوكسجين --على حدّ ما ذهب إليه "جوزيف ناي"– ذلك أنه في "الظروف العاديّة يكون الأوكسجين شيئا عاديا ومتوافرا بكثرة وبالكاد ننتبه إلى ذلك وندركه، لكن حينما تتغير هذه الظروف نصبح بحاجة إليه فلن يكون باستطاعتنا التركيز على شيء آخر باستثنائه"،[2] ولقد تمّ اختبار هذه الموضوعة في الواقع عبر محطات ثلاث شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ثبت خلالها

([1]) **Joseph S NYE**, " Donald Rumsfeld and smart power"
http://www.project-syndicate.org/commentary/nye32/English 22/09/2006.

([2]) **جوزيف ناي**، "حدود القوة الأمريكية "، مرجع سابق.

أنّ الاحتكام إلى الآليّة العسكريّة لا يزال ميزة العلاقات الدولية، وهذه المحطات هي:حرب الخليج الثانية وأزمة كوسوفو وأزمات ما بعد 11سبتمبر2001.

وفي الأخير نجد من الضروري التأكيد على أنّ الخروج من هذا الجدل بنتائج من جانب واحد فيما يتعلق بطبيعة القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة يغفل عديد الجوانب المهمة في الموضوع؛ ذلك أنّ الإغراق في التدقيق النمطي والتصنيفي لمتغير القوّة يهمل تفصيلات تعدّ من خصائصه والتي أهمّها أنّ "القوة تنشأ أكثر من أي شيء آخر عن التفاعل بين اللاعبين لا عمّا يملكه أولئك اللاعبين بصفتهم المنفردة"،[1] لذلك سنرجئ الحكم على طبيعة القوة المستأثرة بقيمة التوازنات الدولية القائمة إلى حين استكمال الشق الثاني من هذا المحور والمتمثل في بحث علاقات التأثر والتأثير التي تجمع بين متغير القوة من جهة وهيكلة النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: إسهـــــام بنـــــاء القوة في هيكلة النظـــــام العالمي الجديـــد.

إثر التحولات التي حصلت في شرق ووسط أوروبا مطلع عام 1989 والتي انعكست نتائجها الآنيّة في انهيار أنظمة الحكم الاشتراكيّة بها، وسقوط حلف "وارسو" ثمّ تفكك الاتحاد السوفياتي والذي سبقه انهيار جدار "برلين"،[2] شهد العالم جملة من التعقيدات والتغيرات مست جوانب عديدة في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية بين الدول، ودفعت المهتمين بمجال العلاقات الدولية إلى تحليلها ورصد مستجداتها بغية الإحاطة بالتصنيفات الممكن إصباغها على مختلف الاتجاهات التي تتحول إليها مؤشرات النظام العالمي وفقا للتطورات التي عاشتها تلك الفترة.

([1]) **زكي العايدي**، "المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص32.

([2]) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص145.

وبالعودة إلى الأدبيات التي استبقت الحكم على ما حدث من تحولات، نجد من مفكريها من اصطلح "نهاية التاريخ" لتوصيف المرحلة الجديدة مفترضا انتهاء الصراعات الكبرى بين الدول؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة أصبحت أكثر اتفاقا حول محاور مهمّة في علاقاتها البينيّة وهو ما ذهب إليه "فرانسيس فوكوياما– Francis Fukuyama"،[1] في حين اكتفى الآخرون باعتبار أنّ "ما ظهر بعد نهاية الحرب الباردة لم يكن نظاما عالميا جديدا وإنما كان أقرب إلى ترتيبات جديدة يستحدثها نظام عالمي قديم يعيد بها تأكيد دوره في ظروف متغيرة"، وهو ما تبناه "محمد حسنين هيكل" في كتابه:"أوهام القوة والنصر"،[2] ولخصته "مارغريت تاتشر– Margaret THATCHER" (رئيسة الوزراء البريطانية 1979–1990) بقولها: "لا يوجد هناك نظام عالمي جديد".[3]

لقد أثبتت التطورات التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين أنّ هذه الرؤية بنيت على مغالطة كشفت ملابسات حرب الخليج الثانية عن جسامتها مبكرا؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة قادت من جهة إلى تفنيد جميع التصورات القائلة بانتهاء عصر الحرب في مجال العلاقات بين الدول، ومن جهة أخرى قد جاءت– بكلّ ما مثلته من تهديد للمصالح الأمريكية وما حدث خلالها من تقارب رؤى بل وتعاون بين دول حلف وارسو سابقا ودول الحلف الأطلسي– لتعكس عمق التحول الحاصل في العلاقات بين "الغرب" و"الشرق" (بمفردات الحرب الباردة)، وتكشف بوضوح عن طبيعة التحولات التي مسّت هيكل النظام ثنائي القطبية الذي ساد العالم لما يقارب نصف القرن.[4]

([1]) **Walter LAQUERUR**, "Après la guerre froide","Evénements importants dans les relations extérieures des Etats-Unis",.Op.Cit.,p47.

([2]) **عبد المنعم سعيد**، " أمريكا والعالم والحرب الباردة... وما بعدها"، (ط1؛ مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص211.

([3]) **انظر: جعفر شريف**، "النظام الدولي الجديد لدى الساسة الغربيين".
http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/5.htm 13/11/2006.

([4]) لتفاصيل حول ما حدث أثناء "أزمة الخليج الثانية" من تقارب وجهات النظر بين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو سابقا، وبين الدول الغربية، انظر:

- **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص206–212.

إنّ تتبع مختلف التحولات الدوليّة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة والتي أنبأت بأنّ هناك "جديدا تحت الشمس" وبأنّ تغيرات جوهرية قد عرفها هيكل النظام العالمي، لا يمكن إجراؤه إلا عبر الوقوف بدءًا على مدلول النظام العالمي وهيكله.

إنّ ماهيّة النظام العالمي تنصرف إلى ضبط مضمونه وآليّة عمله والعناصر الفاعلة فيه، والتي من خلالها يكتسب هويته وخصائصه، وهو بذلك يعني أنماطا من العلاقات والتفاعلات الحاصلة بين وحداته، وقد عرّفه "كينث بولدنغ" بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكيّة المتفاعلة التي تسمّى أممًا أو دولا والتي يضاف إليها [...] بعض المنظمات فوق القوميّة [...]"؛[1] فالنظام العالمي بهذا هو بنية تنتظم فيها وحدات كيانيّة ترتبط مع بعضها وفق عملية مستمرة من التفاعلات سواء منها التعاونية أو الصراعية.

أمّا مدلول "هيكل النظام العالمي" فينصرف إلى الشكل التراتيبي الذي تتخذه هذه الوحدات على ضوء الكيفية التي تتوزع بها مصادر القوّة والنفوذ بينها،[2] والذي معناه "توزيع القدرات في هذا النظام وبالتالي ترتيب الوحدات المكوّنة له بنسبة بعضها إلى البعض الآخر"،[3] مع عدم إغفال تحديد فواعله وطبيعة التفاعلات القائمة بينهم.

وبشكل عام فإنّ "هيكل النظام العالمي يقتضي ضرورة تحديد ودراسة طبيعة أقطاب القوة فيه وتحديد قواه الكبرى وطبيعة وأساليب التفاعل فيما بينها، ونمط التوازنات وتوزيع الموارد بينها، فالهيكلية إذن تحدّد لنا الشكل البنيوي للنظام فيما إذا كان متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبيّة أو ذو قطبيّة أحاديّة".[4]

وبناء على ما سبق فإنّ تحليل التحول الذي لحق بالنظام العالمي منذ التسعينات الماضيّة لا يمكن إجراءه بدقة إلاّ عبر الأخذ بعين الاعتبار كافة

([1]) **مجهول**، "دراسة تحليلية في بنية النظام الدولي السياسي".
http://www.hpg-online.com/ar/page/serbest/15.html /13/11/2006.

([2]) المرجع نفسه.

([3]) **علي الحاج**، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص51.

([4]) **مجهول**، "دراسة تحليلية في بنية النظام الدولي السياسي"، مرجع سابق.

التغيرات التي طالت الأشكال العامّة للقوة فيه وطرق توزيعها ودرجات التأثير الناجمة عن ذلك بين وحداته، والأدوار الممكن لهذه الأخيرة تأديتها وفقا للتباين في القدرات التأثيريّة لكلّ منها.

إنّ تناول البنيّة الهيكليّة لما اصطلح عليه سياسيّا وإعلاميّا بـــ"النظام العالمي الجديد" يستدعي منا الإشارة أوّلا إلى أنّ اعتبار هذه الدلالة الاصطلاحيّة مستمدة من الولايات المتحدة وأنّها إحدى خواصّها التاريخيّة(*) لهو جانب فقط من الحقيقة؛ ذلك أنّ الرئيس السوفياتي "ميخائيل جورباتشوف" أثناء مرحلة "البروسترويكا– Perestroïka" كان السبّاق إلى الحديث عن هذا النظام محدّدا مضمونه في انتهاء مرحلة الصراع الإيديولوجي والانتقال إلى مرحلة جديدة تقوم على التعايش المبني على التعاون، واعتماد الطرق السلميّة لحلّ الخلافات الدولية، إلى جانب اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانيّة لابدّ من تكريسها، وهي ذات الأسس التي بُني عليها – ظاهريّا– المشروع الأمريكي للنظام العالمي الجديد حسب الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" في إحدى القواعد الجويّة الأمريكية أثناء حرب الخليج الثانية،[1] إلاّ أنّ مجرى الأحداث خلال هذه الأزمة وما بعدها (استهداف البنى التحتيّة الاقتصادية والخدماتية العراقية، وتأمين تواجد عسكري أمريكي دائم بالمنطقة) أثبت أنّ النظام الجديد الذي أعلنت الولايات المتحدة عن ميلاده لم يكن سوى آليّة تكفل لها تحقيق مصالحا وسدّ حاجاتها وتحصيل مطالب أمنها القومي، وهو ما أكده الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" في (13أفريل1991) بقوله: "إن النظام الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتنا الوطنية أو تخليا عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤوليّةٍ أملتها علينا نجاحاتنا،[...]".[2]

(*) كما ذهب إلى ذلك مثلا **زكي العايدي** في: "إحباطات النظام العالمي الجديد"، انظر: **زكي العايدي وآخرون**، "القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد"، مرجع سابق، ص07.

(1) **مفيد نجم**، "النظام الدولي الجديد: الإمكانيات وغياب الإستراتيجية والمعايير".
http://djidour.online.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=40 /24/01/2007.

(2) **قاسم السهلاني**، " أزمة النظام الدولي الجديد ".
http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm13/11/2006.

وبناء على هذا يمكننا الجزم أنّ الواقع الذي أعقب انقضاء الحرب الباردة كان محكوما بآليّة تغيير ذات محورين أحدهما ضرورة إرساء نظام عالمي جديد، أمّا الثاني فهو أنّ إرادة كامنة للقوة فرضت نفسها باعتبارها عاملا ملحّا لهيكلة هذا النظام، ووفق معايير إحصائيّة كانت تلك القوّة هي القوّة العسكريّة الأمريكية.

ومن دون الحاجة إلى التتبع الدقيق للأرقام الدالة عن التفوق العسكري الأمريكي(*) فإنّ وقائع التدخل في كلّ من أزمة الخليج (1990-1991) وأزمة كوسوفو(1999) وغزو أفغانستان(2001) والعراق(2003) تعكس بوضوح القدرة الأمريكيّة القائمة على ممارسة النفوذ العسكري عبر مناطق مختلفة من العالم في وقت واحد وبصورة انفراديّة تنمّ عن تفوق كميّ و نوعيّ يؤهلان الولايات المتحدة إلى احتلال قمّة هرم القوة عالميّا.

لقد أدّى "النصر" و"لحظة الأحاديّة القطبيّة" اللذان رافقا انهيار القطب السوفياتي بالأمريكيين إلى الشعور بأهميّة الاعتماد على النفس والرضا بالوضع القائم موازاة مع شعور بالرخاء نتيجة التوسع الاقتصادي المفاجئ، ممّا خلق لديهم ما يسميه "أحمد فاروق عبد العظيم" "الشعور بالمصير الأمريكي للعالم"(*)،(1) والذي جعل الولايات المتحدة أكثر رغبة في استخدام قوتها العسكرية على الصعيد الخارجي، الأمر الذي انعكس في وقت مبكر من المرحلة الجديدة في مختلف تدخلاتها العسكريةالتي بدأت مع إدارة "جورج بوش الأب" بغزو "بنما"(1989)

(*) عن القوة العسكرية الأمريكية بالأرقام انظر كلا من:

- **تمام البرازي**، "أمريكا هذا الرقم المستحيل"، (ط1؛ بيروت: دار الجيل، 1998)، ص 78-107.
- **كمال حماد**، "العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق"، شؤون الأوسط، العدد120،(خريف2005)، [45-70]، ص49، 50.
- **عدنان المياجنة**، "القوة الأمريكية ومستقبل العلاقات مع العالم الإسلامي"، في: عبد العزيز صقر وآخرون، مرجع سابق، ص248.
- **مليكة آيت عميرات**، "إعادة انتشار القوات الأمريكية من أجل أي هدف استراتيجي؟"، ترجمة: رياض أ، الجيش، العدد513، (أفريل 2005)، ص26-32.

(*) في حديثه عن "رساليّة الشعب الأمريكي" ورؤيته لنفسه وعالمه، يكتب الناقد الاجتماعي "راينهولد نايبر- Reinhold NIEBUHR": "إنّ النداء الباطني الأمريكي يدفعهم لأنّهم أصحاب رسالة ولاعتبار أنفسهم معلّمي الإنسانيّة على طريق حجتها إلى الكمال"، انظر:

- **جورج حجار**، "الجمهوريّة الأمريكيّة: إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، شؤون الأوسط، عدد115، (صيف2004)، [158-178]،ص161.

(1) المرجع السابق، ص36.

وحرب الخليج الثانية(1991) وفي الصومال (1992)، واستمرت خلال عهدة الرئيس "بيل كلينتون–Bill CLINTON" عبر التدخل في هاييتي(1994) والبوسنة ثمّ في كوسوفو(1999)، لتتواصل مع إدارة "جورج ولكر بوش– George Walker BUSH" من خلال الحرب على أفغانستان(2001) ثمّ على العراق(2003).[1]

وفي هذا السياق يعتبر "شارلز كروثامر– Charles KRAUTHAMMER" من أبرز المنظرين القائلين بالأحاديّة القطبيّة لعالم ما بعد الحرب الباردة، حيث يؤكد على الانفراد الأمريكي بعالميّة الدور خاصة مع التسليم باستحالة ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ جيوبوليتيكي، قاصدا بذلك كلاً من اليابان وألمانيا اللتين تتمتعان بتفوق اقتصادي كبير إلاّ أنهما "تهربتا" من القيام "**بدور القوي**" المطلوب في أزمة الخليج الثانيّة، إلى جانب عجز أوروبا –رغم ثقلها الاقتصادي– عن التحرك ككتلة واحدة للتعامل مع هذه الأزمة.[2]

وهو نفس الطرح الذي ضمّنه "هنري كيسنجر– Henry KISSINGER" كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"؛ حيث عرض فيه وجهة نظره بخصوص التفرد الأمريكي في قمّة الهرم العالمي للقوة، منطلقا في ذلك من استبعاد كافة الاحتمالات التي يمكن أن تعطي إمكانيّة لعب هذا الدور لقوة أخرى؛ فحسب "كيسنجر" لا يزال الاتحاد الأوروبي مثلا بعيدا عن إرساء قواعد التكامل الصحيحة بين أعضاءه، في حين يعاني اليابان من الخلافات مع محيطه الإقليمي، إضافة إلى حاجته الدائمة إلى العالم الخارجي وانتهاء بمجاورته للصين، هذه الأخيرة يستبعدها "كيسنجر" أيضا من لعب دور القطب الأحادي نظرا لما تعانيه جرّاء المفارقة التي تجمع بين نظام سياسي "متشدد" وانفتاح اقتصادي مقنن، إلى جانب التناقضات المعيشيّة والفكريّة والدينيّة بين سكانها، خاصة بالنظر إلى عجزها –حسب اعتقاده– عن الاحتفاظ بمعدل التنميّة الذي حققته (خلال التسعينيات الماضية) بالموازاة مع وجوب زيادة

---

(1) لتفاصيل أكثر حول هذه الأزمات أنظر:

- **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص–ص443–595 وص–ص 702–711.

(2) **كمال حماد**، " العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق"، مرجع سابق، ص52.

إنفاقها العسكري وفقا لما يتطلبه دور القطب الأحادي، وبالمثل من هذا استبعد "كيسنجر" كلاً من إندونيسيا والهند عن أداء هذا الدور لكونهما غارقتين في الفقر ومشاكل الانفجار السكاني والتعددية العرقية.[1]

وفي نفس الاتجاه نجد "سيوم براون" في كتابه: "وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)، يؤكد على أنّ البنية السياسيّة العالميّة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تعكس بوضوح الهيمنة –مميّزا إياها عن السيطرة– الأمريكيّة على تفاعلات النظام العالمي في إطار الحقل التعددي للأطراف الفاعلة فيه (الدول القومية والجماعات شبه القومية والأديان العابرة للحدود القومية، والمشروعات متعددة القوميات والمؤسسات العالمية والإقليمية).[2]

إنّ التوجه المطرد نحو الأحادية القطبية عبر الهيمنة الأمريكية الذي شهده العالم منذ العقد الماضي قد تمّ تعزيزه –حسب براون– بعاملين أساسيين، أولهما الثورة في الشؤون العسكرية التي هدفت إلى إعادة بناء القوات العسكرية الأمريكية وتقوية قدرتها على التحرك لمواجهة جملة من التحديات منها الصراعات الكبرى والتدخل السريع والضربات الانتقائيّة ومهام زمن السلم، ممّا يمكّن الولايات المتحدة من التحرك بشكل إنفرادي إذا اقتضت الضرورة، أما العامل الثاني فيتمثل في تنامي الشعور بالتهديد إثر هجمات 11سبتمبر؛ ذلك أن مهمّة مكافحة الإرهاب اندمجت بشكل تام مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ومضامين أمنها القومي، ممّا خلق"فرصة عظيمة لقيادة العالم[...]".[3]

أمّا "صامويل هنتجتون" فيعتبر الأحادية القطبية مجرّد "لحظة–Moment" من تاريخ السياسة الدولية شهدها العالم إثر انتقاله من نظام ثنائي القطبية وكرستها

---

(1) انظر: **مجهول**، "عرض لكتاب رقعة الشطرنج الكبرى".
http://mostakbaliat.com/link33.html 05/03/2007.

(2) **سيوم براون**، "وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)"، عرض: معقل زهور عدي.
http://www.kefaya.org/05znet/050430mzuddai.htm17/09/2006.

(3) المرجع نفسه.

بشكل واضح حرب الخليج الثانية، نحو نظام "أحادي–متعدد– Uni_multipolar " تشكله قوّة عظمى واحدة و مجموعة قوى كبرى إقليميّة. [1]

والولايات المتحدة –حسب هنتجتون– هي القوة الوحيدة المتفوقة في كافة ميادين القوة (الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والتكنولوجية والثقافية) والتي تملك قدرات هائلة لتحقيق مصالحها عبر العالم، و في المستوى الثاني هناك القوى الإقليميّة المتفوقة محليّا دون أن تكون قادرة على توسيع مصالحها وقدراتها عالميّا، ومنها: محور فرنسا–ألمانيا في أوروبا، وروسيا في أوراسيا، والصين –واحتمال اليابان- في شرق آسيا والهند في جنوب آسيا، وإيران في جنوب غرب آسيا والبرازيل في أمريكا الجنوبية، وجنوب إفريقيا و نيجيريا في إفريقيا.[2]

أمّا في المستوى الثالث فتبرز القوى الكبرى الثانويّة التي تثير بعض الخلافات مع الدول الأكثر قوّة إقليميّا ومنها: بريطانيا في علاقاتها مع محور فرنسا–ألمانيا، وأوكرانيا في علاقتها مع روسيا، واليابان مع الصين وكوريا الجنوبية مع اليابان، وباكستان مع الهند والعربية السعودية مع إيران، وأخيرا الأرجنتين مع البرازيل.[3]

وحتى يبيّن "هنتجتون" ما يميّز هذا النظام عن النظام الأحادي القطب والنظام متعدد الأقطاب، يلجأ للتأكيد على أنّ الدول الأكثر قوّة في كلا النظامين لها مصلحة في الحفاظ على الوضع القائم (عبر السيطرة في النظام الأحادي، وآليات "توازن القوى" في النظام المتعدد)، في حين أنّ في النظام "الأحادي–المتعدّد" الدولة العظمى(الولايات المتحدة) تسعى إلى تحويله إلى نظام أحادي وتتصرف وفقا لذلك، في مقابل الدول الكبرى تعمل على جعله تعدديّا أكثر للتخلص من ضغوطات وإكراهات الدولة العظمى.[4]

([1]) **Samuel P.HUNTINGTON**, "The lonely superpower", Foreign Affairs, v78, n 02, (Mars/ April1999), [35-49], pp35,36.
([2]) Ibid, p36.
([3]) Ibid, p36.
([4]) Ibid, p37.

وفي خضم كلّ هذا يؤكد "هنتجتون" على مساندته لما ذهب إليه "زبيغنيو برجنسكي–Zbigniew BREZINSKI" من أنّ الولايات المتحدة هي القوة العظمى العالميّة **الأولى و الأخيرة و الوحيدة.**[1]

إنّ أنصار الرؤية الأحادية انطلقوا من اعتبار القوة العسكرية هي المعيار الرئيس الذي من خلاله تنتظم الدول في سلّم القوة الدولي، إلاّ أنّ هذه النظرة ضيقة الأفق كونها أغفلت جانبا مهمّا من الواقع تلعب فيه القوة الاقتصادية وحتى الثقافية دورا مهمّا، فالدولة المهيمنة عالميّا تشمل أوسع ممّا يتضمنه مفهوم "القوة العالميّة"، فإلى جانب أنها دولة قائدة على الصعيد العسكري –وبالتالي السياسي– فلابد أن تكون كذلك قائدة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛ فهذا المزيج المركّب من مقومات القوة يفرض نفسه بإلحاح على أيّ محاولة لفهم هيكلة النظام العالمي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة.

وبناء على هذا، فإنه من الضروري إعادة تفحص القوة الأمريكية ومدى أقدريتها على قيادة العالم من خلال تتبع مختلف الأبعاد المشكلة لهذه القوة، وفي هذا الصدد يرى "نايل فيرقيسون" أنّ الولايات المتحدة تعاني "خللا بنيويّا" سيحدّ من فاعليتها وينقص من المدة التي ستقوم خلالها بأداء دور "شبه إمبريالي" في العالم، وذلك على نواح عدة، يكمن أولها في تبعيتها المتزايدة للرأسمال الخارجي لأجل تمويل الاستهلاك الخاص والعمومي، وباستقراء التاريخ لا يمكن إيجاد نماذج لإمبراطوريات تمكنت من الحفاظ على مكانتها بعد أن أصبحت تعتمد بشكل مفرط على "الاقتراض" الخارجي، أمّا الخلل الآخر فيتعلّق بمستوى القدرة على التجنيد، فالولايات المتحدة بلد "مستورد" للموارد البشرية ممّا يصعّب عليها تحقيق أهدافها القيادية عبر الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، خاصة في ظلّ الانتشار المفرط لجيوشها عبر مناطق عديدة من العالم (كثير منها يشهد توترات)، وهو ما يعكس قصر المدة التي تستغرقها التدخلات الأمريكية غالبا، كما حدث في الفلبين وجمهورية الدومينيكان وهاييتي والفيتنام وكذا لبنان والصومال، وأخيرا ينصرف

([1]) Ibid, p37.

جزء من هذا الخلل إلى ما خلقته طبيعة المؤسسات الأمريكية وتقاليدها السياسية من صعوبة الاتفاق حول إستراتيجية كليّة لبناء "الأمة".[1]

إضافة إلى هذه النقائص نجد أنّ المبالغة في إضفاء الصبغة العسكرية على مجال البحوث الأمريكية بإمكانها أن تشكل –في ظلّ الفصل بين شبكات البحوث الاقتصادية والعسكرية في المنافسة الاقتصادية الدولية الحالية– عاملا من عوامل الجمود في القطاعات الأخرى على نحو ما كشفت عنه التجربة السوفياتية.

وفي سياق معطيات كهذه اتجه بعض المفكرين إلى اعتبار النظام العالمي الجديد "نظاما متعدد الأقطاب"، يركّز على دور نمط توزيع القوة والقدرة في التأثير بين الدول الكبرى، في غياب ما كان يعرف بـــ "الدول العظمى" حسب نظرة "باري بوزان–Barry BUZAN" القائلة بأنّ هذا الاصطلاح لم يعد ملائما في ظل نظام تعدد مراكز القوة.[2]

فإلى جانب الولايات المتحدة التي لا يمكن إنكار تفوقها -رغم النواقص الموضحة سابقا- يبرز كلّ من الاتحاد الأوروبي واليابان باعتبارهما قوتين اقتصاديتين يضاهي أداؤهما الاقتصادي الأداء الأمريكي، بل ويتجاوزه بالنظر إلى بعض المؤشرات كنمو الناتج الإجمالي والتجديد التكنولوجي ومعدلات الادخار ومستويات الاستثمار".[3]

كما لا يمكن تجاهل القوة العسكرية الروسية(النووية خاصة)، وما قد تشكله الصين من قوة عبر انبعاث قوميتها مدعمة بنموّها الاقتصادي، وكذا أستراليا التي كثيرا ما يشار إليها أنّها قد تكون وريثة القوّة الأمريكية وحليفتها، وهذه القوى الثلاث تجاهل "كيسنجر" الحديث عنها في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى" ليقينه بصعوبة إنكار هذه الحقائق.[4]

([1]) **نايل فيرقيسون**، "عالم من دون قوة "، ترجمة: عادل زقاغ، http://www.geocities.com/adelzeggagh/withoutpower.html12/11/2006.

([2]) **علي الحاج**، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص53.

([3]) المرجع نفسه، ص53.

([4]) **مجهول**، "عرض لكتاب رقعة الشطرنج الكبرى"، مرجع سابق.

ومن القائلين بتعدد أقطاب النظام العالمي الحالي نجد "آدم روبرتس– Adam ROBERTS الذي يرفض وصف البنية السياسية العالمية على أنها أحادية القطب، وذلك من خلال سياق ثنائي ينصرف شقه الأول إلى محدودية القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة ممّا يجعلها عاجزة عن تحديد أو على الأقل السيطرة على القواعد والترتيبات التي تحكم العلاقات الدولية عبر كافة مجالاتها، أمّا الشق الثاني فهو مكمّل للأول من ناحية تعلقه بحدود القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية مقابل تعدّد مصادر القوة المفترض من الدولة امتلاكها للتمكن من تأدية دور القطب الواحد المسيطر.[1]

وبالرغم من تعدّد الحجج التي يستند إليها القائلون بتعددية الأقطاب إلاّ أنها تثير بدورها عديد الاعتراضات المبنيّة أساسا على المنطق الذي قدمه "روبرت جيلبان–Robert GILPIN" والقائم على اعتبار "المستوى الملائم للتحليل لا يقع في مجال التوزيع الاستاتيكي للقوة العالميّة بقدر ما هو في التفاعلات التي تربط اللاعبين فيما بينهم"؛ ذلك أنّ معرفة هيكلة القوة عالميا ينزح يوما بعد يوم نحو "الاهتمام بالألفاظ والتطورات والاتجاهات" بدل التركيز على النتائج النسبية التي يتوصل إليها من خلال إحصاء ترسانات الأسلحة وتقييم النواتج القومية الإجمالية والتي غالبا ما تهمش فيها حقائق مهمة،[2](جانب السرية بالنسبة للقوة العسكرية، وعدم الأخذ بالمتغيرات الجزئية المؤثرة مثلا على الميزان التجاري والناتج القومي–دور الشركات المتعددة الجنسيات–).

إضافة إلى ذلك فإنّ الطرح التعددي لا يزال مقيّدا بالنظرة التقليدية للنظام الدولي والقائلة بمرجعية الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد فيه، وهو بذلك يتجاهل جانبا مهمّا من التفاعلات التي تخلقها قوى أخرى فوق قوميّة "كالأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية"،[3] بل وتخلقها

([1]) **علي الحاج**، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص52.

([2]) **زكي العايدي** ،"المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص29.

([3]) **نايل فيرقيسون**، "عالم من دون قوة"، ترجمة: عادل زقاغ، مرجع سابق.

أيضا قوى تحت قومية؛ فحسب "نايل فيرقيسون" الميزة المحدّدة للعصر الحالي ليست تحولا تصاعديا للقوة لصالح المؤسسات فوق القومية فقط، وإنما كذلك تحوّل تنازلي نتج أساسا عن نهاية (تراجع) احتكار الدول لوسائل العنف، وانحسار تحكّمها في القنوات الاتصالية ممّا دفع بالإنسانيّة إلى دخول عصرنة يشكل نظامها التفكك أكثر منه التوجه نحو التكتل؛ بحيث أنّه مثلما تعزز حرية انتقال المعلومات ووسائل الإنتاج دور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، فإنها كذلك تزيد من فاعليّة المنظمات الإجراميّة والشبكات الإرهابيّة".[1]

وعموما فإنه إذا ما سلمنا مع أنصار الطرح التعددي بأنّ تعددية الأقطاب ما هي إلاّ نتاج لتوزيع جامد للقوة بين قوى متشابهة فإنّ ذلك سيهمل عديد الحقائق التي تتسم بها السياسة الدوليّة الحاليّة "كعدم التطابق التام بين ميادين السيادة الاقتصادية والسياسية" وكذا "عدم التجانس في الطبيعة السياسية بين الأقطاب" – بين أوروبا مثلا واليابان أو الولايات المتحدة–، أمّا إذا أخذنا بفكرة أنّ "التعدديّة" الموصوف بها النظام العالمي الحالي قائمة على "تخصّص وظيفي بين أقطاب اقتصاديّة وأخرى عسكرية" فإنّ ذلك سيقودنا حتما نحو "الإشكاليّات التصنيفيّة" بين القوة الاقتصاديّة والسياسية والعسكرية؛ إذ لم يعد بامكان فاعل واحد أن يسيطر بشكل إنفرادي على تطور دولي معين مرتبط بصنف معين من القوة.[2]

إنّ هذه الإشكالات التي تعترض أيّ محاولة لتوصيف هيكلة النظام العالمي القائم والمبنية على أساس تصنيف نمطي للقوة تدفع إلى تبني ما ذهب إليه "زكي العايدي" من اعتبار بنية هذا النظام "غير مسبوقة" فضلا عمّا يشوبها من "نقص وعدم تجانس"؛ فهي غير مسبوقة كونها لا تقوم على فصل قاطع بين الوظائف ولا توزيع متكافئ للقوة العالميّة، وهي ناقصة لأنها لا تسمح لأيّ لاعب أن يمتلك السيطرة المطلقة على أيّ تطور، وأخيرا هي عديمة التجانس بناء على أنّها تضمّ

([1]) المرجع نفسه.

([2]) **زكي العايدي**، "المعنى والقوة في النظام الدولي"، مرجع سابق، ص32،31.

كيانات سياسيّة مختلفة الطبيعة (المستوى المحلي ومستوى الدولة والمستوى الإقليمي والمستوى الكوني).[1]

وإذا كان الخلوص إلى الضبط الدقيق للأقطاب الرئيسة في النظام العالمي القائم من هذا المدخل لا يزال منقوصا، فإنّ في معالجة الديناميكيّة القائمة بين مختلف فواعله والمحكومة في غالبها بمؤشري المصالح والتهديدات ما يمكن أن يقودنا إلى نتائج أوضح، وهذا انطلاقا ممّا بيناه آنفا من أنّ القوة ليست صفة تلحق باللاعبين في النظام العالمي بقدر ما هي نتاج للتفاعل بينهم، كما ستكشف عنه المباحث التالية من دراستنا هذه.

المبحث الثاني:الواقع الاستراتيجي العالمي الجديد وفواعل اللجوء إلى القوة العسكرية فيه.

إنّ انتهاء الحرب الباردة سمح بظهور تصوّر عامّ عن نظام عالمي جديد سينتفي فيه احتمال المواجهة العسكريّة بين الشرق والغرب، ويفقد فيه عامل القوّة العسكريّة واستخدامها ثقله بعدما كان معيار توجيه ديناميكيّات وتوازنات التفاعلات الدوليّة سابقا، تاركا المجال لعامل القوّة الاقتصاديّة والتكنولوجيّة؛ ذلك أنّ النظام الجديد سيكون نظام تعدّد قوى تحمل مراكزه مظاهر المجتمع الأمني الذي ينتفي فيه استعداد أيّ من وحداته لاستخدام القوّة العسكريّة في علاقاتها الخارجيّة، باعتبار أنّه سيتمّ إرساؤه على أساس حكم القانون ومبدأ الأمن الجماعي الذي يفترض تقنين وتقييد استخدام القوّة العسكريّة.

ولقد عبّر عن هذا الطرح منذ الثمانينات الماضيّة الرئيس السوفياتي الأسبق"ميخائيل غورباتشوف" بقوله:"لأوّل مرّة في التاريخ يتحتم وضع السياسة الدوليّة على أساس معايير معنويّة وأخلاقيّة مشتركة لكلّ البشريّة [...]، وأصبح من المؤكّد استحالة الحلّ العسكري للخلافات الدوليّة،[...]"،[2] وبالمثل من هذا

([1]) المرجع نفسه، ص 32.

([2]) **عن: أمين هويدي**، "مفهوم استخدام القوة في ظل النظام العالمي الجديد" .

http://www.balagh.com/islam/cp03dr5e.htm.12/11/2006.

ذهب الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أثناء حرب الخليج الثانيّة إلى اعتبار أنّ "أركان النظام العالمي الجديد هي تسوية المنازعات بالوسائل السلميّة والتضامن الدولي[...] ومعاملة الشعوب معاملة عادلة[...]".[1]

إنّ هذه الرؤية "التفاؤليّة" ما لبثت أن تراجعت صدقيّتها أمام الواقع الذي أنتجه التفاوت الواضح بين المبادئ والمعايير القيميّة التي كان يتطلع إلى الاستناد إليها وبين التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي التي طبعتها بشكل جليّ "الانتقاليّة واللاّستقراريّة والانفصاليّة والازدواجيّة"[2] المنعكسة من جهة في مجموعة المخاطر والتهديدات التي استجدت -أو استعادت جدّتها- عقب انتهاء الحرب الباردة، ومن جهة أخرى في الأساليب التي تبنتها مختلف فواعل النظام الجديد للتعامل معها، كما سيتم تفصيله فيما يلي.

المطلب الأول: البيئة الأمنيّة العالميّة وظهور فواعل عسكريين جدد.

إنّ الراصد لمؤشرات البيئة الأمنية العالميّة للفترة التي تلت انقضاء الصراع الإيديولوجي الذي ميّز حقبة الحرب الباردة، يجد أنّ تحولات هامّة قد لحقت بطبيعة المخاطر التي أصبحت تهدّد الوحدات الدولية وتعرقل قيامها بدورها في حفظ أمنها الداخلي والخارجي؛ ذلك أنّه إلى جانب التهديدات العسكرية الخارجية التي ألفتها هذه الوحدات من قبل، برزت أخرى تتعلق بمشاكل النزاعات الداخليّة والجريمة المنظمة والعصيان المدني وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي.

وبالرغم من أنّ المبالغة في الاستناد إلى العلاقات السببيّة في تصنيف هذه المخاطر ستؤدي إلى تجاوز بعض الجزئيات في الموضوع، إلاّ أنّ الحاجة إلى التوضيح والتبسيط تدفعنا إلى معالجة هذا الأخير من خلال مداخل ثلاثة نراها

([1]) عن: **مفيد نجم**، "النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير". http://djidour.online.fr/modules.php?name=News&file=article&sid=40.24/01/2007.

([2]) **زكي العايدي**، "نظام دولي بعد حداثي؟"، في: **زكي العايدي و آخرون**، "القوة و المعنى في النظام العالمي الجديد"، مرجع سابق، ص33.

كفيلة بالكشف عن العلائق التي تربط بين مختلف التهديدات المشار إليها سابقا من جهة وتوضيح كيف أنّها أنتجت فواعل "عسكريّة" جديدة توازي الفواعل الدولية من جهة أخرى، وتتمثل هذه المداخل في كلّ من: الدولة الفاشلة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي.

1- الدولة الفاشلة:

إنّ كون التهديدات العسكرية من جانب القوى الكبرى فيما بينها يشكل خطرا على الأمن العالمي لم يعد واردا كما في الماضي،[1] ذلك أنّ "الردع النووي" الذي حكم العلاقات بين "الشرق والغرب" لما يقارب نصف قرن قد أنتج إدراكا متبادلا (لا يزال مستمرا) لدى الطرفين بضرورة استبعاد المواجهة المباشرة من قائمة البدائل المتاحة لكلّ منهما للتعامل مع الأخر، ولقد عكس التقارب الذي حصل بين روسيا والدول الغربية عقب نهاية الحرب الباردة جانبا من هذه الحقيقة.[2]

وفي مقابل هذا ظهر تهديد جديد للأمن العالمي منبعه هذه المرّة ليس القوى الكبرى وإنمّا الدول الأكثر ضعفا والتي تعاني أزمات على مختلف الأصعدة يمكن أن تؤثر على الأمن العالمي كما الإقليمي، ويتعلق الأمر بالهجرات الجماعية والأمراض المستعصية والجرائم المنظمة والحروب الانفصالية والإثنية، والتي تصبح مهدا خصبا لتهديدات أخرى قد تصل إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، فواعلها ليست هي الدول لوحدها وإنما الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وفصائل التمرد التي أصبح بإمكانها امتلاك أذرع عسكرية وأسلحة قد تصل إلى أسلحة الدمار الشامل.[3]

إنّ مفهوم "الدولة الفاشلة" يعدّ من المفاهيم المستعصية على الضبط كما أشار إليه "التقرير السنوي الأول" الذي أعدّه كلّ من "صندوق دعم السلام– Fund

---

(1) **ستيوارت باتريك**، "عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة"، ترجمة: شيرين حامد فهمي.
http://www.islamonline.net/arabic/politicsStrategies/topic_02/2006/05/01.shtml 11/03/2007

(2) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص147.

(3) **ستيوارت باتريك**،" عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة "، مرجع سابق.

for peace" ومجلة "السياسة الخارجيّة–Foreign Policy" بخصوص هذا الموضوع وقد خلص معدّوه إلى أنّ الدولة الفاشلة هي ما ينتج عن فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على أقاليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار واستخدام قوتها بشكل شرعي ممّا يعرضها لاضطرابات ويخلق داخلها حركات عصيان مدني، أو أن تكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أمّا على الصعيد الخارجي فهي تلك الدول المقيّدة سيادتها تلقائيا إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية أو سياسية، أو تواجد قوات عسكرية أجنبية على إقليمها، أو خضوعها لقيود عسكرية أخرى كحظر الطيران في مجالها الجوي.[1]

ومن الضروري التأكيد في هذا السياق على أنّ الكثير من المفكرين والمنظرين قد عالجوا موضوع "الدولة الفاشلة" منذ ستينات القرن العشرين أين ظهرت عديد النظريات التي عرفت بنظريات "الدولة الفاشلة–Failed state" و"الدولة المنهارة–Collapsing state"، وقد تمّ التأكيد على الكثير من أطروحاتها مع مطلع التسعينات الماضية من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، أين تمّ التوصل إلى أنّ الحروب المعاصرة لم تعد متعلقة بمطالب القوة للدول الأقوى وإنما بضعف الدول الضعيفة، وهو ما تناوله "كالفي هولستي– Kalevi. J. HOLSTI" في كتابه "الدولة، الحرب ودولة الحرب– The state, war and the state of War"(1996) حيث أكد على عامل الدول الضعيفة في اللاستقرار العالمي.[2]

إنّ الهدف الأساس لهذه الدراسات لم يكن البحث عن مكامن الضعف لدى الدول ذات "العجز السيادي" وتصوير إمكانيات تجاوزها، وإنما كانت–في معظمها– هادفة إلى التنويه بدور القوى الكبرى في حفظ السلم بين وداخل

---

(1) **مجهول**، " دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم "، قراءة:إبراهيم غالي
http://www.islam online.net06/05/2006

(2) **Jean-Jacques ROCHE**, " Théories des relations internationales", Op, Cit, p102,103.

المجتمعات والتأكيد على أنّ انسحابها من توجيه التفاعلات داخل النظام العالمي هو ما يقود إلى حالة "التسيب" ويزيد من خطورة "فشل الدول".[1]

ولقد نهجت النظرة الدولية للدولة الفاشلة نفس المسار؛ فخلال الحرب الباردة قليلا ما كان هذا الموضوع يحوز على الاهتمام الاستراتيجي عدا ما كانت إحدى الدولتين العظميين تعتبره تهديدا لها، وبعد انقضاء هذه الفترة جلبت الدول الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان الانتباه إلاّ أنّ ذلك بقي مقتصرا على الدولة القوية التي قادت حالات التدخل في الصومال وهاييتي والبوسنة وكوسوفو، أمّا بعد أحداث 11سبتمبر شهدت هذه النظرة تغيّرا جذريّا أين أصبحت مخاطر فشل الدول محورا لاهتمام المجتمع الدولي بأكمله،[2] بدءًا بالولايات المتحدة التي اعتبرت أنّ الهجمات الإرهابية التي استهدفتها تفصح بوضوح عن أنّ الدول غير المتمكنة من "ممارسة السيادة المسؤولة" لها أثر مترامي الأطراف ومتعدّد الأبعاد، يتمثل إمّا في الإرهاب أو في نشر أسلحة الدمار الشامل أو في مخاطر أخرى.[3]

إنّ عدم الاستقرار الذي قدّمه التقرير المشار إليه آنفا يشخص الكثير من الحالات، انطلاقا من الكونغو والصومال أين كان فشلها منعكسا طيلة سنوات النزاع المسلح في الانقلابات وتدفقات اللاجئين وظهور فواعل غير دولتيين (جماعات التمرّد والمليشيات المسلحة) اشتركوا إلى جانب الدول المعنية في صنع التفاعلات العسكرية لتلك المناطق، وفي حالات أخرى يظهر عدم الاستقرار من خلال عداءات وضغوطات ستؤدي لا محالة إلى نزاعات داخلية، أمّا في روسيا والفلبين فإنّ الصراع يتمركز في مقاطعات محلية تسعى إلى الحكم الذاتي أو الانفصال عن الدولة الأم عبر عمليات عسكرية تقودها أطراف المعارضة، في حين يأخذ اللااستقرار في كلّ من أفغانستان وكولومبيا والصومال شكل النزاعات

---

(1) Ibid, p103.

(2) **ستيوارت باتريك**، "عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة "، مرجع سابق.

(3) عن مجلة " **فورين بوليسي** "، "دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم "، مرجع سابق.

المسلحة أو مافيا المخدرات أو سيطرة القادة الحربيين(مثلا تنظيم القاعدة في أفغانستان والمحاكم الإسلامية في الصومال) على مناطق مهمّة من إقليم الدولة.[1]

وقد يحصل انهيار الدول أحيانا فجائيّا مع وجود بعض الدلائل المؤشرة عليه مثل التدهور التدريجي للمؤسسات الاجتماعية والسياسية مثلما هو الحال في كلّ من زيمبابوي وغينيا، كما أنّ دولا أخرى تواجه مخاطر الرجوع إلى دائرة الصراع بعدما كانت قد خرجت منها مثل سيراليون وأنجولا.[2]

وعموما فإنّ قابلية الدولة للانهيار –حسب ذات التقرير– تبدو أكثر تميزا في إفريقيا، مع ظهورها أيضا في آسيا ووسط أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، ومخاطرها لن تقتصر على هذه المناطق (في ظلّ ما يشهده العالم من مظاهر العولمة الاقتصادية والمعلوماتية التي تجاوزت الحدود التقليدية للدول) خاصة بعد أن أصبح "تصدير" مشكلاتها أمرا حتميا، سواء ما تعلق منها بتجارة المخدرات أو الجريمة المنظمة أو الإرهاب الدولي أو ترسانات الأسلحة خاصة ذات الدمار الشامل منها.[3]

2- أسلحة الدمار الشامل:

إنّ أسلحة الدمار الشامل تشمل كلا من الأسلحة البيولوجية والكيماوية والنووية؛ فأمّا الأسلحة البيولوجية والكيماوية فتنصرف إلى استخدام مواد سامّة ذات أصل بيولوجي أو كيماوي ممّا يسبب تقليل أو تخريب الأنظمة المناعية للإنسان إلى جانب إلحاق أضرار بالغة بالمصادر الغذائية والنباتية والحيوانية، وهي تشترك مع الأسلحة النووية في احتمال استعمالها في هجوم وحيد لإحداث إصابات على نطاق واسع. والعوامل الكيميائية منتشرة ومن السهل نسبيا حيازتها وتحويلها إلى أسلحة.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

إنّ التقدم السريع في قطاع التكنولوجيا الحيويّة يوفر الوقاية من أمراض عديدة وعلاجها، إلاّ أنّه يزيد بالمثل من فرص استحداث أمراض جديدة مهلكـــة، فأوجـــه التقدم المذهلة في تكنولوجيا "الحمض الخلوي الصبغي" والمعالجة المباشرة للجينات تطرح مخاطر "الجراثيم المحوّرة" التي قد تستحدث لإعادة تشكيل الأمراض التي تمّ القضاء عليها ومقاومة اللقاحات والمضادات الحيوية وغيرها من وســـائل العـــلاج المتوفرة.[1]

وبالرغم من القيود القانونيّة الدولية الموضوعة على إنتاج واستخدام هذه المواد إلاّ أنّ الدول طالما لجأت إلى استخدام هذه الأسلحة خاصّة منذ الحربين العالميتين؛ كما حدث في حرب الفيتنام والحرب العراقية الإيرانية وكمبوديا واليمن واللاّوس وأفغانستان.[2]

وفي حقبة التسعينات الماضية تزايدت مخاطر هذه الأسلحة موازاة مع ظهور مؤشرات حاسمة حول تمكن بعض المنظمات الإرهابية من امتلاكها، وهو ما أكدته بجلاء أحداث "ميترو طوكيو" باليابان التي نفذتها "طائفة أوم– La secte Aum" (20 مارس 1995) باستخدام غاز "السارين".[3]

إضافة إلى هذا تشكل الأسلحة النووية خطرا أكبر من سابقتيها بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري والمادي والبيئي، وإلى امتداد مجال تأثيرها المكاني والزماني (مئات الكيلومترات وعشرات السنين)، وقد احتلت بذلك قمّة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبط التسلح على المستوى الدولي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد ازدادت إلحاحيّة ذلك بعد أن استفاد المجال النووي من مخرجات الثورة التكنولوجية منذ

([1]) "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات و التحديات والتغيير، عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشترك"، مرجع سابق، ص52.

([2]) **Collection Microsoft ® Encarta ® 2004,** "Chimique et bactériologique, guerre", ©1993-2003 Microsoft Corporation.

([3]) Ibid.

التسعينات الماضيّة محدثا تطورات انقلابيّة علمية وعملية مسّت عديد الجوانب المتعلقة بامتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.

لقد أثارت الأسلحة النووية خلال الحرب الباردة عديد القضايا؛ منها ما تعلق بامتلاكها وما يتبعه من مخاطر انتشارها خارج النادي النووي الخماسي(حسب المفهوم التقليدي)، وتصاعد سباق التسلح النووي وما يتضمنه من احتمالات نشوب حرب نووية أو مشكلة نشر هذا النوع من السلاح خارج أقاليم الدول المالكة له.[1]

وإذا كانت حقبة الحرب الباردة قد انتهت فإنّ التهديد النووي لم يزل؛ ذلك أنّ العالم شهد عصرا نوويا جديدا وفق أجندة دولية مبنية على مفاهيم وأطراف وسيناريوهات أكثر خطورة في الكثير من أبعادها مقارنة بسابقتها، ويمكن رصد أهمّ محاورها في كلّ من: التحول في امتلاك السلاح النووي وفي استخدامه.

أ- مؤشرات التحول في قضايا <u>امتلاك</u> السلاح النووي:

بالرغم من كلّ المحاولات الدولية الهادفة إلى منع انتشار الأسلحة النووية بدءًا بالمحاولات الأمريكية المنفردة وصولا إلى معاهدة منع الانتشار(NPT 1968)، إلاّ أنّ عدد الدول المالكة لها ما فتئ يتزايد مشكلا النادي النووي الخماسي ثمّ الثماني (الذي يشمل إضافة إلى القوى الخمس كلاّ من الهند وباكستان وإسرائيل) ثمّ ظهور ما يعرف بدول العتبة النووية، الأمر الذي أضاف إلى قائمة الإشكالات القديمة المتعلقة بامتلاك هذا السلاح (العلاقة بين امتلاك القدرة النووية والأسلحة النووية ومشاكل الانتشار الرأسي والأفقي) قضايا أخرى جديدة ترتبط بالأساليب المتبعة للامتلاك، والطرق التي تعتمدها بعض الدول لإدارة مشكلاتها الناجمة من توجهاتها النووية، وفي هذا السياق ظهرت كلّ من إسرائيل والعراق

([1]) **محمود عبد السلام**، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين [كذا]"، <u>السياسة الدولية</u>، العـــدد161، (جويليـــة2005)، ص 232، 233.

وإيران وليبيا وكوريا الشمالية في أطر مختلفة طرح كلّ منها جوانب مهمّة من التحولات التي شهدتها عمليّة الانتشار النووي.[1]

فلقد كانت البرامج العسكرية النووية السريّة أكثر الأساليب اعتماد لامتلاك أو محاولة امتلاك الأسلحة النووية، وهو ما اعتمدته كلّ من إسرائيل والعراق ثمّ ليبيا وإيران، وموازاة مع هذا شكلت كوريا الشمالية أنموذجا مركبا يعكس التعقيد الذي آلت إليه قضايا امتلاك السلاح النووي، فإلى جانب انتهاكها لمعاهدة منع الانتشار عبر الطرق التقليدية المعتمدة على "البلوتونيومPlutonium239"، ثم تهديدها بالانسحاب من تلك المعاهدة، طرحت "بيونغ يانغ" أسلوبا خاصا في استخدام القوة النووية باعتبارها أداة مساومة وابتزاز قد تحقق من ورائها ضمانات أمنيّة واقتصادية مهمّة.[2]

ومن جانب آخر ظهرت مع مطلع التسعينات الماضية مخاوف كثيرة بشأن وجود سوق نووية سوداء؛ فإثر انهيار الإمبراطورية السوفياتية –النووية– الذي خلق العديد من "الدول الفاشلة" على أطراف روسيا الاتحادية، طُرحت الكثير من احتمالات وجود سوق حرة تتداول فيها مواد ومعدات نووية، وهو ما اتضحت تفاصيله بعدما كشفت قضية ليبيا العام 2003 عن وجود شبكة عالمية معقدة يشكلها أفراد ودول تتاجر بصورة غير شرعية في هذا المجال، ممّا خلق تصورات أخطر تمحورت حول إمكانية وصول مثل هذه المواد إلى منظمات إرهابية في ظلّ "الانفلات" الذي آلت إليه مسيرة الانتشار النووي.[3]

ب– مؤشرات التحول في قضايا استخدام السلاح النووي:

لقد خلق "التوازن النووي" الذي حكم علاقات القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة تصورا عاما محوره استبعاد احتمال استخدام السلاح النووي في شكله المتحرك هجوما أو دفاعا، خاصة بالنظر إلى خصائصه التدميرية التي قد تفوّت

---

(1) **مجهول**، " الثورة في الشؤون النووية ".
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB57.HTM.06/05/2007.

(2) **محمد عبد السلام**، " الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين [كذا]"، مرجع سابق، ص134.

(3) **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.

تحقيق الأهداف المنشودة والتي عادة ما تكون بعيدة عن تدمير العدو، غير أنّ التطورات التي شهدتها التكنولوجيا قد ألقت بتأثيراتها على المجال النووي من خلال محورين؛ ارتبط الأول منهما بتطوير أنظمة الدفاع ضدّ الصواريخ بمّا خلق إمكانية الاستخدام الفعلي للسلاح النووي في ظلّ تأمين إفشال الردّ المضاد، وهو ما سعت إليه الولايات المتحدة منذ الثمانينات الماضية عبر "مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي" والذي واصلت تطويره في إطار "نظام الدفاع الصاروخي"، أمّا المحور الثاني فقد انصرف إلى تقليص القدرة التدميرية للأسلحة النووية (التي كانت عائقا أمام العمل الهجومي) ممّا أنتج الذخائر التكتيكية والأسلحة النيترونية التي يمكن التحكم في آثارها.[1]

وبناء على هذا ارتبطت أبرز التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة بخصوص قضايا استخدام السلاح النووي بما أثير حول إمكانية ذلك من منطلقات ثلاث، يتمحور **أوّلها حول الولايات المتحدة** التي تبنت سياسة نووية جديدة من خلال ما أعدته وزارة دفاعها في 2002 تحت عنوان "إعادة تقييم الوضع النووي"؛ حيث تضمنت هذه الأخيرة خططا عملياتية حول الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية التي لم تعد الملاذ الأخير بالنظر إلى طبيعة التهديدات التي عكستها أحداث 11 سبتمبر 2001.[2]

وأمّا **المنطلق الثاني فأساسه إمكانية استخدام الأسلحة النووية على المستوى الإقليمي**، التي عززتها التوترات المسلحة التي انفجرت بين الهند وباكستان(2003)، ويستند هذا الطرح إلى اعتبارات منها أنّ تلك الدول التي بذلت جهودا كبيرة لامتلاك السلاح النووي سوف لن ترضى بالاكتفاء بالاستخدام الردعي لهذا السلاح خاصة مع التخوف الدائم من احتمالات الضربة الأولى من

---

(1) المرجع نفسه.

(2) **محمود عبد السلام**، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين [كذا]"، مرجع سابق، ص 235.

الخصم، إضافة إلى هوامش الخطأ والتطرف واللاعقلانية التي يمكن أن تؤزّم الأمور.[1]

أمّا **المنطلق الثالث فمحوره "الإرهاب النووي"** الذي طرحت قضيته منذ التسعينيات الماضية موازاة مع قضية "السوق السوداء النووية"، إلاّ أنها لم تحظ باهتمامات جدية كتلك التي عرفتها في ظلّ التحولات الأمنيّة العالميّة التي فرضتها أحداث11سبتمبر2001، وكان هذا بناء على العديد من المؤشرات التي تفيد بإمكانية حصول بعض التنظيمات الإرهابية على مواد نووية والتي منها ما صرّح به الجنرال الروسي "ألكسندر ليبيد"–1997– بشأن اختفاء قنابل ذرية صغيرة الحجم من الترسانة النووية الروسية، إلى جانب تصريح كلّ من "أسامة بن لادن" –زعيم تنظيم القاعدة–، و"خالد الفضل" –أحد أتباعه– بامتلاك "القاعدة" لمواد ومعددات نووية، وبهذا أصبح ينظر للإرهاب الدولي على أنه لاعب عالمي فاعل وأنّ سلوكاته من أكثر مصادر التهديد خطورة للأمن الدولي خاصة في ظلّ سيناريوهات تحاك حول إمكانية استخدامه لأسلحة الدمار الشامل.[2]

3– الإرهاب الدولي:

يمثل الإرهاب الدولي نمطا من أنماط الإرهاب الجديد الذي ينتمي بدوره إلى الجيل الثالث في تطور الظاهرة الإرهابية، فالجيل الأول هو ما عرفته أوروبا أواخر القرن التاسع عشر في شكل موجات عنف ذات طابع قومي متطرف، والجيل الثاني هو ما اجتاح أوروبا وأمريكا اللاتينية والمنطقة العربية بدرجات متفاوتة خلال السبعينيات والثمانينيات الماضية، أما الجيل الثالث فقد ظهرت بوادره الأولى مطلع التسعينيات.[3]

إنّ الإرهاب الجديد ينقسم في عمومه إلى نوعين رئيسين، أولهما إرهاب اليمين المتطرف الجديد المنتشر في الدول الغربية، وهو يختلف عن سابقه

([1]) المرجع نفسه، ص235.

([2]) **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.

([3]) **أحمد إبراهيم محمود**، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، العدد147، (جانفي2002)، ص 44،45.

"التقليدي" في كونه غير مرتبط بجماعات محددة الهياكل والانتماءات، ويعود منشؤه إلى اليمين الأمريكي المتطرف الذي تتبنى مفاهيمه الفكرية والعملية على "الفردية" ومفهوم "المقاومة بدون قيادة" و"التطرف العرقي"، وأمّا النوع الثاني فيتصدره "الإرهاب الديني" المتطرف الداعي إلى رؤية عالمية متشددة معتبرا "الدين" –بمفهومه الخاص– المفتاح الوحيد نحو عالم مثالي، كما قد يتخذ من الدين مجرد غطاء لأهداف أخرى قد تكون إيديولوجية أو سياسية، ويندرج ضمن هذا النمط الإرهاب "الإسلاماوي"(الناسب نفسه للإسلام) والإرهاب اليهودي والإرهاب الهندي والبوذي.[1]

بالرغم من أنّ بعض الدراسات تشير إلى أنّ الإرهاب الدولي لا يمثل سوى 10% من كلّ العمليات الإرهابية عبر العالم،[2] إلاّ أنّ هذا التقدير يبقى نسبيا بالنظر إلى كونه يهمّش الكثير من الحقائق التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة والتي تصبّ عموما في كون هذا الأخير يتجه يوما بعد يوم نحو الانتظام فيما يسميه "برتراند بادي– Bertrand BADIE" بنظام اجتماعي عالمي،[3] تتراجع فيه الحدود التقليدية بين اللاعبين لتفسح المجال أمام تعايش (تعاوني أو صراعي) بين "بناءات الدول وأبنية السوق ولاعبي الشبكات في مجتمع لا دولي" لا يعترف بالفصل بين ما هو محلي وما هو دولي.

إنّ التحولات التي أعقبت حقبة الثنائيّة القطبية كتغير طبيعة النظام العالمي وما رافقه من تكريس لمظاهر العولمة التي خلقت فرصا كثيرة لكن تحديات أكثر، إضافة إلى الإتاحة النسبية للتكنولوجيا الاتصالية وكذا العسكرية عبر العالم، دون تجاهل تزايد عدد "الدول الفاشلة" بدءًا بتلك الناجمة عن تفكك الكتلة الشرقية في المنطقة الأوراسية، كلّ هذه التحولات شكلت مناخا ملائما لتنامي الظاهرة الإرهابية وتطورها لتكتسب خصائص جديدة أبرزها تحوّل الجماعات الإرهابية

([1]) **محمد قدري سعيد**، "مفهوم الإرهاب الجديد"
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB102.HTM 06/05/2007.

([2]) انظر بشأنها: **محمد قدري سعيد**، المرجع نفسه.

([3]) عن: **غسان العزي**،"11 أيلول 2001 والنظام الدولي: تغيرات مفهوميه محتملة "، مرجع سابق، ص43.

من الانتظام "هيراركيا" نحو الانتظام"عنقوديا"،[1] أي في صورة شبكات موسّعة يصعب اختراقها أو رصد تحركاتها أو التنبؤ بسلوكياتها، معتمدة في التنسيق بين المنضوين في إطارها على ما يوفره التطور المتنامي لنظم المعلومات والاتصالات عالية التقنية وزهيدة التكلفة من سرعة وسهولة الاتصال.

لقد عانت الدول على اختلافها من ظاهرة الإرهاب وألحقت عملياته بها خسائر بشرية ومادية كبيرة، ويمكن ذكر في هذا الصدد معاناة الجزائر طيلة ما يقارب عشريتين من الإرهاب "الإسلاماوي"،[2] وكذا ما شهدته مصر، وبعض الدول الأوروبية كاسبانيا (التي تنشط بها منظمة إيتا–ETA الإرهابية)، وبريطانيا (تفجيرات لندن 2004)، وكذا دولا آسيوية مثل اندونيسيا (انفجارات "بالي"2002)،[3] ودولا أمريكية كالولايات المتحدة (استهداف البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي1993 والمكتب الحكومي الفدرالي1995، وقاعدة عسكرية بالعربية السعودية 1996، والسفارة الأمريكية في كلّ من كينيا وتنزانيا1998، وأخطرها كانت هجمات11 سبتمبر2001).[4]

وفي هذا السياق شكلت أحداث11سبتمبر2001 التي استهدفت رموز القوة الأمريكية الاقتصادية والسياسية والعسكرية نقلة نوعية خطيرة في نمط الإرهاب الدولي، خاصة من حيث دلالتها على الاتجاه التصاعدي في مجال وحجم العمليات الإرهابية والآثار التدميرية الناجمة عنها، وهو ما أكدته تقارير "لجنة11سبتمبر"– الأمريكية– التي اعتبرت أنّ الإرهاب الجديد "قوة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي... وأنها تقيم تحالفات مع الدول والأفراد على مستوى العالم [...]".[5]

([1]) **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.

([2]) لتفاصيل أكثر عن ظاهرة الإرهاب في الجزائر، انظر: **مجهول**، "الملتقى الدولي حول الإرهاب: السابقة الجزائرية" و"الجيش الوطني الشعبي في مواجهة خطر انهيار الدول الوطنية"، "الجيش"، العدد473، (ديسمبر2002)، ص07– 25.

([3]) **محمد قدري سعيد**، "مفهوم الإرهاب الجديد"، مرجع سابق.

([4]) المرجع نفسه.

([5]) **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.

ومن جانب آخر ساهمت هذه الهجمات في إحياء المخاوف الدولية من التهديد النووي في شكل أكثر تعقيدا متمثل في الإرهاب النووي، فالأسلوب الذي اتبعه "الإرهابيون" في عملياتهم تلك خلق إدراكا عامّا بقابليّة تحوّل السيناريوهات النظرية المحاكة بشأن استخدام الإرهاب للأسلحة النووية إلى حقيقة ماثلة، خاصة في ظلّ وجود بعض المؤشرات العملية على إمكانية حصول تنظيمات إرهابية على مواد ومعدات نووية شأنها شأن الدول التي تمّ اكتشاف برامجها النووية السرية، وإذا أضيف إلى هذه المعطيات اقتران العمل الإرهابي بأسلوب الانتحار فإنّ المخاطر ستتضاعف، وغالبا ما يشار في هذا إلى منظمات العنف التي تضخمت إلى درجة جعلت منها أشبه بدول صغيرة، كمنظمة "نمور تحرير التاميل" و"حزب العمال الكردستاني" و"الخمير الحمر" و"حزب الله" اللبناني و"الحركة المسلحة في الشيشان", ليرتبط هذا التوجه بشكل أكبر بـــ"تنظيم القاعدة".[1]

وبالرغم من عدم وجود تقارير رسمية مباشرة تفيد بتمكن جماعات إرهابية من الحصول على السلاح النووي (والذي يعدّ من الناحية الفنية غير كاف لارتباط فعاليته بوجود دليل استخدامه وتأمين سلامة نقله)، إلاّ أنّ احتمالات أخرى أكثر واقعية ودقة قد طُرحت بناء على وقائع حصلت قبل وبعد أحداث 11سبتمبر أهمها:

أ- احتمال استخدام "سلاح إشعاعي" يمكن تعزيزه بمواد انفجارية (TNT) لتوسيع مجال الآثار الإشعاعية جغرافيا، على غرار ما هدّدت به حركة شيشانيّة ضدّ روسيا عام1995، هذه الأخيرة كانت سلطاتها قد عثرت على عبوة مليئة بتلك المادة عام1993، إلى جانب محاولة جماعة "أوم" اليابانية الحصول على "يورانيوم خام" من أستراليا قبل أن تلجأ إلى استخدام "عناصر كيماوية" في عملياتها التي استهدفت نفق طوكيو عام 1995.[2]

([1]) المرجع نفسه.

([2]) المرجع نفسه.

ب- احتمال الاستهداف الإرهابي للمفاعلات النووية للدول وهو السيناريو الذي حيك منذ الثمانينات الماضية موازاة مع "الحرب الإشعاعية" التي خاضتها إسرائيل ضدّ مفاعل "أوزيراك" العراقي، والعراق ضدّ مفاعل "بوشهر" الإيراني، ويتضمن هذا الاحتمال إمكانية شن جماعات إرهابية لهجومات تقليدية ضدّ المنشآت النووية ممّا يحدث حالة شبيهة بانفجار مفاعل "تشرنوبل" بأوكرانيا عام1986.[1]

إلى جانب الإرهاب التقليدي (بالنظر إلى الأسلحة المعتمدة) والإرهاب النووي، نجد الإرهاب الكيماوي الذي يعتمد على مواد وتكنولوجيا أبسط من النووي والذي طالما هدّد أمن الدول على غرار ما وقع في هجمات "نفق طوكيو"، وكذا الإرهاب البيولوجي الذي كانت حوادث انتشار ميكروب الجمرة الخبيثة في مناطق من الولايات المتحدة عقب هجمات سبتمبر بمثابة السابقة في هذا النمط الإرهابي.[2]

إنّ مصادر التهديد الموضحة أعلاه (الدول الفاشلة، وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي) تنزح بوضوح نحو نمط التهديدات اللاتناظرية أو اللامتوازية، إلاّ أنّ النظرة الغربية في عمومها والأمريكية على وجه خاص لا تزال تحتفظ بالمقتربات التقليدية لأمنها و"لأمن العالم" والقائلة بمركزية الدولة في هذا المجال؛ حيث نجدها تحمّل الدول كافة المسؤوليّة بخصوص مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار وما يرافقها من جرائم المافيا، والهجرات اللاشرعية و غيرها، قاصدة في ذلك ما تعتبره "دولا فاشلة"،[3] إلاّ أنّ هذه الرؤية لا تشمل تفسيرات لما يعيشه العالم المتقدم (الدول الناجحة) من مظاهر عنف واحتجاجات عن الواقع الذي تصنعه الانعكاسات السياسية للعولمة، ومشاكل التفاوت الطبقي الصارخ والبطالة، بل هذه الدول "الناجحة" أصبحت كنقيضتها "الفاشلة" مصدرا رئيسا

([1]) المرجع نفسه.

([2]) **أحمد إبراهيم محمود**، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مرجع سابق.

([3]) **ستيوارت باتريك**، "عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة"، مرجع سابق.

لظهور وعمل مئات الطوائف و"الأديان" المستحدثة (مثل "عبدة الشيطان" في أوروبا وأمريكا، وطائفة "أوم"، وأنصار "ديفيد كورش") والتي تتبنى أفكارا غاية في التطرف.[1]

وبناء على هذا فإنّ حصر مصادر تهديد الأمن العالمي في فشل الدول ما هو إلا احتكام إلى ظاهر الأمور دون البحث عن المسببات الأصلية التي يستوجب تحليل تشابكاتها اعتماد أدوات بسيكو–سوسيولوجية تقود إلى فهم ظاهرة "العنف المعولم"، وهو المقترب الذي أعتمده "غسان العزي" ليتوصل إلى أنّ هذا "العنف" ما هو إلا نتيجة طبيعية لما أسماه "عنف العولمة" الذي تمارسه هذه الأخيرة على مجتمعات وفئات معينة دون أخرى، مما خلق عنفا مقابلا اتخذ أشكالا عديدة منها الجريمة المنظمة و"الأصوليات" السياسية والدينية والقومية والإرهاب ومافيا المخدرات.[2]

إنّ اختلاف زوايا النظر بشأن تحديد مسببات اللاّأمن الذي يشهده العالم منذ مطلع التسعينات الماضية ينعكس بوضوح على تباين طرق المعالجة والمواجهة التي تبناها المجتمع الدولي بمختلف فواعله خاصّة الدول والمنظمات الإقليمية والعالميّة، ووفقا لما تتطلبه دراستنا هذه سنعمد فيما يلي إلى تحليل خاصيّة تعدد الفواعل الدولية العسكريّة المتسم بها عالم ما بعد الحرب الباردة مسلطين الضوء على الأساليب العسكرية المعتمدة من قبل كلّ منهم لمعالجة مختلف القضايا الناجمة عن مصادر التهديد المبينة أعلاه.

المطلب الثـــاني: الحقـــل التعـــدّدي للأطـــــر الدوليّـــــة لاســـتخدام القـــــــوة العسكريـــــة.

إنّ حصرنا السابق لمصادر التهديدات الإستراتيجية التي تواجه العالم فـــي كلّ من "الدولة الفاشلة" و"انتشار أسلحة الدمار الشامل" و"الإرهاب الدولي"، قد جاء

---

(1) **غسان العزي**، "11 أيلول 2001 والنظام الدولي: تغيرات مفهوميه محتملة"، مرجع سابق، ص38.

(2) المرجع نفسه، ص28.

–إلى جانب كونه استجابة لإرادتنا في تحصيل نوع من الدّقة التصنيفيّة بما يتيح لنا معالجة مستكفية لأساسيات الموضوع– جاء خضوعا لإلحاحيّة متغير "استخدام القوة العسكرية" في تعبيره عن محوريته في تبلور هذه التهديدات وتشابكها فيما بينها من ناحية، وفي كشفه عن فواعل عسكرية جديدة أثّرت سلوكيّاتها على أمن مختلف الفواعل الدولية بما استدعى تغيّرا جذريا في استراتيجيات التصدي العسكريّة لدى هذه الأخيرة، من ناحية أخرى.

إنّ الفواعل الدولية في معالجتها لمصادر التهديد الجديدة لأمنها و"لأمن العالم" تتبنى عديد الأطر التي تتراوح بين الإطار الانفرادي أين تعتمد الدولة على التحرك بمفردها للردّ على أيّ اعتداء عسكري ضدّها فالجهات الفاعلة على خطّ المواجهة الأوّل لدى معالجتها لجميع التهديدات الجديدة منها والقديمة، لا تزال هي فرادى الدول ذات السيادة التي يعترف ميثاق الأمم المتحدة اعترافا كاملا بأدوارها ومسؤولياتها وحقها في الاحترام، ثمّ الإطار الائتلافي الذي تتحدّد مدّته وفقا للهدف المنشئ لأجل تحقيقه، والعالمي الذي يكون في إطار هيئة الأمم المتحدة، كما قد يتخذ لجوء الدول إلى القوة العسكرية في محيطها الخارجي نمطا إقليميّا (منظمة إقليمية) أو تحالفيّا(حلفا عسكريا).[1]

ولأنّ الإطار الانفرادي لنا معه وقفة تفصيليّة في الفصل الأخير من دراستنا هذه (من خلال دراسة حالة الاستخدام الأمريكي للقوة العسكرية خارجيا) وأنّ الإطار الائتلافي يفتقد إلى البعد الاستراتيجي الذي يتيح رصد حدود التفاعل بين التهديدات وسلوكية فواعله، فإننا سنركّز فيما يلي على الأطر الأخرى (العالمي والإقليمي والتحالفي) متخذين من هيئة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي–باعتبارهم أبرز الفواعل في هذا المجال– حالات للدراسة،

([1]) انظر تفصيلا عن هذه الأطر في:

-**Manuel de doctrine interarmées**,"L'emploi de la force dans les opérations des FC", p31
http://www.ambafrance-pl.org/IMG/emploi_forces-2.pdfB-GJ-005-501/FP-000/ 13/05/2006/765ko..

منطلقين في ذلك من تحليل إدراكاتهم المختلفة للتهديدات الجديدة، وتتبع الخطـــوط العريضة لاستراتيجيات التصدي العسكري التي تبنّاها كلّ فاعل منهم تماشيّا مـــع المناخ الاستراتيجي الجديد الذي أفرزته هذه التهديدات.

1-هيئة الأمم المتحدة:

إنّ الصراع الإيديولوجي الذي حكم العلاقات بين القوتين العظميـــين فـــي النصف الثاني من القرن الماضي وما رافقه من إسرافهما في استعمال حق النقض في مجلس الأمن، كان قد عطّل الكثير من صلاحيّات هذا الأخير في الحفاظ علـــى السلم والأمن الدوليين عبر آلية الأمن الجماعي حسبما تقتضيه مواد الفصل السابع من الميثاق، خاصة ما تعلق منها بإمكانية لجوئه إلى التدابير القسرية العـــسكرية؛ حيث اقتصر دوره في هذا المجال على تحجيم النزاعات الدوليـــة والعمـــل علـــى الحيلولة دون تصعيدها نحو مجابهة عسكريّة مباشرة بين القطبين مكتفيا في ذلـــك بمضامين الفصل السادس من الميثاق.[1]

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أزالت هذه العوائق فإنها كـــذلك أعلنـــت عن ظرفيّة دوليّة جديدة حملت معها تهديدات أمنيّة ما كانت علـــى عهـــد الآبـــاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة، تمثلت خاصّة في النزاعات الداخليّة وما صـــاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان وإبادات جماعيّة، وهذا ما دفع رؤساء دول وحكومات أعضاء مجلس الأمن خلال اجتماعهم في جانفي 1992 بأن يطلبوا مـــن الأمـــين العام حينها "بطرس بطرس غالي-Boutros.B.GHALI" "إنجاز دراسة وتقـــديم توصيات (...) حول وسائل تعزيز قدرة المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائيّة، وحفظ وإعادة بناء السلم، وحول طريقة ضمان فعاليتها في إطار مـــا يـــسمح بـــه

(1) **Chantal de JONGE OUDRAAT**,"L'ONU, les conflits internes et le recours à la force armée", p03
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001201.pdf.

الميثاق"، وهي المحاور التي بنى عليها الأمين العام "مذكرة من أجل السلم– Agenda for peace"؛ وأكّد فيها على ضرورة تفعيل الفصل السابع من الميثاق الذي يخوّل لمجلس الأمن اللّجوء إلى الأساليب القسرية العسكرية لمواجهة كلّ ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين، في إطار ما استحدثه من عمليات " فرض السلم -L'imposition de la paix " الواقعة بين حفظ السلم(*) والحرب، والتي تتطلب تشكيل وحدات عسكرية للانتشار تعمل على إجبار المتحاربين على احترام وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلم.(1)

بالرغم من أنّ الهيئة الأممية قد اعتمدت آلية "فرض السلم" في كثير من تدخلاتها خلال الفترة 1989–1999، إلاّ أنّ الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا (1994)، وسقوط "سربرنيتسا–Srebrenica" (1995) ثمّ العجز الأممي عن الإجابة الجماعيّة الحينية لأزمة كوسوفو، دفعت الأمين العام السابق "كوفي عنان–Kofi ANNAN" إلى التعهّد بمراجعة عميقة حول دور الهيئة في النزاعات الدولية، وتفعيل النقاش حول مسألة التدخل العسكري(2)، وفي هذا السياق كلّف "فريقا رفيع المستوى" بإنجاز دراسة يضمّنها "مجموعة توصيات محدّدة وملموسة وعمليّة من أجل السماح للمنظمة الأمميّة أن تقوم بنشاطاتها (المتعلقة بحفظ الأمن الدولي) على وجه أكثر إرضاء في المستقبل"، وهو ما تمخض عنه "تقرير الإبراهيمي" (2000) الذي أكّد الأمين العام على أنّ وضعه حيّز التنفيذ سيجعل من الهيئة الأمميّة "قوّة سلام ذات مصداقيّة"؛ ذلك أنّ من بين ما دعا إليه التقرير هو توفير عدد أكبر من القوات المجهّزة بأعلى مستوى من المعدّات

(*) تعرف بأنها: "عمليات عسكريّة في وقت السلم والصراع لا تتضمّن بالضرورة المواجهة المباشرة بين قوتين نظاميتين"، وتتشكل من ثلاث أنواع من النشاطات: الدبلوماسيّة (الدبلوماسيّة الوقائيّة وحفظ وبناء السلم) والنشاطان المكمّلان في المجال العسكري: حفظ وفرض السلم، انظر تفاصيل أكثر في: =

=- **François GERE,** " Doctrine militaire et pratiques opérationnelles des Etats -Unis dans le maintien de la paix", Défense nationale, n10, (octobre1996), [121 -132], p125.

(1) **Nader JALILOSSOLTAN** ,"Les Nations Unies et le maintien de la paix après la fin de la guerre froide" , Arès, n45, vol XVIII, fasc 2, (mai 2000), [29-49], p30,33.

(2)**Chantal de JONGE OUDRAAT** ,"L'ONU, les conflits internes et le recours à la force armée", Op.Cit., p02.

والتدريب يخضع أفرادها لتقييم ذي معايير صارمة، ممّا يؤدي إلى التخلي عن الإجراءات غير المكتملة والعمليات غير المنسّقة.[1]

إنّ النكسات التي عرفتها تدخلات الهيئة الأممية خلال عقد التسعينات في بعض مناطق التوتر عبر العالم كانت بمثابة الحافز القوي الذي دفع الجماعة الدولية إلى التيّقن من ضرورة الاتفاق بشأن تقييم متبادل للتهديدات الأمنيّة التي تواجه السلم والأمن العالميين والتي لم تعد تشتمل على الصراعات والحروب على النطاق الدولي فحسب، إنما تتجاوز ذلك إلى مظاهر العنف الداخلي والإبادات الجماعية والجريمة المنظمة والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وهذا الاتفاق من شأنه أن يقود إلى توافق جديد في الآراء يمكن أن تبنى على أساسه استراتيجيات التصدي المشتركة، ولقد انعكس هذا التقارب بين أعضاء الأمم المتحدة فيما تضمّنه "إعلان الأمم المتحدة للألفية" عام2000، وفيما أكده الأمين العام "كوفي عنان" في تقريره المعنون بـ "في جوّ من الحرية أفسح" والذي استلهم توصياته ممّا تضمّنه تقرير"الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير"[2]، هذا الأخير الذي أسهب –إلى جانب ما يتعلق بالحقل الإنمائي– في توصيف التهديدات الأمنية التي أصبحت "مترابطة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، [...] ولم تكن القابليّة للتأثير المشتركة بين الضعفاء والأقوياء أوضح ممّا هي عليه الآن"، وموازاة مع ذلك أكّد "الفريق رفيع المستوى" خلال تقريره على ضرورة تبني "إستراتيجية شاملة تتضمن تدابير قسرية ولكن لا تقتصر عليها من أجل ضمان "ألاّ تصبح التهديدات البعيدة وشيكة، وألاّ تصبح التهديدات الوشيكة تهديدات مدمّرة فعلا"، ممّا يستدعي تفعيل نظام الأمن الجماعي عبر دعم اعتماده على القوة العسكرية.[3]

---

(1) **Anne RAINAUD**, "Réflexion sur l'usage de la force, le droit et les opérations de maintien de la paix",
http://revel.unice.fr/pie/document.html?id=41

(2) انظر بشأن هذا:– تقرير الأمين العام، "في جوّ من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".
http://www.un.org/arabic/largerfreedom/sgreport.html /27/05/2007.

(3) تقرير الأمين العام، "في جو من الحرية أفسح: ..."، مرجع السابق، ص15، 25،61.

وإذا كان الجانب القانوني المنظّم لاستخدام القوة العسكرية حسب الميثـــاق الأممي (الفصل السابع) "يرقى إلى مستوى المهمّة" ("معالجة أي نوع من التهديد قد تواجهه الدول")–حسب ذات التقرير– فإنّ تهديدات اليوم تفرض إلى جانـــب ذلـــك التركيز "ليس على حصانات الحكومات ذات السيادة بل على مسؤولياتها" المحليّـــة والدوليّة، ممّا يخوّل لمجلس الأمن بأن "يأذن بالتدخل العسكري كملاذ أخير" فـــي حال حدوث إبادات جماعية أو عمليات تطهير عرقي أو انتهاكات لحقوق الإنسان، على أن يأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار معايير المشروعية[*] التي حدّدها التقرير في: خطورة التهديد والغرض السليم والملاذ الأخير والوسائل المتناسبة وتـــوازن النتائج.[1]

أمّا من الناحية العمليّاتيّة فقد أكّد "الفريق رفيع المستوى" على ضرورة "تـــوافر قدرات يعوّل عليها للنّشر السريع للأفراد والمعدّات" سواء على المستوى الأممـــي أو الإقليمي، خاصّة وأنّ مجلس الأمن سيحتاج إلى "إتباع نهج اســـتباقي بـــصورة متزايدة في المستقبل".[2]

وبناء على ما سبق نخلص إلى أنّ خطورة التهديدات الجديـــدة قـــد دفعـــت الجماعة الدولية تدريجيا من خلال هيئتها الأممية إلى التوافق في الآراء بشأن مـــا يواجهها من مخاطر والتيقن أكثر فأكثر من أنّ استخدام القوة العسكرية يبقى أحـــد أهمّ آليات التصدي إن فشلت الأساليب السلمية، شرط تكييفه ومتطلبات اللجوء إليه.

2- الاتحاد الأوروبي:

شهدت الإقليمية تطورا مهمّا بعد الحرب البـــاردة غذّاه تضاؤل قدرة الدول فرادى على صياغة أجندة السياسة العالمية وعلى تحديد موقعها في هيكـــل القـــوة الجديد، ممّا أعطى زخما لدور المنظمات الإقليمية فـــي المـــشاركة فـــي توجيـــه

(*) لتفاصيل أكثر حول هذه المعايير انظر: المرجع نفسه, ص 77،78

(1) المرجع نفسه، ص 80 ،87.

(2) المرجع نفسه، ص80.

التفاعلات عبر العالم[1]، والتي من أهمّها "الاتحاد الأوروبي" الـذي أعلـن عـن تأسيسه بموجب معاهدة "ماسترخيت" (7فيفري1992).[2]

لقد نصّت معاهدة "ماستريخت" على تزويد الاتحـاد الأوروبـي بـسياسة مشتركة في مجال الأمن والدفاع، كما أنّها حدّدت التعريـف التـدريجي للـسياسة الدفاعيّة المشتركة التي لا تقتضي حسب المعاهدة الدفاع عن الإقليم فحسب، بـل تتعدى ذلك لتصبح مسعى شاملا يمسّ كلّ ما يتعلق بالمجـال الأمنـي ومختلـف مظاهر التهديد وعناصر التعرّض لها.[3]

إنّ سقوط جدار برلين عام 1989 كان له بالغ الأثر على مشروع التكامـل الأوروبي الأمني، حيث انتقل هذا الأخير من ظروف الحرب الباردة أيـن كـان العدو واضحا و"ماثلا" في " الاتحاد السوفياتي"، إلى ظروف النظام العالمي الجديد الذي من أبرز سماته تراجع التهديدات " النظامية" فاسحة المجال أمـام أخـرى"لا نظامية" تتراوح بين الصراعات الداخليّة والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الـدمار الشامل.

إن الأزمات والصراعات ذات الطبيعة الانفصالية والإثنية التـي انفجـرت مطلع التسعينات الماضية في شرق أوروبا والتي كانت أشدّها الأزمة اليوغسلافية وما أعقبها من أزمات في البوسنة والهرسك وكوسوفو ومقدونيا، أنتجـت تـوترا شديدا أنذر بإمكانية توسّع الأزمة لتشمل إقليم البلقان كلّه، ممّا كوّن إدراكا أوروبيّا بخطورة النمط اللاّتناظري لتهديدات الحقبة الجديدة الذي يستوجب الـسعي إلـى تطوير البنى والآليات اللازمة للتعامل مع المخاطر الجديدة بما يتجاوز في أهدافـه

---

(1) **احمد المسلماني**، "إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: مقاربة نظرية"، معلومات دولية،عـدد 57، (صيف 1998)، [27-38]، ص 35.

(2) **Anonyme**, "Une défense européenne"
http://www.izynews.com/fr e/Politique

(3) Ibid.

مجرّد ردع التهديد أو تدميره(كما في الماضي) إلى التعاطي معه قصد تعديل شروط التفاعل لتصبح أكثر ايجابية.[1]

لقد تبلورت خطورة الإرهاب الدولي بشكل أكبر بعد أحداث 11سبتمبر2001 التي عكست نقلة نوعيّة في نمطه، خاصة من حيث دلالتها الواضحة على الاتجاه التصاعدي في نطاق وحجم العمليات الإرهابية وآثارها التدميرية[2]، وهو ما مثّل عاملا مهمّا في دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة التفكير في هندسته الأمنية والدفاعية وتفعيل ميكانيزمات التعاون والشراكة بين أعضائه ومع الدول الغير، هادفا في ذلك إلى تشكيل قدرات عسكرية ذاتيّة تمكنه من ردّ هجمات مماثلة قد تستهدفه، خاصة بعد أن أثبتت الحرب الأمريكية على الإرهاب في إطار عملية "النسر النبيل" عدم مراعاة الولايات المتحدة لمصالح أوروبا من جهة وعدم قدرة الأخيرة على التفاعل مع مثل هذه المستجدات من جهة أخرى، إضافة إلى الإمكانية الماثلة لتحوّل هذه الموجة الإرهابية إلى نمط عالمي تغذيه النزعة "الدينيّة" المتطرفة، ويدعّمه ما تتيحه التكنولوجيا المعلوماتية من فرص تجاوز الحدود التقليدية والذي ستزداد خطورته في حال تمكّنت بعض الجماعات الإرهابيّة من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.[3]

إنّ خطورة أسلحة الدمار الشامل لا تتوقف بالنسبة للاتحاد الأوروبي عند امتلاكها من قبل دول خارج النادي النووي وإنمّا في إمكانات استخدامها سواء من قبل المنظمات الإرهابية[4]، أو حتى من قبل دول النادي النووي خاصة في ظلّ إحياء الولايات المتحدة لبرنامج "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" في عهد الرئيس "بيل

([1]) **محمد سعيد عامود**،"البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 142، (اكتوبر2000)، ص 80.

([2]) **Nicole GNESOTTO and atrs** ," European defense, a proposal for a white paper", p18.
www.iss –eu.org

([3]) **شرين حامد فهمي**، "تغير طبيعة الإرهاب الدولي"
http://www.islam online.net/arabic/politique/2005/02/article08

([4]) **Nicole GNESOTTO**," European defense: a proposal for a white paper", .Op.Cit.,p20.

كلينتون" والذي اعتبرته دول الاتحاد الأوروبي إعلانا صريحا عن بداية سباق تسلح جديد مهدّد للاستقرار العالمي.[1]

إنّ هذه التهديدات، إلى جانب أخرى تتعلق بتصدّع الدول (الدول الفاشلة) وما ينتجه من جريمة منظمة وهجرة غير شرعية وغيرها[2]، استوجبت من الاتحاد الأوروبي التفاعل معها في حيّز من التعايش والتصادم، فإذا كان الأول قد تطلّب خلق ميكانيزمات أمنية ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي، فإنّ التصادم استدعى إيجاد آليّة عسكرية(أو تفعيل الموجودة) لمواجهة هذه التهديدات إمّا في مواطنها عبر الفعل ورد الفعل أو وقائيّا عن طريق احتوائها قبل وقوعها.

وفي هذا السياق تمّ تفعيل دور"اتحاد أوروبا الغربية" الذي يعتبر الذراع العسكرية للاتحاد الأوروبي (أسّس بموجب معاهدة بروكسل 17مارس1948) من خلال تكليفه بما يعرف بـ"مهمّات بيترسبرغ" التي تضمّنها "إعلان بيترسبرغ" (19جويلية1992) والمتمحورة حول: نشر القوات العسكرية لحفظ السلم والقيام بمهمّات إنسانيّة وإجلاء الرعايا ومهمات قوات قتاليّة لإدارة الأزمات.[3]

ومن أجل تعزيز العمل الميداني لهذه المنظمة عمد الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل وحدات عسكرية هي: القوة الأوروبية للانتشار السريع (أروفور– Eurofor) والقوة البحرية الأوروبية (أرومارفورEuromarfor)[4] ، واللتان تندرجان في إطار "أوروفورس– Euroforce"، هذا إلى جانب تحديد عام2003 لبداية عمل قوات تدخل سريع قوامها ستون ألف(60000) جندي بإمكانها الانتشار

---

(1) **كمال الأعور**، "الدفاع الصاروخي الأمريكي: موازين جديدة للقوى"، المجلة الدفاعية، العدد 37، (أوت– سبتمبر2001)، ص40.

(2) انظر بشأنها:

- **Nicole GNESOTTO**, " European defense: a proposal for a white paper", .Op.Cit., p-p18-23.

(3) **Jolyon HOWORTH**, "L'intégration européenne et la défense: l'ultime défi?", Cahier de Chaillot, n 43, p 40.

(4) **عبد النور بن عنتر**، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط ، العدد 65، (سبتمبر 1966)، ص 35.

خلال 60 يوما والعمل لمدة سنة خارج حدودها وقواعدها الأصلية وفقا لمبادئ مهمّات "بيترسبرغ".[1]

إنّ التقدير الأوروبي للتهديدات الجديدة لم يتبلور بشكل فعّال إلاّ بعد أحداث11 سبتمبر سواء بالنظر إلى طبيعتها أو طبيعة ردّ الفعل الأمريكي عليها، فلقد لخّصت "الإستراتيجية الأوروبية للأمن"[*] التهديدات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في كلّ من الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات الإقليميّة والجريمة المنظمة، كما حدّدت أساليب التصدي لها في: "التعاون الدولي لأجل مكافحة الإرهاب عبر مقاربة مدنو–عسكرية، وبناء الأمن الجواري عبر تقوية التعاون العسكري مع التأكيد على إعطاء الأولوية للمنظمات الدولية (خاصة الأمم المتحدة)[2]، وفي هذا الإطار جاء الاجتماع الألماني الفرنسي(أكتوبر2004) ليؤكد على توسيع "مهمّات بيترسبرغ" لتشمل عمليات نزع السلاح ومهام إعادة الاستقرار بعد التدخل العسكري وعمليات مكافحة الإرهاب[3].

إنّ الطبيعة اللاتماثلية لتهديدات البيئة العالميّة الجديدة دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى التمسك بمكاسب الوحدة والتعاون العسكري وتفضيل التحرك في إطار جماعي بين دوله أو بين ضفتي الأطلسي اعتمادا على الحلف الأطلسي أو في إطار أممي، خاصة في ظلّ النقص الواضح الذي يعانيه الاتحاد في بعده

---

(1) **Nicole GNESOTTO**, " European defense: a proposal for a white paper", .Op.Cit., p115.

(*) تقرير مقدم من قبل الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية "خفيير سولانا–Javier SOLANA" تحت عنوان: "أوربا آمنة في عالم أفضل– A secure Europe in a better world"، تمّت مناقشته في اجتماع المجلس الأوروبي في ديسمبر2003، انظر تفصيلا عنه في:

- **Adam D.ROTFELD,** ¨L'Union a-t-elle besoin de PESD? , Politique Etrangère, n2, [361-372].2004,

(2) Ibid., pp364,366.

(3) **Anonyme**, " la politique européenne de sécurité et de défense (PESD), Guide de la Pesc "http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/pesc.pdf

العسكري رغم مجهوداته المتواصلة بشأن التزوّد بأطر وميكانيزمات تقلّل من تبعيّته الأمنيّة للولايات المتحدة عبر المنظمة الأطلسية[1].

3- حلف شمال الأطلسي:

لقد أعقب نهاية نظام الثنائية القطبية تغيّر بارز في الجيوبوليتيكا الدولية رافقه تحوّل خصّ طبيعة التهديدات الأمنية بشكل استدعى من قادة الحلف الأطلسي إعادة النظر في العقيدة العسكرية لهذا الأخير وهياكل قوّته وعلاقاته الخارجية، بما يسمح له بالتكيّف مع البيئة الأمنية الجديدة، خاصّة وأنّ السبب الرئيس الذي دفع الدول الغربية لإنشائه أوّل مرّة عام1949 (العدو السوفياتي) قد انهار وتراجع تهديده الذي كان ماثلا طوال فترة الحرب الباردة.[2]

إنّ أولى محاولات التكيّف هذه بدأت مع ما يعرف برسالة "تيرنبري- Turnberry"،التي نشرت بعد اجتماع مجلس شمالي الأطلسي في جوان 1990 بلندن، حيث بدا واضحا فيها التحوّل الأولي لمهمة الحلف من مواجهة التهديد السوفياتي الماثل عبر حلف وارسو، إلى العمل على إرساء معالم الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، وتزامنا مع هذا فقد أقرّ الاجتماع ذاته أنّ الدور التقليدي للحلف -الدفاع المشترك- لا يزال قائما ومطلوبا، إلاّ أنّ التحديات الإستراتيجية التي تفرضها البيئة الأمنية الجديدة تقتضي تغييرا في المهام العسكرية المنوطة بالحلف، ممّا يستدعي مراجعة استراتيجية هذا الأخير بشكل يتيح أخذ المستجدّات الأمنية للحقبة الجديدة بعين الاعتبار.[3]

وفي هذا الإطار حدّد إعلان لندن الصادر في جويلية1990 المحاور الاسترشادية التي ستقوم عليها المراجعة الإستراتيجية المعمّقة للحلف، هذه الأخيرة أعلن عن نتائجها في الإعلان الصادر عن اجتماع مجلس روما(7-8

([1]) **آيفو هـ. دالدر**،"هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق؟"، مرجع سابق، ص 82.

([2]) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص151.

([3]) المرجع نفسه، ص151، 152.

نوفمبر 1991)[1]، الذي أكّد على أنّ نمط التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبحت تواجه الحلف يختلف كثيرا عمّا كان عليه خلال الحرب الباردة، وهذا بالنظر إلى أنّ احتمال وقوع هجوم شامل على كلّ جبهات الحلف الأوروبية لم يعد واردا، كما أنّ الأخطار التي يمكن أن تصيب الحلفاء في المرحلة الجديدة أصبحت متعدّدة المصادر والأوجه بما يستنفذ إمكانيّة التوقع والرصد والتقييم، ذلك أنّها لم تعد تصدر عن أعداء محدّدين وماثلين في إقليم معيّن، وإنّما عن ظروف وتداعيات أوجدتها أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية متداخلة تمثل مختلف الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي عرفتها أوروبا الشرقية والوسطى مطلع التسعينيات مثالا عنها. [2]

إنّ إعلان روما المذكور والمتضمن لإستراتيجية الحلف الجديدة لم يستثن من قائمة التهديدات ما يمكن أن تتيحه حالة الفلتان الذي قد تتعرض له الترسانة النووية السوفياتية من تسرّب لمواد ومعدّات نوويّة ستزداد خطورتها إن وصلت إلى دول ذات توجهات معادية لبعض أعضاء الحلف، كما أكّد الإعلان على أنه إذا كان بإمكان الحلفاء الردّ على أيّ هجوم عسكري قد يستهدف أقاليمهم وفقا لنصّ المادة(5) من المعاهدة المنشئة للحلف، فإنّ التشاور وتنسيق الجهود الأطلسية هو ما يصبح ضرورة ملحّة إزاء مخاطر قد يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو عمليات إرهابية.[3]

وإذا كانت خطوات تكييف عقيدة الحلف العسكرية لا تزال مستمرة ومعها مطالب عديدة من قبل مختلف أعضائه لأجل إدخال تعديلات أخرى عليها بما يتلاءم والمناخ الاستراتيجي العالمي الجديد، فإنّ الثابت خلال كلّ هذا أنّ العقيدة العسكرية للأطلسي لم تعد محصورة كما في الماضي بين مبدئي "الدفاع المتقدم– Forward defense" و"الردّ المرن–Flexible Réponse" ؛ ذلك أنّها أصبحت تتجه أكثر نحو

---

(1) **Robert BUSSIERE**, "Les alliances et les systèmes de sécurité", Sous la direction de **R. BUSSIERE**, "Sécurité européenne et réalités internationales", (Paris: éditions Publisud) , p172,173.

(2) **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص152،153.

(3) المرجع نفسه، ص154.

العمل على "تعظيم الاستقرار والرفاهية في منطقة شمالي الأطلنطي، والإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام"[1]، وهو ما عكسته مساعي الحلف الحثيثة نحو إيجاد ميكانيزمات وقنوات للتعاون والشراكة خارج المادة(5)، كـ: "مجلس التعاون لشمال الأطلسي" الذي أفضى بدوره إلى "الشراكة من أجل السلم"، والمجلس الأورو- أطلسي للتعاون"، و"الحوار المتوسطي".[2]

وموازاة مع هذا كان تأثر الحلف الأطلسي بمستجدات البيئة الأمنية العالمية باديّا على هيكل القوة العسكرية فيه، حيث تمّ تعديل هذا الأخير بما يتوافق والمهام المستحدثة المنتظرة من الحلف وفقا لمبادئ عقيدته الاستراتيجية الجديدة، وقد تضمّن ذلك خفض قوات "الأطلسي" في أوروبا وإعداد قوات انتشار سريع تعمل في أيّ ظرف تستدعيه المصلحة المشتركة للحلفاء، وهو ما يتوافق وطبيعة التهديدات الجديدة التي تتطلب مواجهتها قوات أصغر وأسرع.[3]

إنّ التعديلات التي ألحقت بالعقيدة العسكرية للحلف وهيكل القوة فيه وعضويته وعلاقاته الجوارية والعالمية، نزحت به نحو الجمع بين مضامين الحلف العسكري التقليدي والأمن الجماعي، فمن جهة نجده قد حافظ على بعده الردعي والدفاعي في إطار جماعي يخصّ أعضاءه فقط تحت هيكل قيادة عسكري محدّد، ومن جهة أخرى فقد اكتسب بعض خصائص آليات الأمن الجماعي من خلال تعهده بمواجهة كلّ ما من شأنه تهديد السلم والأمن الدوليين حتى من خارج حدود منطقة نشاطه التقليدية، وهذا اعتمادا على "قوة العمل المشتركة المجمّعة" التي استحدثها الحلف في علاقاته مع دول شرق ووسط أوروبا.[4]

([1]) المرجع نفسه، ص152-154.

([2]) لتفاصيل أكثر، انظر: - **عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص155-160.

- **شطاطة احمد**، "منظمة حلف شمالي الأطلسي: شراكة، تعاون ومصالح متبادلة"، الجيش، عدد466، (ماي2002)، ص11-13.

([3]) لتفاصيل أكثر انظر:

- **Robert BUSSIERE**, "Les alliances et les systèmes de sécurité", .Op.,Cit., p173.

([4])**عماد جاد**، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص288،299.

وبعد تطرّقنا لمختلف التطويرات التي استحدثتها أبرز الفواعل الدولية على أساليب معالجتها العسكرية لما استجد من مخاطر فرضتها البيئة الأمنية العالمية الجديدة، نجد من الضروري استقصاء الأوجه العامّة التي يتمّ من خلالها تنفيذ هذه الأساليب في الواقع العمليّاتي للحقبة الجديدة.

المبحث الثالث: تجليّات استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي .

لقد جعلت ظروف الحرب الباردة اللجوء إلى آليّة "الأمن الجماعي" الأمميّة شبه مستحيل بالنظر إلى تناقض المصالح بين القوتين العظميين الدائمتي العضويّة في مجلس الأمن، على الرغم من أنّ أغلبية حالات انتهاك مبدأ حظر استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية التي حدثت في تلك الحقبة كانت قد استدعت ذلك.[1]

وبنهاية الحرب الباردة ظهرت فرصة نادرة لإحياء نظام الأمن الجماعي صاحبها تصوّر عامّ عن إمكانية تطويق خروقات الدول لمبدأ حظر اللجوء إلى القوة العسكرية في علاقاتها البينيّة، وكان أوّل ما استدعى ذلك هو الغزو العراقي للكويت (1990)، أين أصدر مجلس الأمن القرار(678) الذي فوّض للتحالف الدولي تحت القيادة الأمريكيّة استخدام القوة العسكرية ضدّ العراق وفقا لما يقتضيه الفصل السابع من الميثاق.[2]

---

(1) **Chantal de JONGE OUDRAAT**, "L'ONU, les conflits internes et le recours à la force armée", p03.
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/FD001201.pdf.16/05/2006.129ko

(2) **حسن نافعة**، "انهيار نظام الأمن الجماعي"، مرجع سابق، ص56.

لقد أسّست هذه الفرضية بناء على ما تمّ الاتفاق حوله في الميثاق الأممي فيما تعلق بالمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة التي أهمّ مركزاتها احتكار هذه الأخيرة "للعنف المنظم"، الذي لا يكون مشروعا إلاّ في حالات الدفاع الفردي والجماعي أو وفقا لقرارات مجلس الأمن الأممي، احتكاما لثنائية "حظر اللجوء إلى القوة" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، وهي أولى الموضوعات التي استوجبت مستجدات البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة مراجعتها وبحث سبل تكييفها مع التحولات الجيوبوليتكية للحقبة الجديدة.[1]

إنّ أبرز التغيّرات التي مسّت البنية الإستراتيجية العالمية منذ مطلع التسعينات الماضيّة هي تلك المتعلقة بظهور فواعل عسكريين غير دوليين منهم "الجماعات الإرهابية" والقوى الأمنية الموازية للأمن النظامي للدول وجماعات التمرّد وعصابات المخدرات وتبييض الأموال التي أصبحت لها أذرع عسكرية تضاهي جيش دولة صغيرة، ممّا مكّنها من تحدي سيادة الدولة على بعض أقاليمها[2]، وهو ما أنتج أوجها جديدة لاستخدام القوة العسكرية تراجع أمامها الفصل التقليدي بين الشؤون الخارجية والداخلية للدولة وبين التهديدات المحلية والإقليمية والعالمية وبين تهديدات أمن الدول وتهديدات الأمن الإنساني.

وبناء على هذا تعدّى استخدام القوة العسكرية النمط التقليدي له المتمثل في الصراعات بين الدول وردّ العدوان في إطار الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ومقتضيات الأمن الجماعي المبني على أمن الدولة، إلى أنماط أخرى تتراوح بين التعامل مع "الدول الفاشلة" وما يستدعيه من تدخل إنساني عسكري وعمليات حفظ وفرض السلام، وكذا مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وعمليات "بناء الدول" المنهارة، وهذا من خلال الأطر الانفرادية أو الائتلافية أو التحالفية أو العالمية.

---

(1) أنظر بشأن ذلك:

-**Ivo H. DAALDER**, "L'emploi de la force dans un monde en changement", p02. http://www.dcds.forces.gc.ca/jointDoc/docs/uof_f.pdf /14/ 05/ 2006.250ko

(2) Ibid,,p02.

فمن جهتها اكتسبت وضعية الدولة الفاشلة أهمّية بالغة في معظم النقاشات الدولية؛ حيث أصبحت معالجتها تستدعي مواقف دولية جماعية تتجاوز اتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية قسرية أو غير قسرية، ذلك أنّ هذه الأخيرة لا تجدي نفعا إزاء الوضع المنهار للدولة ممّا قد يزيد حالتها تعقيدا ويضاعف معاناة شعبها,[1] وما زاد ذلك إلحاحيّة هو كون هذه الدول موطنا رئيسا للنزاعات الداخلية وما ينجم عنها من مجازر وانتهاكات لحقوق الإنسان ومشاكل اللاّجئين وغيرها ممّا يسبب أزمات اقتصادية وعسكرية ولااستقرارا سياسيا للدول المجاورة تنتهي غالبا بحروب بينها تهدّد السلم والأمن الدوليين.[2]

ومن هنا استمد التدخل العسكري الخارجي قاعدته الأساسية المتمحورة حول حق المجتمع الدولي، وفي بعض الظروف واجبه، في التدخل لحماية حقوق الإنسان المعرّضة لانتهاكات واسعة في ظلّ النزاعات الداخلية التي يصعب معها التكهن بقدرة ورغبة الدولة في الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها تجاه شعبها والدول المجاورة لها[3]، وقد اتخذ هذا التدخل منذ التسعينات الماضية أوجها مختلفة تراوحت بين حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم وفرض السلم والتي أصبحت الواجهة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة كما لبعض المنظمات الإقليمية والتحالفات العسكرية والائتلافات الدولية وحتى الدول فرادى وهذا سواء بتفويض أو إذن أممي أو دونهما.

وإذا ما تتبّعنا الأهداف المعلنة للإجراءات القسرية العسكرية الأممية في هذا المجال منذ نهاية الحرب الباردة نجدها في عمومها ملاذات تمّ اللّجوء إليها لأسباب عديدة أبرزها:

([1]) **حيدر إبراهيم**، "الدولة الفاشلة أو الدولة المخفقة"
http://www.alsahafa.info/news/index.php?type=3&id=2147490670 /08/06/2007.

([2]) **Chantal de JONGE OUDRAAT**," L'ONU, les conflits internes et le recours à la force armée",.Op.Cit.,p02.

([3]) **ديفيد ريف**، "التدخل الإنساني".
http://www.crimesofwar.org/arabic/easteurope3.htm/26/01/2007.

أ/ تحسين مردود بعض الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة سابقا ولم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك عبر عمليات تطبيق العقوبات، ويندرج في هذا الإطار العمليات التي استهدفت العراق بموجب القرار665 (25أوت1991) والتي هدفت إلى ضمان تنفيذ القرار661 القاضي بفرض حصار تجاري ومالي وبرّي وبحري وجوّي على العراق، وفي "الأدرياتيك–Adriatique" نجد مختلف الإجراءات العسكرية المنفذة بموجب القرار787 (16نوفمبر1992) في الدول الناتجة عن تفكك يوغسلافيا سابقا عبر عمل مشترك بين الناتو و"اتحاد أوروبا الغربية".[1]

وبالمثل من هذا ما حدث في "هاييتي" بموجب القرار917 (06ماي1993) عبر ائتلاف خمس دول، وكذا ما جرى على سواحل "سيراليون" بموجب القرار1132 (05 أكتوبر1997)الذي نفذ من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(CEDEAO).[2]

وفي هذا الإطار أيضا تندرج إجراءات فرض احترام "مناطق الأمن" التي أقرّها مجلس الأمن في يوغسلافيا سابقا عبر القرارين836 و871 الذين خوّلا لـــ"القبعات الزرق" استخدام القوة العسكرية دفاعا عن النفس ولردع أيّ هجوم على المناطق المحميّة ومناطق الأمن، ولتعزيز هذه الإجراءات صرّح المجلس الأممي للحلف الأطلسي بتقديم دعم جوّي لقوات حفظ السلام وكذا لفرض احترام الحظر الجوي على البوسنة، وفي نفس النمط نجد العمليات التي قامت بها القوة متعددة

---

(1) **Nader JALILOSSOLTAN**, "Les Nations Unies et le maintien de la paix après la fin de la guerre froide", .Op.Cit., p43.

(2) **Nancy SODERBERG**, ¨Le maintien de la paix des nations unies évolue en fonction des leçons apprises et des progrès accomplis",en:" Les objectifs de la politique étrangère des Etats-Unis: Le maintien de la paix et la stabilité régionale", Revue électronique de l'agence d'information des Etats-Unis, (avril 1998),v03, n02,p12.

الجنسيات في "تيمور الشرقية" (INTERFET) لدعم العملية المدنية الأممية الهادفة إلى تنظيم الاقتراع (قرار1246 جوان1999).[1]

ب/ اللجوء إلى الإجراءات القسرية العسكرية بسبب الفشل الكلي للإجراءات السابقة، ومن أمثلته عملية "عاصفة الصحراء" ضدّ العراق التي نفذها ائتلاف ثمان وعشرين دولة بموجب القرار678(29نوفمبر1990) إثر فشل المساعي الدبلوماسية والإجراءات القسرية الأممية، وعملية "إعادة الديمقراطية" في هاييتي المزمع تنفيذها من قبل ائتلاف دولي بموجب القرار940(1994) لولا إذعان اللجنة العسكرية الحاكمة هناك للحلّ السلمي[2].

جـــ/ استخدام القوة العسكرية لإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المتواجدين في مواقع حرب ساخنة، وذلك وفق قرارات مجلس الأمن التي لا تأخذ في الحسبان نجاح أو فشل الإجراءات السابقة، وتندرج في هذا الإطار عملية "إعادة الأمل" التي عوّضت بعملية "الأمم المتحدة في الصومال"(ONUSOM2) (1992–1993)، وعملية "الفيروز" في روندا (جوان1994) عبر ائتلاف ثمانية دول، وعملية "ألبا" في ألبانيا (مارس1997) التي نفذها ائتلاف دولي بموجب القرار1101.[3]

د/ تطبيق اتفاقيات السلام اعتمادا على القوة العسكرية مثلما حدث في البوسنة عقب التوصّل إلى اتفاق "دايتون–DAYTONE" (ديسمبر1995)؛ أين أجاز مجلس الأمن نشر قوة متعددة الجنسيات (IFOR) تحت قيادة الحلف الأطلسي لفرض تطبيق هذا الاتفاق، وكذا في جمهورية إفريقيا الوسطى عبر القوة متعددة الجنسيات الهادفة إلى وضع حيّز التنفيذ اتفاق "بانغي–Bangui"، والتي تمّ

---

(1) **Nader JALILOSSOLTAN**, "Les Nations Unies et le maintien de la paix après la fin de la guerre froide",.Op.Cit., p44.
(2) Ibid., p44.
(3) Ibid., p45.

إبدالها بـــ(MINURCA) وهي عملية قسرية لحفظ السلام طبقا للقرار1159 (مارس 1998).

كما يمكن إدراج في هذا النمط ما قامت به (KFOR) في كوسوفو، وهي قوة متعددة الجنسيات هدف مجلس الأمن من وراء نشرها إلى تطبيق إعلان "المبادئ العامة" الصادر عن مجموعة الثمانية 'G8' المتضمن خطة لتسوية النزاع في كوسوفو.[1]

وفي هذا السياق نجد من الضروري التأكيد على تزايد حالات التدخل الإنساني العسكري من قبل بعض المنظمات الإقليمية والأحلاف العسكرية منذ مطلع التسعينات الماضية –غالبا ما كانت بتفويض أممي–، ونذكر في هذا الصدد المهمة التي قامت بها "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" (OSCE) في ألبانيا تحت إشراف إيطاليا والتي هدفت إلى ضمان استقرار الوضع وفتح الطريق أمام المساعدات الإنسانية، وكذا مختلف عمليات حفظ السلم في ليبيريا وسيراليون التي كانت مموّنة من طرف "المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، وفي جورجيا وطاجكستان من قبل "مجموعة الدول المستقلة"[2]، كما يظهر جليا الدور الذي لعبته المنظمات الإقليمية في إدارة التدخلات العسكرية في الأزمة البوسنية، والذي بدأ بدعم عمليات حفظ السلام من قبل الحلف الأطلسي تحت إشراف "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"(جوان**1992**)، ثم القيام بعمليات عسكرية مشتركة في البحر الأدرياتيكي بين الحلف و"إتحاد أوروبا الغربية" هدفت إلى ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن المتضمنة لعقوبات ضدّ يوغسلافيا، وقد تراوحت هذه العمليات بين إيقاف وتفتيش السفن المنتهكة للحظر البحري، إلى إسقاط طائرات حربية انتهكت

---

(1) Ibid., p45,46.

(2) **Edmund HULL**, "Les opérations de maintien de la paix de l'ONU,un investissement judicieux dans la paix", en:" Les objectifs de la politique étrangère des Etats-Unis: Le maintien de la paix et la stabilité régionale",.Op.Cit., p8.

حظر الطيران فوق البوسنة وصولا إلى غارات ضدّ قوات صرب البوسنة(1995).[1]

وإذا كانت حالات التدخل السابقة قد حظيت بالمرجعية الأممية، فإنّ تدخل الحلف الأطلسي ضدّ بلغراد (1999) في إطار حملة قصف جوّي لمدة 78 يوما لإرغام الأخيرة على وقف التجاوزات الصربية في حق ألبان كوسوفو، كان من دون موافقة مجلس الأمن.[2]

لقد حوّل التدخل الأطلسي في كوسوفو دون شرعية أمميّة النقاشات السياسية والقانونية الدولية التي كان محورها التساؤل حول ما إذا كانت حماية حقوق الإنسان تعتبر مبرّرا مقبولا للتدخل العسكري، إلى نقاشات جديدة محورها تباحث ما إذا كانت هذه التدخلات تستوجب الحصول على ترخيص من مجلس الأمن أم لا[3]، خاصة بالنظر إلى التقارب المتزايد لإدراكات الدول بشأن إلحاحية التحرّك إزاء ما تشكّله تداعيات انهيار بعض الدول –إثر نزاعات داخلية– من مآس إنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين، وذلك في إطار المبدأ المستحدث المتمثل في "المسؤولية الدولية الجماعية عن الحماية" الذي يعطي لمجلس الأمن صلاحيّة أن يأذن بالتدخل العسكري كملاذ أخير لمواجهة ما يحدث من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان أو إبادات جماعية أو تطهير عرقي، في حال ما عجزت الحكومة المعنية ذات السيادة عن إيقافها أو أنها لم ترغب في ذلك.[4]

وإذا كانت المواجهة العسكرية الدولية لمختلف التهديدات التي يطرحها فشل الدول في تحمّل مسؤولياتها تجاه أمن مواطنيها والأمن الدولي قد أوجدت صعوبات

---

(1) **عماد جاد**،"حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص ص213،214.

(2) لتفاصيل أكثر انظر:

-Anonyme, "Le recours à la force dans l'affaire du Kosovo et le droit international", http://www.afri-ct.org/article.php3?id_article=214.05/02/2007.

(3)**Barbara DELCOURT**,"Usage de la force et promotion des valeurs et normes internationales .Quel(s) fondement(s) pour la politique européenne de sécurité et de défense ?", p12.
http://www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n1/006929ar.pdf, /17/05/2006. 129ko.

(4) "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير"، مرجع سابق، ص76.

في تكييفها مع أهمّ مرتكزات الأنظمة الدولية المتعاقبة منذ ظهور الدولة–القوميّة (مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول")، فإنّ التصدي لظاهرة الإرهاب الدولي قد طرح بدوره تعقيدات عديدة مردّها محاولة تكييف خطر الإرهاب مع أساسيات النظريات الأمنية التقليدية القائمة على فكرة محورية الدولة في قضايا الأمن، إلى جانب ما يشكله المفهوم في حدّ ذاته من إشكالات ضبطه وتحديد وجوهه وبالتالي تحديد أساليب التعامل معه.

إنّ الإرهاب الذي تزايد عنفه منذ العقد الأخير من القرن الماضي أصبح عابرا للحدود وقادرا على القيام بهجمات عسكرية معقدة في البرّ والبحر والجوّ، ونجح في ضرب أماكن ذات حصانة من سفارات وأماكن عبادة وقطع بحرية عسكرية وصولا إلى قيامه بأكبر عمليّة إرهابية انتحارية (هجمات11 سبتمبر)، فالإرهاب اليوم –حسب تقرير لجنة11سبتمبر– "قوّة عالمية لها مواردها الاقتصادية ونظامها القيادي ولها آلاف المريدين والمتعاطفين وتقيم تحالفات مع الدول والأفراد على المستوى العالمي، وتستخدم وسائل الإعلام وشبكة الإنترنيت وتنشر بيانات وتصريحات"، كما أنّه يعمل في إطار نظام شبكي لا يخضع لروابط رسمية مع الدول وينزح أكثر نحو الأساليب الاستقلالية والمبادرة والاعتماد على الطاقة الذاتية في تحديد الأهداف وتنفيذها.[1]

وإذا كان جزء من التفكير الاستراتيجي عبر العالم قد انصرف إلى الإقرار بأنّ ظاهرة الإرهاب تعزى –كغيرها من التهديدات الأخرى– إلى "حالة نقص في الأمن كسلعة عامّة" ممّا يتطلب السعي إلى فهم جديد "للمجتمع العالمي وتلبية متطلباته"، فإنّ الجزء الآخر منه ينظر إلى الإرهاب من المنظور التقليدي لأمن الدولة ممّا يحمّل هذه الأخيرة مسؤولية ظهوره وتزايد آثاره التدميرية وبالتالي مسؤولية التعامل معه دفاعا وهجوما.[2]

([1]) **محمد قدري سعيد**، "مفهوم الإرهاب الجديد"، مرجع سابق.

([2]) المرجع نفسه.

وبناء على هذا يتضمّن التصدي لهذه الظاهرة محاربة الدول التي تأويه أو تشجّعه أو تموّنه، أو أنها بفساد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تقدّم له الملاذ الآمن إن بقصد أو من دونه.

إنّ هذه النظرة بقدر ما تقرّ بضعف الدولة وقصور قدراتها العسكرية التقليدية على حسم المعركة لصالحها ضدّ القوى اللاّتناظرية والعابرة للحدود- كالإرهاب-، فإنّها كذلك تراهن على فاعلية "الثورة التكنولوجية في الشؤون العسكرية" -القائمة على تكنولوجيات جديدة تضمن دقة وسرعة الأسلحة-، في تعويض هذا القصور[1].

وفي هذا الإطار يبرز التعامل الأمريكي مع ليبيا وتحميلها مسؤولية الأعمال الإرهابية التي وقعت بين1985-1986 في كلّ من روما وفينا وباريس، والذي تصاعدت شدّته لتصل إلى قصف عديد المواقع العسكرية بطرابلس بدعوى كونها "مراكز إرهابية"، لتزداد المسألة تعقيدا إثر حادثة "لوكاربي-Lockerbie" التي اتّهمت ليبيا بالضلوع فيها، وبعد فشل الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السادس (حلّ المنازعات سلميا) لجأ إلى فرض حصار جوّي وآخر عسكريّ ضدّ ليبيا بموجب القرار748(مارس 1992) الذي أكّد على علاقتها بالإرهاب ممّا يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.[2]

هذا إلى جانب ما قامت به الولايات المتحدة من قصف لمواقع بأفغانستان(1998) بحجة أنّها مراكز لتدريب الإرهابيين، وكذا قصف مصنع أدوية بالسودان(1998) بدعوى تصنيعه لأسلحة محظورة، وصولا إلى إعلانها عن خوض "حرب ضدّ الإرهاب" ابتدأتها من أفغانستان ردّا على العمليات التي

---

(1) المرجع نفسه.

(2) **Guillaume ETIENNE**, "L'emploi de la force armée devant la cour internationale de justice" ,.Op.Cit., p29.

استهدفتها في11سبتمبر2001، انطلاقا من اتهامها بإيواء تنظيم القاعدة– المتهم الأول في تنفيذها– مع رفضها تسليم المطلوبين أمريكيا.[1]

وبالرغم من تصنيف الولايات المتحدة لهذه الهجمات على أنّها عدوان خارجي ضدّها يستوجب الدفاع عن النفس إلاّ أنها لم تلجأ إلى مجلس الأمن لتطلب اتخاذ إجراءات عقابيّة عسكرية، واستعاضت عن ذلك بتشكيل تحالف دولي ضمّ دولا حليفة لها وأخرى غير ذلك؛ فإلى جانب الحلف الأطلسي الذي استجاب للحملة الأمريكية ضدّ الإرهاب بتفعيله المادة(5) من ميثاقه استطاعت واشنطن أن تفتك مساندة روسيا ومشاركة جمهوريات آسيا الوسطى بفتحها مجالاتها الجويّة أمام الطيران الحربي الأمريكي، في حين تجاوزت المشاركة التركيّة مستويات الدعم المعلوماتي والاستراتيجي إلى الدعم العسكري المباشر لقوات "تحالف الشمال" الأفغانية المناوئة لنظام طالبان وكذا إرسال قوات عسكرية لحماية مطار "كابول" الأفغاني.[2]

إنّ من الضروريّ الإشارة إلى أنّ "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها الولايات المتحدة وحشدت لأجلها تحالفا دوليّا كبيرا، قد أكّدت هذه الأخيرة على أنّ أفغانستان ما هي إلاّ محطة أولى من هذه الحملة الواسعة زمانا ومكانا والموجّهة ضدّ الجماعات الإرهابية والدول التي تأويها وتدعّمها، والقائمة أساسا على إستراتيجية "الحرب الوقائية" التي يتمّ من خلالها "نقل المعركة إلى العدوّ".[3]

لقد أدّى مناخ "الحرب على الإرهاب" والتحالف الدولي المتشكل لأجلها في مرحلة ما بعد أحداث11سبتمبر2001 إلى فتح المجال واسعا أمام التفسيرات الغائيّة لعديد الدول بشأن حقها في استخدام القوة العسكرية في "كفاحها" ضدّ الإرهاب على غرار الولايات المتحدة، خاصة في ظلّ غياب اتفاق عالمي (من

([1]) **محمد قدري سعيد**، "مفهوم الإرهاب الجديد"، مرجع سابق.

([2]) **مجهول**، " تطويع مواقف القوى الدولية غير الحليفة"
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB14.HTM/05/07/2007.

([3]) **إبراهيم بن إسماعيل كاخيا**، "الحرب الوقائية: في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر".
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=185243.11/03/2007.

خلال الهيئة الأممية) حول تعريف موحّد للإرهاب؛ فمن جهتها كثفت موسكو اتهاماتها "للمقاومة" الشيشانية ذات الاتجاه الانفصالي بكونها حركة إرهابية كما اتهمت رئيسها "أصلان مسخادوف–Aslan MASKHADOV" ببناء علاقات تنظيمية مع تنظيم القاعدة، وبناء على هذا شهد التعامل الروسي مع "المقاومة" الشيشانية تصعيدا عسكريّا كبيرا وصل إلى ذروته باغتيال القوات الخاصة الروسية للزعيم الشيشاني "مسخادوف"(مارس 2005).[1]

ومن جهتها لم تفوّت الصين فرصة توظيف الموقف الدولي الناشئ عقب أحداث سبتمبر لمحاولة القضاء على القوى الانفصالية التي تقودها جماعات إسلامية في إقليم "سينكيانج–Xinjiang" في الشمال الغربي لها هادفة إلى تعزيز وصايتها على الإقليم معتبرة الحركة الوطنية المناهضة لها فيه "قوة إرهابية"[2]، وهو نفس الإطار الذي تسعى لاعتماده في تصنيفها مسألة "تايوان" ممّا الذي يخوّل لها–حسب منظورها– استخدام القوة العسكرية "للدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها" ضدّ مختلف الحركات التي تعتبرها إرهابية تستهدف ضرب وحدتها.[3]

ورغم هذا فإنّ اهتمام الدول بظاهرة الإرهاب وبحث سبل التصدّي له عسكريّا لم يكن وليد هجمات11سبتمبر؛ ذلك أنّ كثيرا من الدول التي مسّتها الظاهرة –خاصة الأوروبية– قد التمست في القوة العسكرية أداة فعّالة لمكافحتها وهذا عبر تشكيل وحدات وفرق خاصة بذلك زاد من فعاليتها دقة التوجيه التي توفرها الأسلحة الحديثة، ونذكر في هذا الإطار فرقة (GSG9) الألمانية التي من أبرز عملياتها تلك الهادفة إلى إيقاف تحويل الطائرة المختطفة (رحلةKLM) بين تونس وأمستردام والتدخل لتحرير الرهائن المحتجزين بالسفارة العراقية بألمانيا

---

(1) **التقرير الاستراتيجي العربي**، "روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة".
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM /05/05/2007.

(2) **Ludovic WOETE**, "La géopolitique dans le monde de l' après 11 septembre 2001." http://www.checkpointonline.ch/CheckPoint/Forum/For0018ModificationGéopolitique_Apres 11Septembre.htm.09/01/2006.

(3) **مجهول**، "الصين تجيز استخدام القوة العسكرية ضد تايوان".
http://arabic.cnn.com/2005/world/3/8/china.taiwan/index.html.03/06/2007.

(2002)، وفرقة (GIGN) الفرنسية التي شاركت في عمليات خاصة في البوسنة من سنة 1992 إلى1995، إضافة إلى القوّات الجوية الخاصة البريطانية (SAS) التي شاركت في عمليات عديدة استهدفت التصدي لنشاطات إرهابية في كلّ من ايرلندا الشمالية والبوسنة والمشاركة في تحرير الرهائن في ليما(عاصمة البيرو)(1996).[1]

والى جانب التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي للسلم والأمن الدوليين وما فرضه من إلحاحية استنفاذ جميع وسائل المواجهة بما فيها الأساليب العسكرية، تبرز الأخطار الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية –بالنظر إلى خصائصها التدميرية الفائقة مقارنة بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية– فارضة بذلك ضرورة بحث سبل التصدي للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن اتساع الخريطة النووية الدولية من جهة وظهور فواعل جدد غير دوليين كالجماعات الإرهابية وأقطاب السوق النووية السوداء من جهة أخرى.

فبعد نهاية الحرب الباردة ظهرت مفاهيم مستحدثة تتمحور حول خلق سياسات معينة للتعامل مع مخاطر الانتشار، تتعدى مضامين منع الانتشار وإدارة الانتشار إلى مكافحة الانتشار، وفي حين تعتمد الأوليين على مجموعة التدابير والاتفاقيات والإجراءات القانونية التي تمّ تبنيها دوليا للتعامل مع هذه الظاهرة، فإنّ سياسات المكافحة تقوم في الجانب الغالب منها على استعمال وسائل إكراهية أو عنيفة تعتمد على التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها فعلا.[2]

إنّ المنهج القسري العسكري المعتمد في مواجهة تنامي خطر الانتشار والذي زادت حدته منذ التسعينات الماضية يستند بالأساس إلى إعلان مجلس الأمن الأممي في جوان1992 القاضي بأنّ:"انتشار أسلحة الدمار الشامل يعدّ تهديدا للسلم

([1]) **عمير بشير**، "وحدات مكافحة الإرهاب في العالم"، الجيش، العدد473، (ديسمبر2002)، [26–29]، ص28،29.

([2]) لتفاصيل أكثر عن مراحل سياسة منع الانتشار النووي، انظر:

– **نادية محمود مصطفى**، "نزع أسلحة العراق بالقوة العسكرية الأمريكية"

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article11.shtml 14/06/2007.

والأمن الدوليين"[1]، وهو التصنيف الذي فتح المجال واسعا أمام التفسيرات الغائية لدى بعض الدول (خاصة الولايات المتحدة) لتجيز القوة العسكرية ضدّ "الدول التي تعمل تحت ستار من عضويتها الحالية في معاهدة عدم انتشار أسلحة النووية بطريقة سرية وغير مشروعة على تطوير برامج أسلحة كاملة النطاق، أو أنها تتصرف وفقا لنص المعاهدة ولكن دون التقيد بروحها"[2].

في هذا السياق يعتبر التعامل الدولي مع مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية نموذجا متكاملا في استخدام القوة العسكرية لهذا الغرض؛ فقد حاول العراق إثر تدمير إسرائيل لمفاعله النووي "**أوزيراك**" عام1981 أن يقيم برنامجا نوويا سريا آخر يعتمد على اليورانيوم لكن تمّ اكتشافه عام1991 لتصبح بعدها قضية السلاح النووي العراقي مسألة مركزيّة في اهتمامات هيئة الأمم التي طالبت العراق بتدمير قدراته للدمار الشامل.[3]

وعلى إثر رفض العراق لعديد القرارات الأممية وطرده لخبراء أمريكيين تابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة(UNSCOM) الموكل إليها تفتيش ونزع سلاحه المحظور وامتناعه عن السماح لهذه الأخيرة بتفتيش المنشآت الرئاسية لجأت الولايات المتحدة في نوفمبر1997 إلى تعزيز قواتها العسكرية في الخليج مهدّدة باستخدامها لإرغام العراق على الخضوع للقرارات الأممية غير أنّ تجاوبه مع مطالب مجلس الأمن حال دون ذلك[4].

ومع نهاية عام 1998 عاود العراق رفضه لعملية التفتيش بناء على تشكيكه في نزاهة اللجنة المخولة لذلك، الأمر الذي اتخذته الولايات المتحدة وبريطانيا سببا

([1]) **Marcel DUVAL**, "L'Europe est-elle menacée par la prolifération?", Défense National, n07, (Juillet1999),[45-59], p46.

([2]) "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، "عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة"، مرجع سابق، ص51.

([3]) **محمد عبد السلام**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.

([4])**Collection Microsoft ® Encarta ® 2004**, "Irak: La question du désarmement**",** © 1993-2003 Microsoft Corporation

كافيّا لاستخدام القوة العسكرية ضدّ العراق في إطار عملية "ثعلب الصحراء" التي تضمّنت غارات جوية متبوعة بحرب استنزاف.[1]

ولقد ازداد التعامل الأمريكي تشدّدا إزاء مسألة العراق مع وصول "جورج وولكر بوش" إلى الحكم، ففي فيفري2001 قامت طائرات أمريكية وبريطانية بقصف مواقع قرب بغداد كردّ على اعتداء عراقي ضدّ آلات أمريكية لمراقبة المناطق الخاضعة لحظر الطيران في العراق، وبعد أحداث11سبتمبر2001 وصل الأمر إلى ذروته أين صنف الرئيس الأمريكي في "خطابه حول الاتحاد" العراق – إلى جانب إيران وكوريا الشمالية– ضمن ما أسماه "محور الشر"[2] بناء على مساعيه النووية "غير المشروعة".

وبالرغم من خضوع العراق لقرار مجلس الأمن القاضي بعودة المفتشين الدوليين إليه(قرار1441)، إلاّ أنّ الولايات المتحدة اتهمته بعدم التجاوب مع الالتزامات الإجرائيّة الجوهريّة للقرار، وهو ما اتخذته مبرّرا للجوئها إلى القوة العسكرية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل من دون أن تحصل على تفويض من مجلس الأمن متحجّجة بالمفعول المشترك لقراراته (1441،678،687) مجتمعة بموجب الفصلVII مستهدفة في ذلك "تغيير النظام العراقي"، وهو ما تمكنت منه إثر الحرب التي شنتها بالتحالف مع بريطانيا ضدّ العراق (مارس2003)[3]، لتتحول وجهة قوات التحالف بعدها نحو القيام بمهمة هدفها المعلن "بناء الدولة" الذي يقوم على استخدام القوة العسكرية "لإعادة إعمار العراق وبناء هيكله الديمقراطي" –برؤية أمريكية–.[4]

وفي مقابل هذا تشير الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية المتعلقة بمعالجة ما يعرف بـ "الطموحات النووية" لكوريا الشمالية إلى أنّ سيناريو العراق لا يزال

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) **ماهر عبد المنعم أبو يوسف**، "استخدام القوة العسكرية في فرض الشرعية الدولية "، مرجع سابق، ص707–711.

(4) عن مركز "**راند**" **الأمريكي**، " إعادة بناء الدول.. نجاح دولي وإخفاق أمريكي "، ترجمة: شيرين حامد فهمي.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/04/article09.shtml /06/06/2007.

مستبعدا في هذه الحالة، فالأمور تدار بتعقل واضح رغم حدّة مطالب "بيونغ يانغ" وتصاعد تحذيرات "واشنطن"، إلاّ أنّ هذا لا يلغي ضغوطات الوقت وسوء التقديرات المتبادلة واحتمالات التمادي لدى طرف بما يشكل اختراقا للخطوط الحمراء لدى الطرف الآخر، الأمر الذي يطرح إمكانية التصعيد نحو اعتماد الأسلوب القسري العسكري.

وإذا كان الوضع هكذا بالنسبة لكوريا فإنّ المسألة تجاه إيران تشهد تصعيدا متزايدا اضطر الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) –التي كانت تفضل طريقة التفاوض مع إيران– إلى ضمّ صوتها إلى الصوت الأمريكي لصالح إحالة القضية إلى مجلس الأمن لتصبح إيران محلّ فرض عقوبات في حال عدم امتثالها لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة (24سبتمبر2005)[*] الذي أدان انتهاكاتها لمعاهدة منع الانتشار النووي، وهي مقدمات سمحت برسم سيناريوهات عديدة للعمل العسكري ضدّ إيران، خاصة وأنّ الدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية لم تخف خططها بشأن توجيه ضربات عسكرية تستهدف مواقع أسلحة الدمار الشامل الإيرانية على نمط الحملة الجوية الأمريكية التي افتتحت غزو العراق (2003).[1]

إنّ الحقائق المبيّنة أعلاه تفضي بنا إلى التأكيد على أنّ الحلقة الأخيرة من سياسات منع الانتشار النووي قد أضافت بعدا جديدا إلى آليات تنفيذ هذه الأخيرة، فبقدر ما تمّت الحلقات الأولى بالاستناد إلى قيود فنية وتجارية وسياسية وقانونية، فقد اتخذت المستحدثة منها مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات الماضية من

(*) أبرز مطالبه تنفيذ إيران لتدابير الشفافية (إتاحة الاتصال بالأفراد، معاينة وثائق المشتريات والمعدات والورش ذات الاستخدام المزدوج وأنشطة البحوث التطويرية)، انظر:
- **علي المليجي علي**، "الملف النووي الإيراني ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل"
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=185239&InPageNo=2.12/03/2007.

(1)**علي المليجي علي**، "الملف النووي الإيراني .. طهران في مرمى العقوبات ".
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=185239/12/03/2007.

التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها في تدمير قدرات الـــدمار الـــشامل لإحدى الدول آليّة أساسية لموجهة الانتشار.[1]

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ تركيزنا على أوجه استخدام القوة العسكرية السالفة لا يلغي بأيّ حال وجود أوجه أخرى تتراوح بين الصراعات العسكرية بين الدول في كلّ من "جنوب آسيا وشمال شرق آسيا والشرق الأوسط وشرق إفريقيا"[2]، وعوارض اختراقات الأقاليم البرية أو البحرية أو الجوية للدول فيما بينها، والتي منها مسألة انتهاك الهند للإقليم البحري والجوي لباكستان وتحطيمها لجهاز استكشاف تابع للأخيرة (أوت 1999)، وكذا قضية النشاطات العسكرية الحدودية وما وراء الحدودية التي قامت بين نيكاراغوا من جهة وكلّ من كوستاريكا والهندوراس من جهة أخرى (الأطراف توصلوا إلى اتفاق في ماي 1992)، ومسألة الاعتداء العسكري الحدودي الذي مارسته كلّ من بوروندي ورواندا وأوغندا ضدّ الكونغو(الزئير سابقا) في جوان1999، وقبل هذا اتهمت الكونغو أوغندا بالاعتداء ضدّ إقليمها وقتلها لما يزيد عن ألف وستمائة(1600) شخص، وكلّ هذه الحالات وغيرها كانت قد أحيلت على مجلس الأمن الدولي أو/و محكمة العدل الدولية ليتمّ النظر فيها.[3]

إنّ تقصّينا لمختلف حدود علاقة التأثير المتبادل التي تجمع سلوكيّة استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي ومختلف المستجدّات التي تطرأ على مؤشرات التفاعلات الدوليّة في عالم ما بعد الحرب الباردة عبر محاور الفصل الثاني، يقودنا في الأخير إلى التأكيد على المحاور التاليّة:

([1]) **نادية محمود مصطفى**، "نزع أسلحة العراق بالقوة العسكرية الأمريكية"، مرجع سابق.

([2]) "تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عالم أكثر أمنا:مسؤوليتنا المشتركة"، مرجع سابق، ص44.

([3]) لتفاصيل أكثر أنظر:

-**Guillaume ETIENNE**, "L'emploi de la force armée devant la cour internationale de justice", .Op.Cit.

– إنّ الرؤية "التفاؤليّة" للنظام العالمي الجديد القائلة بتراجع ثقل دور القوّة العسكريّة في توجيه توازناته ما لبثت أن تراجعت صدقيّتها أمام الواقع الجديد الذي أعلنت خصوصيّتَه ملابساتُ حرب الخليج الثانيّة وأكدتها أزمة كوسوفو وعقّدتها أزمات ما بعد 11سبتمبر2001، مؤكدة في ذلك أنّ الاحتكام إلى الآليّة العسكريّة لا يزال ميزة العلاقات الدوليّة لما بعد الحرب الباردة.

– إنّ عالم ما بعد الحرب الباردة يتجه نحو الأحاديّة القطبيّة العسكريّة أكثر من أيّ منحى آخر وهذا عبر الهيمنة الأمريكيّة المعزّزة بالثورة في الشؤون العسكريّة وتنامي الشعور بالتهديد إثر هجمات 11سبتمبر2001.

– أفرز انتهاء الحرب الباردة وما تلاه من تداعيّات مناخا استراتيجيّا جديدا سمة مخاطره الأمنيّة الحروب داخل الدول التي تقود إلى فشلها وانهيارها وما يتبعه من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وإبادات جماعيّة، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وهي تهديدات تصدر عن الجهات الفاعلة غير الدولتيّة فضلا عن الدول.

– إنّ الفواعل الدوليّة في معالجتها العسكريّة لمصادر التهديد الجديدة لأمنها ولأمن العالم تتبنى أطرا تتراوح بين الإطار الانفرادي والائتلافي والعالمي الأممي والإقليمي (كالاتحاد الأوروبي) والتحالفي (كالحلف الأطلسي).

– لقد تجاوز استخدام القوّة العسكريّة النمط التقليدي له نحو أنماط أخرى قائمة على الأمن الإنساني كالتعامل مع "الدول الفاشلة" ومكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

– إنّ الواقع العالمي الآخذ في التشكل منذ مطلع العقد الماضي محكوم بآليّة تغيير ذات محورين رئيسين هما ضرورة إرساء نظام عالمي جديد واعتبار القوّة عاملا ملحّا لهيكلته، ووفق معايير إحصائيّة تبيّن أنّ تلك القوّة هي القوّة العسكريّة الأمريكيّة التي سنخصّص الفصل التالي لتحليل أبرز أبعادها.

الفصل الثالث

دراسة حالة الاستخدام الأمريكي للقوة العسكريّة في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة

إنّ الاستعداد الأمريكيّ المتنامي لاستخدام القوّة العسكريّة بعد الحرب الباردة، ما هو في الواقع إلاّ حلقة من سلسلة تحوّلات كبرى مرّت بها الإستراتيجيّة الأمنيّة الأمريكيّة ومسّت نظمها القابلة للمراجعة والتعديل على مرّ القرن العشرين.

ففي كتابه "وهم التحكم: القوّة والسياسة الخارجيّة في القرن الحادي والعشرين" يحدّد "سيوم بروان" أربع تحوّلات كبرى شهدتها النزعة العسكريّة الأمريكيّة؛ ينصرف الأوّل منها إلى القصف النوويّ لليابان(1945) في صورة تماش مع "سيرورة الحرب ذات القدرة التدميريّة الشاملة"، أمّا التحوّل الثاني فتجسّد في تطوير تركيبة من الاستراتيجيّات والقدرات العسكريّة القابلة للاستخدام بشكل مرن يكفل التصدّي للامتداد السوفياتي الشيوعي، إلاّ أنّ الإخفاق الأمريكي في حرب الفيتنام أصبغ التحوّل الثالث بطابع "الانتكاس" الذي صرف الرؤى الإستراتيجيّة عن "الانتقام الشامل" نحو ضرورة حصر الحرب بأوضاع يكون فيها الأمن القومي معرّضا للخطر، لتأتي بعد هذا نهاية الحرب الباردة مفسحة المجال أمام التحوّل الرابع الذي استند إلى تجربة حرب الخليج الثانيّة وتعزّز أكثر بمفرزات تجربة كوسوفو وأفغانستان[1]، ثمّ العراق مواصلا بذلك تشكلّه باعتباره مرحلة مهمّة في مسار الاستخدام الأمريكي للقوّة العسكريّة في المحيط الدولي خلال الحقبة الجديدة.

ويعتبر تتبع المنحى التطوّري لهذه المرحلة هدف هذا الفصل من دراستنا وذلك وفق تقصّ لواقع القوّة العسكريّة الأمريكيّة انطلاقا من معرفة زاوية الإدراك الأمريكي للتهديدات الإستراتيجيّة الخارجيّة التي رافق ظهورها تغيّر جيوستراتيجيّة العالم عقب نهاية الحرب الباردة، هادفين من خلال ذلك إلى رصد التوجهات الدفاعيّة الأمريكيّة المعبّرة عن الرؤى السياسيّة الاستراتيجيّة والوقوف عند أبرز تجليّات نزعتها التدخليّة العسكريّة في المحيط الدولي.

([1]) **سيوم براون**، "وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)"، مرجع سابق.

المبحث الأول:التحليـــل الأمريكـــي للتهديـــدات الإســـتراتيجية الخارجيـــة الجديـــدة.

شكّلت نهاية الحرب العالمية الثانية(1945) منعرجا حاســما فـــي التـــاريخ الأمريكي الحديث باعتبارها بداية القطيعة مع سياسة العزلة التـــي غلبـــت علـــى التوجّهات الخارجيّة الأمريكيّة منذ بداية القرن التاسع عشر(وفقا لمبدأ "مونرو"1823)؛ إذ بعد ذلك التاريخ وجدت الولايات المتحـــدة نفـــسها مـــضطرّة إلـــى الاهتمـــام والاشتراك في التطورات السياسية الحاصلة في "العالم القديم" محاولة توجيهها وفقا لمصالحها ومصالح المعسكر الغربي الذي تولّت قيادته، وذلك عبر محاولة احتواء المدّ الشيوعي انطلاقا من غرب أوروبا إلى الشرق الأقصى مرورا بجنوب شرق آسيا والخليج العربي الفارسي وصولا إلى الشرق الأوسط، وقد تمكنت من فـــرض وجودها اعتمادا على نشر قواعدها العسكرية التي اتخذت من أوروبـــا الوســـطى والغربية المركز الرئيس لها.[1]

غير أنّ نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات مسّت طبيعة التحدّيات كما التهديدات دفعت واشنطن إلى تبني "استراتيجية ضبط كونيّة" تقـــضي بالعمـــل على استيعاب نواتج التغيّرات الجيوسياسية العالمية (فرصا وتحديّات) الحاصلة إثر تفكّك المعسكر الشرقي، منطلقة في ذلك من أنّ "الولايات المتحدة ستستمر فـــي أن يكون لها مصالح رئيسة تتطلب القيام بدور نشط على مسرح الأحداث الدولية[...] فالهدف الأمريكي لم يعد احتواء مصدر التهديد كما كان الوضع خـــلال الحـــرب الباردة ولكن أصبح من الضروريّ العمل علـــى منـــع ظهـــور مـــصادر جديـــدة للتهديد[...]"[2]، في عالم تغيّرت النظرة الأمريكيّة تجاه جيوستراتيجية العديد مـــن مناطقه، كما تغيّرت تبعا لذلك إدراكات العقل السياسي الأمريكي تجاه طبيعة العدو الذي تجب مواجهته في الحقبة الجديدة، على نحو ما سنتناوله على التوالي.

([1]) **مليكة آيت عميرات**، "إعادة انتشار القوات الأمريكية لأي هدف إستراتيجي؟"، ترجمة: رياض.أ، الجـــيش، عدد 513، (أفريل2006)، [26 _32]، ص27.

([2]) **فادي خليل**، "القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، مرجع سابق، ص102 .

المطلب الأول : تغيّر الأهميّة الجيـــوستراتيجية للعـــالم مـــن المنظـــور الأمريكي.

إنّ انهيار الاتحاد السوفياتي كقوّة عظمى كرّس تراجع موسكو من معادلـــة التوازن الاستراتيجي العالمي مقابل واشنطن، والتي انتظمت في إطارها العلاقات بين الطرفين لما يقارب نصف القرن الماضي؛ فالنفوذ السوفياتي الـــذي اُســـتنزف عسكريّا واقتصاديّا منذ الثمانينات لم يجد بدّا من التقهقر والانحسار أمام التوغّـــل الأمريكي في مناطقه التقليدية، انطلاقا من أوروبا الوسطى والشرقيّة مرورا بدول البلطيق وصولا إلى الجمهوريّات الإسلاميّة في آسيا الوسطى ومنطقـــة القوقـــاز، وهي مناطق حديثة الاستقلال ذات قابليّة للاختراق الخارجي عمومـــا والأمريكـــيّ بوجه خاص.[1]

إنّ طبيعة التحديّات والاحتياجات التي رافقت هذا التحول ألزمت واشـــنطن أن تضع من أولى أولويّاتها العسكريّة إعادة تموقع قوّاتها عبر العـــالم وتزويـــدها بالقدرة على الانتشار السريع، وهو ما يستدعي غلق عديد القواعد العسكرية وخلق أخرى جديدة تلبّي المتطلّبات الأمريكيّة التدخليّة في أكثر مناطق العالم أهمّية.[2]

لقد أدّى انكشاف المناطق المشار إليها أعلاه –على إثر التراجع السوفياتي– بالإدارات الأمريكيّة المتعاقبة منذ التسعينات إلى تقليل الاهتمـــام القـــديم بأوروبـــا الغربية، مقابل الاستعاضة بوسط آسيا عن أطرافها بل وعن العالم بأكملـــه، علـــى اعتبار أنّ "أوراسيا" منطقة محورية في العالم والـــسيطرة عليهـــا تفـــتح المجـــال للسيطرة على آسيا وأوروبا وبشكل آلي على الشرق الأوسط وإفريقيا،[3]وفي هـــذا السياق نجد من الضروري بحث مختلف الجوانب التي أكسبت المنطقة الأوراســـية

([1]) **نور الدين جبنون**، "الانتشار العسكري الأمريكي وآفاق الصراع السياسي داخل دول آسيا الوسطى". http://mabdelazym.blogspot.com/2007/05/dans-al-quds-al-arabi.html/28/06/2007.

([2]) **مليكة آيت عميرات**،"إعادة انتشار القوات الأمريكية لأي هدف إستراتيجي؟"، مرجع سابق، ص27.

([3]) حسب نظرة "**زبيغنو برجنسكي**" في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، عن **محمد سعد أبو عامود**، "تحولات السياسة الأمريكية تجاه إيران وتركيا وروسيا"، السياسة الدولية، عدد153، (يوليو2003)، [72_79]، ص72.

أهميتها الجيوستراتيجية البالغة هذه بالنسبة للولايات المتحدة، وهذا اعتمادا على مداخل هي: المدخل النفطي والنووي والجيوسياسي كالآتي:

1-المدخل النفطي:

لقد أسفرت التنقيبات المنجزة في بحر قزوين والدول المشاطئة له عن وجود احتياطات نفطيّة ضخمة، وما فتئت هذه الحقيقة تظهر حتى انعكست بجلاء من خلال المحاور التي دارت حولها الصراعات في هذه المنطقة خلال العقد الماضي، والتي كان القاسم المشترك بينها منابع النفط وخطوط إمداداته متراوحة بين أربعة محاور: الأول جمع الشيشان وروسيا والثاني أذربيجان وجورجيا وتركيا والثالث تركمنستان وإيران وأمّا الرابع فجمع كلاً من كازاخستان أوزباكستان وأفغانستان وباكستان.[1]

إنّ الثراء النفطيّ لهذه المنطقة يعدّ بالنسبة للولايات المتحدة مصدرا مهمّا لسدّ حاجاتها الطاقويّة، خاصّة وأنّ تقارير عديدة أكّدت أنّ المتطلّبات النفطيّة الأمريكيّة ستعرف تزايدا مستمرا خلال العشرين سنة القادمة ممّا يتطلب زيادة الواردات في هذا المجال وتنويع مصادرها جغرافيا، مشيرة في ذلك إلى منطقة أوراسيا.[2]

إنّ دائرة المدخل النفطي هذه لا تكتمل تفاصيلها إلاّ بتأشير حقائق تتعلّق بطبيعة القاعدة الاجتماعية-الاقتصادية ذات الطبيعة النفطية للإدارة الأمريكية خلال عهدتي الرئيس "جورج بوش الابن"، فهذا الأخير بدأ حياته العملية في مجال النفط كمنسّق مشاريع ينظم عمليات الحفر والتنقيب ثمّ كوسيط بين الجيولوجيين وأصحاب الأملاك والمستثمرين وصولاً إلى تأسيسه لشركة استكشاف وتنقيب، والأمر ذاته بالنسبة لشخصيات أخرى أهمّها "ديك تشيني" الذي ترأس منتصف

([1]) **حسين معلوم**، "الإستراتجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق"، السياسية الدولية، عدد153، (يوليو2003)، [84_93]، ص،ص87،86.

([2]) انظر: تقرير المجموعة الوطنية الأمريكية لتطوير سياسة الطاقة (ماي2001)، عن **خالد حنفي علي**، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، السياسة الدولية، عدد154، (أكتوبر2003)، [204_209]، ص205.

التسعينات الهيئة التنفيذية لإحدى أكبر شركات الخدمات النفطيّة في العالم، وكـذا "كوندوليزا رايس" التي عملت عضواً في مجلس إدارة شركة "سيفرون" النفطيّة ما بين1991 و2000.[1]

إنّ من الضروريّ الإشارة بعد هذا إلى أنّ هذه المنطقـة تطـرح تحـديّا مزدوجا أمام الولايات المتحدة، ينصرف شقه الأوّل إلى اللاّستقرار الأمنيّ الـذي تعرفه، في حين تشكّل معارضة الرأي العام فيها للتوجهات الأمريكية العالميّة شقه الثاني، وهو ما فرض على الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة منذ نهاية الحرب الباردة بحث سبل إيصال قوّاتها العسكريّة إلى وسط آسيا لتأمين الاحتياجات النفطيّة منها، ممّا يعني توسيع الانتشار العسكري وإيجاد مراكز للسيطرة سـواء عبـر نـشر القواعد العسكرية أو عبر التدخل العسكري المباشر.[2]

2-المدخل النووي:

إنّ المدخل النووي يتخذ أبعادا عديدة تتمحور حـول ضـرورة الاقتـراب الأمريكي إلى أقصى حدّ ممكن من القوى النووية الآسيويّة ومراقبـة التطـورات الحاصلة فيها وبينها على الأصعدة التالية:

- **التعاون العسكري** "**الروسي-الإيراني**" والذي يضاعف مـن حـساسيّته الصراع القومي السياسيّ بين إيران وباكستان، وكذا بين إيران وتركيا حول الظفر ببسط النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى، وهو الصراع الذي يغذّي تنافسا "خفيّا" بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا (ناهيك عن إسرائيل).[3]

- **التعاون العسكري** "**الصيني-الباكستاني**" وما يمكن أن ينجم عنـه مـن اختلال في توازن القوى الإقليمي بالمنطقة إذا لم تُضبط تطوراتُه "أمريكيًّا".

([1]) **مجهول**، "السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي"
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB29.HTM/06/05/2007.

([2]) **خالد حنفي علي**، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، مرجع سابق، ص205.

([3]) **حسين معلوم**، "الإستراتجية الأمريكيّة في وسط آسيا، الواقع والآفاق"، مرجع سابق، ص87.

– **سباق التسلّح النوويّ** الذي تشكّل كلّ من الهند وباكستان وإيران أطرافه الأساسيّة، وتمثّل إمكانيّة استخدام نواتجه في حروب إقليمية أكثر سيناريوهاته خطورة بالنّظر إلى ما سيترتب عن ذلك–إلى جانب الخسائر– من تغيّر جذريّ لهيكلة القوة بالمنطقة وما جاورها.[1]

إنّ المدخل النوويّ بمثل ما يتضمّن الأبعاد الموضّحة أعلاه فهو كذلك يؤشر موقع القوتين الآسيويتين الكبيرتين (روسيا والصين) اللّتين تتدرجان في إطار هذا المدخل، ويشكّل الاقتراب منهما (ومراقبتهما) هدفا أمريكيّا بل وضرورة ملحّة.[2]

3–المدخل الجيوسياسيّ:

إنّ البعد الجيوسياسيّ يمثّل دعامة للبعدين النفطيّ والنوويّ بالنظر إلى ما يتضمّنه من عناصر المحاذاة الحدوديّة والإطلالات البحرية والإشراف على الممرّات البريّة والبحريّة التي تشكّل عصب إمدادات طاقة آسيا النفطيّة إلى خارجها، وهي الخصائص التي تنفرد بها منطقة أوراسيا إلى جانب الإتاحات الاستثنائية التي توفرها لمساعي "التطويق" الجيوبولتيكي الأمريكي للقوتين الآسيويتين(روسيا والصين).[3]

إنّ من الضروريّ التأكيد بعد هذا على محوريّة أفغانستان في هذه المداخل مجتمعة؛ فهي على تماس مع اهتمامين أمريكيين استراتيجيين يتعلق الأول منهما بفتح طريق إلى آسيا الوسطى (ثروتها الطاقوية) بعيدا عن السيطرة الروسية، وأمّا الثاني فينصرف إلى التحكّم في التوازنات الإقليميّة في آسيا عبر مراقبة تطوّر القوّة لدى ثلاث قوى طالما صنّفت في الدوائر السياسيّة والفكريّة الأمريكيّة تحت مسمّى "الدول الخصم" والتي هي روسيا والصين والهند[4]، ومن جهة أخرى نجد أنّ أفغانستان تتوسط القوى النوويّة الآسيويّة الفعليّة والمحتملة (روسيا والصين

([1]) المرجع نفسه، ص88.
([2]) المرجع نفسه، ص88.
([3]) المرجع نفسه، ص89،88.
([4]) المرجع نفسه، ص86.

وباكستان والهند وإيران)، كما أنّها تعدّ حلقة ضروريّة لاستكمال سلسلة "محاصرة" الصين التي ساهم فيها من قبل ظهور "النمور الآسيويّة"، وانفصال تيمور الشرقية عن إندونيسيا ونشر قوات أسترالية بها وصولا إلى التغاضي عن التفجيرات النووية الهندية.[1]

وبناء على هذا تعتبر أفغانستان "الدولة –المفتاح" لمنطقة أوراسيا ممّا يفرض أخذها في الحسبان عند وضع أيّ استراتيجيّة متعلقة بالمنطقة من طرف الولايات المتحدة، ورغم ذلك فإنّ هذه الأخيرة لن تكون لها خيارات مرضيّة ومنافذ للعمل الفعليّ ما لم يكن بوسعها الإشراف مباشرة على العلاقات ذات التأثيرات الاستراتيجية المتبادلة فيما بين القوى الإقليمية الآسيوية، وهو ما لا يتأتّى في غالبيّة جوانبه إلاّ عبر التواجد العسكريّ الأمريكيّ المكثف في المنطقة، الأمر الذي شكّل أهمّ محاور التفكير الاستراتيجيّ الأمريكيّ وخلق له " قوّة دفع" كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة اتّضحت معالمها بجلاء بعد أحداث 11سبتمبر2001.

إنّ التوجّه الأمريكيّ نحو آسيا الوسطى لم يلغ الاهتمام بمنطقة الخليج العربي– الفارسي والشرق الأوسط، والتي طالما مثلت محورا للاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية سواء ما تعلّق منها بالثروة النفطيّة أو بالمسائل الأمنيّة؛ فالمنطقة تملك ما يفوق ثلثي الاحتياطي النفطيّ العالميّ(70%)، كما أنّها توفّر ما يقارب 22% من الواردات النفطية الأمريكية، وفي هذا المجال يحتل العراق الصدارة بأكبر مخزون نفطي عالمي (260مليار برميل)–إلى جانب المملكة العربية السعودية– والذي اكتسب أهميته من جودته العالية وقلة تكلفة استخراجه وكون العديد من حقوله غير مستغلة نظرا للاستقرار الذي شهده العراق –ولا يزال– منذ الثمانينات الماضية.[2]

([1]) **أحمد عبد الحليم**، "الإستراتجية العالمية للولايات المتحدة"، السياسة الدولية، عدد153، (يوليو2003)، [198_201]، ص199.

([2]) **خالد أبو الفتوح**، "النفط يشعل الحرب".

http://www.albayan-magazine.com/iraq-file/48.htm/30/06/2007.

ومن جهة أخرى تربط الولايات المتحدة بهذه المنطقة مصالح جيوسياسيّة تتراوح ما بين الالتزامات الأمنية (خاصة مع تركيا وإسرائيل) من ناحية، و"التخوّفات" الأمنيّة من ناحيّة أخرى والمبنيّة على احتمال وقوع المنطقة تحت نفوذ إيران- ذات الطموحات النووية والمعاديّة للمصالح الأمريكيّة- أو العراق (قبل غزوه عام2003) الذي أظهر نواياه التوسعية مبكّرا باجتياحه الكويت (1990) ثمّ إصراره على إعادة بناء قدراته العسكرية بما فيها النووية.[1]

وبالرغم من كون المخاوف الأمريكيّة من لااستقرار المنطقة أمنيّا وما يمكن أن ينجم عنه من آثار سلبيّة على إنتاج وتسويق وبالتالي على سعر النفط الخليجي قد ظهرت ملامحها منذ1980[2]، إلاّ أنّ أحداث11 سبتمبر جاءت لتكرّس ربط الولايات المتحدة أمن هذه المنطقة بأمنها في إطار "حربها" على الإرهاب، انطلاقا من أنّ السيطرة عليها تسمح بمحاصرة الدول التي تتهمها واشنطن برعاية الإرهاب (كإيران وسوريا)، وبتضييق الخناق على المنظمات المصنّفة أمريكيّا ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية (كحزب الله اللّبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين).[3]

وموازاة مع هذا فإنّ الأبعاد الأمنيّة والنفطيّة هي ذاتها التي شكّلت -ولا تزال-الخريطة الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية في التوجهات الأمريكية العالمية لحقبة ما بعد الحرب الباردة؛ فالموقع الجغرافي لإفريقيا أكسبها معابر تجارية وموانئ بحريّة هامّة على المحيطين الهندي والأطلسي تعتبر مواقع استراتيجية للعسكريّة الأمريكيّة نظرا لما توفره من سهولة التدخل السريع والفعّال إن اقتضت

([1]) **رعد الحمداني**، "الخليج ساحة عمليات محتملة في الصراع الإيراني الأمريكي".
http://www.iraqna.com/index.php?sec=news=view_news&id=12962 /28/06/2007.

([2]) حيث أعلن الرئيس الأمريكي حينها"جيمي كارتر-Jimmy CARTER" عن استراتيجية أمنية حول المنطقة؛ شقها الأوّل سياسي مفاده اعتبار أيّ محاولة من أيّ دولة تستهدف السيطرة على الخليج هجوما على المصالح الحيوية الأمريكية، ممّا يستدعي الردّ بكلّ الوسائل بما فيها القوة العسكرية، وأمّا الشق الثاني فعسكري تمثّل في إنشاء "قوة الانتشار السريع" عام 1988 لاستخدامها لهذا الغرض، انظر:- **زكريا حسين**، "تقرير خطير للكونجرس".
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=36
/20/09/2006.

([3]) **هيثم مزاحم**، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول"، شؤون الأوسط، عدد107، (صيف2002)، [173-195]، ص176.

الضرورة، خاصة بعد الاعتداءات التي طالت السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا(1998)[1]، ولقد جاءت تفجيرات11سبتمبر في هذا السياق لتزيد من حاجة الولايات المتحدة لتكثيف تواجدها العسكري في القارة بحجّة نجاح تنظيم القاعدة (المتهم الأول في التفجيرات) في إعادة تنظيم صفوفه في عدد من الدول الإفريقية (الصومال والسودان) ممّا يشكّل تهديدا للمصالح الأمريكية بها.[2]

ومن جهة أخرى تبرز إفريقيا كمدخل مهمّ للتنويع الجغرافيّ للواردات النفطيّة الأمريكيّة؛ حيث أصبحت توفر ما يقارب ثلث حاجيّات الولايات المتحدة من النفط (إحصائيّات2005)، ممّا استوجب من الأخيرة السعي إلى السيطرة على هذا القطاع في القارة واعتبار ذلك "مصلحة قومية استراتيجية" تقتضي اعتماد كافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية، خاصة في ظلّ ما تشهده مناطق إفريقيّة عديدة من صراعات داخلية وخارجية.[3]

إنّ التواجد العسكري الأمريكي في مختلف المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية (وسط آسيا والخليج والشرق الأوسط وإفريقيا) سواء كان مؤقتا أو دائما سيوفر للولايات المتحدة إمكانيّة استخدام القوة العسكريّة كلّما اقتضت الضرورة "الأمريكيّة" ذلك، فهذه المناطق ليست أكثر استقرارا من بعضها ممّا يجعل تطويرها لتكون بدائل نفطيّة متاحة أمام الاحتياجات الأمريكيّة أمرا لا قيمة له إذا لم يقترن بضمانات عسكريّة تكفل التدفق المنتظم للموارد الطاقويّة منها نحو الولايات المتحدة.

إنّ من الجدير ذكره بعد هذا أنّ التقسيم الجيوستراتيجي لعالم ما بعد الحرب الباردة من المنظور الأمريكي الموضّح أعلاه لازمته قراءة جيوسياسيّة (أوردها تقرير المؤسّسة القوميّة للدراسات الاستراتيجيّة الأمريكيّة عام1995)، تقسّم العالم إلى أربعة مناطق تتمايز كالآتي: الحلفاء المركزيّون والأمم في حالة انتقاليّة

([1]) **خالد حنفي علي**، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، مرجع سابق، ص205.

([2]) **بدر حسن شافعي**، "جولة بوش الإفريقية: مكاسب أكثر وتورّط أقل".
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/07/article06.shtml/28/06/2007.

([3]) **خالد حنفي علي**، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، مرجع سابق، ص208.

والدول المارقة والدول المتداعية للسقوط،[1] وقد أعتبرت هذه الرؤية نقطة انطلاق لصنّاع القرار الأمريكي في تقدير وتخطيط أشكال التحدّي الجديدة بما في ذلك من تحديد لطبيعة العدوّ الذي ستواجهه الولايات المتحدة في تأديتها لدورها "القياديّ" للعالم، هذا التحديد يعتبر قاعدة أساسيّة للعقل السياسيّ الأمريكيّ يبني عليها جلّ منظوراته الإستراتيجية مثلما سنتبينه ممّا يلي.

المطلب الثاني: مقتضى تحديد طبيعة العدو لدى العقل السياسي الأمريكي.

إنّ مقاربة أوليّة لفهم العقل السياسيّ الأمريكي[*] تكشف بوضوح عن آليّة عمل تعتبر محورا أساسا تتبني عليه مخرجاته، وهي تنشط في إطار ثنائية استقطاب تضاديّة يشكلها "الأنا" باعتباره "الموضوع" أو "المركز" في مقابل "الآخر" الذي يمثّل "النقيض" أو "المحيط"، هذا الأخير يتشخّص في مجال العلاقات الدولية في كلّ من المخاطر والتحديات الخارجية سواء اتخذت شكل عدوان خارجي أو تهديد مستمر ينتجان قوّة ضاغطة على المجتمع تستحثه على المواجهة، وتتحدّد معالم هذا التحدي لدى العقل السياسي الأمريكي في "عدوّ خارجيّ" مؤكّد أو محتمل، معلن أو غير معلن، حقيقيّ أو مزعوم، والذي يمثّل وجوده أو "إيجاده" دافعا نحو رسم مختلف صيغ الاستجابة وتكييف الآليات اللاّزمة لأجل ذلك.[2]

إنّ وجود عدوّ خارجيّ للولايات المتحدة يلعب دورا حاسما في تغذيّة ديناميكيّة سياستها الخارجية عبر ما يوفره لها من دوافع تمكّنها من ضبط أهدافها على نحو ما ذهب إليه "هنري كيسنجر" من اعتبار تحديد العدوّ ضروريّا لتقليص مظاهر الغموض والتناقض الذين قد تقع فيهما الاستراتيجية الأمريكية جرّاء

([1]) **نبيل نايلي**، "المشروع الإمبراطوري الأمريكي".
http://www.arabnation.com/index.php?option=com_view&id=2060&Itemid=47/28/06/2007.

(*) يدخل في إطاره مثلا: رؤى القادة السياسيين والهيئات السياسيّة الرسميّة، ومراكز البحوث الإستراتيجية.

([2]) **سعد سلوم**، "مساهمة في نقد العقل السياسي الأمريكي".
http://www.annabaa.org/nbahome/nba76/musahmah.htm /28/06/2006.

افتقادها للهدف الذي يجب أن تتعامل معه، كما يعمل ذلك على حفظ التماسك الداخلي من خلال التعبئة العامّة للشعب التي تكفل تجاوز التناقضات البينيّة لصالح توجيه مسار القوة بما تحمله من قابليّة صراعيّة ضدّ العدوّ الخارجي، وإلى جانب هذا يعتبر العقل السياسيّ الأمريكيّ توصيف "الآخر" مدخلا محوريّا لتحديد خصوصيّات "الأنا" الأمريكيّة وتعزيزها ممّا يدعّم تمايزها القيميّ الذي يزداد تحدّدا من خلال مجابهة الآخر ورفضه.(1)

إنّ تمرّس العقل السياسيّ الأمريكيّ في إطار الاستقطاب الثنائيّ الذي محوره "الأنا" و"الآخر" قد انعكس بوضوح أثناء الحرب الباردة من خلال علاقة التضاد التي جمعت الولايات المتحدة وعدوّها السوفياتي، والتي شكّلت حينها قوّة دفع للاستراتيجيين الأمريكيين نحو ضبط استراتيجيات وتكتيكات المواجهة.

ومع سقوط النقيض السوفياتي مطلع العقد المنصرم سارعت الولايات المتحدة بغية الحفاظ على التعبئة الداخلية لمجتمعها إلى البحث عن العدوّ "البديل" وتحديد طبيعته والحيّز الذي يشغله، وهو الأمر الذي لم يحدث حوله إجماع داخل الدوائر السياسيّة والعسكريّة والفكريّة المعنيّة بذلك؛ إذ تراوحت الرؤى خاصة بين التأكيد على التهديد الذي يمكن أن يصدر عن قوى عالمثالثية معاديّة، وبين التحذير ممّا قد تشكله كلّ من روسيا والصين من خطر ضدّ الولايات المتحدة.(2)

فأمّا المقاربة المتمحورة حول اعتبار العدوّ الجديد كامنا في دول من العالم الثالث فهي تلك المتوافقة مع ما خلص إليه فريق عمل خاص شكّلته وزارة الدفاع بقيادة الجنرال "كولن باول–Colin POWELL"(1990)، من اعتبار التهديد

---

(1) **سعد سلوم**، "العقل السياسي الأمريكي (تخييل القوة)".
http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/024.htm /22/05/2006.

(2) **Justin VAISSE**,"L'Héritage ambigu de Bill Clinton", Politique International, (hiver2000-2001), p47.

(*) هي الأنظمة التي: "[...] تضطهد شعوبها وتبدّد ثرواتهم من أجل مكاسب شخصية للحكام، ولا تظهر أي احترام للقوانين الدولية، وتهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات التي هي طرف فيها، وهي مصمّمة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل وكذا التكنولوجية العسكرية المتطورة كي تستخدمها للتهديد أو العدوان لغرض تحقيق المخططات العدوانية لهذه الأنظمة، وتمويل الإرهاب عبر العالم وترفض القيم الإنسانية الأساسية وتكره الولايات المتحدة وكل شيء تمثله"، انظر:
The white house/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ September2002. p18.
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf/358ko.

الجديد مصدره قوى عالمثالثية كالعراق وإيران تُكنّ عداء مكشوفا للغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، وهو الطرح الذي تبنّاه مستشار الأمن الأمريكي "ديك تشيني–Dick CHENEY" عقب حرب الخليج الثانية مؤكّدا على أنّ هذه الأخيرة نموذج عمليّ من أنماط الصراعات التي يجب على الولايات المتحدة الاستعداد لخوضها في الحقبة الجديدة لمواجهة ما يسمّى "الأنظمة المارقة– Rogue régimes (*)".[1]

وأمّا الرؤية الاستراتيجية الأخرى فقد انصرفت إلى اعتبار عدوّ الولايات المتحدة هو ما أسمته "الخصم المنافس–Peer competitor" ممثلا في كلّ من روسيا والصين، حيث محور العداء سيكون حقول النفط في بحر قزوين (الذي تعتبره روسيا مجال نفوذها التاريخي) وجنوب بحر الصين.[2]

وفي هذا السيّاق أكّد تقرير نشره "معهد دراسات الأمن القومي" منتصف التسعينات على أنّه: "بالرغم من كون احتمال نشوب حرب عالميّة بين قوى عظمى قد انتهى، إلاّ أنّه على الولايات المتحدة ألاّ تستبعد أيّ تهديد عسكريّ من قبل دولة كبرى قد لا تكون في مستوى قوّتها لكنّ محاذاتها لمسرح الحرب سيجعلها كذلك"، مشيرا في ذلك إلى قوى نوويّة في وضعيّة جيوستراتيجية مناسبة، وهو ما يوافق حالتي روسيا والصين أكثر منه "الدول المارقة" مثلا.[3]

ولقد تبنّت هذا الطرح عديد الأدبيّات الأكاديميّة المهتمّة بالمسائل الأمنيّة والتي منها كتاب "الصراع القادم مع الصين–The coming conflict with China" لـ"ريتشارد بيرنشتين–R.BERNSTEIN" و"روس مينرو–Ross MUNRO" الذين حذّرا من أنّ تنامي القوّة العسكريّة والاقتصاديّة والسياسيّة الصينيّة سيقود لا محال إلى زيادة احتمال الحرب بينها وبين الولايات المتحدة مستقبلا.[4]

([1]) **Michael KLARE**, "Rogue states and "peer competitors". A new military strategy for Washington?".
http://mondediplo.co;/1997/11/usmil?var-recherche=europien+defense /20/04/2005.
([2]) Ibid.
([3]) Ibid.
([4]) Ibid.

إنّ اختلاف الرؤى حول توصيف العدوّ الجديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة كشفت عنه بجلاء مذكّرة أمنيّة كان قد اقترحها مستشار الأمن على الرئيس الأمريكي العام 1998، حيث تضمّنت أربعة بدائل حدّدت كلّ منها أنماط التحدّيات الأساسيّة للأمن القومي الأمريكي والاستراتيجيات المناسبة للمواجهة، واختلفت بذلك طبيعة العدوّ من بديل إلى آخر إذ تراوحت بين القوى الكبرى (روسيا والصين) وما تفرضه من إمكانيّة نشوب حروب تقليديّة معها، وبين القوى العسكريّة المنافسة واحتمال توصّلها لطفرة تكنولوجيّة تمكّنها من تحدي التفوّق العسكريّ الأمريكيّ، وبين الجماعات العرقيّة والصراعات الداخليّة التي تهدّد مشروع نشر النظام القيميّ الأمريكي عبر العالم، وكلّ هذه الخيارات كانت قد انطلقت من فرضيّة مفادها أنّ مطلع التسعينات كان بمثابة "فترة سكون استراتيجية" على الولايات المتحدة استغلالها في إعادة مراجعة استراتيجية دفاعها من حيث حجم قواتها وبنائها ونظم تسليحها وانتشارها الخارجي.[1]

وبناء على ما سبق يتضح أنّ جلّ تصورات العقل السياسيّ الأمريكيّ عن "العدوّ" طوال عقد التسعينات تمحورت حول الصفة النظاميّة لطبيعته؛ سواء بحصره في الدول المارقة (إيران والعراق وكوريا الشمالية) أو في القوى المعادية (روسيا والصين)، وقد تواصل التركيز على التهديدات النظامية حتى مع مجيء إدارة "جورج وولكر بوش"؛ حيث تمحورت التغيّرات التي اقترحها وزيره للدفاع "دونالد رامسفيلد" مطلع العام2001 حول نقل الاهتمام الأمريكي من أوروبا نحو آسيا –الهادي– وإدخال إصلاحات تخصّ حجم القوّات والقواعد العسكريّة في الخارج وبرامج الدفاع الصاروخي، وكلّها إجراءات تعكس سعي الولايات المتحدة لتحقيق أتمّ الاستعداد لمواجهة الخطر الذي يمكن أن تشكّله دولة ما ضدّها حتى وإن لم تكن في مستوى قوّتها وهذا في إطار حرب "غير متوازنة".[2]

([1]) **مجهول**، "رؤى مستقبلية لسياسة الدفاع الأمريكية".
http://acpss.ahram.org.eg /ahram/2001/1/1/READ73.HTM.

([2]) **صالح ياسر**، "بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر2001".

إن تتبّعا عامّا للتصورات الأمريكيّة حول طبيعة العدوّ لفترة ما بعد الحرب الباردة، لا يمكن إجراؤه من دون الوقوف على أساسيات رؤية استراتيجيّة مخالفة لما سبق ذكره، والتي رغم إبقائها على الطابع الصراعيّ الذي سيجمع الولايات المتحدة و"الآخر"، إلاّ أنّها ترسم مضامينه على حدود أصعب وأكثر تعقيدا هي حدود الهويّات الحضاريّة و"صدامها"، وفق ما ذهب إليه "صموئيل هنتغتون" حينما أعاد من خلال كتابه "صدام الحضارات"(1993) تقديم العلاقات الدوليّة بأبعاد ثقافيّة حضاريّة تُظهر الصين كحضارة كونفوشيوسية معاديّة تقيم تحالفا مع الحضارة الإسلاميّة –التي تندرج ضمنها دول الشرق الأوسط– وهذا لمواجهة الحضارة الغربيّة، في حين تبقى الحضارة السلافيّة– الأرثوذكسيّة ممثلة في روسيا ودول أوروبا الشرقيّة منظورا إليها بريبة تاريخيّة.[1]

وفي إطار "انتقائية مسيّسة" لمحطّات تاريخيّة بارزة يؤكّد "هنتغتون" على أنّ الصراع بين الحضارتين الغربيّة والإسلاميّة قد بدأ منذ ظهور الأخيرة، محصيا في سياق ذلك التدخل الأمريكي في كلّ من أزمة الخليج الثانية (1991) وفي الصومال (1993)، وهذا بغرض تأكيد رؤيته حول الصيغة النمطيّة للخطر الإسلامي.[2]

ومن مدخل تحليليّ آخر ينزح نحو الاقتصاد "المؤدلج" كان "فرنسيس فوكوياما" قد طرح قبل هذا–من خلال مقالته" نهاية التاريخ" (1989) والتي طورها إلى كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" (1992)[3]– مقاربة مماثلة تحذر من الخصم الحضاري الذي ستقف ثقافته وقوميته ودينه عائقا أمام تسييد النموذج الديمقراطي الرأسمالي الأمريكي عبر العالم باعتباره الطرف المنتصر في

---

http://www.Rezgar.com/debat/show.art.asp?code=arabic&aid=2923

([1]) عن: **هشام يونس**، "الإيديوستراتيجيا الأمريكية"، شؤون الأوسط، عدد114، (ربيع2004)، [105–133]، ص125،127.

([2]) المرجع نفسه، ص127.

([3]) **داليا عبد القادر عبد الوهاب**، "فوكوياما والانقلاب علي المحافظين الجدد".
http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa/Index.?CurFN=roaa1.htm&DID=8991 /28/11/2006.

الصراع الإيديولوجي ضدّ نظيره الاشتراكي، والذي وافقت نهايته "نهاية التاريخ".[1]

ولقد جاءت أحداث 11سبتمبر بكلّ ما رافقها من تأويلات وردود فعل أمريكية بمثابة الدافع لـ"فوكوياما" ليعيد تنظيم موضوعته في إطار توفيقيّ تجاوزيّ لكلّ من "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات"، كتب من خلاله "هل بدأ التاريخ من جديد؟"(2002) مؤكّدا فيه على أنّ الخصم الإيديولوجي لحقبة ما بعد الحرب الباردة هو ما أسماه "الفاشيّة الإسلاميّة–Islamo–fascism" وليدة "الراديكاليّة الإسلاميّة" الناجمة بدورها عن إشكاليّات مبدئيّة للإسلام مع الحداثة في إشارة إلى الممانعة التي يثيرها "الإسلام" كمكوّن ثقافي ومعرفي وأخلاقي أمام استراتيجية "الدمقرطة" الأمريكية للعالم.[2]

وبالرغم من وجود مثل هذه الطروحات المحذرة من الأعداء "غير الدولتيين" إلاّ أنّ الاستعدادات العسكريّة الأمريكيّة خلال عقد التسعينات المتمثلة خاصة في "المراجعة رأسا على عقب" للعقيدة العسكرية(1997) و"الثورة في الشؤون العسكرية" (1999) –الهادفتين إلى تحقيق القدرة على خوض حربين متباعدتي الإقليم ومتزامنتين من دون خسائر بشرية– إلى جانب تطوير "نظام الدفاع الصاروخي"، كلّها إجراءات تقتضيها النظرية الأمنية التقليدية لمواجهة عدوّ لن يتعدّى كونه دولة معروفة الحدود واضحة التوجّهات، غير أنّ ما حدث في 11سبتمبر2001 حدّ من الصلاحية المطلقة لهذه النظرية وأوجب البحث عن تحديد دقيق لطبيعة العدوّ الجديد.[3]

وإذا كانت الأدبيّات السياسيّة والاستراتيجيّة الأمريكيّة لم تخلُ قبل هذا التاريخ من تصورات لما يمكن أن يكون عليه الخطر الجديد، إلاّ أنّها لم تتجاوز المزج بين سيناريوهات تقليديّة تدور حول إمكانيّة استهداف كبريات المدن

([1]) تفاصيل أكثر انظر: **هشام يونس**، "الإيديوستراتيجيا الأمريكية"، مرجع سابق، ص–ص 120–124.
([2]) **هشام يونس**، "الإيديوستراتيجيا الأمريكية"، مرجع سابق، ص 128.
([3]) **غسان العربي**، "11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهوميّة محتملة"، مرجع سابق، ص32.

الأمريكية باستخدام الأسلحة النوويّة والكيماويّة في إطار ما أسمته "خطر اللاّيقين"، الذي لم يتضمن رغم هذا أن يكون العدوّ مجموعة أفراد "انتحاريّين" حوّلوا الأسلحة البيضاء والطائرات المدنيّة إلى قوّة معاديّة تنتج دمارا واسعا، والذين نسبتهم الإدارة الأمريكيّة إلى تنظيم "القاعدة" وزعيمه "أسامة بن لادن"، ليصبح عدوّ الولايات المتحدة تنظيما غير محدّد الأطراف ذا امتدادات وارتباطات سياسيّة وماليّة رسميّة وغير رسميّة معقدة، مختلف عن الدول ولا يدّعي انتماءه إلى إحداها.[1]

إنّ مفهوم عدوّ الولايات المتحدة لم يعد مرتبطا فقط –كما في السابق– بوجود دولة يمكنها شنّ حرب تقليديّة ضدّها، وإنّما بتطورات جديدة على الساحة العالمية بدأت قبل 11سبتمبر(استهداف السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام–1998– والمدمّرة الأمريكية "كول" باليمن –2000–)، واتضحت أكثر بعدها في إطار ظاهرة "الإرهاب الدولي" الذي لم يعد مرتبطا بأعمال عنف محدودة كما أنّ عناصره انتشرت في كلّ المناطق وتوثقت العلاقات بين منظماته، التي استغلت مظاهر العولمة وثورة التكنولوجيا لتتخذ لنفسها وسائل جديدة لعمليّاتها.[2]

إنّ هذا التحوّل في طبيعة العدوّ هو ما لخصه الرئيس الأمريكي "جورج وولكر بوش" بقوله: "[...] في الماضي أعداؤنا كان عليهم التمتع بقوات عسكريّة وقدرات صناعيّة هائلة من أجل جعل أمريكا في خطر، من الآن فصاعدا يمكن لشبكات متخفيّة أن تسبّب لنا الفوضى والمعاناة، وبإمكانيات قليلة [...] الإرهابيون

([1]) المرجع نفسه، ص34،35.

(2) **عن وزارة الخارجية الأمريكية**، "تقرير أنماط الإرهاب العالمي للعام 2006"،[30نيسان/إبريل2007].

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2007&m=April&x=20070430173333ssisirdile0.7364008 /02/08/2007.

تدرّبوا ليتوغّلوا إلى المجتمعات الحرّة مستغليين القدرات التكنولوجية ضـــدنا[...] الخطر الأكبر الذي يهدّدنا يتمثل في التقاطع بين التطرف والتكنولوجيا".[1]

إنّها إذن الطبيعة اللاّنظامية لعدوّ أمريكا الجديد، الذي قد يكون تنظيمـــا أو شبكات خفيّة، تعمل لوحدها أو بدعم وتمويل من الدول "المارقة" التي ألحـــق بهـــا وصف "الراعيّة للإرهاب"، والمنتميّة إلى "محور الشر"، والتي إلى جانب دعمهـــا للإرهاب تسعى إلى تطوير قدراتها النوويّة ومستعدة لتزويد الإرهاب بها[2].

إنّ الحجم الكبير للخسائر التي خلّفتها هجومات 11 سبتمبر على الولايـــات المتحدة اتخذته هذه الأخيرة مبرّرا لتوسيع مفهومها عن "العدوّ الجديد" ليشمل الدول التي لا تنوي الوقوف في الصف الأمريكيّ ضدّ "الإرهاب"، وفق ما أقرّه الـــرئيس "جورج بوش" أمام الكونغرس في20 سبتمبر2001 بقوله :"كلّ دولة أينمـــا كانـــت لديها الآن قرار لتتخذه، أنتم إمّا معنا أو مع الإرهاب".[3]

نخلص إلى القول من خلال تتبعنا لسياق تشكل "الآخر" لدى العقل السياسي الأمريكي لما بعد الحرب الباردة بأنّه – الآخر– ليس زعما سياسيّا كما أنّه لـــيس وليد لحظة تاريخيّة معيّنة ومبتورة، بل هو نتاج سيرورة تاريخيّة تبلـــورت علـــى أساسها مختلف الرؤى والاستراتيجيات العسكريّة الأمريكيّة تباعا، جاعلة في سياق ذلك من النزعة العسكرية الخارجية لها أكثر نمطيّة، ومزوّدة بجهاز مفاهيميّ كامل من المبرّرات والتفسيرات والتنظيرات السياسيّة والعسكريّة دعّم بوضوح سلوكيتها التدخليّة مثلما سيكشف عنه المحور التالي من الرسالة.

---

(1)**The White house/Washington**," The National Security Strategy of the United States of America" /September 2002.Op.Cit.,p3

(2) انظر: " نص خطاب الرئيس بوش عن حال الإتحاد الأمريكي/29كانون الثاني/يناير،2002".

http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0201sotu.htm

(3) **Paul–Marie De La GORCE** ,¨Ce dangereux concept de guerre préventive¨ .

http://www.monde–diplomatique.fr/2002/09/LA-GORCE/16840

المبحث الثاني:تنامي النزعة العسكريّة الخارجيّة فـــي الإستراتيجيـــّة الأمنيـــة الأمريكية

إنّ الهزيمة التي مُنيت بها القوات العسكريّة الأمريكيّة في حـــرب الفيتنـــام كان لها بالغ الأثر في رسم الملامح الأساسيّة للإســـتراتيجيّة الأمنيّـــة للولايـــات المتحدة خلال العقد السابع من القرن الماضي، محدّدة بذلك أهمّ المفاهيم العسكريّة الإستراتيجيّة المتبنّاة حينها والمتراوحة بين "الـــردع الـــواقعي" و"مبـــدأ الكفايـــة" و"الحرب النووية المحدودة" و"مبدأ الحرب ونصف الحرب" والتي عكست ظهـــور "المزاج المعادي للنزعة العسكريّة في وعي المجتمع الأمريكي" ولدى ساسته فـــي تلك الفترة.[1]

وبالرغم من هذا، إلاّ أنّ الواقع الاستراتيجي الذي صنع حيثياته تنامي القوة العسكرية السوفيتية والصينية لم يسمح باستمرار وضع "الانتكاس" هذا، إذ ما فتئت النزعة العسكريّة المتجذّرة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي أن تعـــاود الظهـــور مطلع الثمانينات في شكل فتح لسباق تسلح جديد وبوتيرة عالية (تطـــوير البـــرامج

([1]) لتفاصيل أكثر حول هذه المفاهيم، راجع: **فادي خليل**، "القوة العسكريّة في السياسة الأمريكيّة (في القـــرن العشرين)"، مرجع سابق، ص-ص، 81- 116.

النوويّة، ومشروع "حرب النجوم") هدفه ضمان التفوّق الدائم للقوّة الأمريكيّة[1]، ثمّ ليتزايد الميل العسكري الأمريكي حتى بعد انهيار المعسكر الشرقي، مدفوعا بمستجدات الحقبة الجديدة وانعكاساتها على الداخل الأمريكي على نحو ما سيتم تفصيله في الآتي.

المطلب الأول: توجهات السياسة الدفاعيّة الأمريكيّة ونموّ نزعتها التدخليّة.

لقد انتهجت إدارة الرئيس "جورج بوش" (1989- 1993) نفس منهج سابقتها ولم يثنها عن ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي الذي تزامن وأزمة الخليج الثانية، هذه الأخيرة شكّلت خلالها العقليّة العسكريّة الأمريكيّة مركز ثقل أساسيّ في بلورة البدائل الأمريكيّة للتدخل.[2]

لقد حرصت الولايات المتحدة على تأطير قدراتها العسكريّة فائقة الكمّ والكيف بفكر استراتيجيّ تواصلت ميولاته التدخليّة حتى بعد الحرب الباردة، وانعكس هذا مع إدارتي الرئيس "بيل كلينتون" الذي دعا إلى إعادة بناء القوات مشدّدا على أهميّة "القوة التكتيكيّة والطيران والانتشار السريع والعمليات الخاصة"[3]، هادفا من وراء ذلك إلى "خلق قوّة مهيمنة على النطاق الكامل للعمليات العسكريّة، رادعة في السلم، حازمة في الحرب، حاضرة في كلّ أشكال الصراع"، وهي المحاور الرئيسة المشكّلة "للمراجعة رأسا على عقب" (1993)[4]، وفي نفس السياق جاءت أوّل "مراجعة رباعيّة للدفاع- Quadrennial defense review" لتنصّ على ضرورة إحداث تطوير شامل يمسّ "المفاهيم العملياتيّة

([1]) **فادي خليل**، "القوة العسكرية في السياسة الأمريكية"(في القرن العشرين)، مرجع سابق، ص 100،101.

([2]) المرجع نفسه، ص 101.

([3]) المرجع نفسه، ص 102.

([4])**Yves Boyer**, "La QDR 2006 en perspectives",dans: "Quadrennial Defense Review: la vision strategique du Pentagone", actes de la journée d'études du 13 Mars 2006, p7. http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications_colloques/colloques/20060313.pdf/1.88Mo/15/08/2007.

والقدرات القتاليّة واستخدام التكنولوجيا واعتماد أحدث أساليب التنظيم" التي يمكنها ضمان فاعليّة القوات الأمريكيّة في مواجهة تحديّات الحقبة الجديدة، وقد ارتبط كلّ هذا بمضامين "الثورة في الشؤون العسكريّة".[1]

إنّ التوجّهات التي انتهجتها إدارتا الرئيس "كلينتون" في ضبط السياسة الدفاعيّة صاحبها تبلور لعقيدة عسكريّة انعكست من خلالها بوضوح التقديرات والإدراكات المتناولة لطبيعة العدوّ الذي يمكن أن يهدّد المصالح الأمريكيّة في تلك الفترة (مثلما تمّ تفصيله في المحور السابق من الدراسة)، ذلك أنّ هذه العقيدة اقتضت توفير الجاهزيّة القتاليّة لخوض حربين إقليميتين كبيرتين متزامنتين وفي مسرحين مختلفين[2].

وأمّا من الناحية العمليّاتية، فيذهب "ملفين ب.ليفلار– "Melvyn p. LEEFLER" إلى التأكيد على أنّ إدارة كلينتون كانت لديها رؤية للاستخدام الانفرادي وحتى الإستباقي للقوة العسكريّة، حيث تضمّنت الوثيقة الإستراتيجيّة الأخيرة لهذه الإدارة والمتمحورة حول تحديد المصالح الحيويّة الأمريكيّة ما مفاده أنّ الولايات المتحدة "ستفعل ما يجب فعله للدفاع عن هذه المصالح، وهذا يتضمّن استخدام القوّة العسكريّة ولو بصورة أحاديّة إذا اقتضت الضرورة".[3]

إلى جانب هذا يوضّح التوجيه الرئاسيّ رقم(39) الذي وقّع عليه الرئيس "بيل كلينتون" – والمتعلّق بمكافحة الإرهاب– الموقف الإستباقي الذي تمّ تبنيه بطريقة غير مباشرة من خلال البحث عن تحديد الجماعات الإرهابيّة والدول التي تساندها والعمل على عزلهم وتبديد خططهم، وقد انعكس هذا من خلال القصف الأمريكي لمصنع أدوية بالسودان بحجة تصنيعه لمواد محظورة (1998)، وهو ما

([1]) **Philippe GROS**," la QDR et la transformation du Pentagone: bilan d'étape ou testament de Donald Rumsfeld?", dans: "Quadrennial Defense Review: la vision strategique du Pentagone", .Op.Cit, p17

([2]) **Anonyme**," Quelles orientations pour la politique de défense des Etats-Unis, .Op.Cit.

([3]) **ملفين ب. ليفلار**، "إعادة التفكير في سياسة بوش الخارجية".
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ146.HTM /18/08/2007.

اعتبره مستشار الأمن القومي الأمريكي حينها (ساندي بيرجر) "عملا إستباقيّا ضروريّا لتجنب عمليات إرهابية كيماويّة وشيكة ضد الولايات المتحدة الأمريكية".[1]

ومع مجيء إدارة "جورج .و بوش"(2001) استمرت الهيكليّة العسكريّة للدفاع الأمريكي قائمة على ركائز ثلاث: أوّلها "المركزيّة الأمريكيّة" التي تقضي باستخدام القوّة العسكرية لما فيه أقصى مراعاة للمصالح القومية، وثانيها "السيطرة العالمية" عبر القدرة على إيصال القوات إلى أيّ مكان وتحت مطلق الظروف، وآخرها "التفوّق الدائم" اعتمادا على مفرزات الثورة التكنولوجيّة والموارد الاقتصادية". [2]

إنّ هذا الثبات الذي حظيت به الهيكليّة الإستراتيجيّة للدفاع لم يحل دون وجوب إخضاع سياسة الدفاع والعقيدة العسكريّة الأمريكيتين للمراجعة عقب الهجمات الإرهابيّة التي طالت الولايات المتحدة في11سبتمبر2001، وهي المراجعة التي صيغت نتائجها في "المراجعة الرباعيّة للدفاع" لعام2001، ثمّ في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي– The National Security Strategy" الصادرة في سبتمبر 2002.

إنّ المحور الرئيس الذي دارت حوله بنود الوثيقتين المذكورتين يتمثل في أنّ الولايات المتحدة أجبرت على الدخول في حرب من نوع مختلف عن سابقاتها، هي "الحرب غير المتماثلة" التي يعرّفها "هنري شيلتون" -رئيس أركان أمريكي سابق- بأنّها "استعمال العدوّ طاقة الحرب النفسيّة[...] لانتزاع زمام المبادرة وحرية الحركة[...] مستخدما وسائل مستحدثة وتكتيكات غير تقليدية[...] وغير متوقعة[...]" وهذه الخصائص مجتمعة هي ما استدعت تبني إستراتيجية أمنية تتناسب وطبيعة التهديد، من خلال رفع قوة الإدراك النظري لما يحتمل أن يحدث، اعتمادا على قاعدة مفادها التفكير بالأسلوب "غير التقليدي" –اللامعقول– الذي

([1]) المرجع نفسه.

([2]) **صالح ياسر**، "بعض معالم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11سبتمبر2001"، مرجع سابق.

يفكّر به العدو (الجماعات الإرهابية)، وتجاهل المراسيم التقليديّة كإقامة تحالفات جديدة أو استشارة القديمة، بل التحرّك مباشرة بعد تحديد مكمن الخطر ولو بشكل انفرادي وبصورة إستباقيّة.[1]

وبالرغم من أنّ السلوك "الانفرادي" و"الإستباقي" كان لهما سبق في التاريخ الأمريكي، إلاّ أنّ وثيقة "إستراتيجيّة الأمن القومي" لعام2002 جاءت لتصرّح عن إعتناقهما رسميّا كقاعدة للسلوكيّة العسكريّة الأمريكيّة في مواجهة العدوّ "الجديد" المتمثل في "المنظمات الإرهابيّة العالميّة وأيّ إرهابيّ أو دولة تدعّم الإرهاب والتي تحاول امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التي تعتزم ذلك"؛ حيث تضمّنت أنّ "الولايات المتحدة ستتحرك لوحدها إن لزم الأمر" خاصة وأنّها "لن تترك العدوّ يضرب أوّلا" فهي ستكون مستعدة "[...] لإيقاف الدول المارقة وزبائنها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التلويح باستعمال أو استعمال أسلحة الدمار ضدّ الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها".[2]

وبالموازاة مع ذلك تبنت وزارة الدفاع الأمريكية عقيدة عسكريّة جديدة تقضي بتوسيع احتمالات مسارح الصراع من اثنين (سابقا) إلى أربعة مسارح في إطار ما يسمّى "إستراتيجيّة شحذ القدرات"، والقائمة على توفير القدرة اللاّزمة لهزيمة عدوّين في حربين متزامنتين إلى جانب احتمال تنفيذ هجوم شامل كاسح ضدّ عدوّ آخر، وكذا القدرة على احتلال عاصمة بلد معاد وتغيير نظام الحكم فيها.[3]

إنّ هذه الرؤى الإستراتيجيّة النظريّة قد تركت مجالا واسعا للتجريبيّة في اختبارها وسدّ ما يمكن أن يكون فيها من ثغرات، وهو ما تحقق من خلال تجربتي

([1]) **محمد عبد السلام**، "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة و"القاعدة "، شؤون الأوسط، عدد 105، (شتاء2002)، [202-208]، ص 36.

([2]) انظر بشأن ذلك:

-**The White House**/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002,.Op.Cit., p12,18,34.

([3]) **سمير مرقص**، "الإمبراطورية الأمريكية...ثلاثية الثروة والدين والقوة".
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/03/article26.shtml /12/11/2006.

الحرب في أفغانستان ثم العراق اللّتين أكسبتا "المراجعة الرباعيّة للدفاع" لعام 2006 استثنائية ظرفيّة صنعها صدورها على خلاف سابقتها في إطار حرب، وصفتها وثيقة المراجعة هذه بأنّها "حرب طويلة ضدّ الرّعب" ذات جبهات متعدّدة أولاها كانت أفغانستان والعراق[1]، وستتوسع مستقبلا وفقا لما تمّ تحديده من أولويات تتراوح بين "القضاء على الشبكات الإرهابيّة والدفاع عن الإقليم وتكييف خيارات الدول ذات التقاطعات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة (روسيا والصين والهند)، ومنع الدول العدوانيّة والفاعلين غير الدوليّين من الحصول أو استعمال أسلحة الدمار الشامل".[2]

إنّ هذه الأولويّات تعكس بوضوح التوجّه الذي يسلكه العقل السياسي الأمريكي في تحديده لطبيعة العدوّ الذي تواجهه الولايات المتحدة، والذي راوحته "المراجعة الرباعيّة للدفاع" لعام 2006 بين "التحدّيات اللاّنظامية (والتي منها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل) والتحدّيات المتعلّقة بكوارث وما ينجم عنها، والتحدّيات غير الثابتة بطبيعتها، وهذه التحدّيات لا تهدّد فقط المجتمع الأمريكي بل و"القيم التي يدافع عنها ويسعى لنشرها عبر العالم والمتعلقة بالحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية"، وهذا بحسب ما جاء في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في مارس 2006،[3]هذه الأخيرة واصلت التأكيد على ضرورة و"أحقية" الولايات المتحدة في اعتماد "المذهب الوقائي" في إطار "الحرب ضدّ الرّعب–War on terror" التي أعلنتها كردّ فعل على ما تعرّضت له في 11سبتمبر2001، واتخذت من العالم مسرحا لعملياتها المختلفة[4]، موسّعة بذلك

([1]) لتفاصيل أكثر انظر:

-"Quadrennial Defense Review Report", February 6, 2006, p-p 21-24.
http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/QDR20060203.pdf/2.10Mo.

([2]) Ibid., p-p 19-34.

([3]) **The White House**/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ March2006 , p7,8.
http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf /653ko.

([4]) Ibid., p 14.

معالم العقيدة العسكرية الأمريكية التي كانت قبيل هجومات سبتمبر قائمة على أساس "ضرورة امتلاك قوة ردع فوق أربعة مسارح" [1]

إنّ من الجدير ذكره موازاة مع هذا أنّ السياسة النوويّة الأمريكيّة لم تُستثنى من جهود التطوير التي اقتضتها مختلف التغيّرات التي لحقت بالواقع الاستراتيجي العالمي والأمريكي عقب نهاية الحرب الباردة.

فبعدما ظلّ منطق السياسة النووية الأمريكية جلّ سنوات الحرب الباردة محكوما بصيغة الردع المتمثلة في "حتمية الدمار المتبادل" –التي أنتجها تطور القابليّة التعرّضية النووية الموسّعة مقابل انحسار القابليّة الدفاعية وكذا انعدام إمكانية الاستخدام التكتيكي للسلاح النووي– بدأت مفاهيم الردع تتصدع ومعها خيار "الملاذ الأخير"، وهذا نتيجة التطورات التكنولوجية التي قادت من جهة إلى إمكانية بناء أنظمة دفاع نووي على غرار ما استهدفته مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أعلنها الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" العام1983 وأعادت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" إحياءها في التسعينات الماضية ثمّ سارت على نفس النهج إدارتي الرئيس "جورج وولكر بوش" في إطار ما سميّ "الدفاع الوطني الصاروخي".[2]

ومن جهة أخرى أدّت التطورات التكنولوجية إلى تضييق الفجوة بين الأسلحة التقليدية والنووية عبر تقليص القدرة التدميرية لهذه الأخيرة ممّا أنتج ذخائر تكتيكية، عملت –إلى جانب إمكانيّة التحصّن بأنظمة دفاعيّة ضدّ ما يحتمل من هجومات نووية– على توفير إمكانية التفكير عمليّا في استخدام السلاح النووي فعليّا، إلاّ أنّ غياب سيناريوهات مقنعة فنيّا حول ذلك حال دون تجاوز النهج التقليدي القائم على المنطق الرّدعي طوال التسعينات الماضية[3].

([1]) حسب ما حدّده وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" في خطاب له بجامعة الدفاع الوطني يوم31 جانفي2001، عن:
– **صالح ياسر**، "بعض معالم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد 11سبتمبر2001"، مرجع سابق.
([2]) **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية"، مرجع سابق.
([3]) المرجع نفسه

وفي هذا السياق جاءت أحداث11سبتمبر2001 لتحدث انقلابا حقيقيّا لـــدى صنّاع القرار الأمريكي بهذا الشأن، تمخض عنه تقريـــر "إعـــادة تقيـــيم الوضـــع النووي" لعام 2002 الذي ارتكز بالأساس على إمكانية الاستخدام الفعلي للأســـلحة النووية بناء على ما تمّ تحديده من أهداف وظروف وسيناريوهات تعكس بوضوح التجاوز النهائي للحاجز النووي الردعي، في إطار ثـــلاث إمكانيـــات لاســـتخدام السلاح النووي وهي:

- ضدّ أهداف قادرة على الصمود أمام هجومات غير نووية.
- ردّا على هجوم بالسلاح النووي أو البيولوجي أو الكيماوي.
- حصول تطورات عسكرية لم تكن محسوبة.

وقد أشار التقرير إلى أنّ كوريا الشماليّة والعراق وإيران وســـوريا وليبيـــا يمكن أن تشكّل أحد هذه التهديدات دون استبعاد كلّ من روسيا والصين.[1]

وبهذا يكون تقرير "إعادة تقييم الوضع النووي" قد سلك بالسياسة الأمريكية النووية اتجاها مغايرا للّذي سعت الولايات المتحدة فيه لإقنـــاع دول العـــالم بعـــد الحرب الباردة بعدم تطوير واستخدام الأسلحة النووية، كما أنّه غيّر توجّهـــا كـــان قائما خلال وبعد الحرب الباردة أساسه اعتبار اللّجوء إلى السلاح النـــووي "آخـــر ملاذ"، حسب ما تمّ التأكيد عليه في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" لعـــام 2002، حيث جاء فيها: "خلال الحرب البادرة، أسلحة الدمار الشامل كانت تستعمل كـــآخر بديل ... أعداؤنا اليوم يؤكدون أنّها تعتبر أفضل خيار".[2]

وفي الأخير نجد من الضروري التأكيد على أنّ التنامي المتزايد للقـــدرات العسكريّة الأمريكيّة الذي كان من مفرزات الثورة التكنولوجية خلال فترة ما بعـــد الحرب الباردة، رافقه تزايد واضح للرغبة في استخدامها في المحيط الدولي بمـــا يكفل تكييف التغيّرات الطارئة على الواقع الاستراتيجي العـــالمي مـــع المـــصالح

---

(1) **Paul–Marie De La GORCE** ,¨Ce dangereux concept de guerre préventive¨,.Op.Cit.

(2) **The White House**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002,.Op.Cit., p19.

الأمريكية ومواجهة التحديات الناجمة عن ذلك من جهة، ومن جهة أخرى استخدام القوة العسكرية بما يضمن ويبقي التفرد الأمريكي في قمّة مخروط القوّة الـدولي، وإذا كانت البواعث الظاهرة لهذه التوجهات الإستراتيجية (تغيّر الواقع الاستراتيجي العالمي والأمريكي) قد تمّ تناولها في محاور سابقة من هذه الدراسة، فإنّ الكـشف عن أبرز الامتدادات السببيّة الداخليّة لتنامي هذه النزعة الأمريكية هو ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الثاني: العوامل الداخليّة لتنـامي النزعـة العـسكرية الخارجيـة الأمريكية

إنّ كتابة تاريخ الولايات المتحدة حسب المقتربات الرسميّة لهذه الأخيـرة تنـزح بوضوح إلى اعتبار سياستها الخارجية عمومًا مجرّد استجابة ضروريّة لتحـدّيات خارجيّة تهدّد أمنها أو أمن حلفائها، ذلك أنّ الولايات المتحدة هـي دولـة الأمـن والسلام وأنّ حروبها لم تحدث إلاّ كردّ فعل تجاه ظروف خارج الإرادة الأمريكية، وأنّ ما تمّ تحقيقه من "عظمة وتفوّق وسيطرة قد جاء نتيجة لدفاع أمريكا عن نفسها أو للدّفاع عن الآخرين"، فاستخدام الولايات المتحدة لقوّتها العـسكرية مـن هـذا المنظور لم يكن إلاّ لأهداف "غيرية" و"غير عدوانية" سعت من ورائها إلى خلـق "عالم ديمقراطي آمن".[1]

وبعيدا عن الانسياق وراء هذه التفسيرات الغائيّـة حاولـت العديـد مـن المقتربات النظرية الكشف عن الدوافع الخفيّة للجنوح الأمريكـي المتزايـد نحـو اعتماد القوة العسكريّة كأداة محوريّة للسياسة الخارجية، وفي هذا السياق جـاءت كتابات "شارلز بيـرد-Charles BEARD" (1874- 1948) حـول "التوسـعيّة الأمريكيّة" والتي أرجعت هذه الأخيرة إلى "رؤية متجذّرة ومحسوبة انطلاقـا مـن المصلحة الأمريكية الخاصة"، ثمّ جاءت كتابات "وليم أبلمان ويليـامس- William

(1) **جورج حجار**، "الجمهورية الأمريكية، إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، مرجع سابق، ص 162.

Appleman WILLIAMS"(1921–1990) الذي اعتبر الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية كانت كلّها "من أجل التخوم الأمريكية الجديدة" التي لم تدع أمام منفذي السياسة الخارجية سوى بديلين إمّا "التوسّع والعظمة أو الركود والتفسخ".[1]

إنّ إسهامات كلّ من "بيرد" و "وليمز" تندرج في إطار ما عرف بـ "المدرسة التوسعيّة التاريخيّة"[2] التي تعززت مؤخّرا بآراء "أندرو باسيفتش– ANDREW BACEVICH" الواردة في كتابه " الروح العسكريّة الأمريكيّة الجديدة– The new American militarism" (2005)، والذي ضمّنه توصيفا لأعراض هذه الظاهرة الآخذة في التزايد منذ مطلع التسعينات الماضيّة، حيث حصرها في كلّ من: ميل الأمريكيين المتزايد نحو استخدام القوة العسكرية باعتبارها أداة دبلوماسية أكثر منها ملاذا أخيرا، واحتفاؤهم الصريح بخوض الحروب والنظر إليها على أنّها "تجربة مثيرة تتميّز بالسرعة والتحكم والاختيار والتكنولوجيا"، وكذا تصويرهم للجيش الأمريكي على أنّه "المؤسسة الحاميّة للقيم الأمريكيّة والمقرونة بالتضحية وحب الوطن والنظام واحترام القيم الأخلاقية"، وقد انعكس كلّ هذا من خلال السعي المتواصل لزيادة حجم الإنفاق العسكري الذي فاق ما كان خلال الحرب الباردة بنسبة 12 % في المتوسط، وقد عملت هذه الحقائق مجتمعة على صعود النفوذ السياسي والإعلامي لرجال الجيش الذين أصبحوا يحضون بمساندة القادة السياسيين.[3]

إلى جانب هذا حاول "باسفيش" تقصي أهمّ العوامل التي أفضت إلى تنامي الميل الأمريكي نحو استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي منطلقا في ذلك ممّا أكّده في كتابه "الإمبراطورية الأمريكية...حقائق دبلوماسية الولايات المتحدة وعواقبها" من أنّ "الهدف الاستراتيجي الأمريكي هو الحفاظ على توسيع المجال

([1]) المرجع نفسه، ص 163، 164.

([2]) المرجع نفسه، ص 163، 165.

([3]) **اندرو باسفيتش**، "النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة"، عرض علاء بيومي، مرجع سابق.

الإمبراطوري بما يضمن المصالح الأمريكية...[عبر] إزاحة العوائق أمام البضائع والرأسمال والأفكار والناس،...وخلق عالم منفتح... قاعدته المبادئ الرأسمالية الديمقراطية، تقوده أمريكا [باعتبارها] الضامن للنظام والمنفذ للمعايير، ...وأنّ أمريكا على استعداد وفي حالة تأهب دائم لإحباط كلّ تحدّ لتفوقها، وأنّ تعزيز القوة العسكرية هو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الأمريكية"، هذه الأخيرة قد تدعّمت بعد أحداث11سبتمبر2001 بإستراتيجية "تهدف إلى تشكيل بيئة عالميّة بطريقة تتكيّف مع المصالح الأمريكية، هدفها ليس الاستجابة وإنمّا المبادرة" في إطار ما عرف بالحرب "الوقائية".[1]

وبناء على هذا لخص "باسفيتش" عوامل نموّ هذه النزعة في كلّ من دور المؤسسة العسكريّة وتوجهات المحافظين الجدد، والرؤساء الأمريكيين والسينما الأمريكية، وصعود نفوذ الجماعات المسيحية المتدينة في الدوائر السياسية الأمريكية، ودور خبراء الحرب والإستراتيجيا الأمريكيين، وأخيرا الربط بين المصلحة الوطنية وضمان تدفق النفط الخليجي.[2]

فلقد سعى قادة الجيش الأمريكي بعد الهزيمة التي مُنِيَ بها هذا الأخير في حرب الفيتنام إلى إعادة بناء جيشهم وتجنيبه الدخول في صراعات غير محسوبة، وإخضاع تورّطه في الحروب لشروط تتوافق ومضامين الحرب الناجحة التي منها الإرتباط بالمصلحة القومية الحيويّة والهدف المحدّد القابل للتحقيق سياسيّا وعسكريّا، وضمان الدعم الشعبي والحكومي، والسماح للجيش بتوظيف قوّته "الساحقة" لأجل النصر، والتي تمّ توفير فعاليتها وتفوّقها عبر استغلال مفرزات الثورة التكنولوجية، وبهذا نجح الجيش الأمريكي في الثبات على توجهاته إلى غاية حرب "عاصفة الصحراء"(1991) التي شكّل النصر الأمريكي المحقق فيها دفعا قويّا للعسكرية الأمريكية، رافقه تزايد مطرد للطّلب على أدوار الجيش من قبل

([1]) **جورج حجار**، "الجمهورية الأمريكية، إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، مرجع سابق، ص 166،170.

([2]) **اندرو باسفيتش**، "النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة"، مرجع سابق.

الساسة والمفكّرين الأمريكيين، والذي ارتفعت وتيرته مع حرب كوسوفو ثم أفغانستان وكذا العراق.[1]

ومن جهة أخرى يؤكد "باسفيتش" على دور الرؤساء الأمريكيين في تزكية الروح العسكريّة الأمريكيّة وذلك بداية من الرئيس "رونالد ريغن" الذي استغلّ فشل سابقه "جيمي كارتر" في "إقناع الأمريكيين بخطابه المنادي بالسلام" ليروّج لنظرته القائمة على تضخيم دور الجيش والآلة العسكرية الأمريكية في تحصيل المصالح الأمريكية، وهذا النهج الذي سار عليه كلّ من الرئيس "جورج بوش" و"بيل كلينتون" و"جورج بوش الإبن" الذين "رضخوا للخطاب الريغني" ... وزايدوا عليه حتى لا يظهروا أمام الناخبين وكأنهم سلبيون أو متشائمون".[2]

وبالموازاة مع هذا عملت "السينما الأمريكية" على الترويج لأساطير بطوليّة عن الجيش الأمريكي، حيث صوّرت أفلامها الجندي الأمريكي على أنّه خيّر بطبعه هدفه الدفاع عن القيّم بروح التضحيّة والالتزام.[3]

كما أنّ صعود نفوذ الجماعات المسيحيّة المتديّنة وتحالفها مع الجيش ساهم بدوره في زيادة الميل الأمريكي لاستخدام القوة العسكريّة، ذلك أنّ هذه الجماعات رأت في الجيش الأمريكي رمزا لقيم الانضباط واحترام المبادئ التقليديّة وعليه سيكون الأقدر على حماية المجتمع الأمريكي من القيّم الدخيلة عليه، لذلك نجدها قدّمت له الدّعم والتأييد وباركت حروبه على نحو ما فعلت سابقا مع حروب إسرائيل.[4]

وأمّا عن دور خبراء الحرب والإستراتيجيا الأمريكيين فيرى "باسفيتش" أنّ وقوع هؤلاء في كثير من الأخطاء وسوء التقدير الاستراتيجي خلال فترة الحرب الباردة (قصور إستراتيجية "الاحتواء" و"الانتقام الشامل" و"الرّد المرن")[5]، دفعهم

([1]) المرجع نفسه.

([2]) المرجع نفسه.

([3]) المرجع نفسه.

([4]) المرجع نفسه.

([5]) انظر بشأن ذلك: **فادي خليل**، "القوّة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية"، مرجع سابق، ص95،90.

إلى تطوير الأفكار عن حروب تعِد بأكبر ربح وأقــلّ خــسارة مثــل: "الحــرب المحدودة" و"الحرب بصفر موتى" و"الحرب الإلكترونية" واستخدام الأسلحة الذكية، الأمر الذي حسّن صورة الحرب لدى الأمريكيين وشجّعهم أكثــر علــى الوثــوق بقوّتهم العسكرية.[1]

وفي الأخير يؤكّد باسفيتش على أنّ الرّبط الأمريكي بين المصلحة القوميــة وضمان تدفق النفط الخليجي باتجاه الولايات المتحدة استوجب العمل على التمركز الدائم لقواتها بالمنطقة.[2]

وإلى جانب العوامل سابقة الذكر يركّز باسفيتش على الدور الذي لعبــه ولا يزال تيار المحافظين الجدد[*] في دعم التوجهات التدخليّة العــسكريّة الأمريكيّــة، خاصة الجيل الثاني منه الذي تزامن ظهوره مع انتهاء الحــرب البــاردة لــصالح الولايات المتحدة، وهو ما طبع هذا التيار بالصفة الثوريّة القائمة علــى ضــرورة "تنميط العالم بالقيّم الديمقراطية وتسييد النموذج الاقتصادي الأمريكي عبــر القــوّة العسكرية.[3]

إنّ تناول أهمّ المقولات التي يركّز عليها فكر المحافظين الجدد يعتبر مدخلا رئيسا لتبيين دورهم المحوري في تنامي النزعة العسكرية الأمريكية؛ فالمحافظون الجدد ينطلقون من أنّ سيطرة الولايات المتحدة على العالم هي ما يضمن استقرار النظام العالمي، لذلك فإنّ فشلها في استغلال الفرصة المتاحة لها وعجزهــا عــن قيادة وتشكيل النظام العالمي سيقود لا محالة إلى انهيار هذا الأخيــر، كمــا أنّهــم

---

(1) **اندرو باسفيتش**، "النزعة العسكرية الأمريكية"، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(*) يشكل المحافظون الجدد تيارا "إيديولوجيا" يتسع لميراث فكري يستمد أصوله من أساسيات الفكر المحــافظ الذي يشكله إلى جانب هذا التيار كلّ من التيار المحافظ التقليدي والتيار المحافظ الديني، انظر تفصيلا عن هذا في:

- **محمد كمال**، "الفكر المحــافظ والــسياسة الخارجيــة لإدارة بــوش الثانيــة"، الــسياسة الدوليــة، العــدد 159،(يناير 2005)، [36-41].

(3) **علاء بيومي**، "كيف يفكر المحافظون الجدد؟"، http://www.inbaa.com/modules.php?name=Content&pa=showpage&pid=84/17/09/2006.

يؤمنون بأنّ القوّة العسكريّة الأمريكيّة غير المسبوقة هي الأداة الرئيسة للحفاظ على النفوذ الأمريكي والضامن الوحيد لنجاح مهمّة قيادة العالم، وعليه فإنّ استخدامها لا يجب أن يكون الملاذ الأخير، بل الأوّل وهو ما يجعل المحافظين الجدد ملتزمون بالدّعم المطلق للقوّات العسكريّة الأمريكية ولجهود تسليحها وتحديثها.[1]

إنّ هذه الأفكار هي ما فتح الطريق واسعا أمام هذا التيار عقب أحداث11سبتمبر لترجمة طروحاته إلى سياسات تبنتها إدارة الرئيس "جورج وولكر بوش"، وقام المحافظون الجدد بتنفيذها من خلال المواقع التنفيذية التي شغلوها في الإدارة الأمريكية[(*)][2]، مستغلين في ذلك تناسب رؤاهم "الثورية" مع رغبة "الانتقام" التي تعبّأت بها غالبية الرأي العام الأمريكي جرّاء الأحداث المذكورة.

وبالرغم من يقيننا بمحوريّة العوامل التي تمّ التطرّق إليها أعلاه اعتمادا على ما تناوله "أندرو باسفيتش" في مؤلفه المذكور، إلاّ أنّنا نجد أنّ بحث الأسباب الداخليّة لتنامي النزعة العسكرية الأمريكية لا يمكن إجراؤه باستيفاء من دون الوقوف عند محاور أخرى تكتسي أهمية في هذا الشأن، ويتعلّق الأمر بدور كلّ

([1]) **محمد كمال**، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية""، مرجع سابق.

(*)نذكر في هذا السياق "**دونالد رامسفيلد**" الذي شغل منصب "وزير الدفاع" و"**ديك تشيني**" الذي شغل منصب نائب الرئيس، و"**لويس ليبي**" رئيس أركان وكبير مستشاري الأمن القومي لدى نائب الرئيس، ونائب وزير الدفاع "**بول ولفويتز**"، ومستشار الأمن القومي "**كوندوليزا رايس**"، و"**إبرهام شولسكي**" و"**دوقلاز فيث**" العاملان الذين عملا بوزارة الدفاع، و"**ريشارد بيرل**" عضو في المجلس الاستشاري للبنتاغون، و"**إليوت ابراهامز**" مسؤول عن ملف الشرق الأوسط في البنتاغون.

([2]) انظر: **عصام عبد الشافي**، "مؤسسة صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية"، السياسة الدولية، العدد 1525، (أفريل2003)، [96-107].

من: الرؤى الأكاديمية ومراكز البحث والمجمّع العسكري الصناعي الأمريكي على النحو الآتي:

إنّ محاولة بلورة مقاربة أوليّة لفهم مستوى النظـــر الأكـــاديمي الأمريكـــي الداعم لاستخدام الولايات المتحدة الواسع لقوّتها العسكرية فـــي المحـــيط الـــدولي يستدعي منّا الاعتماد على طروحات مدرسة "السيطرة" التي تتدرج بدورها ضمن الاتجاه المنادي بـــ "الأحادية عبر التحكّم في النظام الدولي"، وتتمحـــور رؤيتهـــا الفكريّة حول ضرورة حفاظ الولايات المتحدة على قوتها وتنميتها بما يكفـــل لهـــا تحصيل مصالحها، ذلك أنّ هذا الأخير لا يمكن ضمانه إلاّ عبر "الغزو والحـــرب" في إطار نظام دولي سمته البارزة هي "الفوضى".[1]

إنّ هذه الموضوعات هي ما اتخذه كلّ من "روبـــارت كاغـــان– Robert KAGAN" و"وليام كريستول–William KRISTOL" منطلقا لآرائهمـــا التـــي لخصاها في قولهما: "إنّ هدف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحـــرب البـــاردة يجب أن يكون تحويل "اللّحظة الأحادية" إلى "حقبة أحادية" "، انطلاقا من تـــشكيل نظام عالمي متوافق مع القيّم والمصالح الأمريكية اعتمادا على التفوق العـــسكري الذي يخوّل للولايات المتحدة القضاء على كلّ ما يعوق أداءها لمهمّتها حتـــى وإن استدعى ذلك –حسب "كاغان"– التدخل العسكري لمنع نشوب صـــراع، أو تغييـــر أنظمة حكم معاديّة وقادرة على تهديد المصالح الأمريكية.[2]

وفي نفس الإطار تبرز آراء "شارلز كروثامر" الذي كان الـــسبّاق للحـــديث عن "اللحظة الأحادية" التي دعا الولايات المتحدة إلى استغلالها لتحصيل أكبر قدر من مصالحها، منتقدا في ذلك مفاهيم "حفظ السلم" و"التدخل الإنساني" التي يراهـــا مصدر المخاطر والخسائر ولا يجب المخاطرة بالاشتراك فيها إلاّ إذا تعلق الأمـــر

([1]) لتفاصيل أكثر حول دور هذه المدرسة ومدارس أخرى في الممارسة السياسية الأمريكية انظر:

- **David GRONDIN**, "~~-~~Le cadre théorique~~-~~: les approches académiques"~~-~~, dans: **Charles Philippe ~~david~~ David et autres**, "~~la~~ La politique étrangère des États-Unis: fondements, acteurs formulation", (~~presses~~ Presses de S~~s~~ciences P~~p~~olitique), ~~–~~[~~-~~101–140~~-~~].

([2]) Ibid, p103, 106.

بمسائل حفظ البقاء، وفي سياق آخر يرى "كروثامر" أنّه فقط بعد 11سبتمبر2001 النظام العالمي اتخذ صيغة واضحة له محورهـــا "الحـــرب بـــين الإمبراطوريـــة الأمريكية والإرهاب الإسلامي"، والتي هي "حرب اضـــطرار" وليـــست "حـــرب اختيار"، لذلك ليس على الولايات المتحدة تبنّي أيّ "إستراتيجية خـــروج" فمنطـــق الحرب الجديدة يستدعي مواصلتها إلى غاية القضاء على العدوّ تحت شعار "إمّا أن يموت أو تموت".[1]

إنّ هذه الرؤى الفكرية وغيرها كثيرا ما تجد لها منافذ إلى مراكـــز اتخـــاذ القرار السياسي الأمريكي خاصة إذا ما انتظمت فـــي إطـــار مجـــلات وصـــحف إعلاميّة نافذة، نذكر منها "ويكلي ستاندر-Weekly Standard" و"فورين أفيرز-Foreign Affairs" وصحيفة "لـــوس أنجلـــس تـــايمز-Los Angeles Times" ونيويورك تايمز-New York Times" و"واشنطن بوست- Washington Post"[2].

وفي نفس السياق -الفكري- يبرز الدور المهم لمراكز الفكر (أو ما يعرف بـــ Think tanks) الأمريكية في التأثير على النقاشات السياسية الكبرى عمومـــا والدفاعية على وجه الخصوص، سواء من خلال ما كوّنته من خبـــراء ومحلّلـــين سياسيين تمكّن الكثير منهم من شغل مناصب حكوميّة، أو عبر ما تزوّد به صـــناع القرار من معلومات وتحاليل وشهادات سياسية يختلف نفوذهـــا بحـــسب ميـــادين اهتمامها، إذ بينما تمارس مراكز مثل "معهد المـــشروع الأمريكـــي- American Enterprise Institute" و"هيرتـــدج فاونديـــشن-Heritage Foundation" نفوذها على نقاشات تتعلق بالدفاع الصاروخي وملف الشرق الأوسط، نجد مراكز

([1]) **~~Rierre~~Pierre GASSNER**, "Etats- Unis: l'empire de la force ou la force de l'empire ?"~~,Cahier~~,Cahier de Chaillot, n 54, (septembre 2002), p~~P~~ 11. http://www.iss-eu.org/chaillot/chai54f.pdf

([2]) **علاء بيومي**، "أفكار رئيسية محركة للمحافظين الجدد". http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=77 /24/01/2007.

أخرى على رأسها "مؤسسة راند – RAND Corporation" أكثر نفوذا في العمل مع صانعي السياسات لتقييم تكلفة التحديثات التكنولوجية العسكرية.[1]

إنّ التأثير الذي تمارسه هذه المراكز في تغذية النزعة العسكرية الأمريكية منذ بداية العقد الماضي ينكشف بجلاء عند التأكيد على العلاقة الوثيقة التي تجمع هذه المراكز ونخبة بارزة من المحافظين الجدد، والتي يعكسها على سبيل المثال النفوذ السياسي لأعضاء "مشروع القرن الأمريكي الجديد– Project for the New American Century"[2]، هذا الأخير أصدر عام2000 وثيقة عنوانها "إعادة بناء دفاعات أمريكا: استراتيجيات وقوى ووسائل لقرن جديد"، وقد ضمّنها مجموعة مطالب ما فتئت أن حوّلتها إدارة الرئيس "جورج بوش الابن" أهدافا رئيسية لها، نذكر منها: وجوب اغتنام الولايات المتحدة لفرصة تفوقها قصد الهيمنة على العالم وذلك عبر التواجد العسكري في جميع مناطقه خاصة بالشرق الأوسط، ممّا~~الأمر الذي~~ يتطلب زيادة في النفقات العسكرية وتحديثا في النظم التسليحية لاسيما النووية~~ منها~~، والاعتماد على التحرك الانفرادي الإستباقي بما يضمن التفوق والتفرد العسكري الأمريكي.[3]

إنّ السعي المتواصل للولايات المتحدة نحو فرض إرادتها عبر العالم اعتمادا على تفوقها العسكري قد دعّمه سعي مماثل لجماعات الضغط المستفيدة من استمرار النشاط الكبير لصناعة الدفاع الأمريكية نحو الحفاظ على استمرار جريان قاطرة الصناعة العسكرية، ونقصد بذلك مساعي ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي "دوايت ايزنهاور–Dwight EISENHOWER" عام1961 اسم "المركب

([1])**Christophe WASINSKI**, "Sécurité et libéralisme aux Etats-Unis", p-3-,-7 .
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%208.pdf

([2]) مؤسسة بحثية أنشئت عام1997 من طرف "روبرت كاغان" و"وليام كريستول" هدفها "تعزيز القيادة الأمريكية للعالم"، من أعضائها البارزين: رونالد رامسفيلد، ديك تشيني، بول ولفويتز، ستيفن كامبون، اليوت كوهين، لويس ليبي، وكلهم شغلوا مناصب عليا في وزارة الدفاع لادارتي "جورج وولكر بوش"، انظر تفصيلا عن هذا في:=
- **سام وينجر**، " مشروع القرن الأمريكي الجديد".
http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=31838&HL=1&Q~~القوة%20العسكرية~~القوة%20العسكرية
/24/01/2007.
~~http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=3183&HL=1&Q القوة%20العسكرية~~

([3]) **سام وينجر**، "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، مرجع سابق.

العسكري الصناعي–Military Industrial Complex"[1]، هذا الذي يضمّ كبريات شركات الصناعة العسكرية التي وجدت طريقها نحو مراكز صنع القرار الأمريكي عبر قنوات عديدة منها تقلّد أبرز رجال أعمالها مناصب سياسية مهمّة[2]، ضمنت من خلال نفوذهم تجنب تداعيات الركود الصناعي العسكري الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وأكثر من ذلك فقد تمكّنت من توظيفه لصالحها، وهو الأمر الذي يعكسه حدوث سلسلة من اندماجات صناعات الدفاع وكذا التكثيف المتزايد "للمكوّن الرأسمالي في الحرب" (إحلال الأسلحة المعقدة محلّ القوة البشرية) بما يتجاوز ضرورة وجود عدوّ نظامي ماثل (كالذي كان يشكله الاتحاد السوفياتي قبل انهياره)[3] والاكتفاء بتحديد تهديدات مختلفة تحت مسميات متباينة تشترك في كونها تستهدف تفوّق الولايات المتحدة العسكري ومساعيها لقيادة العالم، بما يستدعي حالة استعداد عسكري دائمة، عرف "اللوبي" العسكري الصناعي افتكاكها من الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد الحرب الباردة في صيغ عديدة أبرزها "الثورة في الشؤون العسكرية" و "توسيع حلف شمال الأطلسي" و"مشروع الدفاع الوطني الصاروخي" و"الحرب الالكترونية" التي تضمن صفر موتى في صفوف الأمريكيين و"الحرب الوقائية" ومختلف دعوات ضرورة التدخل العسكري الأمريكي في المحيط الدولي لضمان استقرار العالم.

([1]) **Todor MIRKOVI**, "Power and impotence of the U.S military-industrial complex", Review of International Affairs, n 1096, (August 2000), [24- 26], p24.

([2]) نذكر على سبيل المثال: ترؤس "**بروس جاكسون– Bruce Jackson**" (نائب رئيس شركة "لوكهيد مارتن– Lockheed Martin") للجنة الأمريكية لتوسيع الناتو(1998)، وتعيين الرئيس "**جورج وولكر بوش**" لـ "**جوردن إنجلند**" (نائب رئيس سابق لـ General Dynamics Corporation") كسكرتير في سلاح البحرية ثم سكرتير في أمن الدولة.
انظر على التوالي:
– **مالك عوني**، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، عدد 138، (أكتوبر 1999)، [77–80]، ص80.
– **ياسمينة صالح**، "جوردن إنجلند ، تاجر المدافع في البنتاغون".
http://www.voltairenet.org/rubrique90001.html?debut_article=120

([3]) **مالك عوني**، "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص78، 79.

بناء على ما سبق نصل إلى القول بأنّ النزعة العسكرية الخارجية الأمريكية عرفت منذ مطلع التسعينات الماضية تنام واضح عملت مختلف الإدارات على ربطه بمتطلبات "المصلحة الوطنية" وتغليفه بشعارات "الديمقراطيّة والإنسانيّة" على نحو ما سيتمّ تفصيله في الآتي.

المبحث الثالث: تجليات النزعة التدخليّة العسكرية الأمريكية في المحيط الدولي.

إنّ سلوك الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة الهادف إلى تثبيت هيمنتها على المسرح الدولي عبر إضفائها على تحرّكاتها العسكرية النزعة الإنسانية المتعلقة بحماية المجتمع الحر، جعل التوافق الزمني للتأكيد عليه مع فشل الخصم الشيوعي في تحقيق أهدافه يستهدف إعادة صوغ مضامين جديدة لمفهوم "تأمين الوجود" و"توفير الأمن" الأمريكيين بما يتوافق ومعطيات الحقبة الجديدة، هذه الأخيرة التي حملت معها مستجدات عديدة تراوحت محاورها بين وضع التفوق الذي اكتسبته القوة الأمريكية والتغيّر الذي لحق بجيوبولتيكا مناطق عديدة من العالم على تماس مع مصالح الولايات المتحدة، وهذا تزامنا مع صعوبة بلورة إدراك مشترك حول طبيعة العدوّ للمرحلة الجديدة.

إنّ هذه الظروف المستجدة إلى جانب عوامل داخلية (تناولناها في المحور السابق) جعلت معاني "الوجود" و"الأمن" الأمريكيين لصيقة أكثر فأكثر "بحق"

الولايات المتحدة في "المطالبة بتوحيد قواها لتأخذ صورتها الحقيقية كقوة"[1] متفردة لا منازع لها "وممثلة للمسيرة التاريخية المحتومة للتطور"[2]، فارضة في ذلك شروط تعاملها بما يخدم مصالحها، متخذة لأجل ذلك استخدام القوة العسكرية سبيلا لا غنى عنه، على مثل ما يتوافق وقول "مادلين أولبرايت– Madeleine ALBRIGHT" (وزيرة سابقة للخارجية الأمريكية) عام1998 أنّه: "إذا ما كان يتعين علينا استخدام القوة العسكرية، فذلك بسبب أننا أمريكا... الأمة التي لا غنى للعالم عنها"[3]، وذلك تحت مسميات مختلفة سنحاول الوقوف عند أبرزها فيما يلي:

المطلب الأول: أوجه الاستخدام الأمريكي الخارجي للقوة العسكرية.

إنّ طبيعة الدور الذي استهدفت الولايات المتحدة أداءه في عالم أبرز صفاته الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي وانسحابه من معادلة التوازن الثنائية التي حكمت حقبة الحرب البادرة، يفسّر بجلاء سعي هذه القوة التي أصبحت "الأعظم" إلى الهيمنة تحت غطاء الاضطلاع بمهمة "حضارية" محورها "قيادة العالم نحو الأفضل" عبر التصدي بطريقتها لكلّ ما يهدّد أمنه وسلامته من تهديدات تَوافق ظهورها زمنيا مع بداية تشكل النظام العالمي الجديد، وهذا ما أعادت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التأكيد عليه عام 2002 من خلال ما جاء فيها من أنّ: "الدافع لأمتنا كان ولا يزال أكبر من دفاعنا الوطني، نحن نقاتل كما نقاتل دائما من أجل سلام عادل، السلام الذي يدعم الحرية".[4]

---

(1) **سويلم العزي**، "أوليات الهيمنة الأمريكية على العالم"، شؤون الأوسط، العدد-107، -(صيف2002)-، -[85–97]، ص92.

(2) المرجع نفسه.

(3) **أندرو باسيفيتش**، "الإمبراطورية الأمريكية... حقائق دبلوماسية الولايات المتحدة وعواقبها"، مرجع سابق.

(4)**The white house**/ Washington, " The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002, .Op.Cit., p7.

ولقد اختارت الولايات المتحدة لأجل تحقيق هدفها المعلن هذا توظيف نتائج الثورة العلميّة والصناعيّة والتكنولوجيّة في تطوير نظم تسليح تضمن قدر الإمكان "صفر موتى في صفوف الأمريكيين"، عازمة وراء ذلك على عدم تكرار تجربة فيتنام –سيّئة الذكر لديها– وهذا ليس بالتخلي عن التورّط عسكريّا في الخارج وإنّما باعتماد سياسة "الانتقاء" في ذلك، عبر الموازنة بين حجم المصالح والتهديدات من جهة وحجم التضحية والتكلفة من جهة أخرى اعتبارا للمبدأ الاستراتيجي القائل بأنّ المصالح الإستراتيجية المحدودة لا تبرّر الالتزامات غير المحدودة".[1]

وفي هذا السياق جاءت الحرب على العراق عام1991 كمنعطف تحوّل نوعيّ في تعاطي العقل الجمعي الأمريكي مع التدخل العسكري في الخارج؛ إذ نجحت إدارة الرئيس "جورج بوش" بامتياز في إقناع شرائح واسعة من الرأي العام الأمريكي بأنّ اعتماد الآلة العسكرية "الكاسحة" لا يستلزم بالضرورة "صنع فيتنام جديدة"، وبالفعل فقد خاضت القوات الأمريكية حرب "تحرير الكويت" بأقلّ خسائر، ورافق ذلك تطويع للإعلام الأمريكي استهدف الترويج للتفرد العسكري الأمريكي، ولـ" نبل رسالة" القوة العسكرية الأمريكية باعتبارها أداة "لإعادة الحق إلى أصحابه".[2]

لقد حققت حرب الخليج الثانية صياغة جديدة لمضامين القوة العسكرية الأمريكية ووظيفتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، غير أنّ تسارع وتيرة التغيرات التي مسّت الواقع الاستراتيجي لهذا الأخير والتي كان لها تماس واضح مع حدود الأمن الأمريكي في بعده الموسع (نذكر منها تغيّر الأهمية الجيوبوليتيكية للعالم وعلاقته بالمصالح الأمنية والنفطية والتجارية الأمريكية، وكذا بروز تهديدات لا نظامية وفواعل لا دولتيين)، حال دون انحسار دور القوة العسكريّة

([1]) **مجهول**، "العمليات العسكرية في أفغانستان"، مرجع سابق.
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB4.HTM /06/05/2007.

([2]) **ستيوارت باتريك**، "عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة"، مرجع سابق.

الأمريكيّة في حدوده التقليدية (كمقتضيات الأمن الجماعي)؛ ذلك أنّه اتسع ليشمل أوجها أخرى عملت الولايات المتحدة من خلالها للتعامل مع مستجدات البيئة الدولية الجديدة ساعية في ذلك إلى تحصيل أكبر قدر من مصالحها، محاولة القضاء على كلّ ما يمكن أن يهدّد وضع التفرد الذي اكتسبته من تداعيات نهاية الحرب الباردة، سواء ما تعلق بالتهديدات الناجمة عن مخلفات "الدول الفاشلة" أو الإرهاب الدولي أو انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي المحاور التي ارتأيناها منطلقات تصنيفية نعالج من خلالها الأوجه العامة للاستخدام الأمريكي الخارجي للقوة العسكرية.

إنّ التركيز الجديد على الدول "الضعيفة والمتهاوية" يعتبر تغيّرا جذريّا في الرؤى الأمريكية لمكامن الخطر والتهديد؛ ذلك أنّ التهديدات العسكريّة من طرف القوى الكبرى لم تعد تشكل خطرا حقيقيّا ماثلا للأمن الأمريكي مقابل ما أصبحت تشكّله تداعيات فشل الدول وسقوطها بدءًا من الهجرات الجماعية والأوبئة المستعصية وال-جرائم المنظمة وصولا إلى اللاّاستقرار الإقليمي الذي يعطّل الحركة الاقتصادية المنتظمة[1]، والانتهاكات الخارقة لحقوق الإنسان وخلق بيئات ملائمة لانتشار أسلحة الدمار الشامل ولتشكّل الجماعات الإرهابية.

ولقد تزايد الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالدول "الفاشلة" بوضوح مع تجلي "تنظيم القاعدة" على المسرح الدولي عقب أحداث11سبتمبر2001، والذي اتخذ من أفغانستان (الدولة الآيلة للسقوط) مهدا لنشوئه وتقوّيه وتحرّكه، وهو ما جعل الولايات المتحدة تؤكد من خلال إستراتيجيتي الأمن القومي لعامي 2002 و2006 على ما يشكّله انتشار "الحروب والأمراض والفقر وتجارة المخدرات" في كلّ من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا من تهديد مباشر للأمن الأمريكي ومساعي نشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب".[2]

([1]) المرجع نفسه.

([2]) انظر بشأن ذلك :

وفي الواقع فإنّ الاستجابة الأمريكية لهذه التهديدات تعود إلى تاريخ سابق، مثلتها فيه التدخلات العسكريّة التي اتخذت كأهداف معلنة لها حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الناجمة عن الحروب الانفصالية والإثنية ونشاطات جماعات التمرد وقمع النظام الحاكم، وقد تراوحت تلك التدخلات من عمليات حفظ وفرض السلام وتغيير الأنظمة السياسية وصولا إلى إعادة بناء الدول، وهذا سواء ضمن الإطار الأممي أو الأطلسي أو الانفرادي الذي غالبا ما يلقى دعم الحلفاء الأمريكيين.

إنّ أوّل ممارسة خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة يمكن إدراجها ضمن هذا النمط من استخدام القوة العسكرية الأمريكية هو الإنزال العسكري شمال العراق عام1991 بهدف "حماية أكراد" المنطقة من القمع الممارس عليهم من طرف النظام العراقي، ولقد عملت القوات العسكرية الأمريكية (إلى جانب البريطانية والفرنسية) على فرض حضر الطيران العراقي بالمنطقة، والإشراف على حماية الأمن الداخلي وإنشاء مخيّمات للاّجئين وضمان وصول الإمدادات الغذائية إليهم.[1]

وفي نفس السياق جاء التدخل العسكري الأمريكي في الصومال عام1992 تحت مسمى "عملية إعادة الأمل"، والتي كانت خارج الإطار الأممي لكن بموافقة مجلس الأمن، واستهدفت حسب ما أعلن إيقاف المآسي التي خلفتها الحرب الأهلية، وتأمين وصول المؤن الغذائية للمدنيين بما يهيئ الظروف "لعملية الأمم المتحدة في الصومال ONUSOM– II)، لتدخل بذلك ضمن مضامين فرض السلام.[2]

- **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002 ,.Op.Cit , p p 15,16.

- **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ March2006, .Op.Cit ., p p 19,20 .

(1) **جعفري عبد الرزاق**، "ركائز النظام الدولي الجديد".
http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/4.htm

(2) **Robert OAKLEY**, "Genre et signification du maintien de la paix", dans: "Les objectifs de politique étrangère des Etats- Unis: le maintien de la paix et la stabilité régionale", Revue électronique de l'Agence d'information des Etats-Unis, vol3,n2, (Avril 1998), [24-31], p27.
http://www.sipri.se/projects/peacek.html (le maintien, pdf) , (24- 31),p27.

وضمن نفس الإطار تندرج عملية "استعادة الديمقراطية" التي قادت فيها القوات الأمريكية قوات متعددة الجنسيات في هاييتي واستهدفت إعادة الاستقرار والديمقراطية إلى البلاد بعدما فقدتهما إثر الانقلاب العسكري الذي شهدته، وقد أسفر هذا التدخل عن تهيئة الأوضاع لعملية حفظ للسلام أممية تقليدية (1994).[1]

وبالمثل من هذا، نجد القوات العسكرية الأمريكية قد تولّت قيادة قوات حلف الناتو في إطار عملية "ايفور–IFOR" عام1995 الهادفة إلى فرض السلام بالبوسنة عبر ضمان تنفيذ اتفاقيات "دايتون"[2]، وقد أعقبتها عمليّة "قوة التثبيت– Stabilisation force" (SFOR) (1995–1996) تحت قيادة أمريكية أطلسية هدفت إلى "بناء السلم– Peacebuilding" من خلال ضمان السير الحسن للانتخابات التي أوصت بها اتفاقيات "دايتون"، والعمل على تنفيذ نتائجها بالقسر العسكري، في حين تتولى القوات الأمميّة الجانب المدني من المهمّة في البوسنة[3].

وبعيدا عن الشرعية الأمميّة وعلى إثر تعثر مفاوضات "رامبوييه – Rambouillet" وانهيار وقف إطلاق النار في إقليم "كوسوفو" وتصاعد أعمال العنف وخروقات حقوق الإنسان، قادت القوات الأمريكية حملات قصف جوي في إطار الحلف الأطلسي ضدّ مواقع صربية وبلغرادية (1999)، كان هدفها المعلن إرغام السلطة اليوغسلافية على الخضوع للتسوية السلمية للأزمة.[4]

إنّ الحملات العسكرية الإنسانية هذه عادة ما كانت مرفقة بعمليات تغيير الأنظمة الحاكمة في الدول المعنية، على اعتبار مسؤوليتها المباشرة عن مختلف انتهاكات حقوق مواطنيها حسب الرؤية الأمريكية، ولقد تغذت الخبرة السياسية

([1]) Ibid, p 27.

([2]) **William C. BANKS, Jeffrey D. STRAUSMAN**, "A new imperial presidency? ~~insights~~Insights from U.S involvement in Bosnia", Political Science Quarterly, vol. ~~Vo~~ 114, n. ~~N.~~ 2, ~~.~~ (1999), ~~(~~ [195- 217]~~)~~, p 202.

([3]) **Charles – Philippe DAVID**, "–At least 2001–", US security policy and exit strategy in Bosnia", European Security ,v ~~V~~ol ~~.~~9, n~~N.~~ 1, ~~.~~ (S~~pring~~PRING 2000)~~.~~, [(1- 21]~~)~~, p 6~~.,~~ 7.

([4]) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص 40–41.

والعسكرية الأمريكية في هذا الإطار بتجارب عديدة تعود إلى التعامل الأمريكي مع حكومتي ألمانيا واليابان أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية الذي أدّى إلى سقوطهما، غير أنّ "قواعد اللعبة" التي فرضتها الحرب الباردة حالت دون التمكن من انتهاج نفس الأسلوب ضدّ خصم له من الترسانة النووية ما يكافئ تلك الأمريكية، ممّا اضطر الولايات المتحدة إلى تبني "سياسة الاحتواء" التي تركّز الاهتمام على السياسة الخارجية للخصم بدل "سياسته الداخلية".[1]

لقد سهّلت إرهاصات نهاية الحرب الباردة خلال عقد الثمانينات للولايات المتحدة البدء مبكّرا في آداء دورها في تشكيل النظام العالمي الجديد والتموضع موضع القيّم على شؤونه، وذلك عبر العمل على الإطاحة بالأنظمة المعاديّة لإرادتها وقيمها الليبرالية التي تستهدف تسييدها عبر العالم.

وفي هذا السياق جاء التدخل العسكري الأمريكي في بنما أواخر فترة الحرب الباردة (1989) مستهدفا الإطاحة بالجنرال "مانوييل أنطونيو نورييغا– Manuel Antonio NORIEGA" (الذي ألغى نتائج انتخابات عام1989 ونصّب نفسه حاكما للبلاد) وهذا في إطار عملية "السبب العادل" التي أفضت إلى القبض على "نورييغا" وإحالته إلى المحاكمة، وتنصيب بدله "غيارمو أندارا -Guillermo ENDARA" الفائز في انتخابات 1989.[2]

إنّ النجاح الأمريكي في تجربة "بنما" سرّع من وتيرة توجّه خيار"تغيير النظام" أكثر فأكثر نحو الانتظام ضمن قائمة بدائل التعامل مع التهديد الناجم عن الدول المعادية، والفاشلة، والمارقة، وأخيرا الداعمة للإرهاب.

فلقد كانت عملية "إعادة الأمل" التي قادتها القوات الأمريكية في الصومال (1992) تستهدف (إلى جانب مهام نزع السلاح وضمان وصول المواد الغذائية إلى مستحقيها) الإطاحة بالجنرال "محمد فارح عديد–M. Farah AIDID" رئيس

([1]) **ريتشارد هاس**، "-سياسة أمريكا لتغيير الأنظمة لها حدود".
http://www.arabgate.com/more

([2]) **واشنطن بيترو فورد**، "-تدخلات أمريكية خلال خمسين عاما".
http://www.al-jazirah.com/magazine/04032003/almlfsais1804.htm

المؤتمر الصومالي الموحّد، وهو الأمر الذي لم يتحقق رغم الخسائر التي منيت بها القوات الأمريكية.[1]

إنّ استبطاء الولايات المتحدة لمحصّلات أدوات التغيير غير القسرية (كالدبلوماسية) مقابل إدراكها لتسارع إيقاع التحولات العالمية هو ما جعلها تتمسك بخيار التدخل العسكري على رغم "انتكاسة الصومال" باعتباره الوسيلة الفضلى "لفرض" الديمقراطية والإطاحة بالنظم الديكتاتورية، وهذا ما عكسته عملية "استعادة الديمقراطية" في هاييتي عام1994 التي أفضت إلى الإطاحة بالجنرال "راوول سيدراس–Raoul CEDRAS" مدبّر الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب "ج. برتراند أرستيد–J. Bertrand ARISTIDE"، هذا الأخير تمّت إعادة تنصيبه في أكتوبر1994.[2]

وبالرغم من أنّ المسيرة التدخليّة العسكرية الأمريكية تحت غطاء حماية النظم الديمقراطية والقضاء على النظم الشمولية، قد جوبهت بعديد الانتقادات والتنديدات سواء الداخلية منها (بالنظر إلى حجم الخسائر المادية والبشرية والمعنوية) أو الخارجية (تحت اعتبارات ضرورة تقيّد الولايات المتحدة بالشرعيّة الدوليّة)، إلاّ أنّ أحداث11سبتمبر2001 شكّلت المبرّر القوي للولايات المتحدة لمواصلة انتهاجها لهذه السلوكية، من منظور أنّها كشفت بجلاء عمّا يمكن أن تشكّله النظم المعادية والدول الضعيفة أو الفاشلة والمارقة من تهديد مباشر للولايات المتحدة، سواء عبر ما تقدمه من دعم للجماعات الإرهابية، أو ما تنتهجه من سبل لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وما يحمله هذا من إمكانية تزويد المنظمات الإرهابية بها، إلى جانب انتهاكها لحقوق مواطنيها وللقوانين الدولية[3]، ولقد تمّ التأكيد على هذا الطرح من خلال ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية

([1]) **ماهر عبد المنعم أبو يونس**، "استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص–ص 587–589.

([2]) لتفاصيل أكثر حول الأزمة في "هاييتي" انظر: المرجع السابق، ص–ص 591–595.

([3]) انظر بشأن خصائص الدول المارقة:

- **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002 ,.Op.Cit ,p18, p18.

لعام2002 من أنّ:"[...] أحداث11 سبتمبر 2001 علّمتنا أنّ الدول الضعيفة كأفغانستان يمكنها أن تشكّل خطرا كبيرا على مصالحنا الوطنية تماما مثل الدول القوية"، وكذلك العراق الذي لم تقتصر "مخطّطات[ه] على الأسلحة الكيمياوية[...] وإنّما تعدّتها نحو الحصول على الأسلحة النووية والعناصر البيولوجية"، "وكوريا الشمالية التي أصبحت المموّن الرئيسي للصواريخ الباليسية[...] إلى جانب تطويرها لترسانتها من أسلحة الدمار الشامل."[1]

وفي هذا السياق جاء الغزو الأمريكي لكلّ من أفغانستان (2001) والعراق (2003) مردَفا بجملة من التبريرات انصرفت في الحالة الأولى إلى المزج بين حق الولايات المتحدة في الدفاع الشرعي والردّ على الهجمات الإرهابية التي استهدفتها، على اعتبار اتهامها لتنظيم "القاعدة" بالوقوف وراء تنفيذها ثمّ رفض نظام "طالبان" الحاكم في أفغانستان حينها تسليم أفراده (تحت الشروط الأمريكية)، ممّا جعل الأخير كذلك محلّ اتهام أمريكي مفاده دعم وإيواء "الإرهاب"[2]، وبهذا جاء تبني الولايات المتحدة للخيار العسكري ضدّ أفغانستان مستهدفا "الردّ على هذه الهجمات وتخليص العالم من الإرهاب"[3]، والقضاء على النظام الراديكالي الطالباني ذلك أنّ "أشدّ خطر على الحرية يكمن في التقاء الراديكالية بالتقنية"[4] وكلّ هذا في إطار "الحرب ضد الإرهاب[...] التي سيتمّ خوضها على عدّة جبهات[...] لفترة زمنية مطوّلة."[5]

وأمّا مبررات الحرب على العراق فجاءت وفق سيرورة تدرّجيّة محكمة تمّ تنميطها حسب ما اقتضته طبيعة تفاعل الرأي العام الأمريكي والمجتمع الدولي تجاه كل مبرّر يتمّ عرضه من قبل الإدارة الأمريكية بطريقة تراكميّة تستهدف

---

(1) **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002.Op.Cit ,p18.

(2) **ماهر عبد المنعم**، "استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية"، مرجع سابق، ص-ص 702- 707.

(3) **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002 .Op.Cit p 11.

(4) Ibid., p-17.

(5) Ibid., p-11.

إقناع كلّ طرف على حدا بما يتناسب مع الحجج المقدّمة وعبر مـــا يـــتلاءم مـــن الأدوات.

ولقد أعتبرت مسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقيّة المبرّر المحـــوري المعتمد أمريكيّا لأجل "تسويق" الحرب على العراق، ولقد انبنى اختياره من جهـــة على "جاهزيّته" باعتبار امتداداته التي ترجع إلى أزمة الخليج الثانية وما تلاها من قرارات وعقوبات ولجان تفتيش ومراقبة أمميّة وطعون عراقيّـــة فـــي شـــرعيتها ومصداقيتها، ومن جهة أخرى قام على الشرعيّة الدوليّة "الصوريّة" المستمدّة مـــن قرار مجلس الأمن رقم 1441 القاضي بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل إذا أثبتت لجنة التفتيش امتلاكه لها، وهو القرار الـــذي اعتبرتـــه الولايـــات المتحـــدة وحليفتها بريطانيا مجيزا لاستخدام القوة العسكرية ضدّ العراق.[1]

وموازاة مع هذا، انتهزت الإدارة الأمريكية فرصة إعلانها الـــسّابق عـــن خوضها لحرب ضد الإرهاب الدولي مفتوحة النطاقين المكاني والزماني كردّ على هجمات 11سبتمبر التي أفقدتها حصانتها التقليدية، انتهزت ذلك لتروّج لمبرّر آخر لحربها على العراق محوره اتهام هذا الأخير بوجود علاقة تربطه وتنظيم "القاعدة" الإرهابي[2]، وإذا ما أسندت هذه الصلة إلى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، فإنّ الموقف يستدعي من المنظور الأمريكي الحسم العسكري الذي يتعدّى بـــالنظر إلى إلحاحيّته مجرد الضربات المحدودة الأجل والهدف –على غرار تلـــك التـــي استهدفت عام 1998 مواقع بأفغانستان ومنشآت طبيـــة بالـــسودان علـــى خلفيـــة علاقتهما بتفجيرات سفارتي واشنطن في كينيـــا وتنزانيـــا– نحـــو حـــرب تامّـــة العناصر.[3]

---

(1) **المنذر الرزقي**، "في ظل التطورات العالمية الأخيرة ... أي قانون سيحكم العلاقات الدولية".
http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mai-juin2003/rezgui.html (التحليات).

(2) **Stephen ZUNES**, "Argument contre la guerre", Courriel d'Information, n 368, p 2 (pdf التحليات)
(vendredi 03 octobre 2002), p2.

(3) لتفاصيل أكثر انظر:
-David Horowitz,"Guerre préventive: mener la bataille en territoire ennemi", p2.

ومن جانب آخر عملت الآلة الترويجية الأمريكية على محاولة إقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بأنّ تحييد الخطر العراقي النابع من امتلاك أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهابيين لن يتأتّى إلاّ بتغيير نظام الحكم في العـــراق، و"تحريـــر" الشعب العراقي من "دكتاتورية" حاكمه "صدام حسين–Saddam HUSSEIN"[1] وهذا في إطار مساعي الولايات المتحدة نحو تسييد منظومتهـــا القيميـــة مـــستغلة "[...]هذه الفرصة (حربها على الإرهاب) لنشر فوائد الحريّة عبر العالم، وجلـــب أمل الديمقراطية".[2]

إنّ من الضروري التأكيد على أنّ تعدّد العلائق التي تجمع بين كلّ مبـــرّر وآخر وبينها جميعا وبين تبني الولايات المتحدة للخيار العسكري في معالجتها لمـــا اعتبرته "التهديد العراقي"، لم يكن المستجد الأوحد في طريقة التعامل الأمريكي مع "العدو" بعد أحداث 11سبتمبر، ذلك أنّ الحرب على العراق (2003) دفعت بقـــوّة في اتجاه بلورة "الإستراتيجية الوقائية" التي تبنتها الإدارة الأمريكية رســـميّا مـــن خلال وثيقة إستراتيجية الأمن القومي (2002) على نحو ما سنعرضه فيما يلي.

المطلب الثاني: الاستخدام الأمريكي الوقائي للقوة العـــسكرية بعـــد أحـــداث 11 سبتمبر

لقد أوجدت القدرة التدميرية للسلاح النووي التي أُختبرت أوّل مرّة منتصف القرن الماضي بيئة أمنية عالمية بالغة التعقيد، امتـــدت تـــداعياتها بـــشكل أجبـــر الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حينها على بحث سبل تطوير إستراتيجية عسكرية تقوم على طرفي توازن فعّال بين القوتين التقليديّة والنوويّة[3]، وهـــو مـــا تطلـــب

---

http://www.cairn.info/load_pdf.php%3FID_REVUE%3DOUTE%26ID_NUMPUBLIE%3DOUTE_005%26ID_ARTICLE%3DOUTE_005_0041

(1) **المنذر الرزقي**، "في ظلّ التطورات العالمية الأخيرة ... أيّ قانون سيحكم العلاقات الدولية"–، مرجع سابق.

(2) **The white house**/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002 .Op.Cit ، p4.

(3) **هاري س.لافر**، "الحرب الاستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية".

إعادة النظر في العقيدة العسكرية في بعديها المفاهيمي والعمليّاتي وفي الهيكل التنظيمي للقوات، بما يتوافق وطبيعة العلاقة الصرّاعية الجامعة بين طرفين ذوي مقدرات نووية متعادلة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي).

إنّ توازن "الرعب النووي" الذي أنتجه تماثل حجم القوة النووية لدى القطبين الرئيسين في الحرب الباردة، كان قد منح الاستراتيجيين الأمريكيين إمكانية إجراء حساباتهم وتقديراتهم على ضوء "العقلانية المفترضة" لنظرائهم السوفياتيين، والتي تقضي باستبعاد مخاطرتهم باستخدام السلاح النووي كخيار أوّل لمواجهة الخصم الأمريكي، وهو الأمر الذي جعل سياسة الدفاع الأمريكيّة حينها تقوم في عمومها على عقيدتي الردع والاحتواء اللتين استمر العمل بأساسياتهما حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (ضدّ العراق وإيران مثلا)[1] لضمان النفوذ الأمريكي في قمة "مخروط القوة الدولي" وما يستتبعه من إلغاء أو تأخير لظهور قوّة مناوئة لهذا المسعى، وكلّ هذا في إطار المزاوجة بين البعدين التقليديّ والنوويّ للقوات العسكرية الأمريكية.[2]

إنّ هذه التعقيدات الناجمة عن الاختبار "الناجح" للسلاح النووي لأول مرة ضدّ هيروشيما اليابانية (1945)، والتي طبعت العلاقات العسكريّة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ما فتئت أن تضاف إليها مع مطلع القرن الجديد تعقيدات أخرى مماثلة في الحدّة مختلفة في الطبيعة استمدت نمطيّتها من أحداث 11سبتمبر2001 التي استهدفت الولايات المتحدة مجبرة إياها على إضافة البعد الثالث المتمثل في "الإرهاب"[3] إلى إستراتيجيتها العسكرية القائمة سابقا على البعدين التقليدي والنووي.

~~هاري س.لافر ، "الحرب الإستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية"، مرجع سابق.~~
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=209151

(1) انظر:
- **حسام سويلم**، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، السياسة الدولية، عدد 150، أكتوبر2002، [290- 298]، ص290، 291.

(2) **هاري س . لافر**، "الحرب الاستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية.

(3) المرجع نفسه.

لقد أصبح واضحا للولايات المتحدة أنّ إقليمها المحمي جغرافيا بمحيطين وقوتها المعززة بأرقى التكنولوجيات لن يوفرا لها الحماية-بعد تاريخ 11سبتمبر- كما في السابق، وأنّ أقدرية النظرية الأمنية التقليدية على ضمان أمنها قد تراجعت، ممّا استوجب من إدارة الرئيس "جورج وولكر بوش" بلورة إستراتيجية تصدّ جديدة كفيلة بمواكبة المستجدات، على اعتبار أنّ "ثمّة تهديدات جديدة تتطلب نوعا جديدا من التفكير"[1]، فكان أن تمّ تبني "إستراتيجية الحرب الوقائية" بصفة رسميّة من خلال وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" لعام 2002 والتي جاء فيها:" الدفاع عن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وعن مصالحنا في الداخل والخارج يكون عبر تحديد وتحطيم التهديد قبل أن يشارف حدودنا"[2]، أي أنّ الولايات المتحدة "ستتصرف ضدّ هذه التهديدات البادية قبل أن يكتمل تكوّنها"[3]، وكلّ هذا جاء من منطلق الأخذ بتجارب التاريخ التي اعتبرتها وثيقة الإستراتيجية بمثابة المسلّمة التي يجب الأخذ بها والتي تفيد أنّ: "[...] الرّدع قد يفشل [...] وأنّ بعض الأعداء لا يمكن ردعهم"[4]

لقد تأسّست إستراتيجية الحرب الوقائية بمختلف مدلولاتها على افتراض أنّ العدوّ الجديد الذي ستواجهه الولايات المتحدة والمتمثل في الإرهاب، يفتقر إلى أدنى سمات "العقلانية" ولا يستند في سلوكاته لأيّ حساب عقلاني يتضمن مراعاة لميزان القوى المنتظمة في إطاره الوحدات الدولية، كما أنّ هذه الإستراتيجية قد اتخذت من هجومات11سبتمبر نقطة استدلال محوريّة تحدّد من خلالها مختلف

(1) حسب ما جاء في خطاب الرئيس "جورج بوش" في كلية "ويست بوينت-West point" العسكرية (01 جوان 2002)، عن:
-**هاري س. لافر**، "الحرب الاستباقية وتطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية"، مرجع سابق.

(2) **The white house**/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002, Op.Cit., p.12~~NSS 2002 . p 12.~~

(3) Ibid., p 4.

(4) Ibid., p 33.

جوانبها المفاهيمية والعمليّاتيّة، بما في ذلك من ضبط للأهداف المرجوة والأساليب المتبعة لتحقيقها.[1]

وبناء على هذا يمكن القول أنّ تبني هذه الإستراتيجية قد جاء "ليردّ على التحدّي الإرهابي وليسكن القلق الأمني والثقافي اللّصيق به" على إثر الانكشاف الأمني غير المسبوق الذي عرفته الولايات المتحدة جرّاء أحداث11سبتمبر[2]، والتي عكست الطبيعة "المركّبة" للعدوّ الجديد والممتدّة حدودها بين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل من جهة والدول المارقة الداعمة لهما والمتموضعة بينهما من جهة أخرى، على نحو ما حددته إستراتيجية الأمن القومي (2002) من أهداف للحرب الوقائية التي اتخذتها الولايات المتحدة أسلوبا للتعامل مع هذه التهديدات.

وفي هذا السياق جاءت الوثيقة المشار إليها لتؤكد أنّ على الولايات المتحدة أن: "تمنع الدول المارقة وزبائنها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها ضدّ الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها"[3]، لذلك فهي أبدا "لن تولي أيّ اهتمام لمطالب الإرهابيين ولن تقيم معهم أيّ صفقات"[4]، فالأمر يتطلب حسب الوثيقة "عملا مباشرا ومستمرا باستخدام كافّة عناصر القوة القوميّة والدوليّة"[5].

وإذا كانت "الحرب الوقائية" تعني في عمومها "التحوّل من الردّ على هجوم فعليّ إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم معاد محتمل"[6]، فإنّ مضامينها تتسع لتشمل مفاهيم أخرى كالهجوم "الوقائي–Préventive" والهجوم "الإستباقي–

---

(1) **ياسين الحاج صالح**، "مذهب الضربات الوقائية والعقلانية في النظام العالمي".
http://www.mowaten.org/politics/10-04/politics-14102004-01.htm/23/06/2006.

(2) المرجع نفسه.

(3) **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002 ,.Op.Cit ., p18.

(4) Ibid., p12.

(5) Ibid., p12.

(6) **حسام سويلم**، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مرجع سابق، ص291.

Préemptive"؛ حيث ينصرف النوع الأول منهما إلى المبادرة بالضربة الأولى ضدّ الخصم مع ظهور البوادر الأولى لنوايا عمله العدواني دون انتظار تحرّكاته الميدانية كحشد قواته أو توجيه أسلحته ضدّ الطرف المعني، في حين أنّ النوع الثاني يأخذ هذه الاستعدادات بالحسبان إذ يتمّ الأخذ به كردّ فعل على نشر الخصم لقواته في أوضاع هجوميّة مضادة للطرف الآخر، ويكون هدفه "إجهاض" الهجوم الوشيك والمعدّ له.[1]

إنّ من الضروري التأكيد على أنّ بداية الحديث عن "الحرب الوقائية" لم يكن قرين أحداث11سبتمبر، ذلك أنّ هذه الأخيرة وبالنظر إلى خصوصيّة طبيعتها وامتداداتها، كانت فقط بمثابة الدافع الذي لا يمكن لأيّ إدارة تغاضيه لتبني إستراتيجية طالما عُرضت على إدارات سابقة ورفضت كلّ منها أن تكون السبّاقة إلى "النهج الوقائي" في سلوكيّتها العسكرية الخارجية.

وفي هذا الإطار يمكن رصد "الضجة" التي أثارتها محاضرة "تشارلز كروثامر" المعنونة بـ "اللحظة الأحادية–The unipolar moment " (1990)، والتي ضمّنها تحذيرا مباشرا للولايات المتحدة ممّا قد تشكله بعض "الدول الصغيرة نسبيّا والهامشيّة والمتخلفة" والمالكة لأسلحة الدمار الشامل–على رأسها العراق– من خطر ماثل يستوجب التحرك العسكري "لمواجهتها، وصدّها[...] ونزع أسلحتها"، إلاّ أنّ هذا الطرح لم يلق الاعتبار المرجو لدى الدوائر السياسيّة الرسميّة الأمريكية حينها، وهو نفس المصير الذي لقيه تقرير "بول وولفويتز" (1992) الذي عرضه على وزارة الدفاع بصفته نائب وزيرها المكلف بالتخطيط، مضمّنا إيّاه رؤيته الخاصة حول أنسب إستراتيجية عسكريّة يمكن للولايات المتحدة تبنيها لمواجهة تحديات حقبة ما بعد الحرب الباردة، وقد لخصها بقوله:" إنّ التركيز

---

(1) **Danial L. ZAJAC**, "The best defense is a good offense: preemption, ramifications for the department of defense", p 8, 9. http://stinet.dtic.mil/cgibim/GetTRDoc?AD=ADA415796&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf /30/11/2006.102Ko.

الكبير[...] يقع على استعمال القوة العسكرية[...] لاستباق انتشار الأسلحة النووية وأسلحة أخرى للدمار الشامل في دول مثل كوريا الشمالية والعراق".[1]

ومع منتصف التسعينات الماضية تصاعدت الدعوة إلى تبني "الحرب الوقائية" تزامنا مع تزايد ثقل تيار "المحافظين الجدد" في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية، هذا التيار الذي عُرف بجنوحه الكبير في تزكيّة القوة العسكرية باعتبارها أداة محوريّة للسياسة الخارجيّة الأمريكية، ولقد انعكس هذا من خلال المقالات المشتركة لكل من "وليام كريستول" و"روبرت كاغان"، والتي كان محورها التأكيد على وجوب "المحافظة على الهيمنة الأمريكية" موازاة مع "زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع"، وهي ذاتها الخطوط العريضة التي انطلقت منها بلورة الإستراتيجية العسكرية الوقائية عقب أحداث 11سبتمبر2001.[2]

إلى جانب هذا تمّ الإعداد لـ: "تقرير كوهين" (نسبة إلى وزير الدفاع حينها وليام كوهين– William COHEN) الذي تمّت مناقشته في الكونغرس عام1997، وقد تعرّض التقرير في غير موضع إلى "الحرب الوقائية" كخيار استراتيجي للولايات المتحدة في الحقبة الجديدة، مؤكدا على أنّ "مسألة اتخاذ القرارات بشأن استخدام القوة العسكرية يجب أن تحدَّد قبل كلّ شيء على أساس المصالح القوميّة للولايات المتحدة[...] وعندما تكون المصالح حيوية[...] فيجب أن نقوم بما يلزم للدفاع عنها بما في ذلك[...] الاستعمال الأحادي للقوة العسكرية (وهذا) لمنع ظهور تحالف أو قوّة إقليمية معادية".[3]

ولقد أعقب هذا التقرير بعد تبنيه من قبل الكونغرس (15 ديسمبر1997) برسالة علنية (جانفي1998) موجّهة إلى الرئيس الأمريكي حينها "بيل كلينتون"

([1]) **الطاهر الأسود،** "نشأة وتطور استراتيجيات الحرب الاستباقية".
http://www.al-moharer.net/moh156/taher_elaswad156.htm

([2]) المرجع نفسه.

([3]) المرجع نفسه.

وقعتها شخصيات سياسية وفكرية بارزة في تيار المحافظين الجدد[1]، دعوا من خلالها إلى تبني "إستراتيجية هجومية" عبر غزو العراق- الهدف الذي لم تحد أيّ من الوثائق أعلاه من اتخاذه بندا رئيسا لها-، ذلك أنّ "الإستراتيجية الوحيدة المقبولة-حسبهم- هي التي تلغي إمكانية أن يستعمل أو أن يهدّد العراق باستعمال أسلحة الدمار الشامل".[2]

وإذا كانت هذه الرسالة لم تلق ردّا ايجابيّا من الرئيس "بيل كلينتون" فإنّ ضلوع أصحابها الكبير في إدارة الرئيس "جورج وولكر بوش" عبر شغلهم مناصب عديدة في وزارتي الدفاع والخارجية مكّنهم من استغلال الظرف الطارئ الذي منحته أحداث11سبتمبر، ليبلوروا طروحاتهم في إطار إستراتيجية أمنية اتخذت من الحرب الوقائية محورا لها، وحازت على تبنٍّ رسميٍّ كانت بدايته مع تصريح الكونغرس في 14سبتمبر2001 للرئيس بـ "استخدام كلّ القوة الضرورية والمناسبة ضدّ تلك الدول والمنظمات أو الأشخاص الذين يقرّر أنهم خططوا أو سمحوا أو ساعدوا الهجمات الإرهابية التي حدثت في11سبتمبر(وهذا) لمنع أيّ عمليات مستقبلية للإرهاب الدولي ضدّ الولايات المتحدة[...]"[3]، وهو التوجه الذي أكّد على انتهاجه الرئيس الأمريكي من خلال خطابه عن حال الاتحاد في29 جانفي2002 الذي جاء فيه أنّ: "الولايات المتحدة لن تسمح للأعداء أن يضربوا أوّلا"[4]، ثمّ ضمن خطابه الذي ألقاه في الكليّة العسكريّة "واست بوينت" أوّل جوان 2002، ثمّ من خلال وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي" الصادرة في سبتمبر

---

(1) نذكر منهم: "**دونالد رامسفيلد**" و"**بول وولفيتز**" و"**ريتشارد بيرل**" و"**بيتر رودمان**" و"**زلماي خليلزاد**" و"**ايليوت ابرامز**"، انظر: - **الطاهر الأسود**، "نشأة وتطور استراتيجيات الحرب الاستباقية"، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) عن:

. **Danial L. ZAJAC**, "The best defense is a good offense: preemption, ramifications for the department of defense", .Op.Cit., p8.

(4) نص خطاب الرئيس بوش عن حال الاتحاد الأمريكي (29 كانون الثاني / يناير 2002).
http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0201sotu.htm

2002[1]، والتي وضعت المحاور الكبرى للخيار العسكري الوقائي من دون أن تضبط مفهومه وحدوده، ملغية بذلك الفواصل التقليدية بين "الدفاع والهجوم" على خلفيّة المنطق القائل "الهجوم أفضل وسيلة للدفاع"، وبين الحرب الشرعية (أو العادلة) وغير الشرعية (غير العادلة) بناء على التفسير الأمريكي "الغائي" لمضامين "حق الدفاع الشرعي" من جهة و"اللايقينية" اللصيقة بمدلول "التهديد الوشيك" من جهة ثانية، هذا الأخير الذي ألغى الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار–حسب إستراتيجية الحرب الوقائية– "المفهوم المألوف لضروراته" التي تعارفت عليها الدول فيما سبق، حيث خلق الخطر "الأكبر" الذي شكّله – حسب وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2002– " التقاء الراديكالية مع التقنية" إدراكا مشتركا لدى الأمريكيين بإلحاحيّة الوضع التي تستوجب اتخاذ خطوات وقائية سريعة وحاسمة" انطلاقا من أنه "مهما كانت عواقب العمل سيئة فإنّ أخطار عدم العمل أسوء"، وهو ما يعكسه قول الرئيس "جورج وولكر بوش": "[...] إنّ الوقت ليس بجانبنا، لن أنتظر وقوع الأحداث بينما تتراكم الأخطار، لن أقف موقف المتفرّج، بينما تقترب الأخطار أكثر فأكثر، إنّ الولايات المتحدة لن تسمح لأخطر الأنظمة في العالم بتهديدنا بأكثر الأسلحة دمارا في العالم".[2]

إنّ من الجدير التذكير بعد هذا بأنّ أولى محطّات اختبار "الاستراتيجية الوقائية" كانت الحرب على أفغانستان عام2001 والتي استهدفت الولايات المتحدة من خلالها "القضاء على معاقل الإرهاب بها" والإطاحة بالنظام الطالباني الداعم له، ولأنّ الإدارة الأمريكية لم تحدّد سقفا زمنيّا ولا مجالا مكانيّا لهذه الحرب، فإنّ أهدافها توالت ليكون العراق المحطّة الثانية لها باعتباره أحد دول "محور الشرّ" التي حدّدتها خطابات الرئيس الأمريكي في كلّ من "العراق وإيران وكوريا الشمالية" والجماعات الإرهابية التي تتخذها مأوى لها، واعتبرتها "تهديدا للسلام في

---

(1) **Danial L. ZAJAC**, "The best defense is a good offense: preemption, ramifications for the department of defense",.Op.Cit.,p8.

(2) نص خطاب الرئيس بوش عن حال الإتحاد الأمريكي (29كانون الثاني/يناير،2002)، مرجع سابق.

العالم وبسعيها للحصول على أسلحة الدمار الشامل تشكّل خطرا كبيرا ومتزايدا"[1]، والحرب ضدّها ستكون من منطلق "نقل المعركة إلى أرض العدو" عبر تنفيذ عمل وقائيّ يمنع تكرار سيناريو 11سبتمبر 2001 أو سيناريوهات أخطر منه "عندما يتعلّق الأمر بنشر جراثيم الجدري أو الجمرة الخبيثة واستعمال سلاح كيميائي أو سلاح إشعاعي[..]".[2]

إنّ النجاح "الصوري" للأسلوب الوقائي الأمريكي في كلّ من أفغانستان والعراق (على اعتبار الإطاحة بنظامي الحكم فيهما والتأكّد من استبعاد الخطر النووي العراقي المزعوم) جعل هذا الخيار من أهم البدائل التي تجري دراستها في الدوائر السياسيّة والعسكريّة الأمريكيّة للتعامل مع كلّ من إيران وكوريا الشماليّة، إلاّ أنّ اختلاف الأبعاد الاستراتيجية لهاتين الحالتين عن سابقتيهما (بالنظر إلى القدرات العسكريّة المعتبرة للبلدين، والتقاطع الاستراتيجي الذي تشكّله من جهة إيران مع كلّ من العراق وأفغانستان والسعودية ولبنان من خلال ما ينسب إليها من علاقات تجمعها وبعض الجماعات المسلّحة ذات الرّوابط بهذه الدول والمصنفة أمريكيّا على أنّها إرهابيّة، ومن جهة أخرى التقاطع الذي تشكّله كوريا الشماليّة مع كلّ من كوريا الجنوبية واليابان وكذا الصين وروسيا، وكلّها محاور على تماس مباشر مع المصالح الأمريكية)[3] جعل الإدارة الأمريكية في تردّد دائم حول تبني خيار "الحرب الوقائية" على رغم تهديداتها المتواصلة بذلك، على نحو ما يفتح المجال لاحتمال سيناريوهات توفيقيّة تتخذ من الضربات الوقائيّة المحدودة بديلا وسطيا، ورغم ذلك فإنّ هذا الأسلوب بدوره سيبقى محفوفا بالمخاطر على اعتبار صعوبة الضبط الدقيق للمواقع المستهدفة، الأمر الذي يترك مجالا لإمكانية

---

(1) المرجع نفسه.

(2) تصريح لوزير الدفاع الأمريكي السابق "**دونالد رامسفيلد**"، عن:
- **روبرت جي.ليبر**، "عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة".
http://usinfo.state.gov/journals/itgic/0902/ijga/gj01.htm

(3) انظر تفصيلا عن ذلك في:
- **ريتشارد هاس**، "سياسة أمريكا لتغيير الأنظمة لها حدود".
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/08/article06.shtml

الضربات المضادّة التي يحتمل أن تكون نووية ممّا قد يحوّل الوقائع إلى مجريات أخرى أكثر تصعيدا.

وبناء على هذا يتضح أنّ اعتماد الولايات المتحدة على استراتيجية الحرب الوقائية في مواجهتها لتهديدات حقبة ما بعد11 سبتمبر سيقضي على أحد أهمّ أولويّات السياسة الخارجية الأمريكية التي صيغت بعيد الحرب الباردة وأسّست لها إدارة الرئيس "جورج بوش الأب" والمتمثلة في اعتبار الاستقرار الإقليمي مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي[1]، إضافة إلى أنّه سيفتح المجال لتقنين عديد التجاوزات التي تحاول بعض الدول تنميطها في إطار الوقاية من التهديدات الوشيكة الآتية من دول أخرى أو جماعات مسلّحة، على نحو ما تسعى إليه إسرائيل ضد لبنان وسوريا الداعمتين حسبها لتنظيم حزب الله المناوئ لها، وروسيا ضد الحركات الانفصالية الشيشانية، والصين ضد إقليم "سينكيانج" وتايوان، خاصة في ظلّ التهميش المتكرّر والمتعمّد من الولايات المتحدة لهيئة الأمم المتحدة في كلّ من حربيها على أفغانستان والعراق وتهديداتها المتواصلة لإيران، وتوسيعها المتزايد لدائرة أهداف عملياتها الوقائية المستقبليّة.

وفي الأخير ومن خلال ما تمّ تقديمه في هذا الفصل يمكننا تأشير ما يلي:

– دفعت التغيّرات الجيوسياسيّة لعالم ما بعد الحرب الباردة واشنطن إلى تبني إستراتيجيّة ضبطٍ أرادتها أن تكون ذات بعد عالمي قادرة على استيعاب نواتج الحقبة الجديدة من فرص وتحديّات.

– إنّ التواجد العسكري للولايات المتحدة عبر مناطق العالم الإستراتيجيّة يسهّل لها استخدام قوّتها كلّما اقتضت ضرورتها ذلك، كما أنه يضمن التدفق المنتظم لموارد هذه المناطق الطاقويّة نحوها.

– لقد عملت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة على تأطير قدراتها العسكريّة فائقة التطور بفكر استراتيجيّ أسّس لمختلف سلوكيّاتها الخارجيّة ونمّط

(1) **حسام سويلم**، "الضربات الوقائية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، مرجع سابق، ص294.

نزعتَها العسكريّة بما زاد من ميولاتها التدخليّة الهادفة إلى تحقيق: المركزيّة الأمريكيّة والسيطرة العالميّة والتفوّق الدائم، مستجيبة في ذلك لتطورات "إستراتيجيّة الانفتاح" الأمريكيّة، وكلّ هذا تحت الغطاء الإنساني.

– لقد قادت طبيعة أحداث11سبتمبر2001 إلى تقليص صلاحيّة النظريّة الأمنيّة التقليديّة المُخصّصة لمواجهة عدوّ تناظري (دولة)، كما عملت على بلورة إدراك أمريكيّ بإلحاحيّة تبني استراتيجية وقائيّة مثلت الحرب على أفغانستان ثم العراق أولى محطاتها.

– إنّ النجاح الظاهري للأسلوب الوقائي في أفغانستان والعراق جعل منه أهم البدائل المطروحة للتعامل مع كلّ من إيران وكوريا الشماليّة، إلاّ أنّ اختلاف الوضع الإستراتيجي لهما عن سابقتيهما يصعب ذلك.

– إنّ السلوك الوقائي الأمريكي وانتهاكه المفضوح للشرعيّة الدوليّة سيفتح المجال لتقنين عديد الخروقات التي تحاول بعض الدول تنميطها في إطار الوقاية من التهديدات الوشيكة ضدّها.

– إنّ "الحرب على الإرهاب" منحت الولايات المتحدّة فرصة لصوغ سياسة قوميّة ذات بعد عالمي تدخّلي تخفي طموحاً إمبراطوريّا لقيادة العالم.

الخاتمة

إنّ بحث الإشكاليّات ذات الصلة بموضوع القوّة عامّة والقوّة العسكريّة على وجه الخصوص شكّل ولا يزال المحور الأساس لجلّ الدراسات التي تعنى بتحليل العلاقات بين الدول، وهذا راجع إلى أنّ القوّة بمفهومها العامّ تعدّ إحدى أهمّ الظواهر المحوريّة في الحياة الاجتماعيّة للبشر.

وإذا كنّا في رسالتنا هذه قد تجنبنا الخوض في الجوانب التكميميّة لموضوع القوّة فإننا لم نحد عن السياق العامّ للإلحاحيّة المبيّنة أعلاه، والتي يفرضها تموضع ظاهرة "القوّة" كإحدى أبرز الظواهر السياسيّة ذات التماس متعدّد الجوانب مع ظواهر أخرى كالحرب والسلّم ونشوء وسقوط القوى الكبرى وتغيّر الأنظمة الدوليّة والأمنيّة؛ وبناء على هذا كانت الإشكاليّة التي هدفت دراستنا الإجابة عنها متمحورة حول بحث أبعاد "محوريّة" القوّة العسكريّة في هيكلة النظام العالمي المتشكل في أعقاب نهاية الحرب الباردة ودورها في توجيه تفاعلات وحداته وبالمقابل دور مستجدات الواقع الاستراتيجي لهذا الأخير في تغيّر الدلالة المفاهيميّة والعمليّة لاستخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي، وهو الأمر الذي لم يتأتى لنا إلاّ بالوقوف على حدود علاقة التأثير التبادليّة القائمة بين "استخدام القوّة العسكريّة" في المحيط الدولي والواقع الاستراتيجي الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تحولات.

وفي هذا السياق حاولنا بداية وعبر مختلف محاور **الفصل الأول** من الرسالة إجراء تفحّص تحليلي للجانب المفاهيمي والتاريخي والقانوني والنظري لمتغير "استخدام القوّة العسكريّة" في المحيط الدولي، ممّا أفرز لنا نتائج نلخصها في التالي:

– لقد اكتست الافتراضات المساقة حول مضامين قوّة الدولة طبيعة خلافيّة جعلت مدلولاتها تتراوح بين امتلاك مختلف الموارد والقدرة على توظيفها وبين مدى التأثير الذي تمارسه الدولة في محيطها الخارجي، وبين كون القوّة غاية تسعى إلى تحقيقها كلّ الدول.

– إنّ البعد العسكري يعدّ من أبرز معالم قوّة الدولة، وينتج بالجمع بين مصادر إنتاج القوّة العسكريّة التي هي بحوزة الدولة، وكيفية توظيف هذه الأخيرة لها ردعا أو دفاعا أو هجوما بما يحفظ مصالحها الخارجيّة كما الداخليّة ويحقق أهدافها عبر أساليب ثلاث هي: أسلوب استعراض القوّة العسكريّة وأسلوب التهديد باستخدامها وأسلوب الاستخدام الفعلي لها، وهذا تناسبا مع متطلبات تحصيلها لمصالحها وكذا حجم قوّتها العسكريّة والمكانة التي تشغلها وفق ذلك في الهيراركيّة المحليّة أو الدوليّة للقوّة العسكريّة.

– إنّ مختلف المقاربات التصوريّة التي انبنت على إمكانيّة تحقيق السّلم والأمن الدوليين بمنأى عن مفاهيم القوّة (عبر معايير قانونية و/أو أخلاقيّة) قوبلت بالطبيعة الصراعيّة للواقع الدولي، ممّا جعل أنظمة الأمن الدوليّة في عمومها تستند إلى منطق القوّة العسكريّة، وهي: نظام الأمن بالقوّة (نظام توازن القوى)، ونظام الأمن الجماعي (أمن الكلّ بالكلّ لأجل الكلّ)، ونظام الأمن عبر الردع النووي.

– يعتبر الحظر الأممي لاستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية عبر ميثاق هيئة الأمم المتحدة حلقة مكمّلة للمساعي السّابقة ومحاولة دوليّة لتجاوز نقائصها إلاّ أنّ التزام الدول الكلّي به يحكمه كلّ من مدى الفاعليّة العمليّة للأجهزة الأمميّة المخوّل لها تنفيذه، واعتبارات "سيادة" الدولة ومصالح أمنها القومي ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول.

– إنّ احتكار القوّة العسكريّة لقمّة الهرم الذي تنتظم فيه مختلف أبعاد القوّة دفع بعضا من النظريّات السياسيّة إلى اتخاذه مدخلا لتحليل العلاقات الدوليّة، واعتباره العامل المحدّد الرئيس لمختلف التفاعلات المشكّلة للحياة السياسيّة الدوليّة.

إنّ وقوفنا على القيمة الدلاليّة المفاهيميّة والتاريخيّة والقانونيّة والنظريّة لاستخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي سمح لنا بالانتقال عبر **الفصل الثاني** إلى بحث جوهر رسالتنا المتمثل في معرفة حدود علاقة التأثير المتبادل التي تجمع

هذه السلوكيّة ومختلف المستجدّات التي تطرأ على مؤشرات التفاعلات الدوليّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال تقصّينا لآثار مخرجات نهاية هذه الأخيرة – المتعلّقة بمفاهيم القوّة عامّة والعسكريّة خاصّة وبنائها وأنماط توزيعها وهيكلة النظام العالمي الناتجة عن ذلك– على مضامين القوّة العسكريّة وأطر وفواعل وأوجه استخدامها في المحيط الدولي موازاة مع كشف انعكاسات ذلك على البعد الهيكلي والتفاعلي للنظام العالمي، منطلقين في ذلك من مرجعيّة دلاليّة مفادها أنّ مضمون القوّة في العلاقات الدوليّة ينصرف إلى مفهومين رئيسين؛ أوّلهما يعكس ما تملكه الدولة من قدرات كالموارد الطبيعيّة والاقتصاديّة والمعنويّة والعسكريّة، وثانيهما يتضمّن معنى التأثير على الطرف الآخر والقدرة على تغيير سلوكيّاته بما يتوافق ومصالح الطرف القوي، وهما ما شكّلا أساس تحديدنا لطبيعة القوّة التي تمتلكها الأطراف الرئيسة في النظام العالمي الحالي، وكذا نقطة مركزيّة في تحليل وفهم دلالة هذه الطبيعة بالنسبة للبعد الهيكلي للتحولات الدوليّة الحاصلة، بما قادنا إلى نتائج نوجزها في الآتي:

– لقد شكّلت النهاية "السلميّة" للحرب الباردة ظرفيّة استثنائيّة قادت إلى تأسيس نظرة استباقيّة حول النظام العالمي الذي سيعقب النظام المنقضي مبنيّة على احتمال مفاده إمكانيّة التأسيس لنظام جديد يشكل التعاون الاقتصادي والتداخل الثقافي محور ديناميكيّة تفاعلاته وبديلا فعّالا وضروريّا لمنطق القوّة العسكريّة الذي طالما حكم التفاعلات الدولية سابقا.

– إنّ تهافت الرؤى الفكريّة على القول بتراجع أوّليّة العامل العسكري في هيكلة التفاعلات الدوليّة في عالم ما بعد الحرب الباردة أفرز عديد المقولات التي مُؤدّاها التأكيد على أسبقيّة عوامل أخرى في هذه الهيكلة، أرجعها البعض إلى "الايدولوجيا القائمة على أساس الدين"، في حين دعا آخرون إلى إجراء قراءة "حضاريّة– أمنيّة" لما أعقب نهاية الحرب الباردة تقود إلى الكشف عن محوريّة البعد الحضاري في بناء القوّة، وطرح أخيرون بهذا الشأن نظرتهم حول تصاعد أهميّة الاعتماد على "القوّة الناعمة" في توجيه التفاعلات الدوليّة.

– إنّ القول بأسبقيّة "الايدولوجيا القائمة على أساس الدين" ومحوريّة البعد الحضاري في هيكلة القوّة لما بعد الحرب الباردة، وتفسير النمطيّة الجديدة التي اكتسبتها تهديدات هذه الحقبة (الإرهاب) من خلال مدخلي "**الايدولوجيا والحضارة**" ذوي البعد الديني، يهمل عديد الحقائق التي منها أنّ مصدر هذه التهديدات ليس ببعيد عن الاحتكام إلى عامل القوّة؛ ذلك أنّها لا تعدو أن تكون خروجا عن المنطق العقلاني المتبادل الذي أسّس عليه نظام توازن القوى، وهذا عندما تجد الأطراف غير الدولتيّة -باعتبارها مصدرا للتهديدات الجديدة- أنّها مجبرة على الانضواء في نظام عالمي هي أضعف بكثير من أن تقبل بتوازن القوى القائم عليه لكونها عاجزة عن الاندماج فيه من موقع فاعل تناظري، وهي أيضا أبعد بكثير من أن ترى في عقلانيته أمرا غير إيديولوجيّة تعكس سيطرة محتكري القوّة، فاليأس من تعديل ميزان القوى إذن هو الدافع وراء الخروج على منطقه العقلاني في إطار تهديدات وفواعل لانظاميّة، ومن جهة أخرى نجد أنّ التسليم بما حققته "القوّة الناعمة" أثناء الحرب الباردة من نتائج لا يعني بالضرورة أنّ هذه القوّة ستكون بنفس الفاعليّة أمام ظاهرة فشل الدول أو الإرهاب الدولي أو انتشار أسلحة الدمار.

– إنّ البعد العسكري في الأمن لا يزال يحتفظ بمحوريّته في اهتمامات الدول، وهو ما تمّ اختباره عبر محطات ثلاث هي: حرب الخليج الثانيّة وأزمة كوسوفو وأزمات ما بعد11سبتمبر، بما أثبت أنّ الاحتكام إلى الآليّة العسكريّة لا يزال سِمة العلاقات الدوليّة.

– إنّ الواقع العالمي طور التشكل كان محكوما منذ البدء بآليّة تغيير ذات محورين أحدهما ضرورة إرساء نظام عالمي جديد، أمّا الثاني فهو أنّ إرادة كامنة للقوّة فرضت نفسها باعتبارها عنصرا ملحّا لهيكلة هذا النظام.

– إنّ الرؤية "التفاؤليّة" للنظام العالمي الجديد ما لبثت أن تراجعت صدقيّتها أمام طبيعة هذا الأخير المتصفة بالانتقاليّة واللاّستقراريّة والانفصاليّة والازدواجيّة المنعكسة في مصادر التهديدات التي استجدت أو استعادت جدّتها (كالدول الفاشلة

وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي)، وكذا في طرق معالجة الفواعل الدوليّة لها عسكريّا.

– إنّ النظرة الغربيّة وخاصّة الأمريكيّة لا تزال تعتمد على المقتربات التقليديّة لأمنها و"لأمن العالم" القائمة على مركزيّة الدولة؛ حيث نجدها تحمّل الدول مسؤوليّة مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار وما يرافقها من جرائم المافيا والهجرات اللاّشرعيّة، واصفة إيّاها بـــ"الفاشلة"، غير أنّ هذه الرؤية لا تقدّم تفسيرات لما تشهده الدول المتقدّمة (الناجحة) من مظاهر عنف واحتجاج عن الواقع الذي تفرزه التداعيّات السلبيّة للعولمة ومشاكل التفاوت الطبقي والبطالة، وكذا ظهور وعمل عديد الطوائف و"الأديان" المستحدثة بها.

– إنّ الفواعل الدوليّة في معالجتها عسكريّا للتهديدات الجديدة لأمنها ولأمن العالم تتبنى أطرا تتراوح بين الإطار الانفرادي والإطار الائتلافي الذي يحدّد هدفُه مدّتَه ومجالَ نشاطه، وأخيرا العالمي الذي يكون في إطار هيئة الأمم المتحدة، كما قد يتخذ لجوء الدول إلى القوّة العسكرية في محيطها الخارجي نمطا إقليميّا في إطار منظمة إقليميّة، أو تحالفيّا من خلال حلف عسكري.

– لقد تعدى استخدام القوّة العسكريّة النمط التقليدي له المتمثل في الصراعات بين الدول وردّ العدوان في إطار الدفاع الشرعي الفردي والجماعي ومقتضيات الأمن الجماعي القائم على أمن الدولة، إلى أنماط أخرى منها التعامل مع "الدول الفاشلة" وما يستدعيه من تدخل إنساني عسكري وعمليات حفظ وفرض السلام ثمّ عمليات "بناء الدول" المنهارة، وكذا مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

– لقد تحولت النقاشات السياسيّة والقانونيّة الدوليّة –التي كان موضوعها التساؤل حول ما إذا أمكن اعتبار حماية حقوق الإنسان مبرّرا مقبولا للتدخل العسكري– إلى نقاشات جديدة محورها تباحث ما إذا كان هذا التدخل يستوجب الحصول على ترخيص أمميّ أم لا، وهو ما قاد إلى استحداث المبدأ القاضي بـــ"المسؤوليّة الدوليّة الجماعيّة عن الحماية".

– لقد أحيت مفاهيم التدخل الإنساني الأفكار الرئيسة التي انبنت عليها موضوعة "الحرب العادلة" في شكل معايير للمشروعية، حدّدها تقرير "الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحدّيات والتغيير" التابع لهيئة الأمم المتحدة في كلّ من: خطورة التهديد والغرض السليم والملاذ الأخير والوسائل المناسبة والنتائج المتوازنة والمحسوبة، غير أنّ الممارسة الدوليّة لهذه السلوكيّة أعطت مقابل ذلك نفسا جديدا لطروحات المدرسة الواقعيّة المنصبّة حول مفاهيم المصلحة ودورها في توجيه السلوكيات الخارجيّة للدول بما في ذلك الجانب العسكري منها، ويكفي لإثبات هذا إجراء موازنة تقييميّة للتدخلات العسكريّة التجاوزيّة ضدّ العراق منذ مطلع تسعينات القرن الماضي والتي لا تزال متواصلة حتى الآن وكذا في الصومال، مقابل التقاعس الدولي الواضح أمام المجازر التي وقعت في روندا 1994 التي خلّفت ما يماثل ثلاثة أضعاف ما خلّفته أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي لقيت استجابة سريعة من الأمم المتحدة، وكذا الصمت الدولي المطبق إزاء الانتهاكات الإسرائيليّة الخارقة والمتكررة ضدّ الشعب الفلسطيني واللبناني، وقائمة صور "الانحراف في التدخلات الإنسانيّة العسكريّة" من تجاوز أو قصور لا تزال طويلة.

– إنّ التصدي لظاهرة الإرهاب الدولي طرح تعقيدات عديدة منشؤها محاولة تكييف خطر الإرهاب مع أساسيات النظريّات الأمنيّة التقليديّة المؤسّسة على محوريّة الدولة في قضايا الأمن، ممّا يحمّل هذه الأخيرة مسؤوليّة ظهوره وتزايد شدّته التدميريّة، وهذا ما يستدعي ظاهريا محاربة الدول التي تأويه أو تشجّعه أو تموّنه، أو أنها بـــ"فشلها" توفر له مجالا مفتوحا لتحركاته، هذا إلى جانب الإشكالات التي يطرحها ضبط مفهوم "الإرهاب" وتحديد وجوهه وبالتالي تحديد أنماط التعامل معه، وهو ما فسح المجال أمام التفسيرات الغائيّة لعديد الدول بشأن "حقها" في استخدام القوّة العسكريّة فيما اعتبرته "كفاحا" ضدّ الإرهاب -على غرار الولايات المتحدة-.

– لقد جعلت أحداث11سبتمبر من "مكافحة الإرهاب" قضيّة اهتمام شامل ومستعجل وحوّلتها إلى شكل رئيس من أشكال الصّراع المسلح في الساحة الدولية، فارضة بذلك نمطا جديدا لاستخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي يبرز بوضوح انحسار النظرية الأمنية التقليدية التي كانت مبنية على مواجهة عدوّ ماثل واضح البنى محدّد في دولة معلومة الحدود، لتفسح المجال أمام نظرية أمنية أخرى قوامها التصدي لعدو لاتناظريّ تشكّله شبكات من الخلايا الخفيّة المنفصلة نظاميّا بصورة تكسبها مرونة كافيّة تمكّنها من إضعاف نتائج الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية، وهو ما لم تدركه الإدارة الأمريكية –أو تجاهلته لأهداف معينة– في ردّها على الهجمات عبر إرسال جيشها وجيوش حلفائها مسلّحين بأحدث أسلحة الدمار والطائرات والبوارج والغوّاصات العسكرية لتعقب أفراد "إرهابيين" يتّخذون من مغارات جبال أفغانستان ملجأ لهم.

– لقد فرضت الأخطار الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ضرورة بحث سبل التصدي للمخاطر التي يمكن أن تنجم عن اتساع الخريطة النوويّة الدوليّة وظهور فواعل جدد غير دولتيّين كالجماعات الإرهابيّة وأقطاب السوق النوويّة السوداء.

– إنّه بمثل ما كانت مفاهيم منع وتقييد الانتشار النووي السابقة نتاجا لتطور المناخ الاستراتيجي الدولي حينها من جهة والتقدم التكنولوجي من جهة أخرى، فإنّ المفاهيم الجديدة والتي تشغل عملية التدمير بالقوة العسكرية جانبا مهمّا فيها تتموضع في جوهر التغيرات الحاسمة التي لحقت بالنظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وما أعقب ذلك من تغير في ميزان القوة العالمي بشكل أظهر لبعض الدول (العراق وإيران مثلا) إمكانيّة استغلال الفراغ الاستراتيجي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي لصالح بروزها كقوى كبرى، هذا إلى جانب التطورات التي مسّت قواعد التعامل في ظلّ النظام العالمي الجديد التي تتراوح بين مضامين "الشرعية الدولية" والتحرك الجماعي الدولي لمواجهة ما من شأنه تهديد السلم

والأمن الدوليين، وكذا الإصرار الأمريكي المدعوم بالقوة العسكرية المتفردة علـــى رسم وتحقيق معالم الحقبة الجديدة بما يتوافق والتقديرات الأمريكية.

– إنّ انتفاء إطارٍ قانونيٍ دوليٍ شاملٍ يضبط استخدامات القوّة العسكريّة وفق ما تستدعيه تهديدات البيئة الأمنيّة لما بعد الحرب الباردة، لا يقصي حقيقة أنّ قواعده العامّة تفرض نفسها تدريجيّا من خلال الممارسات الدوليّة الفعليّة؛ فلقد فسح تراجع بعض الخصائص السياديّة التقليديّة للدول المجالَ أمام تزايد دور القوّة العسكريّة ليشمل عديد الوضعيات، فإلى جانب دور الدفاع، القوّة العسكريّة تثبت فعاليّتها وبالتالي ضروريّتها في مواجهة أخطار عديدة كالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو ما جعلها تنزح لأن تكون ملاذا أوّلا أكثر منه ملاذا أخيرا، ممّا يفرض إلحاحيّة الضبط القانوني الدولي المحكم والمستعجل لهذه الجوانب فرادى ومجتمعة بغية منع حالة التسيّب المنبئة بها هذه الأخيرة.

لقد أتاحت لنا محاور الفصل الثاني فهمَ مختلف أبعاد العلاقة التأثريّة التبادليّة الحاصلة بين سلوكيّة "استخدام القوّة العسكريّة" والواقع الاستراتيجي العالمي المتشكل عقب نهاية الحرب الباردة، والتي أنتجت تغيّرات مسّت من جهة الدلالة المفاهيميّة لهذه السلوكيّة وأطرها وفواعلها وأنماطها، ومن جهة أخرى بناءَ القوّة في النظام العالمي الجديد ومصادر تهديد أمنه وطبيعة فواعله العسكريين وأشكال الصراع فيه، في إطار نسيج تفاعلٍ متبادلٍ يصعب إخضاع وحداته لتصنيف يفصل بينها، وهو ما استوجب منّا وفتح لنا المجال لدراسة المنظور الأمريكي في بعديه النظري والعملي من خلال هذا المدخل، بما خلص بنا إلى حقائق نلخصها كالتالي:

– يعتبر تزايد الاستعداد الأمريكي لاستخدام القوّة العسكريّة باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجيّة بعد الحرب الباردة مرحلة في مسار تحوّلات كبرى

عرفتها الإستراتيجيّة الأمنيّة الأمريكيّة، ولقد استندت هذه المرحلة إلى تجربة حرب الخليج الثانيّة وتعزّزت بمفرزات تجربة كوسوفو وأفغانستان ثم العراق.

– إنّ تغيّر النظرة الأمريكيّة تجاه جيوستراتيجيّة العديد من مناطق العالم أفرز تغيّرَ إدراكاتِ العقل السياسي الأمريكي حول طبيعة العدوّ في الحقبة الجديدة، ممّا ألزم واشنطن أن تضع من أولى أولويّاتها العسكريّة إعادة تموضع قوّاتها عبر العالم وتزويدها بالقدرة على الانتشار السريع، خاصة عبر المناطق الأهمّ جيوستراتيجيًا في العالم ممّا يسهّل لها استخدام القوّة العسكريّة كلّما اقتضت الضرورة "الأمريكيّة" ذلك، وموازاة مع هذا فإنّ لاستقرار هذه المناطق يجعل تطويرها كبدائل طاقويّة للاحتياجات الأمريكيّة دون جدوى إذا لم يقترن بضمانات عسكريّة.

– لقد أجبرت أحداث11سبتمبر الولايات المتحدة على الدخول في حرب "غير متماثلة"، وبالرغم من أنّ السلوك "الانفرادي" و"الإستباقي" كان لهما سبق في تاريخها الاستراتيجي إلاّ أنّ وثيقة "إستراتيجيّة الأمن القومي"(2002) جاءت لتعلن اعتمادهما رسميّا كقاعدة للسلوكيّة العسكريّة الأمريكيّة في خوض هذه الحرب ومواجهة العدوّ "الجديد"، وفي نفس السياق جاءت وثيقة "إستراتيجيّة الأمن القومي"(2006) لتؤكد على "أحقيّة" اعتماد "المذهب الوقائي" كإطار لذلك متخذة من العالم مسرحا لعملياته المختلفة.

– لقد أفرز تطوير السياسة النوويّة الأمريكيّة عقب نهاية الحرب الباردة مسلكا سياسيّا نوويّا مناقضا للمساعي الأمريكيّة العلنيّة لإقناع دول العالم بعدم تطوير واستخدام الأسلحة النوويّة، كما أنّه غيّر التوجّه التقليدي الذي أساسه اعتبار اللّجوء إلى السلاح النووي "آخر ملاذ".

– إنّ التنامي المتزايد للقدرات العسكريّة الأمريكيّة الناجم عن الثورة التكنولوجيّة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة زامنه تزايد للرغبة في استخدامها في المحيط الدولي بما يضمن تكييف التغيّرات الطارئة على الواقع الاستراتيجي

العالمي مع المصالح الأمريكيّة ومواجهة التحديات الناجمة عن ذلك، وكذا الحفاظ على التفرّد العسكري الأمريكي.

– إنّ النزعة العسكريّة الخارجيّة الأمريكيّة عرفت منذ مطلع التسعينات الماضيّة تنام واضح وتزايد وتيرة سريع عملت الإدارات المتعاقبة على ربطه بمقتضيات "المصلحة الوطنية" التي رُسمت خلفيّتها السياسيّة والفكريّة والدينيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة وفق عوامل عديدة، منساقة في ذلك مع تطورات "إستراتيجيّة الانفتاح" الأمريكيّة المبنيّة على ضرورة إلغاء كلّ الحدود أمام حركة التجارة ورأس المال والأفكار عبر العالم بما يكفل ليس فقط مجتمع الوفرة وإنما الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والسلام العالمي (بمقاسات أمريكيّة)، وهي الشعارات التي طالما رفعتها الولايات المتحدة لتبرير حروبها وتدخلاتها العسكريّة الخارجيّة، بشكل يتوافق مع ما أكّدت عليه "روزا لوكسمبورغ" مطلع القرن الماضي من أنّ "للنزعة العسكرية وظيفة محدّدة في تاريخ الرأسمال، إنّها ترافق كلّ الأطوار التاريخية للتراكم فهي [...] أداة وحامل للسيرورة الاقتصادية (للرأسمالية)".[1]

– لقد أدّت مستجدّات الحقبة الجديدة إلى إعادة صوغ مضامين "تأمين الوجود" و"توفير الأمن" الأمريكيين عبر ربطهما "بحق" الولايات المتحدة في توحيد قواها لتأخذ صورتها الحقيقيّة كقوّةٍ متفردةٍ لا منافس لها، ومثالٍ للمسيرة التاريخيّة الحتميّة للتطوّر، فارضة في ذلك شروطا تخدم مصالحها ومتخذة من الآليّة العسكريّة أداة لا غنى عنها.

– إنّ الإخفاق في تأكيد التفوّق المطلق عن طريق القوّة الاقتصاديّة أو عن طريق "القوة الناعمة" دفع الولايات المتحدّة إلى محاولة التعتيم عليه بالاتجاه إلى تأكيد التفرد العالمي عن طريق القوّة العسكريّة، خاصة بعد11سبتمبر2001 أين تأكد ظهور تهديدات جديدة تبدو أدعى ممّا سبقها إلى مواجهتها عن طريق القوّة العسكريّة.

([1]) عن: **كلود سرفاتي**، "الامبريالية والنزعة العسكرية، راهنية القرن 21"، مرجع سابق.

– لقد اتخذت الولايات المتحدة من طبيعة الدور القيادي الذي تستهدف أداءه في عالم ما بعد الحرب البادرة مبرّرًا لسعيها -باعتبارها القوّة التي أصبحت "الأعظم" عسكريّا- إلى الهيمنة تحت غطاء الاضطلاع بمهمّة "حضاريّة– إنسانية".

– لقد انتهجت الولايات المتحدة لتحقيق هدفها توظيف نتائج الثورة العلميّة والصناعيّة والتكنولوجيّة لتطوير نظم تسليح تضمن "صفر موتى في صفوف الأمريكيين"، وكذا اعتماد سياسة "الانتقاء" في تدخلاتها العسكريّة عبر مقابلة المصالح بالتهديدات وحجم التضحيّة بالتكلفة.

– إنّ تسارع وتيرة التطوّرات ذات العلاقة بحدود الأمن الأمريكي حال دون اقتصار دور القوّة العسكريّة الأمريكيّة على البعد التقليدي لها، بل اتساعه ليشمل أوجها أخرى استدعتها مستجدات البيئة الدوليّة الجديدة (تداعيّات "الدول الفاشلة" والإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل).

– إنّ الاستجابة العسكريّة الأمريكية للتهديدات الخارجيّة تعكسها التدخلات التي ربطت أهدافها المعلنة بحماية حقوق الإنسان من مختلف الانتهاكات، سواء عبر عمليات حفظ وفرض السلام أو تغيير الأنظمة السياسية وصولا إلى إعادة بناء الدول، وهذا ضمن الإطار الأممي أو الأطلسي أو الانفرادي الذي غالبا ما يتحوّل إلى ائتلافي.

–رغم الانتقادات والتنديدات الداخليّة والخارجيّة التي جوبهت بها التدخلات العسكريّة الأمريكيّة إلاّ أنّ أحداث11سبتمبر قدّمت المبرّر القوي للولايات المتحدة لمواصلة ذلك ممّا أفضى إلى غزو كلّ من أفغانستان والعراق معلنا عودة الاستعمار القديم في ثوب مستحدث شعاره "محاربة الإرهاب والدمقرطة وتحرير الشعوب وبناء الدوّل".

– إنّ السلوك الوقائي الأمريكي وما رافقه من انتهاكات مفضوحة للشرعيّة الدوليّة سيفتح المجال لتقنين عديد التجاوزات التي تحاول بعض الدول تنميطها في

إطار الوقاية من التهديدات الوشيكة ضدها والآتية من دول أخرى أو جماعات داخليّة بها.

– لقد وفرت "الحرب على الإرهاب" فرصة للولايات المتحدّة لصوغ سياسة قوميّة ذات بعد عالمي تدخلي تخفي في ثناياها طموحاً إمبراطوريّا لقيادة العالم يستهدف ما يلي:

* تفكيك مبدأ السيادة الوطنيّة للدول المعارضة للهيمنة الأمريكيّة عبر إخضاعه لتحويرات قادرة على تعطيل بعض خصائصه وتكييفها بما يتلاءم والمصالح الأمريكيّة.

* تدويل الصراعات الداخليّة عبر تعميم طروحات سياسيّة وقانونيّة لا تزال طور التشكل كالتدخل العسكري الإنساني ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ودمقرطة الدول وبناء الدول المنهارة عبر الوسائل القسريّة العسكريّة، والعمل خلال ذلك على فرض ازدواجيّة التعامل الأمريكي كخطوة لإعادة صياغة الشرعيّة الدوليّة بما يتناسب وتوجهات المرحلة الجديدة وفق المنظور الأمريكي.

– يؤشر سعي الولايات المتحدة إلى وضع صياغة دوليّة جديدة للأزمات الوطنيّة والإقليميّة ومنافذ التدخل فيها، وجودَ توجهات اقتصاديّة عسكريّة تستهدف تكييف ذلك مع مضامين الحركيّة الرأسماليّة ومسار تطورها.

– إنّ الولايات المتحدة تتخذ من مضامين **الحرب العادلة** شعارات تطبع دوافع استخدامها الخارجي للقوّة العسكريّة، غير أنّ ازدواجيّة تعاملها مع المشكلات المتماثلة يعكس إسقاطها طروحات **نظريّة انتقال القوّة** على الواقع عبر سعيها لفرض الانتظام الهيراركي الذي يبقيها في وضع التفرّد والدفاع عنه بكلّ الوسائل وأوّلها العسكريّة، مستغلة في ذلك منطقا ثلاثي الدّفع يستمدّ فلسفته من أبرز موضوعات **المنظور الواقعي** للعلاقات الدوليّة (حالة الطبيعة ومركزيّة الدولة وأولويّة المصلحة).

وفي الأخير نجد من الضروري التأكيد على أنّ حالة الانتقال والازدواج الموسومة بها تفاعلات عالم ما بعد الحرب الباردة في بعدها العسكري وعلاقتها ببناء القوّة فيه، تطرح بإلحاح ما يمكن أن يشكل موضوع بحث جديد يستقصي الكيفيّة التي يمكن بها تكييف القواعد القانونيّة والاستخدامات التقليديّة للقوّة العسكريّة مع التهديدات اللاّتناظريّة التي تُميِّز النظام العالمي القائم، في إطار يمنع الوقوع في حالة التسيّب.

وموازاة مع هذا فإنّ خلوصنا إلى الحكم على النزعة العسكريّة الخارجيّة الأمريكيّة بالتزايد المتسارع والمتسع يؤسّس لبداية بحث آخر هدفه التحقق من فرضيّة أن تؤدّي هذه الوقائع إلى خلق شروط تقويض الأسس التي تقوم عليها القوّة العسكريّة الأمريكيّة بدل تعزيزها -كالإفراط في الإنفاق العسكري وتوالي مآزق الخروج- مما يؤثر على المجالات الأخرى، أو أن تفرز المحاولات المتكرّرة لتحييد الآثار التدميريّة لسياسة القوّة الأميركيّة اصطفافاتٍ دوليّة أو غير دوليّة تكسر الاحتكار الأمريكي العسكري.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أ/ القرآن الكريم.

ب/ الكتب:

1- أبو الخير (السيد مصطفى أحمد)، "النظرية العامة للأحلاف العسكرية"، ط1، مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2005.

2- أبو يونس (ماهر عبد المنعم)، "استخدام القوة العسكرية في فرض الشرعية الدولية"، الإسكندرية: المكتبة المصرية، 2004.

3- البرازي (تمام)، "أمريكا هذا الرقم المستحيل"، ط1، بيروت: دار الجيل، 1998.

4- أوصديق (فوزي)، "مبدأ عدم التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟"، دار الكتاب الحديث، 1999.

5- الزحيلي (وهبة)، "العلاقات الدولية في الإسلام، مقارنة بالقانون الدولي الحديث"، ط4، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997.

6- الحاج (علي)، "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فيفري2005.

7- العايدي(زكي) وآخرون، "القوة والمعنى في النظام العالمي الجديد"، ترجمة: سوزان خليل، ط1، دار سينا للنشر 1994.

8- الظاهر(نعيم إبراهيم)، "الجغرافية السياسية المعاصرة في ظل النظام الدولي الجديد"، عمان: دار اليازوري العلمية، 2001.

9- إيشلبرغر (كلارك)، "الأمم المتحدة في ربع قرن"، تعريب: عباس العمر، بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، د س ط.

10- بدوي(محمد طه)،"مدخل إلى علم العلاقات الدولية"،بيروت: دار النهضة العربية، د س ط.

11- بوكرا (إدريس)، "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر"، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

12- بوعشة (محمد)، "التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة"، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1999.

13- جاد (عماد)، "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998.

14- جراد (عبد العزيز)، "العلاقات الدولية"، موفم للنشر، 1992.

15- دوبوي (رينيه جان)، "القانون الدولي"، ترجمة: سموحي فوق العادة، ط1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1973.

16- حقي (توفيق سعد)، "مبادئ العلاقات الدولية"، ط2، عمان: دار وائل، 2004.

17- حتي (ناصيف يوسف)، "النظرية في العلاقات الدولية"، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

18- حسين (عدي صدام)، "عالم ما بعد الحرب الباردة:دراسة مستقبلية"، ط1، بغداد: دار المنصور،2003.

19- كمال (مصطفى أحمد)، "العسكرية في القرآن الكريم"، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

20- محمد (محمد علي) ومحمد (علي عبد المعطي)، "السياسة بين النظرية والتطبيق"، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1985.

21- مقلد (إسماعيل صبري)، "الإستراتيجية والسياسة الدولية"، ط2، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

22- سعيد (عبد المنعم)، "أمريكا والعالم، والحرب الباردة... وما بعدها"، ط1، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

23- عامر (علاء)، "العلاقات الدولية الظاهرة والعلم والدبلوماسية والإستراتيجية"، ط1، دار الشروق، 2004.

24- فرج (محمد)، "العبقرية العسكرية في غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم"، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

25- قربان (ملحم)، "قضايا الفكر السياسي: القوة"، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1993.

26- شكري (محمد عزيز)، "الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د س ط .

27- غضبان (مبروك)، "المدخل للعلاقات الدولية"، ط1، الجزائر: شركة باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية.

ج/ الدوريات:

27 -- مجهول، "الجيش الوطني الشعبي في مواجهة خطر انهيار الدول الوطنية"، الجيش، العدد473، ديسمبر2002

28- مجهول،"الملتقى الدولي حول الإرهاب:السابقة الجزائرية"،الجيش،العدد473،ديسمبر2002

29- **عميرات (مليكة آيت)**، "عادة انتشار القوات الأمريكية من أجل أي هدف استراتيجي؟"، ترجمة: رياض.أ، الجيش، العدد513، أفريل2005.

30- عميور (بشير)، "وحدات مكافحة الإرهاب في العالم"، الجيش، العدد473، ديسمبر2002.

31- شطاطة (أحمد)، "منظمة حلف شمالي الأطلسي: شراكة، تعاون ومصالح متبادلة"، الجيش، عدد466، ماي2002.

32- الأعور (كمال)، "الدفاع الصاروخي الأمريكي: موازين جديدة للقوى"، المجلة الدفاعية، العدد37، أوت-سبتمبر2001.

33- أحمد (فاروق عبد العظيم)، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد108، أكتوبر 2004.

35- بن عنتر (عبد النور)، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسة الدولية، العدد160، أفريل2005.

36- محمود (أحمد إبراهيم)، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، العدد147، جانفي2002.

37- **كمال (محمد)**، "الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية"، السياسة الدولية، العدد 159، يناير 2005.

38- **محمد (سعيد عامود)**،" البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

39- **معلوم (حسين)**، "الإستراتجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق"، السياسية الدولية، عدد153، يوليو 2003.

40- **نافعة(حسن)**،"انهيار نظام الأمن الجماعي"، السياسة الدولية، العدد161، يوليو 2005.

41- **سليم (محمد السيد)**، "تطور الإطار النظري لعلم السياسة الدولية"، السياسة الدولية، العدد161، جويلية2005.

42- **سويلم**[I1] **(حسام)**، "-الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة-"، السياسة الدولية، عدد-150-، أكتوبر 2002.

43- **علي (خالد حنفي)**، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، السياسة الدولية، عدد154، أكتوبر 2003.

44- **عبد الحليم (أحمد)**، "الإستراتجية العالمية للولايات المتحدة"، السياسة الدولية، عدد153، يوليو 2003.

45- **عبد العظيم (أحمد فاروق)**، "سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي"، السياسة الدولية، العدد108، أكتوبر 2004.

46- **عوني (مالك)**، "صناعة الدفاع ~~واستراتيجية~~وإستراتيجية الولايات المتحدة ~~الامنية~~الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، عدد 138، -أكتوبر 1999-.

47- **عبد الشافي (عصام)**، "مؤسسة صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية"، السياسة الدولية، العدد1525، أفريل2003.

48- **عبد السلام (محمود)**، "الأسلحة النووية وعالم القرن الحادي العشرين [كذا]"، السياسة الدولية، العدد161، جويلية2005.

49- **عبد الشافي (عصام)**، "مؤسسة صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية"، السياسة الدولية، العدد 1525، أفريل2003.

50- **دالدر (آيفو هـ.)**، "هل تتجه الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلاق؟"، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الثقافة العالمية، العدد114، سبتمبر 2002.

51- صقر(عبد العزيز) وآخرون، "القوة في الفكر الاستراتيجي: التحديات السياسية الراهنة على الساحة الدولية"، التقرير الاستراتيجي السنوي2003، الرياض: مؤسسة البيان.

52- خليل (فادي)، "القوة العسكرية في السياسة الأمريكية (في القرن العشرين)"، دراسات إستراتيجية، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد11، ربيع 2004.

53- المسلماني (أحمد)، "إدارة الأزمات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: مقاربة نظرية"، معلومات دولية، عدد 57، صيف 1998.

54- العزي (سويلم)، "أوليات الهيمنة الأمريكية على العالم"، شؤون الأوسط، العدد-107، صيف2002-.

55- العزي (غسان)، "11 أيلول2001 والنظام الدولي: تغيرات مفهوميّه محتملة"، شؤون الأوسط، العدد105، شتاء 2002.

56- بن عنتر (عبد النور)، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد65، سبتمبر1996.

57- حماد (كمال)، "العولمة الأمريكية العسكرية من أفغانستان إلى العراق"، شؤون الأوسط، العدد 120، خريف2005.

58- **حجار (جورج)**، "الجمهوريّة الأمريكيّة: إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، شؤون الأوسط، عدد115، صيف2004.

59- يونس (هشام)، "الإيديوستراتيجيا الأمريكية"، شؤون الأوسط، عدد 114، ربيع2004.

60- مزاحم (هيثم)،"السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11أيلول"، شؤون الأوسط، عدد107، صيف2002.

61- عبد السلام (محمد)، "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة والقاعدة"، شؤون الأوسط، عدد 105، شتاء2002.

د / الانترنيت:

62- "نص خطاب الرئيس بوش عن حال الإتحاد الأمريكي"، 29 يناير 2002.

http://usinfo.state.gov/arabic/mena/0201sotu.htm

63- ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm1f

64-**تقرير الأمين العام**، "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع".

http://www.un.org/arabic/largerfreedom/sgreport.html

65- "إعلان بشأن زيادة فعالية مبدأ الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية"

http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b201.html

66-"**تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير:"عالم أكثر أمنا:مسؤوليتنا المشتركة"**.

http://www.un.org/arabic/secureworld/report.pdf

67- عن **وزارة الخارجية الأمريكية**، "تقرير أنماط الإرهاب العالمي للعام 2006"، أبريل 2007.

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2007&m=April&x=20070430173333ssissirdile0.7364008

68- التقرير الاستراتيجي العربي، " روسيا بوتين .. السعي وراء المكانة المفقودة".

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB85.HTM

69- إبراهيم (حيدر)، "الدولة الفاشلة أو الدولة المخفقة "

http://www.alsahafa.info/news/index.php?type=3&id=214749067

70- الكاظمي (علي)، "النظام الدولي الجديد (بناء القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، ترجمة: محمود عبد الكريم.

http://www.mondiploar.com/juin03/articles/hobsbawm.htm

71- **السهلاني (قاسم)**، "أزمة النظام الدولي الجديد".

http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm

72- المرهون (عبد الجليل زيد)، "أمن الخليج بين نظريات ثلاث".

http://www.alriyadh.comarticle136822_s.ht

73- **الحسن (عبد الله)**، "عبادة القوة في المنظور الأمريكي الصهيوني، القوة الناعمة أنموذج"
.
http://www.yafanews.com/new/detailnews.asp?category=World&issue=567&sno=1816

74- **العبد الله (حميدي)**، "آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2006".
http://kassioun.org/index.php?d=43&id=576.

75- أبو الفتوح (خالد)، "النفط يشعل الحرب".
http://www.albayan-magazine.com/iraq-file/48.htm

76 - **الحمداني (رعد)**، "الخليج ساحة عمليات محتملة في الصراع الإيراني الأمريكي"
http://www.iraqna.com/index.php?sec=news=view_news&id=12

77- **براون (سيوم)**،"وهم التحكم (القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين)، عرض: معقل زهور عدي.
http://www.kefaya.org/05znet/050430mzuddai.htm

78- باروت (محمد جمال)، "صورة مايكل نوفاك في حوار وجها لوجه"
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=4398

79- باتريك (ستيوارت)، "عشوائية التعامل الدولي مع الدول الضعيفة"، ترجمة:شيرين حامد فهمي.
http://www.islamonline.net/arabic/politicsStrategies.shtml

80- باكير (علي حسين)، "هل يؤدي تخبّط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟"
http://alibakeer.maktoobblog.com/?post=18870.

81- جبنون (نور الدين)، "الانتشار العسكري الأمريكي وآفاق الصراع السياسي داخل دول آسيا الوسطى".
http://mabdelazym.blogspot.com/2007/05/dans-al-quds-al-arabi.html

82- درويش (عيسى)، "ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وأفاقها المستقبلية"
http://djidour.online.fr/modules.php?name=Nefile=article&sid=4

83- هويدي (أمين)، "مفهوم استخدام القوة في ظل النظام العالمي الجديد".
http://www.balagh.com/islam/cp03dr5e.htm

84- هوبسبوم (إريك)، "الإمبراطورية الأمريكية إلى أين؟".

http://www.mondiploar.com/juin03/articles/hobsbawm.htm.

85- وولت (ستيفن)، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ.

http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html

86- واشنطن بيترو (فورد)، "-تدخلات أمريكية خلال خمسين عاما"
htm 1804 /almlfsais http://www.al-jazirah.com/magazine/04032003

87- **وينجر (سام)**، "مشروع القرن الأمريكي الجديد".

العددhttp://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=31838&HL=1&Q

كرية%20القوة

http://www.islamdaily.net/AR/Contents. AID=3183&HL=1&Q

88- زيكرمان (مورتميز)، "قرن أمريكي جديد"، ترجمة: هناء عبيد.

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ59.HTM

89- حميدي (عبد الله)، " آفاق نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2006 ".

http://kassioun.org/index.php?d=43&id=576

90- حسين (زكريا)، "تقرير خطير للكونجرس".

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subj
ectid=36/

91- ياسر (صالح)، "بعض معالم الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بعد11 سبتمبر 2001".

http://www.Rezgar.com/debat/show.art.asp?code=arabic&aid=29

92- كاخيا (إبراهيم بن إسماعيل)، "الحرب الوقائية: في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر".

http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=185243

93- كاظمي(على أصغر)،"دور القوة في المجتمع والعلاقات الدولية"،ترجمة:محمود عبد الكريم.

http://www.darislam.com/home/alfekr /feker3/6.htm

94- ليفلار (ملفين ب)، "إعادة التفكير في سياسة بوش الخارجية".

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ146.HTM.

95- **مصطفى (نادية محمود)**، "نزع أسلحة العراق بالقوة العسكرية الأمريكية".

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/iraq_maps/2003/article11.sh 20074/06/1tml

96- **مجهول**، "إعادة بناء الدول، نجاح دولي وإخفاق أمريكي"، ترجمة: شيرين حامد فهمي.

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/04/article09.shtm

97- **مجهول**، " تطويع مواقف القوى الدولية غير الحليفة".

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R1RB14.HTM

98- **مجهول**، "الصين تجيز استخدام القوة العسكرية ضد تايوان".

http://arabic.cnn.com/2005/world/3/8/china.taiwan/index.html

99- **مجهول**، "دراسة تحليلية في بنية النظام الدولي السياسي".

http://www.hpgonline.com/ar/page/serbest/15.html

100- **مجهول**، "عرض لكتاب رقعة الشطرنج الكبرى".

http://mostakbaliat.com/link33.html#

101- **مجهول**، "استعمال القوة والتهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية :جوانب نظرية وعملية راهنة".

http://www.alwatanvoice.com/pulpit.php?go=articles&id=28670

102- **مجهول**، إشكاليات القوة":

http://mnzoor.blogspot.com/2006/11/post_02819.htm

103- **مجهول**، " دراسة تحليلية في بنية النظام الدولي السياسي".

http://www.hpg-online.com/ar/page/serbest/15.html

104- **مجهول**، "عرض لكتاب رقعة الشطرنج الكبرى".

http://mostakbaliat.com/link33.html.

105- **مجهول**، "دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم"، قراءة: إبراهيم غالي، عن: "فورين بوليسي".

http://www.islam online.net

106- **مجهول**، "الثورة في الشؤون النووية".

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahramRARB57.HTM

107- **مجهول**، "إحصائيات عن النمو الاقتصادي الأمريكي".

http://arabic.cnn.com/2004/business/america.economy/index.html

108- مجهول، "الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية".

http://sc.college.free.fr/3eme/g37.htm

109- مجهول، " الولايات المتحدة الأمريكية:أسس القوة الاقتصادية ".

http://www.madariss.fr/HG/2eme/salamat/g2.htm#.

110- مجهول، "الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية".

http://sc.college.free.fr/3eme/g37.htm

111- مجهول، "القوة العسكرية".

http://ar.wikipedia.org/wiki

112-مجهول،"تعليق عسكري:ازدياد القوة العسكرية الأمريكية ليس قادرا على شيء"

http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/4351122.htm

113- مجهول، "إحصائيات عن النمو الاقتصادي الأمريكي".

http://arabic.cnn.com/2004/business/10/31/america.economy/index.html

114- **مجهول،** " الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية".

http://sc.college.free.fr/3eme/g37.htm

115- **مجهول،** " الولايات المتحدة الأمريكية:أسس القوة الاقتصادية ".

http://www.madariss.fr/HG/2eme/salamat/g2.htm#.

116 - **مجهول،** " الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية".

http://sc.college.free.fr/3eme/g37.htm/

117- مجهول، "القوة العسكرية".

http://ar.wikipedia.org/wiki

118 -**مجهول،** " تعليق عسكري: ازدياد القوة العسكرية الأمريكية ليس قادرا على كل شيء".

http://arabic.peopledaily.com.cn/31663/4351122.html

119- مجهول، "السياسة الأمريكية تحت سطوة اليمين الديني والسياسي"

http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/R2RB29.HTM

120- مجهول، "رؤى مستقبلية لسياسة الدفاع الأمريكية".

http://acpss.ahram.org.eg /ahram/2001/1/1/READ73.HTM.

121- **مرقص (سمير)**، الإمبراطورية الأمريكية... ثلاثية الثروة والدين والقوة.
http://www.islamonline.net/arab/politics/2003/03/article26.shtml

122- **نجم (مفيد)**، "النظام الدولي الجديد:الإمكانيات وغياب الإستراتيجية والمعايير".
http://djidour.online.fr/modules.php?name=News&file=article&si

123- **ناي (جوزيف)**، "حدود القوة الأمريكية"، ترجمة: علي حسين باكير.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/limits.html

124- **ناي (جوزيف)**، "بعد11سبتمبر أمريكا فقدت قوتها المرنة"، ترجمة:شيرين حامد فهمي.
http://www.islam-online.net/Arabic/politics/2005/09/article07.shtml

125-**نابلسي (كرمة)**، " الحرب العادلة و غير العادلة".
http://www.crimesofwar.org/arabic/war2.htm

126- **نايلي (نبيل)**، "المشروع الإمبراطوري الأمريكي".
http://www.arabnation.com/index.php?option=com\view=2060&Itemid47

127- **سعيد (محمد قدري)**، "مفهوم الإرهاب الجديد".
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB102.HTM

128- **سرفاتي (كلود)**، "العولمة المسلحة: تبدل النطاق".
http://www.maroc.attac.org/pages/debat/imperialisme_guerre/mondialis_arme_serfaty.htm

129- **سلوم (سعد)**، "مساهمة في نقد العقل السياسي الأمريكي".
http://www.annabaa.org/nbahome/nba76/musahmah.htm

130- **سلوم (سعد)**، "العقل السياسي الأمريكي (تخييل القوة)".
http://www.annabaa.org/nbahome/nba79/024.htm

131- **علي (علي المليجي)**،"الملف النووي الإيراني ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل".
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=185239&InPageNo=2.12/03/2007.

132- **علي (علي المليجي)**، "الملف النووي الإيراني .. طهران في مرمى العقوبات".
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=185239124

133- عبد الوهاب (داليا عبد القادر)،" فوكوياما والانقلاب علي المحافظين الجدد".
http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa/Index.?CurFN=roaa1.htm&DID=8991

134- فهمي (شرين حامد)، "تغير طبيعة الإرهاب الدولي".
http://www.islam online.net/arabic/politique/2005/02/article08

135- فيرقيسون (نايل)، "عالم من دون قوة"، ترجمة: عادل زقاغ.
http://www.geocities.com/adelzeggagh/withoutpower.html

136- راشد (سامح)، " نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي.. لماذا الإصرار؟ ولماذا التأجيل؟".
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-Sep-2000/qpolitic4.asp

137=القوة%20العسكرية- **ريتشارد (هاس)** ، "-سياسة أمريكا لتغيير الأنظمة لها حدود".
http://www.arabgate.com/more

138- شافعي (بدر حسن)، "جولة بوش الإفريقية: مكاسب أكثر وتورّط أقل".
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/article06.shtml

139- شريف (جعفر)، "النظام الدولي الجديد لدى الساسة الغربيين" .
http://www.darislam.com/home/alfekr/d/feker8/5.htm

2- باللغة الفرنسية:

أ/ الكتب:

140 - BUSSIERE (Robert), "Les alliances et les systèmes de sécurité", Sous la direction de **R. BUSSIERE**, "Sécurité européenne et réalités internationales", Paris: éditions Publisud.

141- GRONDIN (David), "—Le cadre théorique-: les approches académiques" ,dans: **CHARLES-~~puilippe~~ PHILIPPE (~~david~~ David) et**

autres, "~~la~~ La politique étrangère des États-Unis: fondements, acteurs formulation", ~~presses~~ Presses de S~~s~~ciences P~~p~~olitique.

142– KISSINGER (Henry), "La nouvel puissance américaine", traduit par: Odile DEMANGE, France: Librairie Arthème Fayard, 2003.

143- ROCHE (Jean-Jacques), "Théories des relations internationales", 4^e^eds, Paris: Montchrestien, 1997.

ب/ الدوريات:

144 - BAL MOND (Louis) et **CHOUKRI (Ilene)**, "Sécurité internationale 1997/1999", Arès, vol XVIII, n 44, fascicule 1, février 2000.

145 - COLARD (Daniel), "De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique", Arès, n 45, vol XVIII, fascicule 2, mai 2000.

146- ZUNES (Stephen), "Argument contre la guerre", Courriel d'Information, n 368, ~~, p 2 (pdf~~
vendredi 03 octobre 2002.

147 - GERE (François) ,"Doctrine militaire et pratiques opérationnelles des Etats - Unis dans le maintien de la paix", Défense nationale, n10, octobre1996.

148-BATTISTELLA (Dario),"Prendre Clausewitz au mot, une explication libérale de "liberté en Irak"", Etudes internationales, vol XXXV, n 4, décembre 2004.

149 - BATTISTILLA (Dario), "Introduction: le réalisme réfute?", Etudes internationales, vol XXXV, n 4, décembre 2004.

150 - BEER (Francis A.) et Robert (HARIMAN), "Le post-réalisme après le 11 septembre, Etudes internationales, vol XXXV, n 4, décembre 2004.

151 - ONEAL (john R.) et Bruce (RUSSETT), "A la recherche de la paix dans un monde d'après-guerre froide caractérisé par l'hégémonie et terrorisme" , Etude internationales, vol xxxv n 4, 2004.

152-VAISSE (Justin), "L'Héritage ambigu de Bill Clinton", Politique International, hiver2000-2001.

ج/الانترنيت:

153 - Encarta ,"Irak: La question du désarmement**".**

Collection Microsoft®Encarta®2004.©1993-2003Microsoft Corporation

154 - Encarta, "Chimique et bactériologique, guerre".

Collection Microsoft®Encarta®2004.©1993-2003Microsoft Corporation

155 - BRAILLARD (Philippe) et **MASPOLI (Gianluca)**, "La Révolution dans les affaires militaires: paradigmes stratégiques, limites et illutions".

http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/braillard2002.pdf

156 - BOYER (Yves), "La QDR 2006 en perspectives", dans: "Quadrennial Defense Review: la vision strategique du Pentagone", actes de la journée d'études du 13 Mars 2006.

http://www.frstrategie.org/barreFRS/publications_colloques/colloques/20/060313.pdf

157 - CHUNG (Ryoa), "Un cadre conceptuel pour l'emploi de la force du paradigme cosmopolitique en éthique des relations internationales"

http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/chung2002.pdf

158 - DELCOURT (Barbara), "Usage de la force et promotion des valeurs et normes internationales. Quel(s) fondement(s) pour la politique européenne de sécurité et de défense ?". http://www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n1/006929ar.pdf

159 - De La GORCE (Paul–Marie) ,"Ce dangereux concept de guerre préventive" . http://www.monde–diplomatique.fr/2002/09/LA-GORCE/16840

160 - HOROWITZ (David) ,"–Guerre préventive: mener la bataille en territoire ennemi". http://www.cairn.info/load_pdf.php%3FID_REVUE%3DOUTE%26ID_NUMPUBLIE%3DOUTE_005%26ID_ARTICLE%3DOUTE_005_0041

161 - GARCIA (Thierry), "Recours à la force et droit international". http://revel.unice.fr/pie/document.html?id=46

162 - GASSNER (Pierre), "Etats-Unis: l'empire de la force ou la force de l'empire ?",~~Cahier~~, Cahier de Chaillot, n 54, septembre 2002. http://www.iss-eu.org/chaillot/chai54f.pdf

163 - JOHNSON (Michael W.), "Clausewitz on Kosovo". http://stinet.dtic.mil/cgibin/GetTRDoc?AD=ADA390468&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf,

164 - LEUTERT (Markus) , "Le principe de l'interdiction de la menace et de l'emploi de la force"**.** http://www.etu.ch/upload/documents/superuser/interd_recours_force.pdf

165 - LAQUERUR (Walter), "Après la guerre froide". http://usinfo.state.gov/journals/itps/0406/ijpf/laqueur.htm

166 - OAKLEY (Robert), "Genre et signification du maintien de la paix", dans: "Les –objectifs de politique étrangère des Etats- Unis: le maintien de la paix et la stabilité régionale", Revue électronique de l'Agence d'information des Etats-Unis[I2], vol 3, n2, Avril 1998.

http://www.sipri.se/projects/peacek.html ~~(le maintien, pdf) ,~~

(24- 31),p27.

167 - SUR (Serge), "L'hégémonie américaine en question". http://www.afri-ct.org/article.php3?id_article=24.

168 - WOETE (Ludovic), "La géopolitique dans le monde de l' après 11 septembre 2001". http://www.checkpointonline.ch/CheckPoint/Forum/For0018Mod

169 - WASINSKI (Christophe), "Sécurité et libéralisme aux Etats-Unis" http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/AFRI%208.pdf

3- باللغة الانجليزية:

أ/ الدوريات:

170- BARKAWI (Tarak) and **LAFFEY (Mark)** "The imperial peace: democracy, force and globalization", European Journal of International Relations, vol 5, n4, December 1999.

171- Charles–Philippe (DAVID), "-At least 2001-", US security policy and exit strategy in –Bosnia", European Security ,v–Vol .9, nN.–1, . SpringPRING 2000.

172- Eliot A.(COBEN),"A revolution in warfare", Foreign affairs, vol75, n02, mars-April 1996.

173- HUNTINGTON (Samuel P), "The lonely superpower", Foreign Affairs, vol 78, n02, mars/April 1999.

174 - LEMKE (Douglas) and **WERNER (Suzanne)**, "Power parity, commitment to change and war", International Studies Quarterly, vol 40, n2, June1996.

175- Todor (MIRKOVI), "Power and impotence of the U.S military-industrial complex", International Affairs, n 1096, August 2000.

BANKS (William C.), Jeffrey (D. STRAUSMAN), "A new imperial presidency? ~~insights~~Insights from U.S involvement in Bosnia", Political Science Quarterly, vol ~~. Vo~~ 114, n~~. N .~~2, ~~.~~ 1999~~-~~.

171-BOWEN (Desmond), "Something must be done: military intervention", studies in conflict and terrorism, v;23, n1, jan-mar 2000.

173 -ROSECRANCE. (Richard N.),"War and peace", World politics, V:55, October 2002.

ب/ الانترنيت:

176- Wikipedia, **the free encyclopedia**, "Just war". http://en.wikipedia.org/wiki/Just_war

177 - Wikipedia, the free encyclopedia, "Doctrine de la guerre juste". http://fr.wikipedia.org/wiki/Doctrine_de_la_guerre_juste

178 - **The white house**/Washington," The National Security Strategy of the United States of America"/ September 2002.

http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf

179- **The White House**/Washington, "The National Security Strategy of the United States of America"/ March 2006.

http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/nss2006.pdf

180 "**Quadrennial Defense Review Report**", February 6, 2006.

http://www.defenselink.mil/pubs/pdfs/QDR20060203.pdf

181 -GUZZINI (Stefano), "Power in international relations: concept formation between conceptual analysis and conceptual history". http://www.isanet.org/noarchive/Analysing%20(wc)%20the%20concept%20of%20power.pdf/

182 -KLARE (Michael), "Rogue states and "peer competitors". A new military strategy for Washington?.
http://mondediplo.co;/1997/11/usmil?var-recherche=europien +defense
183- MOLLER (Bjoern), "Kosovo and the just war tradition". http://www.comw.org/pda/fulltext/0008moeller.pdf.
184 - NYE (Joseph S.), "Donald Rumsfeld and smart power".
http://www.project-syndicate.org/commentary/nye32/English
185 - RAYMOND (Brother John), "The just war theory".
http://www.monksofadoration.org/justwar.html
186- ZAJAC (Danial L.), "The best defense is a good offense: preemption, ramifications for the department of defense".
http://stinet.dtic.mil/cgibim/GetTRDoc?AD=ADA415796&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdfالقوة%20العسك=

الفهرس

المقدمة.....01

الفصل الأول: استخدام القوّة العسكريّة في المحيط الدولي: مقاربة معرفيّة.....16

المبحث الأول: مفهوم استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي.....18

المطلب الأول: البعــد العسكري في قوة الدولة وأساليب استخدامه.....18

المطلب الثاني: القوّة العسكريّة كعامل مهيكل لأنظمة الأمن الدوليّــة.....36

المبحث الثاني: القيود والمعايير القانونيّة الأمميّة لاستخدام القوّة العسكريّــة.....48

المطلب الأول: مبدأ حظر استخدام القوّة في إطار ميثاق الأمم المتحدة.....49

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على المبدأ الأممي لحظر استخدام القوّة.....54

المبحث الثالث: القوّة العسكريّة كمدخل تحليل نظري للعلاقات الدولية.....64

الفصل الثاني: استخدام القوّة العسكريّة و مستجدّات المحيــط الدولي: تغيّر المفــاهيـــم والفواعل.....**87**

المبحث الأول: بناء القوّة بعد الحرب الباردة وانعكاساته على بنية النظام العالمي...89

المطلب الأول: طبيعة القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة.....90

المطلب الثاني: إسهام بناء القوة في هيكلة النظام العالمي الجديد.....101

المبحث الثاني:الواقع الاستراتيجي العالمي الجديد وفواعل اللجوء إلى القوة العسكرية فيه..112

المطلب الأول: البيئة الأمنيّة العالميّة وظهور فواعل عسكريين جدد.....113

المطلب الثاني: الحقل التعدّدي للأطر الدوليّة لاستخدام القوة العسكرية.....125

المبحث الثالث: تجليات استخدام القوة العسكرية في المحيط الدولي.....137

الفصل الثالث: دراسة حالة الاستخدام الأمريكي للقوة العسكريّة في المحيط الدولي بعد الحرب الباردة

.....152

المبحث الأول: التحليل الأمريكي للتهديدات الإستراتيجية الخارجية الجديدة.....154

المطلب الأول : تغيّر الأهميّة الجيوستراتيجية للعالم من المنظور الأمريكي.....155

المطلب الثاني: مقتضى تحديد طبيعة العدو لدى العقل السياسي الأمريكي.....162

المبحث الثاني: تنامي النزعة العسكريّة الخارجيّة في الإستراتيجيّة الأمنية الأمريكية...171

المطلب الأول: توجهات السياسة الدفاعيّة الأمريكية ونموّ نزعتها التدخليّة.....171

المطلب الثاني: العوامل الداخليّة لتنامي النزعة العسكرية الخارجية الأمريكية.....178

المبحث الثالث: تجليات النزعة التدخليّة العسكرية الأمريكية في المحيط الدولي..189

المطلب الأول: أوجه الاستخدام الأمريكي الخـــارجي للقوة العسكريـــة.....190

المطلب الثاني: الاستخدام الأمريكي الوقائي للقوة العسكرية بعد أحداث11سبتمبر..... 199

الخاتمة.....210

قائمة المصادر

والمراجع.....222

الفهرس.....241